



جامعة الأزهر - غزة
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم التاريخ
برنامج دراسات الشرق الأوسط

السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية 2003 - 2012 م

**إعداد الباحث
منذر أحمد زكي شراب**

**إشراف الأستاذ الدكتور
أسامة محمد أبو نحل**

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق
الأوسط بكلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الأزهر
1435هـ - 2014م

الإهداء

إلى الأكرم منا جميعاً ... إلى شهداء فلسطين وشهداء الأمة الإسلامية في سبيل الحق ... إلى أسرى الحرية في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

إلى روح والديّ اللذين رباني فأحسنا تربيتي ... إلى رفيقة دربي التي تحملت العناء والسهر معي زوجتي الغالية ... إلى أبنائي الذين أدخلوا البسمة على قلبي.

إلى أشقائي وأصدقائي الذين كانوا سنداً وعوناً لي في انجاز مشروع بحثي، ومواصلة مسيرتي العلمية.

الشكر والتقدير

الشكر أولاً والفضل لله عز وجل على إعانتته لي في انجاز هذا العمل، والشكر موصول للأستاذ الدكتور أسامة محمد أبو نحل على تحمله مشقة الإشراف على الرسالة وتوجيهاته الثمينة لي، وإلى السادة المناقشين الذين تكرموا عليّ بموافقتهم على إثراء الدراسة، الدكتور زهير المصري مناقشاً داخلياً، والدكتور سامي أحمد مناقشاً خارجياً، وإلى جميع أعضاء هيئة التدريس في برنامج دراسات الشرق الأوسط بجامعة الأزهر الشّماء على ما قدموه من جهد كبير، والشكر موصول إلى كل من علمني حرفاً في مسيرتي التعليمية.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الإهداء
ب	الشكر
ت	فهرس المحتويات
ج	الملخص
1	الفصل التمهيدي: الإطار النظري
1	المقدمة
7	أهمية الدراسة
7	أهداف الدراسة
7	مشكلة الدراسة
8	فرضيات الدراسة
8	حدود الدراسة
8	منهجية الدراسة
9	الدراسات السابقة
11	التعليق على الدراسات السابقة
12	المصطلحات
14	الفصل الأول: نشأة والتطور السياسي لدولة قطر.
15	المبحث الأول: نشأة دولة قطر (نبذة تاريخية).
19	المبحث الثاني: قطر من الاستعمار إلى الاستقلال.
27	الفصل الثاني: نظام الحكم وأثره على السياسة الخارجية القطرية.
28	المبحث الأول: نظام الحكم في قطر ومدى تأثير السياسة الخارجية القطرية بطبيعة النظام الأميري.
34	المبحث الثاني: التحولات السياسية القطرية بعد انقلاب عام 1995.
55	الفصل الثالث: السياسة الخارجية القطرية في ظل الازمات العربية والإقليمية.
57	المبحث الأول: منازعة قطر للقوى الإقليمية التاريخية على قيادة المنطقة.
69	المبحث الثاني: الأزمات الإقليمية التي سعت قطر إلى تسويتها.
90	الفصل الرابع: أدوات قطر في تنفيذ سياستها الخارجية تجاه التحولات العربية.

92	المبحث الأول: القوة الناعمة.
96	المبحث الثاني: إعلام الجزيرة وتكنولوجيا المعلومات.
108	المبحث الثالث: الاستثمار الاقتصادي والمال السياسي الموجه.
117	المبحث الرابع: التحالف مع الإسلام السياسي وحركات المقاومة.
130	الفصل الخامس: دور قطر في الحراك العربي 2010 - 2012
131	المبحث الأول: الحراك العربي 2010 - 2012.
138	المبحث الثاني: البعد القطري في الحراك العربي.
167	الخاتمة
168	نتائج الدراسة
174	التوصيات
176	مراجع الدراسة

الملخص

تبحث هذه الدراسة في الدور المتصاعد لدولة قطر في السياسة الخارجية الإقليمية والدولية، والتي شكل الانقلاب الأبيض عام 1995 في قطر فارقة كبيرة في تحولها من الظل إلى المبادرة والفاعلة بالمنطقة.

انطلقت الدراسة من فرضية أن دولة قطر استفادت من الظروف السياسية التي جددت على المنطقة بعد اجتياح العراق للكويت عام 1990، وتراجع اللاعبين الإقليميين التاريخيين بالمنطقة، مثل: مصر والسعودية والعراق، وتعويضها مقومات الدولة الرائدة من جغرافيا وديموغرافيا، بأخرى كالإعلام، والاستثمار المالي، والتحالف مع قوى عظمى، مما مكنها من تحقيق كثير من أهداف سياستها الخارجية، وهي الفرضية التي أثبتتها وعززتها النتائج التي خرجت بها الدراسة.

وهدفَت الدراسة الوقوف على سياسة قطر الخارجية، من حيثُ مرتكزاتها، وأهدافها، وأدواتها، وأهم سماتها، في ظل تصاعد الدور القطري الذي لم يترك نافذة إلاّ وعبر من خلالها لتحقيق أهداف سياسته الخارجية، سواء عبر المال السياسي، أو الإعلام، أو الوساطات الإقليمية، أو التحالفات والعلاقات المتناقضة.

ارتكزت السياسة الخارجية لقطر على استراتيجية التحالفات الإقليمية والدولية، ومد أواصر علاقاتها مع أوسع شبكة ممكنة من الدول، وسياسة قطر لا تتم بعيداً عن إرادة القوى الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية، وتتحرك بالمساحة التي سمح لها حرية الحركة فيها، بما يرفع من مكانتها بين الشعوب العربية والإسلامية، ونجحت قطر في استغلال الظروف والتحويلات السياسية بالمنطقة، لصالح سياستها ودورها بالمنطقة.

كما كان الحراك العربي الحصان الذي أوصل قطر إلى قمة المشهد السياسي العربي، وكان بداية المنحنى العكسي لذلك الصعود، بسبب تعطل قطار التغيير العربي، وكذلك رفض دول التغيير التدخل القطري في الشأن الداخلي للدول العربية، وخاصة مع انحيازها الواضح لقوى الإسلام السياسي الذي يمر هو الآخر بحالة تراجع سياسي وشعبي، دون غيره من القوى السياسية.

وخلصت الدراسة لعدة نتائج منها ارتباط نجاح السياسة الخارجية القطرية بما توفر لها من حماية دولية، وما توفر لديها من أدوات إعلامية ومالية، وما تمتعت به القيادة السياسية القطرية من جرأة وطموح في أداء دور متميز بالمنطقة

Abstract

This study examines the growing role of the State of Qatar in the regional and international foreign policy, which the bloodless coup in 1995 constitutes a major distinction in its turning from the shadow into the initiation and effectiveness in the region.

The study is based on the hypothesis that Qatar has profited from the political circumstances that existed in the region after the Iraq's invasion of Kuwait in 1990, and the decline of the historical regional players in the region, such as: Egypt, Saudi Arabia, and Iraq, and its substitutions for the foundations of leading countries – like: Geography and Demography- with others such as: media, financial investments, and alliances with great powers, which manage it to achieve a lot of the aims of its foreign policy. This hypothesis is proved and reinforced by the results of this study.

The aim of the study is to shed light on the foreign policy of Qatar. In addition to, it aims at examining the foundations, the aims, the tools, and the most important characteristics of this foreign policy in the light of the growing role of Qatar, which seizes every opportunity to achieve the aims of its foreign policy whether through the political money, media, regional mediation, or alliances and contradictory relations.

The foreign policy of Qatar is based on the strategy of regional and international alliances, broadening its relationships with the widest possible network of states. However, the foreign policy of Qatar does not go out of the will of the international powers such as: The United States of America (USA) and the space which is left for it the freedom to move inside in the manner which raises its status among the Arab and Islamic nations through various means and tools. Qatar has succeeded in taking advantage of the political circumstances and changes in the region in favor of its policy and its role in the region.

However, As the Arab uprising has been the lever that raised Qatar to the top of the Arabic political scene, it has also been the start of the reverse curve for its rise because of the breakdown of the train of Arab change and the rejection of the Arab nations for the intervention of Qatar in their internal affairs, particularly with its clear bias in favor of the Islamic political powers which, unlike other powers, are facing a diminution in its popularity and political role.

Among the results of this study is that the success of foreign policy of Qatar is correlated with of the international protection available for it, its media and financial tools, and the courage and aspiration of its political leadership to play a distinct role in the region.

الفصل التمهيدي الإطار النظري

المقدمة

ترسم الدول سياستها الخارجية وفق مصالحها، وما يحقق لها خططها، وما تصبو إليه من مكانة دولية، في ظل سعي كل دولة لإيجاد دور لها في المضمار الدولي، وكل دولة تلعب دوراً بما يناسب حجمها، وما تملكه من دعائم ومقومات جغرافية وديمقراطية ومالية. وهناك دول تلعب دوراً في السياسة الدولية لا يتناسب مع حجمها، سواء أصغر أم أكبر من حجمها.

قطر، شبه جزيرة تطل على الخليج العربي، ولا تتجاوز مساحتها (22,000) ميل مربع، ولا يزيد عدد سكانها عن 2 مليون نسمة، ولا يتجاوز عدد القطريين سكان البلد الأصليين نحو (300 ألف) نسمة. وقد لجأت قطر للتجنيس؛ للتغلب على الفقر السكاني، والذي قلب الخريطة الديموغرافية رأساً على عقب لصالح المجنسين، مما قد يشكل لها مشكلة في المستقبل.

برز دور قطر المتنامي في المنطقة، بعدما دفعت التغيرات الجيوسياسية التي طرأت أثر الاجتياح العراقي لدولة الكويت عام 1990، وفشل المنظومة الخليجية من حماية نفسها بدون استدعاء تدخل خارجي لحمايتها، مما دعا قطر لإعادة النظر في سياستها المتبعة في المنطقة، وانتهزت هذه الفرصة لتوقيع اتفاقيات دفاع مشترك مع الولايات المتحدة في العام 1992. ولاحقاً أصبحت قطر حليفاً أكثر أهمية من أي وقت مضى للولايات المتحدة في المنطقة، باستضافتها أكبر قاعدة عسكرية أمريكية، والتي منها شنت الحربين على أفغانستان والعراق.

كانت قطر منذ استقلالها عام 1971 عن الوصاية البريطانية منطقة غير معروفة، وعديمة التأثير بالنظام الإقليمي، وبعيدة عن دائرة الأضواء الدولية، وكانت تسير تحت الرعاية السعودية في سياستها الخارجية. ولكن بعد الانقلاب الأبيض عام 1995 الذي نفذته الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ضد والده، حدث تغيير جذري في سياسة قطر الخارجية، حيث بدأت هذه الدولة الخليجية الصغيرة اتباع سياسة خارجية ديناميكية متميزة وأكثر ظهوراً على المسرح العالمي، متجاوزة إلى أبعد من حجمها الطبيعي، من خلال فتح آفاق جديدة من العلاقات الدولية والإقليمية، منطلقاً نحو تحول ملموس في السياسة الخارجية القطرية، نتج عنه تواجد لدولة قطر في المحافل الدولية، مما أهلها لأن تلعب دوراً فعالاً ومؤثراً في المحيط الإقليمي.

وقد زادت الأهمية الاستراتيجية لدولة قطر بعد اكتشاف الغاز الطبيعي بكميات كبيرة، جعلت منها ثالث احتياطي بالعالم، وأول مصدر له، مما أحدث نقلة مذهلة بالاقتصاد القطري،

فأصبح دخل الفرد القطري الأعلى في العالم، وذلك حقق لها استقراراً داخلياً، ومكنها من انتهاز سياسة خارجية بمعزل عن محيطها الخليجي.

والدبلوماسية القطرية حققت نجاحاتٍ في أكثر من مكان وأكثر من صعيد، توجت باختيار دولة قطر عضواً غير دائم في مجلس الأمن الدولي، واستضافت قطر العديد من المؤتمرات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية الحيوية والهامة، حول السلام وحوار الأديان وحقوق الإنسان والديمقراطية، وحتى رياضياً فقد تمكنت قطر من الفوز بتنظيم مسابقة كأس العالم لكرة القدم عام 2022، متفوقة بذلك على الكثيرين من منافسيها ذي القوة البشرية والمادية التي تزيد على قطر بكثير.

وتستمد الدبلوماسية القطرية نجاحها من شخصية أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة، ورئيس وزراءه ووزير خارجيته حمد بن جاسم، بما أدياه من دور كبير في توجيه السياسة القطرية منذ منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي، لما يتمتعان به من دهاء وطموح سياسي في تأسيس سياسة خاصة بقطر، بعيداً عن العباءة السعودية التي كانت تلتحف بها قبل ذلك.

وينظر للدور القطري في العقدين الاخيرين مثير للدهشة، فبعد اجتياح العراق للكويت صيف العام 1990، وحرب الخليج الثانية مطلع العام 1991، سعت الولايات المتحدة التي تتحكم في كثير من خيوط السياسة الدولية، إلى تغيير خارطة الشرق الاوسط برسم خارطة جديدة تتلاءم والمصالح الأمريكية، والتي تحتاج لأدوات تحقق لها ذلك. ومن بين تلك الأدوات، دول تمكنها من تحقيق أهدافها بالمنطقة، وتحافظ لها على مصالحها، بحيث تكون هذه الدول بحاجة للحماية الأمريكية، لتحميها من مطامع إقليمية أو مخاطر خارجية تحقق بها. وفي المقابل، تمنحها دور محوري بالمنطقة، يساهم في إرضاء غرور قيادتها الطامح بأن يكون لها دور يفوق حجمها بالمنطقة.

وبعد غياب دور الدول الإقليمية التاريخية؛ كمصر والسعودية التي انشغلت بحل أزمتها الداخلية، وتخليها تدريجياً عن الدور الذي كانت تؤديه دائماً، برز دور السياسة الخارجية القطرية المؤثر في الساحتين الإقليمية والدولية، في ضوء رغبتها في تحقيق المكانة الإقليمية والدولية. وانتهجت قطر سياسة خارجية جمعت بين عدد من التناقضات بصورة واضحة، وأسست شبكة من التحالفات جعلتها تقع ضمن بؤرة الاتهام.

وما تقوم به قطر وتمارسه يثير الكثير من التساؤلات حول دوافعها من تأدية دور حيوي كان يقوم به دول إقليمية تاريخية، ومدى ارتباط هذا الدور بمصالح دول غربية نافذة في المنطقة، حيث تقبع في أحضانها القاعدة العسكرية الأمريكية الأضخم والأكبر في العالم خارج الولايات

المتحدة، والتي ضربت منها دولاً إسلامية وعربية، وتعتبر قاعدة إمداد قريبة إلى إسرائيل وقت الحاجة، وقابلت ذلك بعلاقات طيبة مع إيران، وأسست علاقات مع إسرائيل كأول دولة خليجية سعت للتطبيع معها، في ظل رفض عربي للتطبيع المجاني، وتقابل ذلك بعلاقات مع حركات مقاومة، مثل: حزب الله (قبل الحراك السوري)، وحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وتقديمها دعماً لها مختلف الأشكال مادياً وسياسياً وإعلامياً ومعنوياً، والذي كان في البداية رافعة شعبية لسياستها واستراتيجيتها الخارجية. ولكن بعد اندلاع الحركات العربية المعاصرة، شكل لها أرق كبير، بينما لم تحتفظ قطر بعلاقات مستقرة تقريباً مع أي من الدول العربية. لذلك، يرى الكثيرون أن الدور القطري هو دور وظيفي، يحقق مصالح الولايات المتحدة، مع إعطائها حرية الحركة في بعض القضايا بما لا يؤثر على المصالح الأمريكية.

ولقد سعت قطر لتبني سياسة الوساطة بين أطراف متنازعة، لفرض نفسها كدولة نافذة ولها قبول وثقل إقليمي، فتوسّطت بين الفرقاء في لبنان، والسودان، واليمن، وفلسطين، وبين أثيوبيا وأريتريا، وبين ليبيا والغرب، وبين الفلسطينيين والإسرائيليين، والملف النووي الإيراني. وساعدها عدة عوامل على أداء هذا الدور المحوري، حيث أسست علاقات جيدة مع طرفي الأزمة، وبدت وكأن ليس لها مصالح سياسية في البلدان المعنية، وقدمت إغراءات مالية كبيرة. ولكن الوساطات القطرية لم تكن دائماً على نفس القدر من النجاح، كما هو الحال في اليمن وفلسطين، حتى الأزمات التي حققت فيها قطر نجاحات؛ فإنها افتقرت للحلول الجذرية للأزمة.

إن الدور الذي تلعبه قطر لا يختلف في أدائه الوظيفي بالمنطقة، عن سبقها من قوى إقليمية، سوى أنها أسست لنفسها نمط سياسي مختلف، يقوم على الجمع بين المتناقضات في السياسات والعلاقات الإقليمية والدولية، للاستفادة منها في تنفيذ الدور الذي تطمح بأدائه في المنطقة، وهذا أدخلها في خصومة سياسية مع بعض الدول العربية، التي نظرت لسياسة قطر على إنها إقصاء لدورها التاريخي في قيادة المنطقة، مثل: مصر والسعودية، والبعض الآخر اشتكى من دور قطر بالمنطقة، وخاصة بعد استهدافهم من قبل قناة الجزيرة الفضائية، أمثال: الأردن والسلطة الفلسطينية وتونس والجزائر.

ويطرح النفوذ القطري المتعاضم في العالم العربي نفسه داخل أروقة مراكز الأبحاث والدراسات الدولية كثيراً من الأسئلة، حول وجود هذا النفوذ من عدمه، وإن وجد هذا النفوذ فما هي أسبابه وركائزه. وهل يحمل هذا النفوذ مخاطر، وهل يجر على النظام القطري مشاكل متعددة ومختلفة المصادر؟ في ظل افتقاد قطر لكثير من المقومات التي تؤهل الدول للعب دور مؤثر ومركزي على المستويين الإقليمي والدولي، مثل: الجغرافيا والسكان والقوة العسكرية، إلا أنها

استفادت من الثروة المادية، والقدرة الإعلامية الهائلة التي يعود الفضل فيها لشبكة قنوات الجزيرة ومركزها الإعلامي في الدوحة، فصنعت لنفسها اسماً في السياسة الدولية بعدما كانت مجهولة.

ولعبت قطر أدواراً مؤثرة إقليمياً، وتحركت سياستها الخارجية بأدوات متعددة ومختلفة، تتنوع بين حركة دبلوماسية، وقوة إعلامية، وقدرات مالية، من أجل تحقيق مصالحها وأهدافها، والتي ربطها بعض المحللين السياسيين بمصالح قوى دولية كبرى.

واستغلت قطر جميع الفرص لزيادة ظهورها على المستوى الإقليمي، ومن ثم على المسرح العالمي؛ فتقدم قطر نفسها على أنها مركز عالمي للمؤتمرات، كما أنها تقدم التسهيلات الضخمة لكبرى الجامعات العالمية لإنشاء فروع لها في الدوحة، وفتح أفرع لمراكز البحوث والدراسات العالمية، مثل: مركز بروكينغز الدوحة، والذي يرأس مجلس إدارته الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري السابق. ومن أوضح الأمثلة على القوة الناعمة القطرية، هو الهلال الأحمر القطري الذي يلاحظ تواجده في أكثر من منطقة.

أما الدور الإعلامي الذي تبوأته بكل اقتدار قناة الجزيرة القطرية؛ كأول قناة فضائية عربية تجاوزت القيود المكبلة للإعلام العربي التقليدي، مما أعطاها شعبية كبيرة في مجتمعاتنا العربية، وخاصة في تناولها قضايا وطنية وقومية تمس العاطفة لدى المواطن العربي؛ كالصراع العربي الإسرائيلي، والتركيز على قضايا الفساد الإداري والمالي للأنظمة العربية. وشكلت قناة الجزيرة النافذة التي تمرر سياستها الخارجية بالمنطقة، وفي الوقت نفسه السيف الذي تهدد فيه قطر خصومها السياسيين، كما أوضحت ذلك وثائق ويكيليكس. وكانت الجزيرة سبب مباشر في تأزم علاقات قطر مع دول عربية وغير عربية في كثير من الأحيان، بسبب تغطيتها المناحزة أو المستهدفة لدول بعينها دون غيرها من الدول.

وحرصت قطر على تسخير ثروة النفط والغاز الهائلة في خدمة دبلوماسيتها الخارجية، فأسست قطر هيئة للاستثمار بإمكانات مالية ضخمة لمساعدتها في تحقيق أهدافها المنشودة؛ فاستثمارات قطر تتوزع على عدة مناطق عالمية وخاصة أوروبا، وتشمل العديد من القطاعات، ساهمت في تعافي الاقتصاد العالمي؛ وذلك عبر شراء حصص استراتيجية من المصارف الأوروبية والأمريكية في خضم تداعيات الأزمة المالية العالمية في العام 2008. وأقدمت قطر على شراء عدد كبير من العقارات والأندية الرياضية في أوروبا. كما اتجهت للاستثمار في عدد من الدول العربية؛ فساهمت هذه الاستثمارات في تعزيز الحضور القطري اللافت والمؤثر على الساحتين الإقليمية والدولية، وتقدم قطر الدعم والهبات المالية لكثير من الدول، مثل إعادة إعمار جنوب لبنان بعد العدوان الإسرائيلي عام 2006، وإعادة إعمار غزة بعد العدوان الإسرائيلي عام

2008-2009. كما استخدمت قطر الدعم المادي لاستمالة بعض الدول والأحزاب، وربما بدا هذا أكثر وضوحاً في دعمها للإسلام السياسي عموماً، وبشكل خاص جماعة الإخوان المسلمين.

وتشكل الحركات العربية استثناء في السياسة الخارجية القطرية، فمنذ البداية دعمت قطر في الحركات العربية، كل التحركات المناهضة، وحركات الاحتجاج ضد الأنظمة العربية التقليدية، وكانت قطر المبادرة دائماً إلى تبني مواقف مؤيدة ومناصرة للحركات داخل الدول العربية، بدءاً من تونس ومروراً بمصر واليمن وليبيا وانتهاءً بسوريا، إلا أنها خالفت هذه القاعدة عندما تعلق الأمر بأحد دول الخليج الملكية الوراثية، فقد تحفظت على الحراك الاجتماعي في البحرين، وشاركت بقوات درع الجزيرة لؤده، واكتفت بمطالبة النظام البحراني بإجراء بعض الإصلاحات.

إن الحركات العربية التي بدت بمثابة تنويع للسياسة الخارجية القطرية، وساهمت في تعاظم شعبية قطر، وحقق حلفائها من جماعات الإسلام السياسي انتصارات انتخابية وسياسية لافتة في كل من مصر وتونس واليمن والمغرب وليبيا، ولكن رياح التغيير جاءت بعكس ما تشتهي سفن قطر السياسية، فسرعان ما بدأ يفقد حلفائها مواقعهم ويتراجعون للخلف، على أثر احتجاجات شعبية وحزبية وإعلامية على سياستهم ونهجهم في قيادة مؤسسات الدولة. وبالتالي، انعكس ذلك على دولة قطر، التي وجهت لها سهام الاتهام بالتدخل في الشأن الداخلي للدول العربية، وفقدت كثير من الحظوة الشعبية والإعلامية التي خلقتها أثناء مواقفها المناصرة لتلك الحركات، بل ادعى البعض بأنها أسوأ ما كانت عليه قبل اندلاعها.

لقد جاء اختيار دراسة السلوك الخارجي لدولة قطر في هذه المرحلة السياسية التي تشهد فيها العلاقات الدولية تطورات متزايدة، بالنظر للديناميكية التي اتسمت بها الدبلوماسية القطرية في الكثير من الاتجاهات.

إن الدراسة ستمكننا من معرفة درجة تفاعل دولة قطر مع العالم الخارجي، وكذلك فهم المحددات العامة للسلوك الخارجي، من خلال معاينة مدى تأثير المقومات الداخلية في رسم السلوك الخارجي لدولة قطر، وخاصة بعد وصول الشيخ حمد آل ثاني إلى سدة الحكم، حيث جاء برؤية جديدة تؤسس لنهج جديد في معالجة القضايا الخارجية والداخلية، تتجلى في تبني خيار الانفتاح السياسي، والمضي في تحقيق الإنجازات الاقتصادية.

وتكمن أهمية الدراسة في التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في إطار المتغيرات التي شهدها ويشهدها العالم، وتحاول بالأساس إدراك وتحليل طبيعة ونوعية هذه العلاقات،

وملامسة درجة تفاعلها مع محيطها على كافة الأصعدة، خاصة أن معاينة الجوانب الداخلية والخارجية، تسمح بمعرفة نوع وحجم تفاعل دولة قطر مع الدائرتين المحلية والعالمية.

واستندت الدراسة إلى عدد وافر من الدراسات والمقالات والتحليلات، وكان هناك صعوبة بالحصول على مراجع تتعلق بالسياسة الخارجية القطرية، نظرًا لندرة الدراسات والكتب التي تناولت هذا الموضوع، وبروز الدور القطري بهذا التأثير الواضح متأخرًا. تناولت الدراسة جوانب عدة من السياسة الخارجية القطرية تتعلق بأهدافها وأدواتها وسلوكها على مرّ فترات زمنية مختلفة، ووفق متغيرات متنوعة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على تعاظم وتنامي دور قطر في المنطقة، وخاصة دورها في مشروع الشرق الأوسط الكبير، مع أن هذا الدور لا يتناسب وفقر دولة قطر للمقومات المؤثرة على السياسة الإقليمية والدولية؛ من صغر مساحة، وضعف سكاني، وهشاشة عسكرية، مع وجود دول إقليمية لها مكانتها وسيطرتها في المنطقة، لن تسمح لقطر بلعب دور أكبر من حجمها، يعود بالضرر على مصالح ودور تلك الدول.

أهداف الدراسة:

- 1- التعرف على سمات السياسة الخارجية القطرية.
- 2- الاطلاع على أدوات السياسة الخارجية القطرية لتنفيذ أهدافها.
- 3- الوصول الى أهداف السياسة الخارجية القطرية.
- 4- تحديد مدى تأثير انقلاب عام 1995 على السياسة الخارجية القطرية.
- 5- التعرف على مدى تأثير وتأثر قطر بالحركات العربية.

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة بتساؤل رئيس:

- ما هي طبيعة السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية؟ وهذا التساؤل الرئيس ينبثق عنه عدة تساؤلات فرعية، منها:

- 1- ما دوافع وأهداف السياسة الخارجية القطرية؟
- 2- كيف تمكنت قطر من التغلب على ضعف مقومات القيادة السياسية، من خلال استغلال قدراتها الدبلوماسية والمالية والإعلامية؟
- 3- ما هي دوافع التحالف القطري مع جماعات الإسلام السياسي؟
- 4- هل السياسة الخارجية القطرية تقع ضمن منظومة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير؟
- 5- ما مدى تأثير وتأثرت قطر بالحركات العربية؟

فرضيات الدراسة:

- 1- لقد لعب انقلاب عام 1995 دور جوهري في توجيه بوصلة السياسة الخارجية.
- 2- لقد استفادت قطر من شبكة علاقاتها المتناقضة في خلق نمط سياسي خاص بها.
- 3- لقد طوعت قطر قدراتها المالية والإعلامية لصالح سياستها الخارجية.
- 4- لقد شكلت الحماية الأمريكية ضماناً للدور القطري المثير لقوى إقليمية بالمنطقة.
- 5- قد تكون قطر أثرت وتأثرت بالحركات العربية.

حدود الدراسة:

ركزت الدراسة على دراسة السياسة الخارجية القطرية القائمة في الفترة الزمنية الواقعة بين العامين (2003 - 2012)، مع العروج على بعض الأحداث التي جرت أثناء كتابة الدراسة، لما قد يفيد في وضع رؤية استشرافية حول السياسة الخارجية لقطر.

واقصر الإطار الجغرافي للدراسة بمنطقة الشرق الوسط، لتركز الدور الرئيس للسياسة الخارجية بهذه المنطقة المشتعلة، والتي طرأ عليها كثير من التغيرات الدراماتيكية والمفاجأة.

منهجية الدراسة:

اتبع الباحث عدة مناهج علمية تتوافق مع إعدادة للدراسة؛ كالمنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على تجميع البيانات وتحليلها وتفسيرها في فترة زمنية محددة، للوصول للنتائج العلمية، والمنهج المقارن، حيث قارن الباحث بين فترة زمنية وأخرى، وبين تصرفات السياسة الخارجية القطرية بين حدث وآخر، وبين دولة وأخرى، وأيضاً اتبع منهج تحليل المضمون، في تحليل بعض القضايا والمواقف المهمة، من خلال تحليل الخطابات والتصريحات والوقوف عليها من باب الأهمية، وهذا بجانب منهج صنع القرار للتعرف على سلوك القيادة القطرية في بناية سياستها واتخاذ القرار .

الدراسات السابقة:

- أحمد زكريا الشلق، فصول من تاريخ قطر السياسي، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، الدوحة، 1999.

يتناول هذا الكتاب فصولاً هامة من تاريخ قطر السياسي الحديث منذ بداية القرن العشرين وحتى الاستقلال، وهي الفترة التي كانت قطر فيها تحت السيطرة العثمانية ومن ثم البريطانية، والتي شهدت نزاع عثمانى بريطاني على السيطرة على المنطقة؛ ومن ثم رصد وضع أسس بناء الدولة الحديثة في قطر خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وذكر الكاتب دور قطر في مشروع اتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج العربي، وأخيراً تحدث الكاتب عن اكتشاف النفط بقطر وانتاجه، وما ارتبط بذلك من صراع سياسي واقتصادي.

- أثير ناظم عبدالواحد، دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية، مجلة دراسات، مركز الدراسات الدولية، العدد 43، بغداد، 2010.

تسعى الدراسة للتعرف على معطيات واقع السياسة الخارجية القطرية في إطار علاقاتها الإقليمية والدولية، وتحليل مضمون الخطاب السياسي لقيادتها، موضحة العوامل الدافعة لتبني سياسة خارجية مستقلة عن الانتماء الخليجي والعربي، وتتناول الدراسة الوساطات والمبادرات القطرية في عدد من الأزمات الإقليمية والعربية.

- ماجد خضير، مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي، مجلة دراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، العدد 49، بغداد، 2010.

تعالج الدراسة تنامي الدور القطري في الساحتين الإقليمية والدولية رغم محدودية مكانتها الجيوبولتيكية، والتي توصلت إلى وجود رغبة قطرية لبناء ذاتها وإيجاد سياسية خارجية فاعلة ومستقلة. ومن هذا المنطلق، أقدمت الدراسة على تحليل السلوك السياسي الخارجي القطري، من ناحية المقومات المالية والاعتبارية والخارجية، ورأت الدراسة أن قطر اعتمدت على القوة الاقتصادية والإعلامية لتنفيذ سلوكها السياسي الخارجي.

- محمد أبو الرب، الجزيرة وقطر: خطابات السياسة وسياسات الخطابة، أبو غوش للنشر والتوزيع، القدس، 2010.

ويتناول الكتاب دور قناة الجزيرة في بناء مكانة إقليمية ودولية لقطر تفوق حجمها السياسي، عبر تغطيتها المثيرة للجدل للأحداث في منطقة الشرق الأوسط. وناقش الكتاب تغطية الجزيرة للخلافات السياسية بين الدول العربية، وعلاقة ذلك بوساطة قطر في حل بعض الخلافات العربية - العربية. ورأى الكاتب أن السياسة الإعلامية التي تتبناها قناة الجزيرة، هي بمثابة تقاسم أدوار مع الدبلوماسية القطرية المباشرة.

ورصد الكتاب الانتقائية في السياسة التحريرية للقناة. ويرى الكاتب أن القناة تجاوزت عملية نقل وتغطية الأحداث والأزمات إلى صناعتها.

- سامي ريفيل، قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية، ترجمة محمد البحيري، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2011.

كشف الكاتب عن مجموعة من الأسرار المتعلقة بالعلاقات بين إسرائيل وقطر، يمكن من خلالها تفسير الأطر الحاكمة للسياسة الخارجية التي تبنتها قطر، وأولى هذه الأسرار، أن قطر كانت البادئة والأحرص والأكثر تمسكاً بالعلاقات مع إسرائيل.

وأكد الكاتب صعوبة نسج العلاقات القطرية الإسرائيلية التي شارك فيها هو بنفسه، لولا المساعدة التي حظي بها من مسؤولين قطريين كبار، وربط الكاتب بين انقلاب عام 1995 في قطر؛ وتسريع نمو العلاقات بين قطر وإسرائيل، وتوطيد علاقات قطر مع الولايات المتحدة الأمريكية، والسماح بإقامة قواعد عسكرية لها في قطر، مما أسهم في إعطائها دور كبير لتلعبه بالمنطقة، الأمر الذي وفر حماية أمريكية للإمارة في مواجهة أي ضغوط قد تتعرض لها. وكشف الكتاب عن أن التوترات التي شهدتها العلاقات المصرية القطرية، ترجع إلى الضغوط التي مارستها مصر على قطر، لكبح جماح علاقاتها المتسارعة باتجاه إسرائيل، بسبب قلق مصر على مكانتها الإقليمية.

- خالد الحروب، قطر والربيع العربي، ترجمة: عبد الرحمن أياس، مؤسسة هنريش بل، ألمانيا، 2012.

يرى الكاتب أن مشاريع وسياسات توسعية قوية محلياً وإقليمياً حدثت في قطر منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، جلها صبت في خدمة السياسة الخارجية القطرية، والتي قادها الأمير السابق الشيخ حمد، والذي فطن لوجود فراغ على صعيد قيادة المنطقة، حيث يمكنه أن يتدخل عكس السبلبات كلها المتعلقة بحجم بلاده على صعيدي الجغرافيا والديموغرافيا.

وشكلت قطر شبكة من العلاقات المتناقضة، ويعتبر الكاتب أن قناة الجزيرة الداعم الإعلامي الأقوى للحركات العربية، ساهمت في صياغة السياسة الخارجية القطرية. ويذكر الكاتب أن دور قطر في الحركات العربية امتداد لدورها قبل ذلك. ويؤكد على القول، بأن القيادة القطرية اعتبرت تلك الحركات الفرصة التي كانت تنتظرها، لتأكيد نفوذها وموقعها الإقليميين. وتحدث الكاتب عن الاتهامات التي توجه لقطر بتنفيذها مشاريع أمريكية بالمنطقة.

- Lin Noueihed and Alex Warren, the Battle for the Arab Spring Revolution, Counter-Revolution and the Making of a New Era, Yale University Press, London, 2012.

يتتبع المؤلفان الجذور الاقتصادية والسياسية للحركات العربية، وتقييم ما تم إنجازه حتى الآن، إلى جانب النظر في العراقيل التي تواجه الدول العربية في محاولتها لصياغة مستقبل شعوبها.

ويتناول الكتاب الواقع الذي سبق اندلاع الحركات. ويحدد جذور الأزمة بالعامل السياسي والاقتصادي الذي ربما بدون معالجته لن يعود الاستقرار إلى دول الحركات العربية.

• **Christian Chesnot, Georges Malbrunotm, Qatar ... Les secrets du coffre-fort, Michel Lafon, France, 2013.**

وهو كتاب لصحفيان فرنسيان عاشا لفترة في قطر، ويسلط الضوء على أحداث مثيرة في قطر، منها: الاستثمارات القطرية في دول أوروبية وخاصة فرنسا والولايات المتحدة، ويشير إلى سياسة دفتر الشيكات التي تستخدمها قطر للتدخل في الوساطة في كثير من الأزمات. ويشير الكتاب بتقديم قطر دعم مالي للجماعات المسلحة في ليبيا وسوريا أثناء الحراك فيهما، بالإضافة لعلاقاتها مع الإخوان المسلمين في مصر وتونس. ويشير الكتاب إلى تمكن الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني من استغلال ثروة الغاز في رسم سياسة قطر الجديدة، وموضحاً دور قناة الجزيرة في السياسة القطرية، وحماية نفسها من خلال بوليصه التأمين مع الولايات المتحدة.

التعليق على الدراسات السابقة:

رأت الدراسات ان الانقلاب 1995 في قطر لم يكن في الأفراد فقط، بل كان انقلاب بالنهج والفكر السياسي للقيادة القطرية الجديدة التي استغلت الفراغ القيادي بالمنطقة، والتي تغلبت على ضعف مقوماتها الجيوسياسية، بالاستغلال الأمثل لقدراتها الإعلامية التي ظهرت بنشأة قناة الجزيرة، إلى جانب تطويع قدراتها المالية لصالح سياستها الخارجية

اجمعت الدراسات على أن الحماية الأمريكية لقطر افسحت لها المجال أمام القيام بدور حيوي بالمنطقة ومجابهة خصومها، ولكنها اختلفت فيما بينها باعتبار ذلك تبعية مطلقة للولايات المتحدة او تحالف مصالح بين طرفين.

وتوافقت الدراسات على أن هناك دور كبير لقطر في الحراك العربي، ولكن تباينت في تقييم هذا الدور بين السلب والايجاب، فإن رأي فيه ماجد خضير وأثير ناظم وخالد حروب دور بناء خدم الحراك العربي، بينما رأت باقي الدراسات التي تناولت الموضوع دوراً سلبياً لصالح قوى دولية.

إن جميع الدراسات السابقة التي اختلفت وتعددت وجهاتها، تناولت السياسة الخارجية القطرية، كلاً منها من جانب أو زاوية معينة بينما حرصنا في الدراسة على بناء رؤية متكاملة عن الدور القطري المثير للجدل في المنطقة العربية، وطرح رؤى جريئة ومعمقة عن حقيقة ودوافع هذه السياسة القطرية.

المصطلحات:

- **الجيوبولتيكية أو الجيوسياسية:** علم يختص بدراسة تأثير الأرض (برها وبحرها ومرتفعاتها وجوفها وثرواتها وموقعها) على السياسة، في مقابل مسعى السياسة للاستفادة من هذه المميزات وفق منظور مستقبلي؛ أي تعني السياسة المتعلقة بالسيطرة على الأرض، وبسط نفوذ الدولة في أي مكان تستطيع الدولة الوصول إليه. إذ أن النظرة الجيوسياسية لدى دولة ما تتعلق بقدرتها على أن تكون لاعباً فعالاً في أوسع مساحة من الكرة الأرضية⁽¹⁾.
- **البراغماتية Pragmatism:** وتعني (النفعية)، أو أن يغلب الجانب العملي على النظري، والجانب النفعي على المبادئ؛ أي العمل بناء على المنفعة وحدها، فالمشكلات الأخلاقية وغيرها يجب أن يحلها الإنسان بعقله ولا يراعي إلا المنفعة الملموسة. وهم يضعون البراغماتي مقابل الأيديولوجي، فحينما نقول (هذا أيديولوجي)، أي يتقيد بأفكار وأهداف ثابتة تحدد مواقفه سلفاً؛ كالوطنية والدين. مقابل (هذا الرجل براغماتي)، أي أنه متحرر من كل أيديولوجيا، أو موقف مسبق، ويتصرف - بما ينفعه وفق الظروف والحال⁽²⁾.
- **الفوضى الخلاقة:** هو مصطلح سياسي، ظهر عام 1902، على يد المؤرخ الأمريكي تاير ماهان، وقد أسماها الأمريكي مايكل ليدين "التدمير البناء"، وذلك بعد هجمات أيلول (سبتمبر) 2001، والحرب على العراق عام 2003، ويعني هذا إشاعة الفوضى، وتدمير كل ما هو قائم، ومن ثم إعادة البناء حسب المخطط الذي يخدم مصالح القوى المتنفذة. وفي مطلع عام 2005، أدلت وزيرة الخارجية الأمريكية "كونداليزا رايس" بحديث صحفي مع جريدة واشنطن بوست الأمريكية، أعربت حينها عن نية الولايات المتحدة بنشر الديمقراطية في العالم العربي، والبدء بتشكيل ما يُعرف بـ "الشرق الأوسط الجديد"، كل ذلك عبر نشر "الفوضى الخلاقة" في الشرق الأوسط بواسطة الإدارة الأمريكية⁽³⁾.
- **مشروع الشرق الأوسط الكبير:** هو مشروع أمريكي لإعادة ترسيم منطقة الشرق الأوسط جغرافياً وديمقراطياً، بما يتوافق والمصالح الأمريكية بالمنطقة، وبرز المصطلح في عهد إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، وتم تعريف منطقة الشرق الأوسط الكبير؛ تلك المنطقة التي تضم كلاً من العالم العربي، وإسرائيل، وتركيا، وآسيا الوسطى، والقوقاز، وشبه القارة الهندية، وتمثل هذه المنطقة أكبر مستودع للطاقة في العالم، كما أنها ساحة نزاع بين عدة

(1) "الجيوبولتيك أو الجيوسياسية Geopolitics"، المركز العربي للدراسات المستقبلية؛

<http://www.mostakbaliat.com/archives/16716>

(2) عدنان عويد، "الفلسفة البراغماتية"، صوت اليسار العراقي؛

<http://saotaliassar.org/Writer/AdnanUwaied/PragmatPhilos.htm>

(3) أحمد الفراج، "الفوضى الخلاقة"، العربية نت؛

<http://www.alarabiya.net/views/2013/01/26/262655.html>

قوى طموحة، وللولايات المتحدة حلفاء فاعلين في هذه المنطقة، كما أن لها مصالح ذات أهمية. وكان وزير خارجية الولايات المتحدة السابق كولن باول قد ذكر بأن الولايات المتحدة تعمل من أجل إقرار إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية في الشرق الأوسط. وقد أطلق مع هذا الإعلان ما أسماه "مبادرة الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط". لذلك طالب بضرورة إتاحة الفرصة أمام بعض القوى الاجتماعية المدنية للمشاركة في الحياة العامة (1).

(1) عبد الوهاب المسيري، "الشرق الأوسط الجديد في التطور الأمريكي الصهيوني"، الجزيرة نت؛ <http://www.aljazeera.net/opinions/pages/6deae7db-b26a-42d0-b95f-b8a758e1c2cd>
وانظر: صلاح عبد العاطي، "مشروع الشرق الأوسط وتداعياته على الأمن القومي العربي"، الحوار المتمدن، العدد: 1828، 2007/2/16، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88815>

الفصل الأول

نشأة والتطور السياسي لدولة قطر

المبحث الأول: نشأة دولة قطر (نبذة تاريخية).

المبحث الثاني: قطر من الاستعمار إلى الاستقلال.

المبحث الأول

نشأة دولة قطر (نبذة تاريخية).

نشأة دولة قطر وأهمية موقعها الجيوستراتيجي:

تعتبر قطر دولة مستقلة ذات سيادة، تقع على الساحل الغربي للخليج العربي، وعضواً في جامعة الدول العربية وفي الأمم المتحدة، وعضواً في مجلس التعاون الخليجي. وكانت مرتبطة تاريخياً وجغرافياً بإقليم البحرين، الممتد بين البصرة وعمان⁽¹⁾.

ومنذ استقلالها الكامل عن بريطانيا في القرن العشرين عام 1971 برزت قطر باعتبارها واحدة من الدول المنتجة للنفط والغاز. وتتكون معظم أراضيها من سطح صخري مُنبسَط تُغطيها الرمال والحصى ونتيجة لذلك تتم معظم المشروعات التنموية بطول الساحل⁽²⁾.

وتشكل أرض قطر شبه جزيرة على شكل إبهام يد، يمتد شمالاً داخل الخليج العربي على الساحل الغربي، وعاصمتها الدوحة، ومن أشهر مدنها الزبارة ودخان والريان والوكرة، ويبلغ طول شبه الجزيرة القطرية (185) كيلو متراً، وبعرض (85) كيلو متراً. وتمتد لتغطي مساحة قدرها حوالي (11,571) كم². وتعتبر ذات موقع ممتاز على الخليج، وتشتمل الدولة على عدد من الجزر والسلاسل الصخرية والمياه الضحلة الواقعة على الساحل⁽³⁾. وتعتبر أرضها صحراوية قاحلة جرداء؛ لذلك لم يستقر بها غير القليل من السكان، الذين لجأوا للعمل بالبحر بحثاً عن اللؤلؤ، ومنهم من عمل بالقرصنة. فلولا البترول الذي اكتشف عام 1949 بها لما تطورت قطر وواكبت الحداثة التي وصلت إليها في يومنا هذا⁽⁴⁾.

وتحدها من جهة الجنوب المملكة العربية السعودية بطول (60) كيلو متراً، ومن الشمال الشرقي دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي منطقة حقول النفط. وتمتد المياه الإقليمية القطرية إلى نحو (95) ميلاً بحرياً في عرض البحر باتجاه الشرق، وحوالي (51) ميلاً بحرياً باتجاه الشمال في الخليج العربي⁽⁵⁾.

(1) براك عبيد عوض المطيري، التاريخ السياسي والحضاري لإقليم البحرين منذ ظهور الإسلام وحتى قيام الدولة الأموية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طنطا، كلية الآداب، طنطا، 1998، ص 8.

(2) جان جاك بييري، الخليج العربي، ترجمة نجدة ماهر، وسعيد الغز، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، 1959، ص 172.

(3) محمد عبدالله دياب، دولة قطر دراسة لظروف البيئة الطبيعية وعلاقاتها، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001، ص 36.

(4) بييري، الخليج العربي، ص 172-173.

(5) المرجع السابق، ص 173.

ويدين الغالبية العظمى من سكان قطر بالدين الإسلامي على المذهب السني، وتتواجد أقليات من العمالة الأجنبية من الهندوس والمسيحيين وغيرهم. وقد تم بناء كنيسة للكاتوليك في قطر، لتتيح المجال للمسيحيين المقيمين في البلاد بأداء شعائر دينهم. ويبلغ عدد سكان دولة قطر تقريباً نحو 1.963.124 نسمة، بحسب إحصائية آيار (مايو) 2013، الصادرة من جهاز الإحصاء، مقارنة مع (743) ألف نسمة (بحسب النتائج الأولية للمرحلة الثانية من التعداد السكاني في عام 2004) ومقارنة بـ (522) ألف نسمة في آخر تعداد عام 1997⁽¹⁾.

شهدت شبه جزيرة قطر ثقافات وحضارات مختلفة على مر مراحل التاريخ البشري، والتي لم تنسلخ عن تاريخ شبه الجزيرة العربية، وخاصة أراضي البحرين التي كانت قطر جزءاً منها، ولم تستقل عنها إلا بعد تأسيس أسرة آل ثاني مركز حكم لهم بإمارة قطر⁽²⁾.

وينحدر القطريون من قبائل عربية مختلفة، وقد وفدت هذه القبائل من الكويت إلى شبه جزيرة قطر عن طريق البر عام 1760، وتتفرع هذه القبائل من بني عتوب، والأبرز فيما بينها عشيرة آل خليفة وآل جلاهمة، وتعد قبيلة آل ثاني أكثر القبائل رجالاً ونفوذاً فيهم، وهي فرع من المعاضيد الذين هم بطن من آل علي، كما قَدِم بعض الهولة العرب من ساحل إيران، وتتحدّر نسبة صغيرة من القطريين من أصول أفريقية سوداء⁽³⁾.

وأسس العتوب مستوطنة على الساحل الشمالي الغربي أطلقوا عليها اسم الزبارة، والتي قاموا بتطويرها إلى مركز للتجارة وصيد اللؤلؤ، وزادت أهمية الزبارة بعد هروب عدد من تجار البصرة لها عام 1779 بعد الاحتلال الفارسي لها⁽⁴⁾. ومع استمرار التشاحن بين الفرس والعتوب، أقدم العتوب على غزو البحرين التي كانت تحت سيطرة الفرس عام 1783. واسسوا فيها حكم مستمر إلى يومنا هذا بواسطة فرع آل خليفة المنبثق من أحد بطونها القبلية⁽⁵⁾.

ولم تكن القبائل القطرية حتى أواسط القرن التاسع عشر، تتميز بوضع سياسي مستقل يجعل منها إمارة، فلم يحدث ذلك إلا بعد نمو قوة وثروة آل ثاني التي اكتسبها من تجارة اللؤلؤ، والتي تعد أكثر القبائل رجالاً ونفوذاً، حيث مكنهم ذلك من تزعم القبائل التي استوطنت بقطر،

(1) موقع جهاز الإحصاء القطري؛ <http://www.qsa.gov.qa/ar/AboutQatar.htm>

(2) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985، ص411.

(3) ب. ج. سلوت، عرب الخليج 1602 - 1784، ترجمة: عائدة رياض، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ص60.

(4) ج. ج. لوريمر، دليل الخليج (القسم التاريخي)، ج3، ترجمة: مكتب أمير قطر، ص1195-1196.

(5) المرجع السابق، ص1196.

وسط مخاضٍ شاقٍ من صراعات القوى وتوازناتها، وكذلك أطماع القوى الإقليمية والاستعمارية (1).

وشهدت قطر منذ اكتشاف النفط عام 1939، تزايد مستمر للوافدين إليها، سواء أكانت الوفادة عربية أم أجنبية، ومن مختلف الجنسيات والقوميات، والوافدين سعوا إلى نقل تجاربهم وخبراتهم وطبائعهم الاجتماعية وسلوكياتهم وخصائصهم إلى المجتمع القطري، بعدما تغلغلوا في مختلف الحقول والمجالات في المجتمع والدولة (2). ومع مرور الوقت، أصبح هناك تفوق عددي ونوعي للمهاجرين يفوق عدد المواطنين، بشكل بات يهدد التركيبة الديموغرافية للمجتمع القطري (3)، حيث عمدت الحكومة القطرية إلى منح الكثير منهم الجنسية القطرية، سواء تقدير لهم على دورهم بخدمة الدولة، أو بهدف الاستفادة منهم بالمحافل الدولية، أو لزيادة التعداد السكاني بحيث يواكب الزيادة الطبيعية بدول الجوار، مما بات يهدد المواطنين القطريين الأصليين، الذين أصبحوا أقلية داخل بلدهم. وتوضح الإحصائيات أن عدد سكان قطر خلال ما يزيد على أربعة عقود تضاعفت حوالي 15 مرة (4).

وترجع أهمية قطر ذات الأرض الجرداء، لما يقبع بباطنها من كنز عظيم، وما تنتجه من ذهب أسود، إذ بدأ التنقيب عن البترول في الثلاثينيات من القرن الماضي، وأول اكتشاف للبترول في حقل الدخان عام 1939، وصدرت أول شحنة منه عام 1949، وقد أعطى امتياز التنقيب عن البترول في قطر لشركات أمريكية وبريطانية (5). وكان البترول في قطر سبباً في ثورة اقتصادية اجتماعية حقيقية.

تتمتع قطر بموارد طبيعية ضخمة في مجال الغاز الطبيعي، حيث بدأ حقل غاز الشمال باكورة انتاجه في شباط (فبراير) 1997، وتُعد قطر ثالث أكبر مصدر للغاز الطبيعي بالعالم، وتبلغ احتياطات الغاز في قطر نحو 14% من احتياطي الغاز الطبيعي المكتشف في العالم (6). ويُعد إنتاج الغاز الطبيعي في قطر، الرافع الأول للاقتصاد القطري، وتعمل على استغلال موارده، الاستغلال الأمثل والأرشد لتوفير عوائد مالية جديدة، من خلال تصدير الغاز مسالاً أو

(1) أحمد زكريا الشلق، فصول من تاريخ قطر السياسي، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، الدوحة، 1999، ص 15.

(2) مفيد الزبيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 41.

(3) علي خليفة الكواري، تنمية للضياح! أم ضياح لفرص التنمية؟، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 20.

(4) الوطن القطرية، "تعداد سكان قطر تضاعف «15» مرة في «4» عقود"،

<http://www.al-watan.com/viewnews.aspx?d=20121108&cat=statenews1&pge=7>

(5) يسري الجوهرى، دول الخليج العربي والمشرق الإسلامي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة، 1997، ص 70.

(6) موقع وزارة الخارجية القطرية، قطاع النفط والغاز؛ <http://www.mofa.gov.qa/details.cfm?id=128>

بواسطة الأنابيب، وكذلك من خلال إقامة مشاريع صناعية جديدة في منطقة رأس لفان، المنطقة الصناعية الثانية في البلاد⁽¹⁾.

حدثت طفرة كبيرة في الوضع الاقتصادي القطري، حيث تحولت دولة قطر من محمية بريطانية فقيرة معروفة باستخراج اللؤلؤ، إلى دول مهمة في استخراج النفط والغاز⁽²⁾، حيث وصل دخل الفرد في قطر في عام 2010، إلى أعلى دخل في العالم أجمع. وكي لا تعتمد حصرياً على مواردها النفطية، سعت قطر إلى التنويع الاقتصادي لضمان النمو المستدام للاقتصاد القطري والابتعاد عن المبالغة في الاعتماد على إيرادات الغاز المسال والنفط، وذلك من خلال دخولها في السنوات الأخيرة في استثمارات متنوعة حول العالم، ولا سيما في بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وبريطانيا، وهي استثمارات تميل إلى قطاعات المنتجات الفخمة والرياضة والإعلام⁽³⁾، إلا أنه على الرغم من زيادة الاستثمار في قطاعات غير قطاعات الطاقة، ما زال يشكل النفط والغاز أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي، ونظرًا لارتفاع عائدات النفط والغاز فقد حققت قطر منجزات باهرة وخطوات تحديث وإصلاح كبيرة لتتحم بذلك مرحلة جديدة من تاريخ قطر الحديث والمعاصر، ولتتبوأ موقعاً متقدماً في العالم؛ كدولة عصرية لها مكانتها بين دول العالم.

(1) الجزيرة نت، قطر ترسخ مكانتها بإنتاج الغاز المسال؛

<http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/0750fffc-e60f-4281-94fc-67011c1173c5>

(2) بيبي، الخليج العربي، ص 177.

(3) جريدة النهار اللبنانية، "إمارة قطر الخليجية: بطاقة تعريف لدورها السياسي العربي والدولي"؛

<http://www.annahar.com/article/44281>

المبحث الثاني

قطر من الاستعمار إلى الاستقلال

التنافس العثماني البريطاني للهيمنة على قطر:

في عام 1537 أرسل السلطان العثماني سليمان القانوني أسطولاً بقيادة سليمان باشا والي مصر لطرد البرتغاليين من الخليج العربي، وتمكن هذا الأسطول من القضاء على البرتغاليين، وطردهم من هذه البلاد، واستولى على البحرين والقطيف وقطر⁽¹⁾.

في عام 1871 أصبحت قطر محمية عثمانية، في الوقت الذي كانت تستعمر بريطانيا القارة الهندية، ولم يكن بإمكانها أن تسمح لأي قوة أخرى أن تنافسها في الخليج العربي خاصة بعدم رمت بثقلها في المنطقة؛ وتعرض مراكبها وتجارها لاعتداءات القراصنة، الذين كانوا يتخذون من سواحل الخليج مستقراً لهم، وكان القواسم أشهرهم الذين حاربهم بريطانيًا وهزمهم وفرضت عليهم معاهدة الحماية المتكافئة، وهيئة المنطقة برمتها للهيمنة البريطانية والتي كانت مدخلا لبداية بسط نفوذ بريطاني بالمنطقة ومن بينها قطر⁽²⁾، والتي وجه البريطانيون اهتمامهم لها في وقت متأخر نسبياً عن مناطق الخليج العربي الأخرى، بسبب عدم وجود كيان سياسي مستقل لقطر⁽³⁾.

إن منطقة الخليج العربي بصفة عامة وقطر بصفة خاصة، كانت واقعة تحت تهديد القوتين: البريطانية والعثمانية؛ فكان كل منهما يحاول استخدام ما لديه من وسائل الترغيب والترهيب، لفرض نفوذه وسيطرته. وبذلك؛ دخلت منطقة الخليج العربي مرحلة جديدة من الصراع الدولي للسيطرة عليها؛ ففي الوقت الذي حاول فيه العثمانيون، تأكيد سيادتهم على منطقة الخليج العربي؛ فإن بريطانيا أخذت باستعراض قوتها من أجل إفشال الوجود العثماني وإزاحته عن طريقهم. وفي ظل هذا الصراع والتنافس الدولي، كانت مشيخات الخليج العربي تتأرجح بين إعلان ولائها للعثمانيين، أو خضوعها لنظام المعاهدات البريطانية⁽⁴⁾.

(1) نبيل رضوان، دراسة عن جهود العثمانيين في الحد من التهديد البرتغالي للنشاط التجاري في الخليج العربي من خلال الوثائق العثمانية، جامعة أم القرى، مكة، ص7.

(2) قنري قلجي، الخليج العربي بحر الاساطيل، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1992، ص411.

(3) المرجع السابق، ص412.

(4) لوريمر، دليل الخليج (القسم التاريخي)، ص1227.

أحكمت الإمبراطورية البريطانية سيطرتها على الخليج، تحت مسمى حماية خطوطها البحرية في الخليج، وطرقها البرية المؤدية إلى الهند⁽¹⁾، حيث استطاعت بريطانيا منذ نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر أن تثبت أقدامها في منطقة الخليج العربي، وبخاصة بعد أن تخلصت من الدول الأوروبية الأخرى المنافسة لها في المنطقة. وعقدت عدة اتفاقيات مع بعض زعماء الخليج العربي، تتعلق بالتعاون في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية. والجدير بالذكر أن قطر دخلت متأخرة في معاهدات الهدنة البحرية عن غيرها من إمارات الخليج العربي، التي دخلت في هذه المعاهدة منذ عام 1820⁽²⁾، والتي تضمنت نبذ الأعمال العدائية ضد بعضها البعض، أو ضد الغير في مياه الخليج، وقبول وساطة المقيم العام البريطاني في الخليج في أي نزاع يتعارض مع هذه المعاهدات. وهذا التأخير في الانضمام لمعاهدات السلم البحري قد جعل لقطر وضعاً متميزاً⁽³⁾.

وكانت وقعت بريطانيا مع الشيخ محمد بن ثاني حاكم منطقة قطر عام 1868 اتفاقية تعهد بموجبها الشيخ نيابة عن نفسه وأسرته آل ثاني والقبائل القطرية الأخرى بالإقامة الدائمة في الدوحة، والمحافظة على السلام البحري، ومراجعة المقيم السياسي البريطاني في الأمور المخلة بالأمن، وكذلك القيام بمحاربة تجارة الرقيق وتجارة السلاح والقرصنة البحرية⁽⁴⁾. ومن جانب آخر أعلنت بريطانيا اعترافها باستقلال قطر وبحكم آل ثاني، وتعهدت بالمحافظة على سلامتها ضد أي عدوان تتعرض له⁽⁵⁾.

إن التأمل في بنود اتفاقية 1868 بين بريطانيا وآل ثاني، يضعنا أمام حقائق مهمة يقف على رأسها، إبراز قطر ككيان ذي شخصية مستقلة عن نفوذ أي سيطرة إقليمية أخرى، وبداية للنفوذ البريطاني المباشر بقطر، من خلال توفير الحماية لهذا الكيان من قبل بريطانيا؛ كباقي الكيانات المماثلة بالخليج العربي، إلا أنه رغم ذلك فقد ظل الشيخ محمد بن ثاني وولي عهده الشيخ

(1) محمد حسن العيدروسي، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط2، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، القاهرة، 1998، ص142.

(2) للاطلاع على نص المعاهدة انظر: سليم طه التكريتي، المقاومة العربية في الخليج العربي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية 327، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982، ص140-143.

(3) أحمد الشلق، مصطفى الخطيب، قطر واتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج العربي، ط2، دار الثقافة، الدوحة، 1998، ص11.

(4) أحمد العناني، الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني ومشكلات الزعامة المحلية في الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، عدد 2، 1981، ص190.

(5) الأرشيف الهندي، دلهي، 21، ص255؛ قطر في دليل الخليج (كتاب مستقل)، انظر قسم الوثائق والأبحاث بمكتب الأمير، قصر الدوحة، ط1، 1981، ص36-40.

جاسم * متحفظين في العلاقة مع بريطانيا، بسبب موقع بلادهم الجغرافي؛ كحد فاصل بين النفوذ البريطاني والنفوذ العثماني في المنطقة. ولكن هذا الحياد القطري لم يستمر طويلاً⁽¹⁾، فقد فضل الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني الذي أصبح الحاكم الفعلي منذ عام 1871 التحالف مع العثمانيين، وقبول الحماية العثمانية على بلاده، على التحالف مع بريطانيا، معللاً ذلك أن بلاده تتعرض لغزوات معادية من جهة البر من دول الجوار دون أن يحرك الإنجليز ساكناً، فكان لا بد من الاستعانة بالعثمانيين لتوفير الحماية لبلاده من ناحية البر⁽²⁾.

ومن الملاحظ أن بريطانيا، كانت تسعى من وراء الاتفاقيات والمعاهدات مع مشايخ الخليج العربي، والتي كلها تتسم بقواسم مشتركة، وتطبق نفس الشروط بشكل متماثل تقريباً، بالإضافة لحماية مصالحها المباشرة، هدفت لعدم السماح بخلق كيانات سياسية متحدة بالمنطقة، أو اندماج تلك الإمارات مع الجيران الأقوياء، ومنع الحكام من الدخول في أي مفاوضات، أو اتصالات، أو خلق أي نوع من العلاقات مع أي إمارة أو دولة أخرى، مما حال دون توحيد إمارات الساحل؛ فكانت بريطانيا تحرص على أن تبقى كل إمارة كياناً مستقلاً عن باقي الإمارات، بل وإبعاد هذه المشيخات عن أية حركات سياسية في المنطقة، وفي العالم العربي ككل⁽³⁾.

فالدور الذي قامت به بريطانيا باعتماد أسلوب المعاهدات مع المشايخ حفاظاً على مصالحها، أخذت الولايات المتحدة الأمريكية محاكاته في وقتنا الحاضر، خصوصاً بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، حيث عقدت المعاهدات الأمنية والعسكرية مع: الكويت، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، وعمان، والسعودية، وجعلت من الخليج ترسانة عسكرية أمريكية، وخلقت حالة من التوتر بين دول الخليج وإيران التي ترفض الوجود الأمريكي العسكري بالمنطقة الذي تعتبره تهديداً لها، كما أنها خلقت نوعاً من التنافس الخفي بين دول الخليج، كما هو الحال بين قطر والسعودية الآن.

كانت كل الدلائل تشير إلى أن الصدام بين بريطانيا والدولة العثمانية بات وشيكاً، ولا سيما أن الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني حاكم قطر كان يحاول المناورة على حساب القوتين المتنافستين، والسعي لتأكيد استقلال بلاده عن البحرين، من خلال دخول بلاده بكنف دولة كبيرة

* الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني، يتم ذكره ببعض المراجع باسم الشيخ قاسم بن محمد بن ثاني.

(1) حسين البحارنة، دول الخليج العربي، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1975، ص36.

(2) محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي جذوره التاريخية وأبعاده، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق، 1984، ص 317.

(3) المرجع السابق، ص12؛ وانظر: العيدروسي، تاريخ الخليج العربي، ص143-175.

كالدولة العثمانية، ستحميه من الأطماع البحرينية، أو من دفع الضرائب لها، كما كان متبعاً آنذاك (1).

ففي عام 1871 وصلت الحملة العثمانية الأولى إلى قطر، لفرض سيادة الدولة العثمانية على الساحل الغربي للخليج العربي؛ فقام الشيخ جاسم بالموافقة برفع العلم العثماني على قصر الحكم، وفوق قصره الخاص في الدوحة، بعدما كان والده الشيخ محمد متردداً بسبب علاقته بالبريطانيين. وعلى أثر ذلك أصدرت الحكومة البريطانية احتجاجات فورية، واتهامات للدولة العثمانية بأنها تخطط لاحتلال البحرين وساحل عُمان المتصالح، بهدف القضاء على المصالح البريطانية في المنطقة. ومما لا شك فيه أن الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني دخل في تحد مع الإنجليز بقبوله التحالف والحماية العثمانية (2).

نظرت بريطانيا لأعمال التوسع العثمانية على أنها تهديدات لمصالحها بالمنطقة، حيث كانت الدولة العثمانية قد أعلنت قطر ضمن المناطق التابعة لنجد، الأمر الذي رفضه البريطانيون، وطالبوا بحل تلك المشكلة عبر وزارة الخارجية، والذي رفض من قبل العثمانيين الذين دخلوا في صراع مع بريطانيا، من خلال تصدير حاكم قطر لصد أطماع حاكم أبو ظبي حليف البريطانيين، الذي كان يطمع بضم منطقة (العديد) إلى حكمه، إلا أنه فشل في ذلك بعد جولات كر وفر من القتال بين الطرفين، انتهت بسيطرة القطريين بزعامة جاسم بن محمد آل ثاني، بدعم من العثمانيين على منطقة (العديد) (3).

وبذلك بدأت مرحلة من التنافس البريطاني - العثماني حول قطر؛ فتم إثارة مشكلة ميناء (العديد) بين مشيخة أبو ظبي وقطر، حيث أيدت بريطانيا ادعاءات مشيخة أبو ظبي في امتلاكها، من أجل منع امتداد النفوذ العثماني إلى مشيخات ساحل عُمان، وكذلك أثّرت مشكلة (الزبارة) التي تصدت فيها السلطات البريطانية لمحاولات العثمانيين إعمارها وبناء مينائها، فقد اعتبر الإنجليز أن ذلك سيكون نقطة ارتكاز معادية لنفوذهم في البحرين (4).

وباتخاذ العثمانيين مزيداً من الإجراءات التي تستهدف إحكام قبضتهم على قطر بين عامي 1889-1892، تدهورت العلاقات بينهم وبين الشيخ جاسم، ووصلت الأمور إلى حد الصدام المسلح في معركة الوجبة عام 1893، والتي لقي فيها الجنود العثمانيون هزيمة مخزية (5).

(1) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1965، ص 93.

(2) العناني، الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، ص 190-196.

(3) المرجع السابق، ص 170-175.

(4) العبدوسي، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ص 172.

(5) جهاد عودة، في أصول العلاقات البريطانية القطرية، الناشر نفسه، القاهرة، 2010، ص 10.

شهد العام 1911 مفاوضات بين بريطانيا والدولة العثمانية لحل نزاعهما بمنطقة الخليج ومنها قطر؛ وفي عام 1913 تم توقيع معاهدة لندن والتي نصت على " تتنازل الدولة العثمانية تنازلاً نهائياً عن كل ادعاء لها بالسيادة على شبه جزيرة قطر، على أن يتولى حكم شبه الجزيرة آل ثاني حكماً وراثياً" ⁽¹⁾. وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 انسحبت الدولة العثمانية من قطر نهائياً عام 1915 ⁽²⁾.

قطر من الحماية البريطانية إلى الاستقلال:

بدأت بريطانيا سعيها في التوصل إلى توقيع اتفاقية معاهدة حماية مع حاكم قطر، منذ أن وقعت الاتفاقية الإنجليزية-العثمانية عام 1913، والتي تنازلت بموجبها الدولة العثمانية عن حقوقها في قطر، غير أن الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني الذي كان الحاكم الشرعي حينذاك كان يرفض الحماية، ولكنه توفي في هذا العام، وخلفه في الحكم ابنه الشيخ عبد الله الذي قبل الحماية البريطانية وإشراف بريطانيا على شؤون قطر الخارجية والتشريعات؛ بعد توقيعها معها اتفاقية الحماية عام 1916، وخاصة بعد تهديد الملك عبدالعزيز آل سعود بتوسيع نفوذه ليشمل قطر، فأرسلت بريطانيا له عدة رسائل تحذره من التعرض لأي من المناطق التي تقع تحت الحماية البريطانية ومنها قطر ⁽³⁾.

ومنذ عام 1916 دخلت بريطانيا في علاقة مباشرة مع قطر، وفي عام 1928 تم تفويض الوكيل السياسي البريطاني في البحرين بالإشراف على المصالح البريطانية في قطر، واستمرت قطر تحت الإشراف السياسي لوكيل البحرين حتى الحرب العالمية الثانية، وفي عام 1949 وجد البريطانيون الفرصة سانحة لتعيين وكيل لهم في قطر، والذي استطاع أن يهدئ من حدة الاضطرابات الشعبية التي اندلعت لارتفاع الأسعار وشح السلع، وبالفعل أقيمت أول وكالة سياسية لبريطانيا تابعة تبعية مباشرة للوكالة السياسية في البحرين ⁽⁴⁾.

(1) وثائق مكتبة وزارة الهند في لندن، تحت رقم:

F.O 424, Confidential (9482), N°. 217 Further correspondence respecting the Affairs of Asiatic turkey and Arabia, Piece N°. 68: Sir Gerad Lowther, to Sir Edward Grey, Constantinople, November 20, 1908.

(2) العبدوسي تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ص173.

(3) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، السلام البريطاني في الخليج (1889-1947) دراسة وثائقية، الرياض، 1981، ص168-170.

(4) محمد ناصر مهنا، دليل الخليج العربي (دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية)، المكتب الجامعي، الاسكندرية، ص165.

وعلى الرغم من خضوع قطر للحماية البريطانية فقد احتفظت بشخصيتها الدولية، واحتفظ شيخها باستقلاله على الأقل، فيما يتعلق بإدارة حكومته، حيث أن بريطانيا اكتفت بالإشراف على العلاقات الخارجية للإمارة، وبتعيين مستشار إنجليزي لمعاونة الحاكم وتقديم النصح والإرشاد له، وتقوية العلاقات بين قطر وبريطانيا⁽¹⁾. ولا شك في أن قطر استفادت من المعاهدة، بحصولها على تعهد من بريطانيا بالمحافظة على كيانها ضد أي عدوان يستهدفها، سواء من جهة البحر أو من جهة البر. وكانت السياسة البريطانية تقتصر فيما سبق على الالتزام بمواجهة الاعتداءات البحرية فقط. ولذلك نرى بريطانيا بحكم مسؤوليتها عن الشؤون الخارجية لقطر بأن تتولى تسوية خلافات الحدود مع السعودية⁽²⁾.

وما أن وضعت الحرب العالمية أوزارها عام 1918، حتى منحت الحكومة البريطانية شيخ قطر لقب (السير)، وبذلك تميز عن شيوخ الساحل العماني المتصالح، نتيجة لما كان له من دور في الحرب لصالح بريطانيا، ولقيامه بتنفيذ مطالب بريطانيا في إخراج الأتراك من قطر عام 1915⁽³⁾.

ولكن بعد الحرب العالمية الثانية تغيرت أسس السياسة البريطانية، بل والتفكير في شأن الوجود العسكري بالمنطقة، والذي انتهى بأن أعلنت حكومة العمال البريطانية عام 1968 أنها سوف تصفي وجودها العسكري شرق قناة السويس، ومن ثم تسحب قواتها من الخليج مع نهاية عام 1971، وهذا يعني التوقف عن العمل بمعاهدات الحماية مع دول الخليج⁽⁴⁾. وكان هذا فرصة لإمارات الخليج التي كانت ترتبط بمعاهدات مع بريطانيا بأن تتولى مسؤولياتها بنفسها وتعلن استقلالها. وبالطبع من ضمنها قطر التي أعلنت استقلالها عام 1971، واستبدلت معاهدات الحماية بمعاهدات صداقة.

(1) إعلان من الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني إلى شعبه بعدم استيراد الأسلحة أو بيعها في 3 نوفمبر 1916، قسم الوثائق بمكتب أمير دولة قطر، قصر الدوحة، انظر: عبد العزيز محمد المنصور (1868-1916)، في الملحق، ص 265-269.

(2) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي، دراسة وثائقية، دار المريخ، الرياض، 1981، ص 271.

(3) وثائق مكتبة وزارة الهند في لندن، تحت رقم

L/P and S/10/2182. Persian Gulf and Arabia and Qatar Affairs

وانظر: أحمد زكريا الشلق، فصول من تاريخ قطر السياسي، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، 1999، ص 66.

(4) الشلق، الخطيب، قطر واتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج العربي، ص 14.

استقلال قطر وحكم أسرة آل ثاني:

في 3 أيلول (سبتمبر) 1971، تم إنهاء العلاقات التعاهدية مع بريطانيا، وإلغاء معاهدة عام 1916؛ فأصبحت قطر دولة مستقلة ذات سيادة كاملة، وفي الشهر ذاته انضمت قطر إلى جامعة الدول العربية والأمم المتحدة.

وبذلك بدأ التاريخ المعاصر لقطر، وارتبط تاريخها بنشأة أسرة آل ثاني وظهورها على المسرح القطري؛ كأسرة حاكمة اجتمعت لها الرئاسة والإدارة، وتوليها زمام السلطة على نحو مشابه تمامًا لما كان عليه الوضع في سائر دول الخليج، حيث اقترن التاريخ السياسي فيها بظهور الأسر الحاكمة.

اكتسبت أسرة آل ثاني اسمها من عميدها ثاني بن محمد، الذي تولى مقاليد الحكم في البلاد، بعد الاستقرار بالدوحة في القرن التاسع عشر، وخروجهم عن الطاعة لآل خليفة حكام البحرين⁽¹⁾. حيث كان نزول آل ثاني الدوحة في ظروف غاية في الشدة والاضطراب، برزت فيها شخصية الشيخ محمد بن ثاني مؤسس نظام الحكم في قطر⁽²⁾.

واستطاع الشيخ محمد بن ثاني أن يوحد القبائل القطرية بفضل ما أوتي من نعمة الثراء، نتيجة كونه من أكبر وأشهر تجار اللؤلؤ، فضلاً عن صفاته الشخصية، حيث جعلت منه أعظم قطري ظهر في النصف الأول من القرن العشرين، واستطاع أن يحظى من القطريين بالسمع والطاعة، وعرف بحكمته ودهائه، واستطاع بحنكته مواجهة خصومه من آل خليفة في البحرين، حتى أنه تمكن من رد غاراتهم على قطر، وألحق بهم هزيمة نكراء في مدينة الوكرة⁽³⁾.

توفي الشيخ محمد بن ثاني عام 1878 تاركاً الولاية من بعده لابنه الشيخ جاسم بن محمد، الذي يُعتبر المؤسس الحقيقي لإمارة قطر، فقد كان من كبار الساسة، وعمل نائباً لوالده الشيخ محمد، مما أكسبه خبرة ودراية سياسية كبيرة. وعمل الشيخ جاسم آل ثاني على أن تكون قطر بلدًا موحدًا مستقلاً، وامتنع عن دفع الضريبة التي كان يدفعها لحاكم البحرين، مما استدعى تدخل بريطانيا التي ازداد نفوذها في تلك الآونة⁽⁴⁾. ولقد حارب الإنجليز والعثمانيين وتغلب

(1) خالد العزي، الخليج العربي في ماضيه وحاضره، بغداد، 1972، ص162.

(2) المرجع السابق، ص163.

(3) عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين (1868-1916)، ط2، ذات السلاسل، الكويت، 1980، ص23.

(4) لوريمر، دليل الخليج، ص 1216 - 1218، انظر: الموقع الأميري (آل ثاني)؛ الشيخ قاسم؛

<http://www.althanitree.com/pageTemplate.aspx?show=g&id=45&action=0>

عليهم، وكذلك حارب خصومه من الشيوخ والأمراء الذين هاجموه، وإليه يعود الفضل في القضاء على تبعية أجزاء من قطر للبحرين واستقلالها استقلالاً تاماً (1).

وسعت قطر عام 1968 لإنشاء اتحاد كونفدرالي لدول الخليج التسع (قطر، البحرين، والإمارات العربية المتحدة)، بعد إعلان بريطانيا عزمها سحب قواتها من المنطقة (2)؛ فوافق المجلس الأعلى للاتحاد في 7 تموز (يوليه) من العام نفسه، على اختيار الشيخ خليفة بن حمد لرئاسة المجلس المؤقت، الذي كان بمثابة الهيئة التنفيذية للاتحاد الكونفدرالي.

وبعدما فشل مشروع قيام اتحاد الإمارات التسع، أعلن ولي العهد الشيخ خليفة بن حمد في 3 أيلول (سبتمبر) 1971 استقلال دولة قطر في خطاب عبر التلفاز مُنهيًا بذلك اتفاقية الحماية التي كانت وقعت في بريطانيا عام 1916، واستبدلتها باتفاق صداقة (3). وفي 22 شباط (فبراير) 1972 تسلم الشيخ خليفة بن حمد مقاليد الحكم بوصفه أميراً لدولة قطر، بعد تنفيذه انقلاباً أبيض على ابن عمه الشيخ أحمد بن علي (4)، وأعلن عن حزمة إصلاحات سياسية واقتصادية، وقلص الامتيازات التي تتمتع بها العائلة الحاكمة في قطر، ثم وقعت قطر اتفاقية دفاع مشترك مع السعودية عام 1982. وفي 31 آيار (مايو) 1977، صدر المرسوم الأميري بتعيين سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولياً للعهد ووزيراً للدفاع، بالإضافة إلى منصبه قائداً عاماً للقوات المسلحة القطرية (5).

(1) لوريمر، دليل الخليج، ص1224.

(2) عادل الطبطبائي، النظام الاتحادي في الإمارات العربية - دراسة مقارنة، مكتبة الفارابي، كركوك، 1978، ص36-37.

(3) الشلق، الخطيب، قطر واتحاد الإمارات العربية التسع، ص83.

(4) المرجع السابق، ص127.

(5) الموقع الأميري (آل ثاني)؛ الشيخ حمد؛

<http://www.althanitree.com/pageTemplate.aspx?show=g&id=852&action=0>

الفصل الثاني

نظام الحكم وأثره على السياسة الخارجية القطرية

المبحث الأول: نظام الحكم في قطر ومدى تأثير السياسة الخارجية القطرية بطبيعة النظام الأميري.

المبحث الثاني: التحولات السياسية القطرية بعد انقلاب عام 1995.

المبحث الأول

نظام الحكم في قطر

ومدى تأثير السياسة الخارجية القطرية بطبيعة النظام الأميري

نظام الحكم في دولة قطر:

إن قطر إمارة؛ نظام حكمها وراثياً في أسرة آل ثاني، حيث الحكم الوراثي السائد بين دول الخليج العربي، والذي يعتمد على أساس صلة الدم والنسب والقرباة في إطار الأسرة الواحدة أو القبيلة أو الإمارة. وهناك غياب للمشاركة الشعبية في صناعة القرار بالدولة، حيث كانت القبيلة وحدة سياسية صغيرة لها السلطة المركزية، التي تتمتع بالاستقلال الاقتصادي والاجتماعي، والشيخ هو الزعيم والحاكم وصاحب السلطة العليا التي يستمد منها ثروته ونفوذه، بعدما يحظى باختيار القبيلة له، ليصبح سيدها المطلق الذي يحكم ويفصل في شؤون رعيته، ويستشير مجلس القبيلة، الذي يضم الأعيان والحكماء في اتخاذ قراراته (1).

وفي 8 حزيران/يونيه 2004، أصبح نظام الحكم في قطر نظاماً وراثياً دستورياً في أسرة آل ثاني، وذلك مع دخول أول دستور منذ الاستقلال حيز التنفيذ. وهذا الدستور الذي اعتمد في استفتاء، أجري في العام 2003، والذي تنص مادته الثامنة "حكم الدولة وراثي في عائلة آل ثاني، وفي ذرية حمد بن خليفة بن حمد بن عبد الله بن جاسم من الذكور. وتكون وراثة الحكم إلى الابن الذي يسميه الأمير ولياً للعهد؛ فإن لم يوجد ابن ينتقل الحكم إلى من يسميه الأمير من العائلة ولياً للعهد..." (2)؛ وهذا الدستور الذي لا يسمح بتشكيل أحزاب سياسية، وينص على عدم جواز إدخال أي تعديل عليه لمدة عشر سنوات (3)، ولقد صيغ من لجنة حكومية، ولم يطرح للنقاش أو الحوار العام، وإنما طرح للاستفتاء بنعم أو لا، تحت إشراف وزارة الداخلية وترويج الإعلام وتدخل السلطة التنفيذية (4).

وفي قطر فإن الأسرة الحاكمة مؤسسة دستورية، بنص المادة الرابعة عشر من الدستور القطري: "ينشأ بقرار من الأمير مجلس يسمى (مجلس العائلة الحاكمة)، يعين الأمير أعضائه

(1) Muhammad T. Sadik and William P Snavely, **Bahrain, Qatar, and the United Arab Emirates: Colonial Past, Problems, and Future Prospects**, (Lexington MA: Lexington Books, 1972), p.120.

(2) الجزيرة نت، "نص الدستور القطري الجديد" ؛ <http://www.aljazeera.net/news/pages/c99f6ccf-ffb9-4e16-9368-0f3c42347a73>

(3) "قطر دولة خليجية ثرية اكتسبت دوراً كبيراً في السياسة العربية والدولية"، موقع إيلاف؛ <http://www.elaph.com/Web/news/2013/6/820389.html?entry=gulf>

(4) علي خليفة الكواري وآخرون، الشعب يريد الإصلاح في قطر ... أيضاً، منتدى المعارف، بيروت، 2012، ص4.

من العائلة الحاكمة". وهذا المجلس سلطاته واسعة في اختيار الأمير، بالإضافة إلى الدور الاستشاري للعائلة الحاكمة في تعيين ولي العهد وإعفاءه⁽¹⁾.

والأمير في قطر، هو رأس الدولة يعتمد القوانين والمراسيم ويصدرها، ويتقلد القيادة العليا للقوات المسلحة، ويعين ثلث أعضاء مجلس الشورى ورئيس الوزراء، حيث يتولى رئاسة مجلس الوزراء أحد أفراد الأسرة الحاكمة، ويقوم مجلس الوزراء وهو الهيئة التنفيذية العليا، بمعاونة الأمير في أداء مهامه وممارسة سلطاته⁽²⁾. فمن الواضح من طبيعة الحكم هيمنة الأمير والأسرة الحاكمة على أغلب المناصب التنفيذية، دون الأخذ في عين الاعتبار الكفاءة أو المؤهلات أو الخبرة.

ويوجد بقطر مجلس شورى من 30 عضواً، دوره استشاري منذ العام 1972 يختص بمناقشة السياسة العامة للدولة، ومشروعات القوانين التي يقترحها مجلس الوزراء قبل رفعها للأمير، ومناقشة الميزانية السنوية للدولة، والمشروعات العامة الرئيسية، وتقديم الآراء والتوصيات بشأنها⁽³⁾.

وكان الأمير السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني قد أصدر قراراً في عام 1995 لإجراء أول انتخابات بلدية في قطر، وفي ديمقراطية شكلية في العام 2008 صدر قانون انتخابي مهد الطريق لتنظيم أول انتخابات تشريعية جزئية⁽⁴⁾، إلا أن هذه الانتخابات لم تتم حتى الآن.

والراصد لطبيعة نظام الحكم في الدول الملكية الوراثية مثل دول الخليج العربي، وبعد الاطلاع على دساتيرها، نجد أن هذه المجالس شكلية، يتم تأسيسها شكلياً لتجميل صورة نظام الحكم داخل تلك الدول، ومن أجل تمرير قرارات وسياسات تلك النظم بطريقة سلسة تلقى قبولا شعبياً.

وإن مفهوم "الأسرة الحاكمة"، يستمد مقوماته وأصوله من نظام "المشيخة" القائم على الأنساق القبلية التقليدية، والذي يشير إلى تولي أسرة ما الحكم، بناء على عدة اعتبارات ومعطيات، من سماتها التوافق بين القبائل والعشائر على قبولها واختيارها، ووجوب الولاء

(1) الجزيرة نت، " نص الدستور القطري الجديد"؛

<http://www.aljazeera.net/news/pages/c99f6ccf-ffb9-4e16-9368-0f3c42347a73>

(2) يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص 29.

(3) يوسف عبيدان، دراسة: دولة قطر في ظل حكم أسرة آل ثاني، جامعة قطر، الدوحة، 2009، ص 19.

(4) "قطر دولة خليجية ثرية"، مرجع سابق.

والطاعة لها، انطلاقاً من تعاليم الإسلام السامية التي تحت على السمع والطاعة لولاة الأمر، ما لم يأمرُوا بمعصية (1).

وتماسك الأسرة الحاكمة يتم بتحالفها وعلاقاتها التي فرضت بموجبها على مجالات الحياة، وأسبغت عليها صفة الشرعية التقليدية في الوصول إلى الحكم، بدلاً من إقامة الشرعية على أساس المشاركة أو الانتخابات أو إبداء الرأي والمشورة (2). فأصبحت الأسرة الحاكمة بمرور الزمن هي المسيطرة والمتحكمة بالسلطة والنفوذ والمصالح الاقتصادية.

أثر نظام الحكم على السياسة الخارجية القطرية حتى انقلاب عام 1995:

النظام الأميري هو أحد صور الملكية في العالم، حيث أنه يعتمد على الوراثة في عائلة واحدة، ويتم تداول السلطة ومقاليده الحكم فيما بينها وتعتمده قطر من خلال تحكم أسرة آل ثاني، والتي تمكنت من خلال المال والقوة الهيمنة على مقاليده الحكم، منذ استوطنت قطر بعد قدومها من الكويت، وساعدها على ذلك قبولها في البداية بوصاية الدولة العثمانية، ومن ثم توقيعها معاهدات حماية مع بريطانيا، وهذه الأسرة وحدها صاحبة الحق النهائي في اتخاذ القرارات المهمة، وفي التصرف في ثروات الدولة.

قطر بلد صغير جغرافياً ضعيف سكانياً، ولم تتمكن في تاريخها من الصمود وحدها إزاء الاعتداءات الخارجية، مما دفع شيوخ قطر المتعاقبون إلى الاعتماد على تبني المهادنة والتصالح مع قوى إقليمية، أو التبعية لقوى خارجية.

فتقليدياً سمح الشيوخ للقوى الأجنبية بشيء من النفوذ الداخلي، مقابل الحماية العسكرية والمكانة الشخصية. وهكذا رُحِبَ جاسم بن محمد بالحماية العثمانية في الدوحة عام 1872 وأصبح بعدها الممثل الرسمي لهم، كما كافأ البريطانيون بمعاهدة عام 1916 والتي أدخلت قطر بقوة ضمن دائرة النفوذ البريطاني. وبعد فشل المنظومة الخليجية بحماية نفسها بعد الاجتياح العراقي للكويت عام 1990. وبعدما أطاح حمد بن خليفة بأبيه أثر انقلاب عام 1995 عمل على سلخ قطر عن التبعية للسعودية، بتوثيق تبعيته مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أسهمت جميع هذه التحالفات والمعاهدات مع الدول العظمى، في تحديد معالم سياسات حاكم قطر بشكل كبير.

(1) Fred Lawson, **Labor Politics, Economic Change and the Modernization of Autocracy in Contemporary Bahrain**, in: peter j. (Chelkowski and Robert J. pranger, eds., Duke University press, 1988), p.11.

(2) غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية، سلسلة الثقافة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص46.

ففي النظم الوراثية يتم بصورة كبيرة تغييب المشاركة السياسية الفاعلة عن بقية أبناء المجتمع، والتي هي حق شرعي وأساسي لهم، وإن كانت هناك بعض المشاركات الشكلية الضعيفة في بعض تلك النظم تكون بعيدة عن صناعة القرار، مثل: الكويت والبحرين. يستغل من قبل النظم الحاكمة في كثير من الأحيان، لتمرير أشياء واستحقاقات معينة، أو قرارات تحتاج الحكومة لإنفاذها.

وفي مثل هذه الأوضاع قد يرى الحاكم عملية توسيع المشاركة السياسية على أنها منحة كريمة يقدمها لرعاياه أكثر من كونها حقوقاً واحتياجاً شعبياً⁽¹⁾. وبالمقابل، كثير من الرعايا لا يتطلعون لتحقيق الديمقراطية خوفاً من أن يؤثر هذا التغيير على امتيازاتهم ونفوذهم. لذلك فهم عموماً راضون عن وضعهم الاجتماعي والاقتصادي وبما يحصلون عليه من الحكومة، لذا نجد المعارضة بدول الخليج تطالب بالإصلاح وليس الثورة، وخاصة أن أحوال البلاد الاقتصادية والأمنية أفضل من أقرانها من الأنظمة الجمهورية في البلاد العربية⁽²⁾.

فالأنظمة الخليجية ترى أنها أنظمة مستقرة، ولذلك لا تحتاج التحول بسرعة وبشكل واسع لنظم ديمقراطية لكي يحافظوا على الحكم. وكذلك لا يحتاجون إلى الاعتماد على دعم شعوبهم، لا سيما وأن الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى ملتزمة بقوة بالحفاظ على أنظمتهم للأهمية الاستراتيجية للنفط الذي يملكونه⁽³⁾.

إن النظم الوراثية في دول الخليج العربي ومنها قطر، تحرص على بقاءها على رأس السلطة، واستمرارها في استنفاد ثروات دولها، والتحكم في كل مفاصل الدولة، باعتبار ذلك الهدف والغاية الأساسية التي تعمل عليها، بينما ذلك انتقاصاً للحقوق الشرعية والأساسية لشعوب تلك الدول، بل إن ذلك يخالف جوهر الشريعة الإسلامية، التي تحاول تلك النظم استغلالها في تطويع شعوبها، من باب ولاية الأمر والولاء والبراء من الحاكم، بينما السيرة النبوية الإسلامية زاخرة بالقصاص التي تنتهي عن هذا الاستبداد بالشعوب، والاستغلال لحقوق العباد من قبل الحكام، ونهب ثروات الشعوب التي وهبها الله للأمة جمعاء، وليس لحاكم أو أسرة بعينها.

ولا شك أن هذه النظم إذا لم تسع إلى تحقيق نوع من المشاركة السياسية لشعوبها، ومعالجة الاختلال في علاقة الأسر الحاكمة بشعوب المنطقة، فإن السنوات القادمة ستشهد

(1) اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، ص 30.

(2) اندريه كابيسزيفسكي، "الإصلاحات السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي"، المجلة العربية للدراسات الدولية، المجلد السابع، العددان الثاني/ الثالث، 2003، ص 140.

(3) المرجع السابق، ص 140.

تعاظماً في حالة الاحتقان بين شعوبها، وتراجعاً في حالة استقرارها الأمني، مهما حاولت هذه النظم من الادعاء غير ذلك عبر التزييف الإعلامي، والترهيب الأمني، وشراء الولاءات بالمال، والاستقواء بالخارج الذي يشاركها في نهب ثروات تلك البلدان.

لقد تأثرت منطقة الخليج العربي وخاصة البحرين وعمان والكويت برياح الحراك العربي، وهذا لم يكن استثناءً، بل شهدت قطر شكلاً من أشكال الحراك الشعبي المعارض لنظام الحكم، في فترة حكم الشيخ أحمد بن علي، احتجاجاً على استئثار آل ثاني بالحكم على حساب باقي شرائح الشعب القطري، والمطالبة بالحد من امتيازات الأسرة الحاكمة، وزيادة الخدمات الاجتماعية، وتقليل العمالة الأجنبية في المؤسسات الحكومية وخاصة قطاع النفط، وعمل موازنة للدولة، وتشكيل مجلس بلدي منتخب، بالإضافة للاعتراف بالاتحادات العمالية⁽¹⁾.

وكان من بين قيادات الجبهة، عمال، وبعض أفراد الأسرة الحاكمة المنشقين عنها، وبعض الأعيان، من بينهم حمد العطية وعبد الله بن مسند جد الشيخة موزا زوجة الأمير السابق لقطر حمد بن خليفة، ووالدة الأمير الحالي تميم بن حمد. فقابل الشيخ أحمد بن علي هذه الاحتجاجات بالترهيب والترغيب⁽²⁾.

إن ضعف الحركات الاحتجاجية على تلك النظم لا يعني استكانة وقبول شعوب تلك الدول نظام الحكم الوراثي كأمر واقع مدى الحياة، وإن كان تمكنت الأسر الحاكمة من فرض نفسها لفترات زمنية، تم خلالها فرض هيمنتهم عبر الترهب والترغيب، وبخداع الناس بأن حكمها شرعي، وأن الخروج عنها معصية لله؛ فهذا لا يعني أن الشعوب ستستمر بهذا الركود والخمول، وخاصة في ظل الانفتاح الإعلامي، وارتفاع نسبة المتعلمين، التي ترفض تحكماً شريحة بعينها بهم، وخاصة لو كانت هذه الشريحة ليست على قدر المسؤولية، وكذلك يتطلعون بأن يكون لهم دور في دولهم، ويرفضون سرقة ثروات بلادهم من قبل تلك الفئة الصغيرة من الشعب.

ومن الملاحظ أن الطبيعة السياسية والمجتمعية لكل نظام في أي بلد من العالم، تؤثر على أدائه في تنفيذ سياسته؛ فالطبيعة التكوينية للأنظمة الوراثية تجعلها تصيغ سياساتها على أسس مخالفة عنها في النظم الديمقراطية، والتي تحكم بتكليف شعبي من خلال الانتخابات. فتلك النظم الوراثية تدرك أنها مستمرة بالحكم طالما ملكت قوة تبطش بها معارضيها ومالا تشتري به الذمم، وتحقق جانب من الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها، بينما النظم الديمقراطية تعلم علم اليقين أنها إن

(1) Frank Stokes, **social and political change in the third world: some peculiarities of Oil-producing principalities of the Persian Gulf**, in *The Arabian Peninsula*, (Allen and Unwin, London, 1972), p.197.

(2) Crystal, **Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar**, p. 153-154.

لم تتل رضى الشعب ستغادر كرسي الحكم، وقد تتعرض للمسائلة القانونية إن أساءت استخدام السلطة؛ وبالتالي تكون أكثر حرصاً على صياغة سياسة عامة تتوافق مع الكم الأعظم من شعبها، وإن كان هناك بعض النظم الجمهورية والتي توصف بالديمقراطية أكثر استبداد وفساد من النظم الملكية، والمنطقة العربية زخرة بمثل تلك النظم.

وطبيعة النظم الحاكمة تؤثر على رسم السياسات الخارجية للدول التي تأسسها على أساس حماية وخدمة وتحقيق مصالح الدولة، حيث تصاغ السياسات الخارجية وفق المصالح الوطنية للدولة، والاستراتيجيات السياسية التي توضع عبر المجالس النيابية المنتخبة، والتي هي سلطة مراقبة وتقييم لأداء الحكومات المنتخبة؛ وبالتالي يحرص النظام على ألا يفقد سلطته من خلال خسارته للسلطة التشريعية. بينما في النظم الملكية الوراثية تبني شبكة من العلاقات الخارجية على أساس أن تحمي ديمومة حكمها، دون أي تدخلات خارجية تسبب لها قلقاً في بقائها مدى الحياة على كرسي الحكم. فدولة مثل قطر عمدت على تعويض ضعفها في حماية كيانها من المتربصين بها من دول إقليمية بإقامة علاقات تبعية وحماية مع قوى عظمى، فبينما وقعت مع بريطانيا اتفاقيتين عامي 1868 و 1916 لتحمي كيانها حديث النشأة من أطماع آل خليفة حكام البحرين وآل سعود الذين كانوا يتطلعون لضم قطر لحكمهم، نراها في يومنا هذا تجدد تلك التحالفات والارتعانات للولايات المتحدة من خلال معاهدات الدفاع المشترك، وتمركز أكبر قواعد عسكرية أمريكية بالعالم في قطر لتقي نفسها من طمع الطامعين والمتربصين بها. وهذا الارتعان دفع قطر لتكون في كثير من الأحيان عبارة عن جسر يمرر من خلاله المخططات الأمريكية بالمنطقة، مستعينة في تنفيذ ذلك أدواتها الإعلامية والمالية.

وفي الواقع، فمن الإدراك البراغماتي للرهانات الجيوبولتيكية في المنطقة كان على القيادة القطرية ضرورة تبني سياسات متوازنة، وغير عدائية أو استنزائية تجاه جيرانها الإقليميين، لتعويضها عن الكثير من عوامل ضعفها من منظار معايير القوة الإقليمية، لأن أحد مفاهيم السياسة الخارجية يشير إلى تنفيذ وتشكيل وتقويم الاختيارات السياسية الخارجية⁽¹⁾. وعلى أساس مصالح هذه الدولة، ومن فلسفة نظامها السياسي، وفي إطار تفاعل علاقاتها الدولية؛ فإن منهج السياسة الخارجية المستقلة والمتوازنة فرض على القيادة القطرية كخيار أمثلته، وشاركت في دفعه عوامل داخلية وخارجية، وعززته القناعة بأن ما من خيار غير ذلك، الإبحار في هذا المحيط المضطرب والمقلق لسيادة قطر الوطنية والإقليمية.

(1) أثير ناظم عبدالواحد، "دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية"، مجلة دراسات، مركز الدراسات الدولية، العدد 43، بغداد، ص 118.

المبحث الثاني

التحولات السياسية القطرية بعد انقلاب عام 1995

السياسة القطرية في عهد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني:

اتبع الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني خلال فترة حكمه الطويلة سياسة تقليدية، مستندة إلى القبيلة والوراثة الأميرية، كما شهدت البلاد حالة من تغييب الحياة السياسية، ومنع العمل الحزبي. وكانت عملية صنع القرار وصوغ السياسات خلال سنوات حكم الشيخ خليفة، ذات طابع مركزي ومتوارث إلى حد كبير ⁽¹⁾، إلا أن التغييرات التي أدخلت على هيكل صنع القرار بعد ذلك هي التي أدت إلى وجود نظام أقل مركزية يتسم بقدر أكبر من الاستقلالية، وسوف يؤثر هذا بدوره على طبيعة سياسة قطر الخارجية، ومجمل استراتيجيات التنمية الاقتصادية الخاصة بها .

وعندما انقلب الشيخ خليفة على ابن عمه الشيخ أحمد بن علي آل ثاني عام 1972 سعى لتوطيد حكمه من خلال تسليم كل مفاصل الإمارة لأولاده، إلا أنه لم يكن يعلم أن الضربة ستأتيه من حيث لا يحتسب، من ابنه البكر حمد. فمنذ إطاحة الشيخ حمد بن خليفة بوالده عن سدة حكم قطر بانقلاب أبيض في 27 حزيران/ يونيو 1995 ⁽²⁾ عرفت البلد ثورة تحديثية لا تنكر، حيث أعرب الأمير الجديد عن رغبته في تحديث البلد، ووضعه على سكة المحافل الدولية، فسلك توجهًا سياسيًا منفتحًا بصورة كبيرة على الخارج، يهدف إلى الخروج من دائرة التأثير السعودي؛ أي الانفلات من الدوران حول القطب الذي تنزعمه الرياض ⁽³⁾. وكان هذا من أولويات النظام السياسي القطري الجديد الذي شكل بعد الانقلاب، والذي نجح في سحب القواعد الأمريكية من السعودية إلى قطر، حيث أصبحت الدوحة أكبر قاعدة عسكرية أمريكية خارجية، بعدما رفضت السعودية منح القوات الأمريكية قاعدة الأمير سلطان الجوية لتستخدمها في حربها

(1) محمد عارف عبد الله، دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجًا)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2012، ص55.

(2) جاسم محمد، "قطر والعباءة السعودية: سياسة تغيير القوة بالمنطقة"، شبكة الأنباء المعلوماتية، 2012/12/27؛ <http://www.annabaa.org/nbanews/2012/12/295.htm>

(3) ماجد خضير، "مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي"، مجلة دراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد 49، ص202.

على العراق عام 2003⁽¹⁾، وبذلك أصبحت العائلة الحاكمة في قطر الأقرب إلى سياسات الولايات المتحدة في المنطقة والحليف الجديد لها⁽²⁾.

أما على مستوى الديمقراطية وحرية الكلمة والمشاركة السياسية، اتخذت قطر عدة خطوات من بينها إجراء انتخابات بلدية عام 1999 شاركت المرأة فيها لأول مرة ترشحاً وانتخاباً، بينما لم يتم إجراء انتخابات مجلس النواب التي وعد الأمير السابق حمد بن خليفة بإجرائها منذ العام 2004 حتى يومنا هذا، وبالتالي لم يرَ هذا المجلس النور إلى الآن.⁽³⁾

كما أقدمت قطر على إلغاء وزارة الإعلام، مما اعتبرها الكثيرون خطوة متقدمة ومحسوبة، فسرت على أنها تهدف إلى رفع القيود والرقابة عن وسائل الإعلام، والتي تم إلحاقها بخطوة هامة بتأسيس قناة الجزيرة الفضائية⁽⁴⁾.

إلا أن ما يتم الحديث عنه من حريات إعلامية فهي حريات موجهة لخارج الإمارة تقودها شبكة الجزيرة التي أنشئت لهذا الغرض خصيصاً، بينما الإعلام الحكومي على حاله من تبجيل وتهليل لنظام الحكم، وهذه الخطوات لا تتعلق بالحرية الإعلامية الداخلية، فإلغاء وزارة الإعلام وقانون السجن للصحفيين، استبدل بتغليظ العقوبة المالية بما يصل إلى 500 ألف ريال قطري، واستخدام العقوبة الإدارية متمثلة بالفصل من العمل⁽⁵⁾. وبناء عليه نعتقد أن الكاتب والصحفي سوف يفكر أكثر من مرة قبل إقدامه على كتابة مقال يقترب من تلك المحاذير، حيث تنتظره عقوبة الغرامة الكبيرة جداً أو الإقصاء، كما حدث مع أحمد عبد الملك الذي فصل من عمله كمستشار للمجلس الوطني للثقافة والفنون لانتقاده قناة الجزيرة، ومطالبته بالديمقراطية والإصلاح بقطر⁽⁶⁾، وما حدث مع الحقوقي عبد الرحمن النعيمي الذي أُلقي القبض عليه عام 1998 بعد انتقاده حقوق المرأة في قطر، وأطلق سراحه بعد ثلاث سنوات على ألا يتحدث علناً، وكذلك

(1) Christopher Blanchar, **Qatar: Background and U.S. Relations**, Congressional research, P.2. VIEW :Christian Chesnot؛ Georges Malbrunot, **Qatar Les Secrets Du Coffre-fort**, Michel Lafon, France, 2013, p. 29.

(2) محمد، "قطر والعباءة السعودية"، مرجع سابق.

(3) الكواري، الشعب يريد الإصلاح في قطر، ص12.

(4) كابيزيفسكي، "الإصلاحات السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي، ص127.

(5) أحمد عبد الملك، "الإعلام القطري ... المسيرة والتحديات"، ورقة عمل أعدت في سياق لقاء الاثنين (5) وطُرحت للنقاش في مجلس الدكتور علي خليفة الكواري، الدوحة، 20 حزيران 2011، ص8.

(6) عمر سلمان، قطر "الجزيرة" تنتقد ولكنها لا تقبل النقد، موقع الناقد الإلكتروني، 2007/3/31؛

<http://annaqed.com/en/content/show.aspx?aid=15028>

الشاعر القطري محمد بن راشد العجمي الشهير بـ "ابن الذيب" الذي هجى الأميرين السابق والحالي ، مما عرضه للسجن 25 عامًا خفضت مؤخرًا إلى 15 عام (1).

ويرى المراقبون، بأن قطر اهتمت ببعض مظاهر الديمقراطية وتجاهلت جوهرها، حيث لم يحدث تطور ملحوظ، فما قيل عنها من خطوات نحو الديمقراطية والتي كانت ناقصة أو لم تكتمل، ويتجلى ذلك في غياب الديمقراطية وعدم مراعاة مبدأ المواطنة من حيث تكافؤ الفرص، وانعدام المشاركة السياسية الفعالة في تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة (2). فالأحزاب السياسية محظورة، وحرية التنظيم محدودة، فليس للعمال والمهنيين حق تكوين نقابات أو المطالبة بحقوق جماعية، ولا توجد جماعات معارضة منظمة.

هذا وبالرغم من نص النظام الأساسي المؤقت منذ عام 1970 على أن نظام الحكم في قطر ديمقراطي. وكذلك ما نص عليه الدستور الدائم لعام 2004 من أن الشعب مصدر السلطات وما أكدته من فصل بين السلطات، ومساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات العامة. ولكن واقع الحال يؤكد استمرار الحكم المطلق، قبل صدور الدستور الدائم وبعده (3)، وهذا يدل على أن نظام الحكم في قطر لم ينتقل بعد إلى الديمقراطية وليس من الممكن أن ينتقل إليها وفقًا لدستور قطر الدائم لعام 2004 طالما استمرت بقية مواد الدستور تعطل ما ورد فيه من اعتبار نظام الحكم في قطر ديمقراطيًا وأن الشعب مصدر السلطات، بسبب هيمنة السلطة التنفيذية على تشريع وتنفيذ القوانين، وذلك في غياب وجود محكمة دستورية ومنع القضاء الإداري من النظر في الكثير من قرارات الحكومة، إضافة إلى وجود ترسانة من القوانين القديمة والجديدة المعطلة لتلك المبادئ الديمقراطية. وهذا يدل على غياب الديمقراطية وانعدام المشاركة السياسية الفعالة في ظل الدستور القطري الراهن (4).

ومن أوجه القصور في الممارسة الديمقراطية بقطر: هو إعطاء الأمير الحق الكامل في منح وسحب واسترداد الجنسية من مواطنين قطريين، حيث كان الأمير السابق حمد بن خليفة قد قام بتجريد قبيلة الغفران والتي يقدر عددها بـ 5266 نسمة من جنسيتهم القطرية عام 2004، وذلك على إثر اتهام أفراد بالقبيلة بمساعدة ودعم والده بانقلاب مضاد عام 1996 على انقلابه عليه عام 1995، وعلى الرغم من اعتراضات منظمات المجتمع المدني إلا أنه لم يثنه ذلك عن

(1) James Dorsey, **Wahhabism vs. Wahhabism: Qatar Challenges Saudi Arabia**, S. Rajaratnam School of International Studies, Singapore, 6 September 2013, p. 5.

(2) Sultan Barakat, **The Qatari Spring: Qatar's emerging role in peacemaking**, Research Paper, Kuwait Programmer on Development, Governance and Globalization in the Gulf States, Kuwait, Number 24, 2012, p. 8.

(3) الكواري، الشعب يريد الإصلاح في قطر، ص 11.

(4) المرجع السابق؛ وانظر: سامي الجلولي، **وين ماشي بينا سيدي؟**، ايزيميديا، سويسرا -جنيف، ط4، 2013. ص 71.

الرجوع بقراره⁽¹⁾. لقد عوقبت قبيلة كاملة نتيجة دعم بعض أفرادها لأمرهم المنقلب عليه، وذلك نكالا وتحذيرا لكل من يفكر في المطالبة بالتغيير في قطر، أو تسول له نفسه التحريض ضد حاكم قطر الأوحده، ولكن ذكرت بعض التقارير أنه تم إعادة الجنسية لـ 95% منهم عام 2006 في إطار سعي قطر لتلطيف أجواء المصالحة مع السعودية⁽²⁾.

وينظر للخطوات الإصلاحية التي قام بها الشيخ حمد بن خليفة بعد استيلائه على السلطة من والده، على أنها تهدف لتحقيق أمرين هما: بعدما فشل في حصوله على دعم الجيل القديم في تدعيم انقلابه، فأراد بذلك الحصول على هذا التأييد من جيل القطريين الأصغر سناً، الذي أغلبه تلقى تعليمًا غريبًا ليبراليًا، وكثير منهم يرى أن التحول نحو الديمقراطية سيجعل قطر مميزة بين جيرانها ويعطيها دورًا قياديًا وفعالاً في المنطقة، كما ينظر لهذه الخطوات على أنها لكسب أصدقاء غربيين لمقاومة تهديدات أبيه المنقلب عليه ولموازنة ضغوط جيرانه الأقوياء الرافضين للانقلاب وخاصة السعودية⁽³⁾.

وعلى المستوى الاقتصادي، اتجهت قطر للاستثمار في بعض الصناعات البتروكيمياوية، كما انفتحت قطر على الاستثمار الخارجي وخاصة في فرنسا وبريطانيا، بشراء أندية رياضية، وعقارات إعلامية، واستثمارات بالطاقة⁽⁴⁾. وتعد قطر من أغنى دول العالم بعد طفرة الغاز الطبيعي؛ كأول مصدر وثالث احتياطي بالعالم بعد روسيا وإيران⁽⁵⁾.

أما على المستوى الإعلامي، باشر النظام السياسي القطري على إنشاء قناة الجزيرة الفضائية عام ١٩٩٦، بعد عام واحد من الانقلاب⁽⁶⁾؛ فإن كانت قناة "الجزيرة" واجهة إعلامية تعددية، إلا أنها تبقى موجهة نحو الخارج، بمعنى أنها لا تنتقد النظام، ولا تكشف عبر تحقيقات ونقاشات عن العورات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع القطري، وأصبحت الصوت الآخر أو القناة الإضافية التي تستطيع من خلالها الدوحة انتقاد سياسات الدول الأخرى وخصوصاً الإقليمية والمعارضة لسياسة قطر الخارجية، حتى أن البعض يصفها بأنها الذراع غير الرسمي

(١) الجلولي، وبين ماشي بينا سيدي؟، مرجع سابق، ص 75.

(٢) "السلطات القطرية تعيد الجنسية إلى 95% من الذين سبق أن تم سحبها منهم بسبب حملهم الجنسية السعودية"، آفاق، 5 / 5 / 2008، http://www.aafaq.org/news.aspx?id_news=5285

(3) Andrew Rathmell and Kirsten Schulze، "Political reform in the Gulf. The case of Qatar"، Middle Studies، Vol. 36، no.4، 2000، p. 15.

(4) محمد، "قطر والعباءة السعودية"، مرجع سابق.

(5) سعيد موسى، "عوامل النجاح والفشل: للدور السياسي القطري البديل"، الحوار المتمدن، العدد: 1714، 2006/10/25، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=79073>

(6) سيد محمد سلام، "الجزيرة. تاريخ ملتبس وحاضر من الاتهامات المتبادلة"، بوابة الأهرام الاخبارية، 2013/10/5، <http://gate.ahram.org.eg/News>

لدبلوماسية النظام القطري، على الرغم من الادعاء بأنها قناة مهنية وموضوعية ومستقلة عن سلطة القرار السياسي في قطر. وبمعنى أوسع، تحولت قناة الجزيرة إلى إمبراطورية إعلامية⁽¹⁾، تعوض دولة قطر نقاط ضعفها الديموغرافية والجغرافية، ووضعتها في صدارة الدول العربية، حاملة لواء "العروبة وقضاياها"، ونجحت في وقت قياسي في كسب الرأي العام والشارع العربي.

أدركت قطر في عهد الشيخ حمد بأن فلسفة الدبلوماسية الواقعية، ودقة التقييم في التعامل مع الأحداث والمتغيرات الإقليمية والدولية، هي الطريق القويم للابتعاد عن سياسات مرتجلة، وعدم الانجرار إلى مواقف وسياسات، تكون صدى لسياسات قوى إقليمية مهيمنة لا مصلحة لقطر فيها⁽²⁾. وإذا كانت الدوحة قد أفسحت المجال لعلاقات متميزة مع الولايات المتحدة، وموافقتها على تأجير قاعدة (السيلية) وميناء (العديد)، بموجب اتفاقية الدفاع المشترك في عام ١٩٩٢ للقيادة المركزية للمنطقة الوسطى للجيش الأمريكي، التي تقع على خط التماس الحدودي مع المملكة العربية السعودية⁽³⁾، وأقامت علاقات اقتصادية وتجارية ومالية مع إسرائيل، والسماح لها بفتح مكتب لرعاية المصالح التجارية الإسرائيلية في الدوحة، في أيلول (سبتمبر) 1996⁽⁴⁾؛ فإنها أرادت إقناع كل الأطراف الإقليمية والدولية بصحة منهجها السياسي الواقعي، والذي يتيح لها حرية اتخاذ المواقف، وتبني السياسات التي تراها منسجمة مع مصالحها العليا.

كان تولى الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم في دولة قطر في عام 1995، منطلقاً نحو تحول ملموس في السياسة الخارجية القطرية، نتج عنه تدعيم مكانة دولة قطر في المحافل الدولية، مما أهلها للعب دور فعال ومؤثر من خلال التدخل بالتوسط في الكثير من القضايا الإقليمية، والتي نجحت في بعضها، وفشلت في البعض الآخر. والتدخل القطري لم يكن صدقة جارية، بقدر ما كان دوراً تمارسه، كتب لها لتؤديه على مسرح المنطقة بامتياز.

ومن هنا، فقد برزت قطر وفي أكثر من مناسبة خلال تصاعد أزمة إقليمية أو دولية ما، بأنها نجم دبلوماسي ساطع يدور في سماء الشرق الأوسط، وتحولت الدوحة إلى طاولة لفض المنازعات، وملتقى لكل الأطراف المتصارعة على السلطة في الدول المجاورة، من: السودان، ولبنان، واليمن، إلى أفغانستان، والعراق، وفلسطين بشقيها: الداخلي (الانقسام الفلسطيني)، والخارجي بصراعها مع الاحتلال الإسرائيلي، (وسنتناول هذه المحاور بالتفصيل، في الفصل

(1) Barakat, *The Qatari Spring*, p.11.

(2) عبد الواحد، "دور السياسة الخارجية القطرية"، ص 119.

(3) يحيى مفتي، "السعودية وقطر. المبارزة المؤجلة"، مجلة الحجاز، العدد 120، لندن، 2012/10/15، ص 13.

(4) Uzi Rabi, *Qatar's relations with Israel: the challenge of standards and the Arab Gulf*, Middle East Institute, USA, Middle East Journal, Volume 63, Issue 3, July 2009, pp. 443-459.

الثالث من الدراسة)، فضلاً عن استضافتها لمؤتمرات القمم العربية والإسلامية، أو المنتديات السياسية والثقافية والاقتصادية، مما جعلها تتبوأ موقعاً متميزاً، للتأثير الدبلوماسي والسياسي في كل أرجاء المنطقة. وبذلك لعبت دوراً متقدماً عن قوى إقليمية لها وزنها وتاريخها بالقيادة في المنطقة؛ كالسعودية ومصر وإيران، التي تمتلك إمكانات ديموغرافية وجغرافية أكبر بكثير من تلك التي تمتلكها قطر، توهلها لتبوء بلعب الدور الذي لعبته قطر، إلا أنه حدث تراجع خلال العقدين الأخيرين، وخاصة بعد حرب الخليج الثالثة (احتلال العراق) عام 2003، لدور كل من السعودية ومصر، وذلك لأسباب ذاتية لكل منهما، سواء بالانكفاء على الذات بالنسبة للسعودية، أو بسبب ترهل وضعف الحكم بالنسبة لمصر، وكذلك حدوث تحول في فكر السياسة الأمريكية بالمنطقة، من خلال طرح فكر جديد حمل شعار الفوضى الخلاقة، والتي روجت لها وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، عبر التبشير للديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات، وغيرها من القضايا، والتي هي مطالب شرعية أريد بتحقيقها باطلاً⁽¹⁾، يحقق للولايات المتحدة إعادة هيكلة المنطقة، بعد تعاضم الرفض الشعبي لسياساتها بالمنطقة، طانه أن ذلك فقط؛ بسبب مساندتها للأنظمة الديكتاتورية في المنطقة.

وكانت الحركات العربية التي انطلق عقابها أواخر العام 2010 من تونس، بمثابة بداية مرحلة جديدة في استراتيجية النفوذ الإقليمي، التي انتهجها الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني منذ تسلمه الحكم. وإذ سارعت قطر إلى مساندة المنتفضين على أنظمتهم؛ فإنها استغلت الفرصة التي منحت لها من جراء ضعف البلدان العربية الكبرى (السعودية ومصر والجزائر والعراق وسوريا)، واستغلالها لأدواتها الدبلوماسية والإعلامية والاقتصادية أفضل استغلال كمدافعة عن حق الشعوب العربية في تقرير مصيرها.

محددات التحولات القطرية بعد انقلاب عام 1995:

كانت قطر غير مؤثرة على الساحة السياسية، ولكن بعد انقلاب عام 1995 حدث تغيير جوهري وشامل في التوجهات القطرية؛ فمن الانكفاء على الذات، حيث بدت قطر دوماً على الخارطة، مجرد نتوء ملحق بجارتها السعودية، والتسليم بدور التابع لها، إلى الخروج من القمقم ومنافسة السعودية في قيادة المنطقة العربية، وبدور رئيسي في الشؤون الدبلوماسية للسياسة العربية. ومن محمية لا يعرفها الكثير في العالم وربما في العالم العربي إلى ظاهرة باتت محل نقاش ودراسات على مستوى العالم، بسبب ما تتخذ من مواقف غريبة، وأحياناً مفاجأة غير متوقعة وأحياناً أخرى متناقضة، وما تبته أدواتها الإعلامية المستحدثة (قناة الجزيرة الفضائية) من

(1) العزب الطيب الطاهر، الشرق الأوسط على حافة الهاوية الأمريكية، الأهرام العربي، 2012/8/25؛

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1006190&eid=559>

أخبار ومواد إعلامية جريئة وصادمة ومحل نقاش كبير، ولوجود أكبر قواعد عسكرية أمريكية في المنطقة.

ومن الواضح، بأن قطر لعبت دوراً في السياسة الخارجية يفوق حجمها المتواضع؛ فخلال السنوات الماضية قادت جهود الوساطة من الصحراء الغربية إلى اليمن، ومنذ اندلاع الانتفاضات العربية استخدمت وسائل إعلامها ونفوذها المالي والسياسي لدعم المنتفضين في العديد من الدول العربية ضد أنظمة حكمهم. وقد وضع الشيخ حمد بن خليفة قطر على الخريطة الإقليمية؛ كلاعب يتنافس مع قوى إقليمية أكبر منها بكثير.

وفي هذا المحور سنتناول بالنقاش بعض هذه التغيرات، والتي سنبحث من خلالها الإجابة على تساؤل يطرح نفسه: ما الذي جعل دولة قطر التي ظلت لفترة طويلة ساكنة إقليمياً، تلعب دوراً مؤثراً على الساحتين: الإقليمية والدولية؟

والإجابة عن هذا السؤال تتمحور حول المحددات التالية:

أولاً - الانقلاب في الاستراتيجية القطرية:

أجمعت جل الدراسات التي تناولت دولة قطر حديثاً على أن تاريخ 27 حزيران/ يونيو 1995 لم يكن عادياً، بل أحدث انقلاباً جوهرياً في فكر القيادة السياسية القطرية الحاكمة، وليس انقلاباً شكلياً قاده الابن الشيخ حمد على الوالد الشيخ خليفة. فقطر قبل تولي حمد بن خليفة الحكم بالكاد كان ذكرها يُسمع في وسائل الإعلام، أو نراها مؤثرة بمحفل إقليمي أو دولي، أو صاحبة اتجاه مستقل؛ فكان ينظر لها كما باقي دول الخليج العربي؛ كملحق بالسياسة الخارجية السعودية، مما أفقدها إبراز ذاتها على المستوى الخارجي كدول ذات كيان مستقل.

وثمة حدثين هامين؛ دفعا القيادة القطرية إلى تغيير سياستها المتبعة بالانطواء على الذات، وخاصة ولي العهد آنذاك الشيخ حمد بن خليفة، أولهما: الاجتياح العراقي للكويت عام 1990، وفشل المنظومة الخليجية بقيادة السعودية في حماية الكويت وصدد الاجتياح، مما دفعها لطلب الحماية الغربية، وهذا أظهر بشكل لا لبس فيه بأن السعودية لا يمكنها حماية نفسها. إذن ما هي فرص قدرتها على حماية قطر وغيرها من دول الخليج؟ وثانيهما: فيتمثل باهتزاز العلاقة بين السعودية وقطر بسبب تحرشات حدودية في عامي 1992 و1994، على إثرها اجتاحت القوات السعودية مخفر الخفوس القطري الحدودي⁽¹⁾. وكانت قطر أيضاً تسعى في أوائل التسعينيات من القرن الماضي إلى تصدير إمدادات غازها عن طريق أنبوب إلى البحرين والكويت، وإلى

(1) ماجد خضير، "مقومات السياسة الخارجية القطرية"، ص216؛ انظر: محمد، "قطر والعباءة السعودية"، مرجع سابق.

الإمارات العربية المتحدة وعمان، لكن السعودية كانت تشكل عائقاً عميقاً؛ فكانت هذه ضربة لصناعة الغاز القطرية حديثة العهد، أجبرت قطر على التطلع إلى ما هو أبعد، والخوض في الغاز الطبيعي المسيل (LNG) أدت إلى علاقات أكثر انقساماً⁽¹⁾. وفي الوقت الذي لم تعترض فيه الولايات المتحدة على انقلاب الشيخ حمد على والده⁽²⁾، لقي معارضة قوية من السعودية ومصر. وبعد عام واحد، كشف عن انقلاب عسكري فاشل ضد القيادة الجديدة، واتُهمت القاهرة والرياض بتتسيقه. ودفع الأمر الأمير الجديد إلى تبني سياسات حذرة وعدوانية ضد السعوديين والمصريين⁽³⁾، فبدأ جلياً للشيخ حمد ضرورة العمل على التخلص من التبعية للسياسة السعودية، وتأسيس سياسة خارجية مستقلة عن الركب الخليجي، وتوسيع علاقاتها الدولية بشكل عام.

في البداية اتجهت قطر نحو تصفير مشكلاتها مع جيرانها الخليجيين، معتمدة بهذا على النموذج التركي الذي ارتكز عليه حزب العدالة والتنمية، كما نظر لها وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو في سياستها الخارجية الجديدة في المنطقة خلال العقد الماضي تقريباً، حيث سعت قطر لحل نزاعاتها الحدودية طويلة الأمد، مع كل من: البحرين والسعودية، حيث تم حل الخلاف مع البحرين من خلال التوافق على التحكيم الدولي أمام محكمة العدل الدولية، والتي صدر حكمها عام 2001، ملزماً للطرفين الذي قبلاه⁽⁴⁾. كما حل الخلاف الحدودي مع السعودية بعد توقيع الطرفين اتفاقية رسم الحدود بينهما عام 2001 بواسطة مصرية شملت حل المشاكل الحدودية البرية والبحرية بين الطرفين⁽⁵⁾.

لقد بدأت قطر تلعب دوراً فريداً وحيوياً داخل المنطقة، وذلك بتبنيها سياسات مختلفة عن السياسات الخارجية لدول الخليج العربي الأخرى، كما أنها خرجت عن المواقف المشتركة والهامة التي تبنتها تلك الدول، ودبلوماسيتها تجاه إيران وإسرائيل مثلاً واضحاً على ذلك. كما حرصت قطر على تطور سياستها الخارجية؛ لتصبح ذات انتشار إقليمي ودولي. وقد سمحت الاستراتيجية التي سعت قطر من خلالها إلى تعزيز أمنها القومي بقدر كبير من الاستقلالية في سياستها الخارجية عن محيطها الإقليمي، لا سيما بعدما أخذت علاقة الأمن مع الولايات المتحدة تأخذ طابعاً رسمياً. كما أصبحت قطر طرفاً في دبلوماسية القنوات الخفية، وعمليات تسوية النزاعات الإقليمية الحساسة.

(1) ديفيد روبرتس ، "فهم أهداف السياسة الخارجية القطرية"، مجموعة الخدمات البحثية، تموز - يوليو، 2012؛ <http://www.rsgleb.org/modules.php?name=News&file=article&sid=350>

(2) خالد الحروب، قطر والربيع العربي، ترجمة عبدالرحمن أياس، مؤسسة هنريش بل، ألمانيا، 2012، ص6. (3) Barakat, *The Qatari Spring*, p. 6.

(4) جمال الباقوت، "المحكمة الدولية تنهي الخلاف بين المنامة والدوحة"، جريدة الجزيرة السعودية، (العدد 10397)، 2001/3/17.

(5) الجزيرة نت، "قطر والسعودية توقعان على اتفاقية نهائية لترسيم الحدود"، 2001/3/21.

كما عمدت قطر إلى بناء علاقات جديدة قائمة على الجمع بعلاقتها بين الخصماء في آن واحد، حيث عززت علاقتها مع إيران، وفي نفس الوقت عمقت تحالفها مع الولايات المتحدة، كما كانت أول دولة خليجية تؤسس علاقات رسمية مع إسرائيل عام 1996، بفتح مكتب تجاري في الدوحة وآخر في تل أبيب، في الوقت الذي أسست علاقات مع بعض حركات المقاومة الإسلامية (حماس وحزب الله) المناهضة لإسرائيل، ومع سوريا قبل الانقلاب عليها بعد الحراك السوري عام 2011.

وسعت قطر من خلال ذلك، توصيل رسالة بأنها على نفس المسافة من الجميع، إلا أنه من خلال نظرة مستقبلية للسياسة الخارجية القطرية نرى هذه العلاقة المتناقضة كانت مدروسة ومطلوبة استغلت، عندما تطلبت الظروف السياسية ذلك، فمثلاً علاقتها مع حركة حماس الفلسطينية استخدمت لتقليل دورها المقاوم القوي القائم بالأساس على العمل العسكري، وانتقالها من الفعل إلى رد الفعل على الاعتداءات الإسرائيلية، بل وإلى الاستكانة، والحرص على التهئية التي كانت محل رفض دائم من قبل حماس، عندما كانت تعقدها السلطة الفلسطينية مع إسرائيل، وتعتبرها خيانة للمقاومة. وكذلك استغلت العلاقة لسحب ورقة المقاومة من يد النظام السوري بعد اندلاع الأحداث الدموية في سوريا، بتبني حركة حماس موقفاً معارضاً للنظام السوري الذي كان أقوى سند لحركة حماس، عندما تخطى عنها كثير من الأصدقاء وعادها الغرب، كما تم استغلال العلاقة مع إيران بوجود أشبه ما يكون أو يمكن اعتباره (قناة تفاوضية) باتجاه إيران، بضوء أخضر أو إشارة من الولايات المتحدة، عبر مشاريع تفاوضية مع إيران حول برنامجها النووي⁽¹⁾.

فقطر في ضوء بحثها عن دور في الشرق الأوسط الكبير، الذي تخطط الولايات المتحدة لتأسيسه، وفي ضوء علاقتها وتحالفاتها الجديدة، دخلت في خصومة مع أنظمة عربية لها وزنها في الساحتين: العربية والدولية، وذلك بالمزاحمة على لعب دور القائد الجديد للمنطقة، بدلاً من قيادتها التقليدية، المتمثلة في مصر والسعودية، اللتين نظرتا للسياسة القطرية على أنها سياسة تهدف لإقصائهما من قيادة المنطقة والحلول مكانهما، مستغلة ما تعانيانه من مشاكل داخلية، ومستغلة في ذلك أداتها الإعلامية حديثة النشأة (قناة الجزيرة الفضائية) التي لم تتوان عن التركيز على السلبات والسقطات السياسية والاجتماعية على نظاميهما. وكذلك استضافة معارضيهن على الأراضي القطرية، وإغداق الأموال على الشخصيات والتنظيمات المعارضة لتلك الدول. واستطاعت تطوير علاقتها مع الولايات المتحدة بدرجة متقدمة عن علاقات الولايات المتحدة مع السعودية ومصر، حيث بدأت الولايات المتحدة تسمح لها بالتدخل في بعض الملفات على حساب

(1) خضير، "مقومات السياسة الخارجية القطرية"، ص 197.

حلفائها القدماء ⁽¹⁾، والذي يبدو نظراً لما يتعرض له هذان النظامان من ضغط داخلي كبير لتحقيق قدر أكبر من الإصلاحات، وانتقاد سياستهما الخارجية بقوة، جعلهما غير قادرين على تنفيذ كل الطلبات الأمريكية بالمنطقة، وهذا ما دفع الولايات المتحدة لإيجاد لاعب جديد متحرر من هذه الضغوط.

وبالفعل تأكدت رغبة قطر في لعب دور قيادي في مثل هذه الدبلوماسية، من خلال الموقف الذي اتخذته عند اندلاع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في كانون أول/ ديسمبر 2008 وكانون ثان/ يناير 2009، وبرغم أن تحقيق الأمن يتيح الاستقلالية في التصرف، إلا أن الدور الحيوي الذي تلعبه قطر في تسوية النزاعات والصراعات الإقليمية والتوسط فيها، يدفع الباحث للتساؤل حول دوافعها الخفية، وذلك بالنظر إلى أنه من الواضح أنها لا تتعلق بتحقيق الاستقلالية والأمن.

في الواقع، فبعد انقضاء ثماني أعوام من حكم حمد بن خليفة، انتقل الانفتاح السياسي القطري الحيادي، البعيد عن التدخل بالشأن الداخلي للدول الأخرى، والعلاقات الجيدة مع الجميع، إلى سياسة التدخل بالنزاعات الإقليمية، وبناء المحاور في المنطقة، والتي بدأت معالمها مع حرب احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وحلفائها عام 2003، حيث كان واضحاً بداية تأسيس تحالف قطري مع إيران وسوريا وحزب الله والإخوان المسلمين وتركيا، ومن بعيد السودان وليبيا (قبل أن ينفرط عقده بموقف قطر وتركيا الداعم بقوة للحراك ضد النظام بسوريا)، وذلك كتحالف منافس ومناهض لتحالف مصر والسعودية وبقية دول الخليج العربي والأردن والسلطة الفلسطينية، فبدا انفكاك هذا الحياد ظاهراً بوضوح، إثر التدخل المباشر بالانحياز لصالح طرف ضد الآخر، وهذا بدا واضحاً في حالة الانقسام الفلسطيني، والحراك العربي؛ ففي فلسطين انحازت لحماس وتبنت روايتها، ونظرت لها سواء عبر قناة الجزيرة، أو من خلال تحركاتها الدبلوماسية، وذلك على حساب السلطة الفلسطينية، وتدخلت بقوة بالحراك الليبي، بتقديم كل أوجه الدعم الإعلامي والدبلوماسي والمادي والعسكري للمعارضة الليبية، وكذلك في سوريا، وايضاً تدخلها المباشر في توجيه الحركات: التونسية والمصرية واليمنية، وتدخلها سلباً في الحراك الاجتماعي البحريني، لحساب النظام الملكي الحاكم، كما دعمت في تلك البلاد جهة بعينها على حساب باقي القوى، إذ جعلت قوى الإسلام السياسي وخاصة جماعة الإخوان المسلمين بالصدارة، على حساب باقي القوى الوطنية والقومية والليبرالية في تلك الدول. وهذا التوجه عزز من حالة

(1) Hanin Ghaddar, **Qatar, from soft to solid strength**, Middle East Program, Woodrow Wilson Center, September 30, 2012, p. 2.

الفتنة والنزاع الداخلي وعدم الاستقرار في تلك البلاد، وسنرى لاحقاً في استعراضنا لتلك الحركات الدور القطري فيها وما آل له مصير تلك البلاد.

ويبدو أن القيادة القطرية اعتبرت الحركات العربية الفرصة التي كانت تنتظرها لتأكيد نفوذها وموقعها الإقليميين، وكان الرد الفوري لقطر على الاحتجاجات العربية، النشر الفعلي لترسانتها الإعلامية ونشاطها الدبلوماسي ودعمها المالي، وحتى دعمها العسكري إن طلبته بعض الأطراف (كما في الحالة الليبية والسورية)، فبات واضحاً أن قطر هي حاملة لواء تحرير الشعوب من استبداد حكامها والقائد الفعلي للمنطقة في ظل غياب القوى العربية الرئيسية مثل: مصر والسعودية والعراق وسوريا والجزائر.

وترى قطر تعزيز صورتها إلى حد كبير من خلال الارتباط الوثيق بالحركات الثورية، والذي يمكن أن يعود عليها بالنفع على المستويين الخارجي والداخلي. إذا نجحت قطر في إقامة علاقات طبيعية أو ربما مميزة مع الحكومات الجديدة في مختلف أنحاء المنطقة، لتحل مكان العلاقات المشحونة القديمة (مع نظام مبارك في مصر، ونظام بن علي في تونس)، فقد يحقق لها هذا أيضاً فوائد اقتصادية من خلال تعزيز التبادل التجاري والاستثمارات⁽¹⁾.

ثانياً - قناة الجزيرة القطرية والفضاء الإعلامي:

مع بداية التسعينيات من القرن الماضي حدثت ثورة في عالم الاتصالات والتي أدت بدورها إلى ثورة إعلامية؛ فبدأت تنتشر فكرة الفضائيات والحريات الإعلامية، وتحول العالم لقرية صغيرة وفي وسط السيطرة الرسمية المطبقة على الإعلام العربي، بدأت ظاهرة جديدة بالبروز في الفضاء الإعلامي العربي هي ظاهرة الفضائيات العربية، وأثار انتشار هذه الظاهرة الكثير من التناؤل بانكسار القيود الرسمية المفروضة على الإعلام الرسمي⁽²⁾، بينما كان العالم العربي ما زالت وسائله المرئية والمسموعة والمطبوعة مسخرة للملوك والرؤساء والزعماء وبطاناتهم الحاكمة، تتحدث عن عظمتهم وتمطرهم بقصائد المديح والبيعة وتبرز منجزاتهم العملاقة⁽³⁾، وفي هذه الاثناء وبعد التحول الدراماتيكي في قطر باستيلاء الشيخ حمد على الحكم عام 1995 لم يكن القطاع الإعلامي بعيداً عن أجواء الانفتاح والتغيير في العهد القطري الجديد، فقد ألغى الشيخ حمد الرقابة المباشرة على الصحف وهو النظام الذي كان مفروضاً على الصحف القطرية منذ العام 1985 بشكل صارم، وتضمن قيوداً مثل: عدم التعرض لأي رئيس دولة شقيقة أو صديقة

(1) ديفيد روبرتس، "السياسة الخارجية القطرية"، مركز إنماء للبحوث والدراسات، 2013/6/16؛

<http://enmaacenter.org/news.php?action=view&id=158>

(2) عبد الله، دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي، ص 53.

(3) مفتاح الشريف، "قناة الجزيرة الفضائية ... الزلزال وآثاره"، منبر بن رشد للفكر الحر؛

<http://www.ibn-rushd.org/forum/Jazeera.htm>

بالانتقاد، كما قام بإلغاء وزارة الإعلام وتم إنشاء وكالة إعلام خارجي تهدف للتعريف بقطر في كافة المجالات⁽¹⁾.

صدر قرار إنشاء قناة إعلامية إخبارية عالمية عام 1996 بعد أشهر من الانقلاب وتعيين الشيخ حمد بن ثامر آل ثاني رئيساً لمجلس إدارتها⁽²⁾، لتكون نافذة قطر على العالم والتي ستكون فيما بعد إحدى أدواتها في تنفيذ سياستها الخارجية كما سنرى ذلك لاحقاً بالتفصيل.

وكثيراً ما كانت تغطية الجزيرة تدخل قطر في إحراجات وخصومات مع تلك الدول؛ فالمملكة العربية السعودية سحبَت سفيرها من قطر عام 2003 احتجاجاً على أحد البرامج التي استضافت معارضاً سعودياً، أخذ يكيل الاتهامات والسباب للمملكة والأسرة الحاكمة⁽³⁾. وكذلك الأمر مع باقي الدول التي تناولتها الجزيرة لم يكن حالها أحسن حالاً؛ فمصر أكثر من مرة قامت بقفل مكتب الجزيرة غير أنها بضغط من المنظمات المعنية بحرية الصحافة كانت تعيد فتحه، وكذلك الأمر مع السلطة الفلسطينية والأردن وتونس⁽⁴⁾.

حققت شبكة الجزيرة تأثيراً واسع النطاق على السياسة الخارجية لقطر فهي تعد بالنسبة لها إحدى نقاط قوتها الناعمة وتعد الأداة الأقوى والأكثر تأثيراً، في تمرير السياسة الخارجية القطرية الجديدة، لما تتمتع به من قدرة على التنظير لهذه السياسة. فالجزيرة إلى جانب المال القطري السخي استطاعت أن تولد حالة من القبول لدور قطري نشط في الساحتين: الإقليمية والدولية.

وقناة الجزيرة قبل وخلال الحركات العربية كانت قد حصدت شعبية كبيرة بين الجماهير العربية، بتبنيها لخط إعلامي يلامس الناحية العاطفية لهذه الجماهير لجهة قضايا عربية محورية، فلعبت على وتر العواطف وتهيجها مثل: فساد الأنظمة الحاكمة والتي هزمت من كثرة فسادها، أو تناولها قضايا وطنية قومية بنمط تنويري، كما هو الحال مع القضية الفلسطينية؛ فاستطاعت التغلغل داخل المواطن العربي وحرصت على تبني مواقف قريبة من حركات الإسلام السياسي وبعض الأحزاب القومية، في الوقت الذي فتحت الباب أمام الرواية الإسرائيلية للظهور على الشاشات الإعلامية العربية، عبر استضافتها لضيوف إسرائيليين ليبرروا جرائمهم للمواطن العربي

(1) أيمن السيد عبد الوهاب: "الانتخابات القطرية: خطوة على طريق الديمقراطية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 136، نيسان 1999، ص174.

(2) عبد الله، دور قناة الجزيرة الفضائية، ص57.

(3) مفيد الزيدي، قناة الجزيرة: كسر المحرمات في الفضاء الإعلامي العربي، دار الطليعة للطباعة، بيروت، 2003، ص65.

(4) الشريف: "قناة الجزيرة الفضائية"، مرجع سابق.

(1)، وينشروا أكاذيبهم بطريقة محترفة، فقد كان قبل ذلك محظوراً على هؤلاء الضيوف الظهور على أي من الشاشات العربية وإلا أُتِهمت بالعمالة والتطبيع، كما تعد الجزيرة من أول القنوات الإعلامية العربية التي وسمت على خارطة فلسطين الانتدابية اسم (إسرائيل) في الوقت الذي لم يكن إعلام الدول التي ترتبط باتفاقيات سلام مع (إسرائيل)، يجرأ على وسمها بذلك.

أما بعد فترة من اندلاع الحركات العربية وظهور النزاعات المسلحة والخصومات السياسية، بدأت تتراجع أسهم قناة الجزيرة؛ بسبب تغطيتها المنحازة لفئة على حساب أخرى وهذا بدا واضحاً في الشارع والإعلام المصري، وقد يكون بنفس الدرجة أو أقل في باقي الدول التي طالتها تلك الحركات أو التي كانت بمنأى عنها، حتى أن كثيراً من مؤيديها اختلفوا معها مثل: الكاتب المصري محمد حسنين هيكल الذي كان يقدم برنامجاً أسبوعياً على شاشتها، وكذلك تعرضت لأكثر من موجة استقالات من مذيعيها ومراسليها ومدراء مكاتبها أمثال: يسري فودة وسعيد عبد الغني وغسان بن جدو وغيرهم.

ثالثاً - تطور العلاقات القطرية مع الولايات المتحدة الأمريكية:

ترتبط قطر بعلاقات استراتيجية متميزة مع الولايات المتحدة وقد حرصت الدوحة دائماً على دعم علاقاتها المتميزة بواشنطن حيث فتحت المجال القطري جواً وبراً وبحراً للقوات الأمريكية، وتوطدت العلاقة فيما بينهم بعد هجمات أيلول (سبتمبر) 2001 وذلك من خلال حرب الولايات المتحدة المشرعة ضد ما أسمته الإرهاب، حيث أعربت واشنطن عن امتنانها لقطر عندما وضعت هذه الأخيرة قاعدة العديد الجوية تحت تصرفها في الوقت الذي كانت تطلب فيه المملكة العربية السعودية من القوات الأمريكية مغادرة أراضيها (2).

وسعت الدوحة على تطوير علاقاتها مع واشنطن التي كانت في ذلك الحين مازالت تميل إلى رؤية علاقاتها مع دول الخليج العربي، من خلال المملكة العربية السعودية. ولكن من بين الأساليب والمناورات التي أقدمت عليها قطر لفتح أفاق أوسع مع الولايات المتحدة، كان قيامها بإقامة علاقات مع إسرائيل كوسيلة لمواجهة أية معارضة محتملة من قبل الكونغرس الأمريكي،

(1) محمد أبو الرب، الجزيرة وقطر: خطابات السياسة وسياسات الخطابة، أبو غوش للنشر والتوزيع، القدس، 2010، ص75.

(2) سامية بيبرس، "الدور القطري في تسوية الأزمات"، مجلة شؤون عربية، العدد 149، ربيع 2012، ص178؛ وانظر: إليكس قشمان، "الأمريكيون يميلون إلى تغيير وجه الشرق الأوسط"، القدس العربي، العدد 807، 2002/9/7، ص9.

حيث تم افتتاح مكتب دبلوماسي إسرائيلي عام 2006 يعمل تحت غطاء تجاري في الدوحة وآخر قطري بتل أبيب (1).

وكان الاجتياح العراقي للكويت في العام 1990، وقد أكد على ضعف وهشاشة دول الخليج الصغيرة، وأقنع الأمير القطري حمد بن خليفة؛ بأن الولايات المتحدة، هي وحدها القادرة والمستعدة لتوفير الأمن النهائي. وبالتالي؛ ابتعدت قطر عن الاعتماد التقليدي على المملكة العربية السعودية التي أثبت عدم جدواها، باستيلاء العراق على الكويت، فانتهزت قطر فرصة أزمة الخليج، وذلك بتوقيع اتفاقية للتعاون والدفاع المشترك مع الولايات المتحدة في العام 1992، وتأسيس قواعد عسكرية أمريكية فيها (2). وشرعت بتطوير علاقاتها السياسية مع الولايات المتحدة، وعمقت وعززت علاقاتها العسكرية معها. وبوصفه وزيراً سابقاً للدفاع، كان الشيخ حمد يمتلك خبرة واسعة في هذا المجال؛ فسمح بإنشاء قاعدتين أمريكيتين كبيرتين في قطر، الأولى: هي قاعدة العديد الجوية، والتي تأوي القيادة المركزية الأمريكية التي قادت حربي ما بعد 11 أيلول (سبتمبر) 2001، في أفغانستان والعراق. حيث قامت القوات الأمريكية من موقعها في أحد مراكز القيادة المحصنة بمراقبة جميع التحركات الجوية فوق العراق، في حين تقوم قاذفات القنابل "B - 1" بالإقلاع لتوفير الدعم الجوي القريب للقوات الأمريكية في أفغانستان. والثانية: معسكر السيلية الذي يستضيف أكبر قاعدة أمريكية للتخزين المسبق للأسلحة، خارج الولايات المتحدة (3).

وبعد عدة أشهر من الانقلاب؛ عام 1996، تمت الموافقة على توسيع قاعدة العديد لتصبح أكبر قواعد الولايات المتحدة في العالم خارج أراضيها، ونقل إليها مقر قيادة القوات الأمريكية بالشرق، وبذلك تكون أخطر قواعد الولايات المتحدة العسكرية في المنطقة، والتي التهمت 40 % من مساحة قطر (4). وهذا التوسع جاء بعد رفض السعودية، السماح بضرب العراق عام 2003، من قاعدة الأمير سلطان (5). وعملت قطر هذه الاستضافة بحاجتها لقوة

(1) Simon Henderson, "Qatar's Quest to Become the Leading Arab state", The Washington Institute for Near East Policy, 3 March 2011,

<http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/qatars-quest-to-become-the-leading-arab-state>

(2) Christopher Blanchard, **Qatar: Background and U.S. Relations**, Congressional research service, 2012, p. 2;

وانظر: روبرتس، "فهم أهداف السياسة الخارجية القطرية"، مرجع سابق.

(3) محمد السيد سعيد، وآخرون، الخليج ... والمسألة العراقية: من غزو الكويت إلى احتلال العراق 1990 - 2003،

تحرير أحمد إبراهيم محمود، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003، ص 153.

(4) الجزيرة نت، "القواعد العسكرية الأمريكية في العالم العربي"، 2006/9/8؛

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/577162f9-7b5a-4f8d-9fbf-b31a0216fe00>

(5) بيبس، الدور القطري في تسوية الأزمات، ص 178.

دولية تحميها من أي عدوان مستقبلي، غير منكرا بأن وجود القواعد الأمريكية ليست هبة من الولايات المتحدة، وإنما للأخيرة مصالح في المنطقة تريد حمايتها (1).

وبوجود هذه القواعد تمكنت الحكومة القطرية من ضمان سلطانها واستمرارها، وهو ما منحها الثقة لبناء سياسة خارجية مستقلة، تتخلص بها من ارتداء عباءة التبعية الإقليمية، وإن كان على حساب ارتداء العباءة الأمريكية.

ومن المفارقات على الرغم من الوجود العسكري الأكبر للولايات المتحدة المتمركز في قطر، ودعم الأخيرة المبادرات الإقليمية للولايات المتحدة، إلا أنها ظلت معظمها في مأمن من الهجمات الإرهابية التي قد تستهدف هذه القواعد، أو أي من نزلائها، سواء العسكريين أو المدنيين (2). وكان من الطبيعي في ظل استهداف تنظيم القاعدة للتواجد الأمريكي في الخليج، والذي أصاب سابقاً هذا التواجد في السعودية والكويت بهجمات إرهابية كبيرة، ولكن عبر مسؤولون أمريكيون بأن ذلك يرجع لما وصفوه بالتعاون القطري الكبير، في مكافحة الإرهاب منذ 11 أيلول (سبتمبر) 2001 (3)، والبعض ربطها بالتغطية التي تقدمها قناة الجزيرة لصالح تنظيم القاعدة، واتهام الولايات المتحدة لبعض العاملين في قناة الجزيرة أمثال تيسير علوني وسامي الحاج بالإرهاب؛ حيث اعتقل الأول لمدة سبع سنوات في إسبانيا (4)، والثاني لمدة ست سنوات في سجن غوانتانامو (5).

وفي سياق آخر، سعت قطر من خلال تحركاتها الدبلوماسية خاصة فيما يتعلق بانخراطها في تسوية العديد من الأزمات على الصعيد الإقليمي حتى تثبت لواشنطن أنها حليف يمكن الاعتماد عليه، وأن تحصل على ضمانات بالحماية الأمريكية (6). ويرى الكاتب الأمريكي برنارد هايكل*: أن الولايات المتحدة رحبت بدور الوسيط الذي لعبته قطر، وتلعبه حتى الآن في المنطقة، وهي إضافة إلى هذا الدور، قاعدة حربية مهمة جداً للولايات المتحدة، من أهم القواعد

(1) قناة الجزيرة، لقاء مع رئيس وزراء ووزير خارجية قطر حمد بن جاسم، (برنامج بلا حدود)، 2002/10/16.

(2) الجلولي، وين ماضي بينا سيدي؟، ص 141.

(3) Blanchard. **Qatar**. P. 3.

(4) قناة الجزيرة، اعتقال تيسير علوني في إسبانيا، (برنامج منبر الجزيرة)، 2003 / 9 / 8

(5) الجزيرة نت، سامي الحاج طليقا بالخرطوم بعد ست سنوات بأيدي الأمريكيين، 2008 / 5 / 2

<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2008/5/2>

(6) Simon Henderson, "Qatar's Quest to Become the Leading Arab state", The Washington Institute for Near East Policy, 3 March 2011,

<http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/qatars-quest-to-become-the-leading-arab-state>

(*) باحث وكاتب أمريكي وأستاذ دراسات الشرق الأدنى - جامعة برينستون، الجزيرة نت؛

<http://www.aljazeera.net/programs/pages/d288b88f-e080-40fd-afe4-944220da5dbc>

الحربية في المنطقة، وأن علاقة الأخيرة مع قطر هي علاقة وطيدة واستراتيجية، ومبنية على أسس قوية جدًا، وخاصة أن دولة قطر هي دولة صغيرة تحتاج هذه العلاقة، كونها محاطة بدول ثلاث كبيرة جدًا، وهي: إيران والعراق والسعودية. وقال: فمن وجهة نظر الولايات المتحدة، فإن لقطر دورًا مهمًا جدًا في المنطقة، لأنها من خلال قطر أو عن طريقها؛ فإن الولايات المتحدة تستطيع التحدث مع حركة طالبان مثلاً، أو مع حركة حماس، أو مع التيارات المختلفة، حتى الإخوان المسلمون والحركات الإسلامية في مختلف الدول (1).

أما على المستوى الاقتصادي فقطر لديها اقتصاد قوي ومتنام مع احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي وصناعة النفط المزدهرة، وهناك بعض الروابط الاقتصادية المهمة بين الولايات المتحدة وقطر، وخاصة في قطاع النفط والغاز والبتروكيماويات، والعديد من الشركات الأمريكية لديها مصالح في قطر وخاصة في مجال الطاقة والبتروكيماويات (2).

واستغلت قطر ما كانت تعانيه صناديق المال العالمية خلال عامي 2007-2008 من نقص في السيولة، بسبب الأزمة المالية التي اجتاحت العالم، وتوجههم نحو الخليج لتحصيل السيولة فدخلت قطر في استثمارات ثنائية وتجارية (3)، وسعت إلى توسيع استثماراتها في الولايات المتحدة بشكل خاص وخاصة في قطاعي البنوك والعقارات، حيث وقعت قطر معاهدة الضرائب مع الولايات المتحدة، ووقعت معها اتفاقية إطار التجارة والاستثمار (TIFA) في نيسان/أبريل 2004 (4). وقامت قطر بشراء حصصًا في صناديق استثمارات وشركات إنتاج سيارات كـ "General Motors" وشركة إنتاج سنيمائية، وذلك بعد اتجاه الاقتصاد الأمريكي، نحو مزيد من التعافي والخروج من الأزمة المالية التي بدأت أواخر العام 2008 بشكل شبه نهائي، وذكرت جريدة "فايننشال تايمز" البريطانية، أن قطر تمكنت خلال عامين من بناء حصة في Bank of America، وهو ثاني أكبر البنوك في الولايات المتحدة، إلا أن الصندوق القطري يرمي إلى التوسع في كل القطاعات بالولايات المتحدة وليس فقط في القطاع المصرفي الذي كان يعاني من أزمة خانقة في أواخر 2008 (5)، واشترت قناة الجزيرة الفضائية القطرية قناة "Karin TV" التي أسسها آل جور نائب الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون، ويذكر التقرير إن من بين ممتلكات

(1) قناة الجزيرة، برنامج في العمق بعنوان "قطر والسياسة الخارجية"، 2013/5/1.

(2) Arab-American Business, "The Importance of Qatar to the US Economy", <http://www.arabamericangiving.org/the-importance-of-qatar-to-the-us-economy.php>

(3) علاء المنشاوي، "لوموند: قطر تشتري العالم"، العربية نت، 2012/2/27، <http://www.alarabiya.net/articles/2012/02/27/197353.html>

(4) Blanchard. Qatar, p. 18.

(5) محمد عايش، "استثمارات قطرية تستهدف قطاعي البنوك والعقارات في أميركا"، العربية نت، 2013/11/3، <http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/banks/2013/11/03/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%A>

قطر التي استحوذت عليها أو التي تسعى للاستحواذ عليها، أصول الغاز الطبيعي السائل والتي تتوقع أن تقوم بتطويرها لتكون مرافق تسييل مثل الموجودة لديها في الدوحة، وبذلك تقوم بتصدير الغاز من الولايات المتحدة، كما تملك قطر المجموعة الاستثمارية "فيلمبارد هولندجز Vielmaard Holanddz"، والتي اشترت "ميرا ماكس Mira Max" من ديزني⁽¹⁾.

وتم افتتاح فرع مركز بروكينغز الدوحة، كامتداد لمعهد بروكينغز في واشنطن الذي يتم تمويله من قبل رجل الأعمال اليهودي حاييم صابان. كما تضم قطر فروع لجامعات أمريكية، من بينها جامعة جورج تاون التي يوجد مقرها في واشنطن، وجامعة كارنيجي ميلون في بيتسبرغ⁽²⁾.

ويرى كثير من المحللين، منذ وصول الشيخ حمد بن خليفة إلى الحكم وإسهاماته في السياسة الدولية، جعل واشنطن تعتمد على الدوحة وتتقاسم معها أدواراً مهمة في العديد من المناطق الساخنة في العالم، وأن العلاقات المميزة بين قطر والولايات المتحدة وفرت أرضية للدعم الأمريكي للنظام القطري في تنفيذ طموحاته السياسية على الصعيدين الدولي والإقليمي، وأن الحماية الأمريكية وفرت للقيادة القطرية هامشاً أكبر من الحرية في سياستها الخارجية، وهذا جزء من استراتيجية عالمية لخلق "الترايط" لحماية الدولة الصغيرة من قوى إقليمية قد تهددها مثل السعودية وإيران، وذلك من خلال خلق روابط اقتصادية قوية مع دول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، كما يرون أن ذلك يساهم في تحقيق قطر غايتها، بأن تكون قوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط⁽³⁾.

ونادراً ما وجهت الولايات المتحدة النقد للسياسة الخارجية القطرية التي اتخذت بعض المواقف التي استحققت ذلك، حيث من بين المواقف التي لم ترق للولايات المتحدة من حليفاتها الاستراتيجية علاقات قطر مع بعض حركات المقاومة مثل: حركة حماس وحزب الله، مما دفع جون كيري للتصريح عندما كان رئيساً للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي: "قطر لا يمكن أن تكون حليفاً لأميركا الاثنين وترسل أموالاً لحماس الثلاثاء"⁽⁴⁾، وكذلك تصويت

(1) Michael Curtis, "Qatar. the New Player in the Middle East", American thinker, 18 May 2013, http://www.americanthinker.com/2013/05/qatar_the_new_player_in_the_middle_east.html

(2) Janine Zacharia, "Qatar. relations with West are a balancing act", The News York Times, 4/3/2008,

http://www.nytimes.com/2008/03/04/world/africa/04iht-letter5.1.10686376.html?_r=0

(3) Simon Henderson and Matthew Levitt, Qatar Challenges Washington on Hamas, The Washington Institute for Near East Policy, 2/2/2009,

<http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/qatar-challenges-washington-on-hamas>

(4) مراجعات لكتاب "قطر اليوم المسار الفريد لإمارة غنية"، عرض حسني عبيدي، مركز الجزيرة للدراسات، 2013/8/22، ص5. وانظر:

Ahmed E. Souaiaia, Qatar, Al Jazeera, and the Arab Spring, University of Iowa, November 2011, p2

قطر ضد قرار مجلس الأمن الذي كان يدين برنامج إيران النووي ويفرض عليها بعض العقوبات، وإن كان هذا التصويت ليس ذا قيمة على إقرار القرار لتأييده من 14 دولة بما فيهم من لهم حق النقض الفيتو، وإنما حفظ لقطر ماء الوجه لعلاقاتها مع الجارة إيران، ومكنها من محاولة الوساطة بين إيران والغرب، وكانت علاقات قطر مع حركات المقاومة محل نقد من قبل الولايات المتحدة، هذا وإن اتفقت الأطراف على ضرورة سقوط النظام السوري، فقطر كانت تؤيد الطريقة الليبية، ولكن الولايات المتحدة غير متشجعة لذلك.

والجدير ذكره انتقدت الولايات المتحدة تغطية قناة الجزيرة لحربها على كل من أفغانستان والعراق، إلا أنه في الوقت الذي انتهجت قناة الجزيرة توجهاً مناهضاً للاحتلال الأمريكي في العراق، وبدت بالمؤيدة للمقاومة العراقية، كان صرح وزير خارجية قطر حمد بن جاسم في برلين في 17 حزيران (يونيو) 2003 ما هو عكس ذلك التوجه بقوله انه " قلق من تطور عمليات المقاومة المسلحة ضد القوات الأمريكية في العراق، وإن على هذا الشعب (الشعب العراقي) السعي إلى كسب السلام سياسياً، وإلا تحولت بلادهم إلى أفغانستان أخرى" (1). وكأنه كان يحذر العراقيين من أن عدم القبول بالاحتلال الأمريكي لبلادهم؛ يعرضهم لحرب أهلية. كما وجهت الولايات المتحدة نقداً لتغطية قناة الجزيرة نشاطات تنظيم القاعدة وخاصة إذاعة خطابات زعيم القاعدة أسامة بن لادن، مما دفع وزير الدفاع الأمريكي باتهامها بأنها لسان حال تنظيم القاعدة.

رابعاً - العلاقات القطرية الإسرائيلية:

إذا كان عام 1995 هو عام الانقلاب في قطر وتغيير السلطة فإن عام 1996 هو عام التحولات الدراماتيكية بالسياسة القطرية، ويبدو أنه عام تسديد استحقاقات الاعتراف بالانقلاب وعدم الاعتراض عليه، فمن قرار تأسيس قناة الجزيرة مروراً بتطور العلاقات الأمريكية القطرية وصولاً إلى قرار إقامة علاقات مباشرة مع (إسرائيل) بشكل منفرد، وفتح قنوات اتصال مع الجانب الإسرائيلي كأول دولة خليجية تجاهر بذلك، فهي ليست دولة جوار للاحتلال الإسرائيلي، ولا هي طرف ذات ثقل في الصراع في ذلك الوقت؛ فلماذا هذه الهرولة نحو إقامة علاقة مجانية مع عدو للأمة ؟

وعلى هامش توقيع اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) في واشنطن بين منظمة التحرير وإسرائيل عام 1993، التقى سفير قطر بالأمم المتحدة وزير خارجية إسرائيل شيمون بيريز، ومن ثم تلت ذلك اتصالات سرية قام بها وزير الخارجية حمد بن جاسم، ولكنها كانت بطيئة لخشية الشيخ خليفة بن حمد أمير قطر الأسبق من إغضاب جارته السعودية التي تعارض التطبيع مع

(1) الكسندر الديك، " حمد بن جاسم يحذر من أفغانستان ثانية في العراق"، الحياة اللندنية، 2003/6/18، ص2.

إسرائيل، بينما بعد انقلاب ولي العهد الشيخ حمد على أبيه الشيخ خليفة عام 1995، وخلافه مع السعودية بادر بالمجاهرة بإقامة علاقات رسمية مع إسرائيل، بفتح مكتب اتصالات تجاري بالدوحة وتل أبيب⁽¹⁾، وكأنها ترسل إشارات إلى واشنطن بأنها مستعدة لأن تذهب أبعد من السعودية في خدمة المصالح الأمريكية في المنطقة، وأنها أكثر جرأة في تحدي الرأي العام العربي.

كشف سامي ريفيل* في كتابه: (قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية)، عن مجموعة من الاسرار المتعلقة بالعلاقات بين إسرائيل وقطر، يمكن من خلالها تفسير الأطر الحاكمة للسياسة الخارجية التي تبنتها قطر. حيث يذكر أن قطر كانت البادئة والأكثر تمسكاً بالعلاقات مع إسرائيل من الأخيرة نفسها، ويستدل على ذلك من خلال المراحل التي مرت بها العلاقات بين الدوحة وتل أبيب، والتي تجاوزت العلاقة بينهما أبعادها الاقتصادية إلى علاقات شبه كاملة.

وفي تصريح أدلى به الأمير القطري حمد بن خليفة لقناة MBC، بعد 3 أشهر فقط من توليه الحكم عام 1995، قال فيه: " هناك خطة لمشروع غاز بين قطر وإسرائيل والأردن ويجري تنفيذها"، بالفعل تم توقيع مذكرة تفاهم لنقل الغاز الطبيعي من قطر إلى إسرائيل، في 31 تشرين أول/أكتوبر 1995، إلا أنه بعد عملية عناقيد الغضب الإسرائيلية على لبنان وما تلاها من اندلاع انتفاضة الأقصى الفلسطينية عام 2000 توقف المشروع. والمفاجأة أن إسرائيل هي من أوقفته وكانت قطر متمسكة به⁽²⁾، رغم ما كان عليها من ضغوط من قبل السعودية، لقطع العلاقات والاتصالات مع إسرائيل؛ فكانت الدوحة تعلن في أكثر من مناسبة أنها أغلقت المكاتب وقطعت العلاقات؛ ولكنها في الحقيقة لم تكن قد أوصدت الباب أو قطعت العلاقات تماماً⁽³⁾. ويبدو أن مشروع الغاز المذكور هو الذي تم استكمالته إسرائيلياً مع مصر، وبدأت قناة الجزيرة أداة قطر الإعلامية التشهير بهذا المشروع وبالحكومة المصرية مستغلة الرفض الشعبي العربي عامة، والمصري خاصة لهذا المشروع. مما يدل على أن الأمر كان في نطاق المنافسة وليس الرفض

(1) Chesnot, *Qatar Les Secrets Du Coffre-fort*, p. 166.

(*) أول دبلوماسي يرأس مكتب لتمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة، خلال الفترة بين عامي 1996 – 1999، كما عمل في مكتب مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية، ضمن فريق كانت مهمته، دفع علاقات التطبيع الرسمية الأولى بين إسرائيل ودول الخليج العربي، وتنمية التعاون الاقتصادي بين إسرائيل والعالم العربي بأسره. محمد البحيري، مغلف كتاب قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية.

(2) سامي ريفيل، قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية، ترجمة محمد البحيري، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2011، ص72.

(3) Uzi Rabi, *Qatar's Relation with Israel An Exemplar of an Independent Foreign Policy*, Moshe Dayan Center, 7 October 2008, p. 2.

للمشروع. وكان الأمير حمد قد طالب بإلغاء الحصار الاقتصادي المفروض من جانب العرب على إسرائيل⁽¹⁾.

وفي عام 2005، طلب سفير قطر لدى الأمم المتحدة من إسرائيل أن تدعم ترشيحها للحصول على مقعد في مجلس الأمن للأمم المتحدة كعضو غير دائم، فردت إسرائيل بشكل إيجابي على هذا الطلب، لأن قطر كانت واحدة من عدد قليل من الدول العربية التي تحتفظ بعلاقات دبلوماسية مع إسرائيل⁽²⁾.

وكان الكاتب الإسرائيلي جاكى حقي قد رأى في تحليل لصحيفة معاريف الإسرائيلية، أن قطر أقامت علاقات مع إسرائيل لسببين؛ أولهما: جذب اهتمام الأمريكيين أكثر، وثانيهما: كجزء من سياسة قطر المتصلة بجمع أوراق تأثير في لعبة التوازنات الإقليمية. ورأى أيضًا أن قناة الجزيرة الفضائية، تشارك الحكومة القطرية في لعبة الأوراق الإقليمية، فهي تواصل النقد الشديد للسياسات الأمريكية بالمنطقة والهجوم على إسرائيل، ولكنها قلما تنتقد حلفاء قطر الآخرين أمثال سوريا وإيران⁽³⁾. ورأى أيضًا، أن قطر لعبت على التناقضات بين استضافتها كبرى القواعد الأمريكية في المنطقة، وعلاقتها الاستراتيجية معها، ومدها الجسور مع إسرائيل، وبين تحالفها مع معسكر الممانعة المتمثل بإيران وسوريا وحزب الله اللبناني وحركة حماس⁽⁴⁾.

بينما اعتبرت قطر أن وجود علاقات وتطبيع جزئي مع إسرائيل محسوبة المخاطر تعزز هدفها بلعب دور أوسع بالسياسة الخارجية الإقليمية الناشئة التنافسية مع لاعبين أقدم منها في هذا المضمار⁽⁵⁾. على الرغم من أن العلاقات مع إسرائيل لم يكن مرغوبًا فيها وتشكل خلافًا بين قطر وجيرانها، إلا أن قطر نظرت وتتنظر إلى الحفاظ على علاقاتها مع إسرائيل لتأكيد استقلالها في الساحة العربية. إلا أن هذه العلاقة الجيدة لم تمنع قطر من أن تأخذ موقفًا متشددًا ضد العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006، وقطاع غزة عامي 2008-2009 ومتعدهة بالمساهمة بإعادة إعمار ما دمره العدوان، موقفًا تتقدم به على بعض الدول الإقليمية الأكثر تأثرًا بالمنطقة، والتي اعتبرت الموقف القطري هو للمزايدة السياسية مستغلة قناة الجزيرة بإبرازه، ولكنها لم تستطيع القيام بخطوات عملية لوقف العدوان، إلا أنه حتى ولو كان من هذا الباب فإن ذلك حسب لقطر وخاصة شعبيًا.

(1) ريفيل، قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية، ص 263.

(2) Rabi, Qatar's Relation with Israel, p. 2.

(3) سعد حتر، تسلسل العلاقات القطرية الإسرائيلية، مجلة السجل، مدى للصحافة والنشر، عمان، العدد 69، 26 مارس 2009، ص 12.

(4) المرجع السابق.

(5) Rabi, Qatar's Relation with Israel, p.3.

ومن الجدير ذكره، رغم إدانة قطر للعدوان الإسرائيلي على غزة، وإعلان قطع العلاقات مع إسرائيل، إلا أنه تم لقاء بين أمير قطر السابق الشيخ حمد وعضو الكنيست في حينه يوسي بيلين في شباط/فبراير 2008، ساعياً للتوسط بين إسرائيل وحركة حماس، قائلاً له أن حركة حماس مرنة وقد تغيرت بشكل كبير، خصوصاً حديثها عن الالتزام بوقف إطلاق النار، وأشار إلى أن قطر على استعداد للتوسط بين إسرائيل وأية دولة أو منظمة عربية بما فيها حماس. وفي اللقاء نفسه، أكد أمير قطر حمد على متانة العلاقة بين البلدين، وانفتاح قطر على إسرائيل أكثر من غيرها، ولا اعتراض على رفع العلم الإسرائيلي بالدوحة⁽¹⁾.

ونرى من خلال تتبع نمط العلاقة القطرية الإسرائيلية، والكيفية التي بدأت بها، ودرجات صعودها وهبوطها حسب الموقف السياسي في المنطقة، نستنتج أن الطرفين متمسكان باستمرارية هذه العلاقة، ومستعدان لتطويرها، ولكن ما يتعرض له كل طرف من ضغوط محيطية، هو ما يعيق أن تكون هذه العلاقة علنية أمام الجميع، وارتضيا باستمرارها ضمن الاتصالات الدبلوماسية السرية أو في المحافل الدولية، والتي تستخدم كثيراً للوساطة وقت الالتزامات، مثل: ما تم مع زيارة خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إلى غزة في كانون أول (ديسمبر) 2012، حيث تم استصدار إذن شفهي إسرائيلي للسماح له بهذه الزيارة، بينما في الوقت نفسه تم منع زعيم حركة الجهاد الإسلامي رمضان عبد الله شلح من زيارة مماثلة.

ودأبت القيادة القطرية تبرر إقدامها على بناء علاقات مع (إسرائيل)، بأن القطع الكامل للعلاقات معها، في زمن ترتبط فيه أكثر من نصف الأنظمة العربية بعلاقات مع (إسرائيل)، قد أصبح مجرد موقف شكلي وسلبي، خصوصاً أن حليفة إسرائيل؛ أي الولايات المتحدة، هي شريك استراتيجي لعدد كبير من دول المنطقة؛ لذا فقد اختارت الدوحة الاستمرار بالحد الأدنى من العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل.

(1) أبو الرب، الجزيرة وقطر، ص 42.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية القطرية في ظل الازمات العربية والاقليمية

المبحث الأول: منازعة قطر للقوى الإقليمية التاريخية على قيادة المنطقة.
المبحث الثاني: الأزمات الإقليمية التي سعت قطر إلى تسويتها.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية القطرية في ظل الازمات العربية والإقليمية

إن السياسة الخارجية لأي دولة، تعني بمفهومها العام مجموعة الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الخارجية بمستوياتها المختلفة، سعياً لتحقيق أهدافها والتكيف مع متغيرات هذه البيئة، وهي تعبر عن سياسة رسمية تتبناها الدولة، وهي سياسة لها وجهان أحدهما مشهر ومعلن أمام المجتمع الدولي، والآخر خفي يلجأ له عندما تسعى الدولة لتحقيق أهدافاً غير معلنة⁽¹⁾، ويمكن تنفيذها بما تملكه الدولة من الإمكانيات الدبلوماسية والمادية والعسكرية والإعلامية.

وتقوم السياسات الخارجية على مبدأ تحقيق المصالح، عبر إدراك مصادر القوة التي تملكها الدولة، ووضوح الأهداف التي تسعى النخب الحاكمة إلى تحقيقها من خلال سلوكها السياسي في البيئة الخارجية. وعليه، ترتبط السياسة الخارجية بحجم مصادر القوة وحجم الطموح السياسي⁽²⁾.

وحيث تمتلك قطر موارد مالية كبيرة قادرة على توظيفها دولياً في سياسة خارجية نشطة، إلا أنها لا تشكل وحدها عوامل القوة في الدول المعاصرة، وخاصة في حال الدول ذات المساحات الصغيرة جداً، أو ذات الموقع الجغرافي المتطرف، أو لناعية الأهداف الكبرى إقليمياً ودولياً. وانعكست جملة العوامل المالية الضخمة مع محدودية العوامل الأخرى (الديمقراطية والجغرافية والعسكرية)، على سلوك سياسي قطري متباين، أو حتى متناقض في كثير من الملفات ذات الصلة بالسياسة الخارجية القطرية، وفي علاقاتها البينية مع الدول الأخرى.

(1) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، دار الجليل، بيروت، 2001، ص19.

(2) المرجع السابق، ص26.

المبحث الأول

منازعة قطر للقوى الإقليمية التاريخية على قيادة المنطقة

سلوك السياسة الخارجية القطرية

تتسم السياسة الخارجية القطرية بتنوع سلوكها في مسارات عدة متباينة، وقد تكون متناقضة في كثير من الأحيان، ولعل ذلك عائد إلى ضعف مؤسسة آلية صنع السياسة الخارجية، وارتباطها بشكل مباشرة بالسلطة الأميرية، سواء بشكل شخصي، أو بتوجيه عبر رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، مما يجعل السياسة الخارجية القطرية، رهناً بالعلاقات الشخصية والمزاجات المسيطرة على المؤسسة الأميرية في الدولة.

إن ضعف المؤسسة واقتران السياسة بالعلاقات الشخصية، صفة غالبية على كثير من السياسات العربية، وليست حكراً على قطر فحسب، لكن ما يميزها في قطر، اتخاذها في كثير من الحالات مواقف متناقضة تجاه قضية معينة بحد ذاتها.

وبالنظر إلى السياسة الخارجية لقطر إلى ما قبل اندلاع موجة الحراك الشعبي داخل عدد من الدول العربية، حيث يتم تقييم البعد العام لهذه السياسة، من خلال تحليل السلوك الخارجي لدولة قطر في تنفيذ استراتيجيتها ومخططاتها الطموحة، في لعب دور فاعل بالمنطقة إن لم يكن يوازي أو يضاهي دور دول إقليمية كبرى بالمنطقة.

وتكشف متابعة السياسة القطرية منذ تقجر حالة الحراك الشعبي في المنطقة العربية مطلع عام 2011، عن أن الدول الصغيرة التي منها قطر، لها نمط مميز لسياستها الخارجية، يعكس مخاوفها ومصالحها، ويمتاز في جزء كبير منه بغياب "تأثير" الأيديولوجيا وغلبة الطابع البراغماتي. والحديث عن سياسة خارجية مميزة للدول الصغيرة ليس فيه أي نوع من المبالغة، فالدول الصغيرة لها وضع مختلف، سواء على مستوى المدركات، أو على مستوى السياسات التي تتبعها لتحقيق مصالحها. وتفسر غلبة الطابع البراغماتي على سياسات الدول الصغيرة، مواقف قطر التي فيها قدر كبير من التناقض تجاه قضايا محددة، مثل إقامة علاقات قوية مع حركة حماس وتيار المقاومة، في الوقت الذي تحتفظ فيه بعلاقات "جيدة" مع إسرائيل، في مخالفة لموقف مجلس التعاون - التي هي عضو فيه - من مسألة التطبيع مع إسرائيل⁽¹⁾.

(1) إيمان رجب، "التناقض: كيف يمكن فهم سياسات قطر تجاه الثورات العربية؟"، السياسة الدولية، العدد 187، يناير

آليات وأهداف السياسة الخارجية القطرية:

ولفهم أكثر للسلوك الخارجي لدولة قطر، التي تحتضن كل المفارقات في الشرق الأوسط من إيران والولايات المتحدة، وإسرائيليين وإسلاميين وقوميين. لا بد من إدراك المحددات والآليات والأهداف التي تملكها الدولة في ذلك.

تلعب الحالة الجيوسياسية لدولة قطر دوراً في تناقضاتها السياسية، وخاصة أنها تقع بين قوتين إقليميتين كبيرين (السعودية وإيران)، على امتداد جغرافي ضيق جداً، وعدد محدود من السكان، مع ثروات ضخمة تؤهلها لأن تكون محط أطماع خارجية.

لا تملك الدول الصغيرة حجماً -وفقاً لنظريات العلوم السياسية- خيارات كثيرة لحماية أمنها، فإما الارتباط بدولة كبرى أو الموازنة بين عدة دول، عبر انتهاج سياسات متقلبة حيال هذه الدول لخلق هامش مناورتها الخاص، أو التحالف مع مجموعة دول في المنظمات الدولية⁽¹⁾.

فانتهجت قطر سياسة جديدة تجمع بين الخيارات الثلاثة، ولكنها لا تنحصر في أي منها، حيث تتحالف الدوحة مع قوة من خارج المنطقة لحماية أمنها (الولايات المتحدة)، وجمعت قطر تناقضات النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ووظيفته لمصلحتها، أي حماية نفسها من الوقوع تحت هيمنة قوة إقليمية واحدة (السعودية أو إيران). ولم توفر قطر البديل الثالث المتاح نظرياً أمام الدول الصغيرة، أي التحالف مع مجموعة دول في المنظومة الدولية، فهناك علاقاتها التي تشبه مروحة عابرة للقارات، وتجمع فرنسا وبريطانيا وجنوب أفريقيا والبرازيل واليابان والصين وغيرها من الدول⁽²⁾.

وفيما تعتبر قطر كما هو حال كل دول الخليج العربي وراثية تقليدية وأقل النظم السياسية العربية تحديثاً وتطوراً، إلا أنها كانت في مقدمة الدول التي ساندت الحركات العربية في عدة دول، وحيث التقت في ذلك مع السعودية، إلا أنها عادت واتخذت موقفاً مضاداً لها بالدعم المفرط لقوى الإسلام السياسي، في مواجهة التيارات السياسية العربية الأخرى، بما أثر سلباً في بعض الدول على مسار حركاتها.

يُعتبر الدور المتعاطف لقطر، استمراراً لسياستها الخارجية الفاعلة والمتنامية خلال العقدين الماضيين، والتي أدخلتها في حالة من التنافس على قيادة المنطقة مع قوى عربية كانت تتبوأ هذا الدور، لذلك اعتبرت تلك القوى الدور القطري دوراً ينقض على دورها في قيادة المنطقة.

(1) المرجع السابق.

(2) اللباد، "قطر: أحلام كبيرة وقدرات محدودة"، مرجع سابق.

● السياسة السعودية والمصرية وأثرها في السياسة القطرية.

أولاً : التنافس السعودي القطري سياسياً

إن ما يفرق بين النظامين السعودي والقطري، أكثر مما يجمعهما رغم المشتركات الظاهرية، التي قد تخفي الكثير من الخلافات العميقة التي تحدثت تحت سقف النفاق السياسي، الذي يحكم علاقات النظامين، على الأقل خلال العقدين الأخيرين، حيث شهدت العلاقات بين الرياض والدوحة تحولات حادة، وصلت إلى نقطة القطيعة في لحظة ما.

من الناحية التاريخية، يمكن تعريف العلاقة السعودية القطرية، بأنها قائمة على عدم الثقة المتبادلة، وإن شهدت بعض الهدوء، بسبب وجود مصالح مشتركة في الاستقرار والاستمرار في الاتصال، للتوفيق حول بعض القضايا التي تمس مصالح الطرفين بالمنطقة.

إن العلاقات بين السعودية وقطر منذ العام 1995، دخلت في حالة من التوتر والتجاذب والتنافس، بعدما قررت الدوحة في ظل قيادتها الجديدة، اتباع سياسة خارجية جديدة خارج دائرة النفوذ السعودي لمنطقة الخليج العربي، ولكن الاحتجاجات والمظاهرات التي انطلقت ضد النظم الاستبدادية والشمولية في بعض الدول العربية منذ أواخر عام 2010 وحتى يومنا هذا، قد ولدت مرحلة جديدة من التنافس والاختلاف من جهة، والتعاون والتوافق من جهة أخرى بين البلدين. حيث ظهر التعاون بين البلدين في الأزمتين الليبية والسورية بصفة جليلة، حيث أنهما قد ضحا الأموال والأسلحة للجماعات المسلحة لتقاتل للإطاحة بنظامي معمر القذافي في ليبيا وبشار الأسد في سوريا، وفي الأزمة البحرينية التي تبناها موقفاً خليجياً موحداً، بتقديم الدعم والمساندة لنظام الحكم، بينما اختلفا وتنافسا بالأزمة المصرية والتونسية واليمنية.

ويعود التدرج بتغير نمط العلاقة بين البلدين منذ العام 1977، حين أصبح الشيخ حمد بن خليفة ولياً للعهد ووزيراً للدفاع، والذي كان يحمل أفكاراً مختلفة عن والده، فقد تطلع الى أن تضطلع قطر بدور قيادي على المستويين الإقليمي والدولي⁽¹⁾. وكان الشيخ حمد يستاء من سياسة والده التي كانت تدّين بالولاء والتبعية للمصالح السعودية، وتخلي قطر عن شخصيتها الذاتية، وذلك أثناء ولايته للعهد ورئاسته لوزارة الدفاع. وبالتالي؛ لدى تسلمه السلطة اتخذ خطوات لتأكيد استقلال السياسة القطرية عن السعودية والإطار الخليجي الذي تهيمن عليه السعودية.

وكان النفوذ السعودي في قطر من قبل استغلالها، واستمر هذا النفوذ الى بداية التسعينيات، إلى أن اندلعت أزمة الخليج الثانية بعد اجتياح العراق في عهد الرئيس الأسبق صدام حسين

(1) مفتي، "السعودية وقطر. المبارزة المؤجلة"، ص 13.

للكويت في آب (أغسطس) 1990، حيث شهدت شبكة العلاقات داخل مجلس التعاون الخليجي، تحولاً دراماتيكياً ترك تأثيره المباشر على علاقات الرياض بأغلب عواصم دول مجلس التعاون (1)، مما أبرز انحساراً تدريجياً لنفوذ الشقيقة الكبرى، وكانت قطر الطرف الأكثر مشاغبة في التعبير عن نزوعها الاستقلالي.

بدأ التوتر واضحاً بين الرياض والدوحة في مرحلة مبكرة، وشعرت القيادة القطرية بأن ثمة تحركات سعودية لجهة معاقبة الدوحة، على ما تعتبره الشقيقة الكبرى تمرّداً على تقاليد العلاقة بين دول مجلس التعاون. ولذلك، كان متوقعاً أن يفرز التوتر في العلاقات القطرية السعودية شكلاً من أشكال الصدام بين البلدين، حيث وصل الخلاف بينهما على نقطة الخفوس الحدودية في 1992، إلى نزاع مسلح أسفر عنه مقتل جنديين قطريين، والذي يأتي بعد أكثر من عام من اندلاع حرب الخليج الثانية (2).

وإذا كانت المواجهة الحدودية على معبر الخفوس، قد أدت الى فصل جديد ومتطور في تدهور العلاقات بين البلدين، فإن الانقلاب غير الدموي عام 1995 في قطر، للابن الشيخ حمد على والده الشيخ خليفة آل ثاني؛ لقد أدى إلى وصول العلاقة الى درجة من الاحتقان والتوتر في العلاقات السعودية القطرية. وباستلام ولي العهد الشيخ حمد بن خليفة الحكم بصورة كاملة وبهذه الطريقة غير التقليدية في منطقة الخليج التي جل نظمها السياسية عائلية وراثية، هذا الأمر لقي غضباً ورفضاً سعودياً التي استمرت في استقبال الأمير السابق الشيخ خليفة بمراسيم رسمية، في إشارة الى عدم اعترافها بالحكم الجديد. وقد حاولت الرياض بمساعدة القاهرة إعادة الأب الى العرش في انقلاب مضاد عام 1996، كشف خيوطه من قبل فرنسا والتي أبلغت قطر بذلك (3)، مما أفضّل المحاولة الانقلابية المضادة. ومن هنا نستطيع نستنتج سبب استمرار التشنج والخلاف والاضطراب بالعلاقات القطرية مع السعودية ومصر، وما زالت العلاقات في حال توتر منذ عقدين من الزمن.

كان يسيطر هاجس التخوف من السيطرة السعودية على قطر، على صنع سياسة قطر الخارجية لفترات طويلة (4)، دون أن يكون لذلك مبررات على أرض الواقع، وخاصة بعد ترسخ نشوء الدولة، وإن كان من خلافات بين الدولتين في بعض القضايا، إلا أن فكرة الهيمنة السعودية على قطر على نمط ما قام به العراق تجاه الكويت عام 1990، تبقى مجرد هاجس ساد في

(1) المرجع السابق، ص 13.

(2) طارق النافع، "دور جامعة الدول العربية في إدارة الأزمة الحدودية بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الآداب، الجزائر، 2009، ص 83.

(3) Chesnot, *Qatar Les Secrets Du Coffre-fort*, P. 21.

(4) Ibid.

أوساط السلطة الأميرية دون مقترنات تثبت صحة هذا الادعاء. ولا تشكل الخلافات الحدودية بين الدولتين مبرراً واقعياً لهذا الفهم، وخاصة أن السياسة الخارجية السعودية، بعيدة عن منطق الاستيلاء والاحتلال، وإنما تعتمد على استراتيجية النفوذ والتأثير في الدول الأخرى، مستفيدة من ثقلها السياسي والمالي، وهذا دور الذي تلعبه في قطر بدعم أجنحة معينة داخل العائلة الحاكمة القطرية.

لذا بُنيت كثير من المواقف الخارجية القطرية، على أساس التمايز عن المواقف السعودية والاستقلال عنها، بل ومناقضتها إن اضطر الأمر، وهو ما أزم علاقة الدولتين لفترات طويلة تخللتها فترات من المصالحة، والاتفاق على قضايا بعينها.

وحين قررت قطر كسر الوصاية السعودية المفروضة عليها، والتحرر من عقدة الشقيقة الكبرى، واجهت القيادة الحاكمة في قطر تحديات حقيقية، فلم تجد طريقاً سهلاً تسلكه نحو الاستقلال السياسي والاقتصادي عن السعودية. فقد واجهت الدوحة معارضة سعودية لتنفيذ مشروع نقل الغاز الى الدول الخليجية، والذي كان دافعاً لقطر لإيجاد البدائل عبر مشاريع تصنيع الغاز (الغاز الطبيعي المسيل) ⁽¹⁾.

وكان من أبرز الخطوات تأثيراً في السياسة القطرية الجديدة، إنشاء قناة الجزيرة التي تناولت في بعض الأحيان موضوعات وأحداث حرجة للغاية بالنسبة للأنظمة العربية الأخرى. فكانت سياستها الإعلامية المشاكسة، وبرامجها النقدية، أحد الأسلحة الفاعلة التي كان يوظفها النظام القطري في حربه الناعمة مع النظام السعودي كما سبق الإشارة، مما أضاف جرعة توتر عالية في العلاقات السعودية القطرية.

إن السعودية وغيرها من الدول العربية، رأت في قناة الجزيرة كأداة يجري استخدامها من قبل أمير قطر لتقويضها. فعلى سبيل المثال، في أعقاب تأييد الجامعة العربية عام 2002، مبادرة السلام العربية بقيادة السعودية، بثت قناة الجزيرة مناقشة حول السياسة السعودية تجاه القضية الفلسطينية، تعرضت خلالها السعودية لانتقادات شديدة. كما أغضب السعوديين تأسيس قطر لعلاقات مع إسرائيل، في ظل رفض سعودي خليجي لمثل هكذا خطوة مجانية ⁽²⁾. ونتيجة لذلك، في سبتمبر (أيلول) 2002، سحبَت السعودية سفيرها من الدوحة. ونظراً لارتفاع وتيرة التوتر بالعلاقات القطرية السعودية خاصة والخليجية عامة، نهج التغطية الإعلامية من قبل قناة

(1) Dorsey, **Wahhabism vs. Wahhabism: Qatar Challenges Saudi Arabia**, P. 16.

(2) عوزي رابي، "علاقات قطر مع إسرائيل: تحدي المعايير العربية والخليجية"، مجلة الشرق الأوسط، عدد 63، (صيف 2009)، ص 443-459؛ وانظر: عبد الواحد، "دور السياسة الخارجية القطرية"، ص 119.

الجزيرة لبعض الأحداث في تلك الدول، منعت قناة الجزيرة من تغطية موسم الحج بالسعودية وحظر التعامل معها، وحظرت قناة الجزيرة من بث التقارير من البحرين، وتم إغلاق مكتبها في الكويت⁽¹⁾، وذلك انعكس على القمة الخليجية التي انعقدت في كانون الأول (ديسمبر) 2002 في الدوحة، حيث أظهرت مدى تدهور العلاقات القطرية مع دول مجلس التعاون الخليجي، فالسعودية والبحرين قاطعتا الاجتماع، وأرسلت دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت مندوبين، ولم يحضر من الأمراء والملوك سوى سلطان عمان الذي حضر في اللحظة الأخيرة⁽²⁾.

ومع استمرار قناة الجزيرة في استهداف الرياض وبعض النظم المعارضة للتوجه القطري الجديد؛ وكرد فعل انتهجت بعض وسائل الاعلام السعودية والعربية تسليط الضوء على التجاوزات القطرية في نهجها السياسي، واتهام قناة الجزيرة بلعب دور في تقطيع الأمة العربية وبث الكراهية بين شعوبها، واعتبار الدور الذي تلعبه يصب في خدمة المشاريع الغربية والأمريكية بالمنطقة، وشككوا في سياسة قطر بالمنطقة، وأشاروا إلى دورها في "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، وسماحها للولايات المتحدة باستغلال قاعدتي العديد والسيلية في ضرب العراق عام 2003 ومن ثم احتلاله، في الوقت الذي كانت السعودية ومصر تعارض هذه الحرب، وكل ذلك كجزء من الحملة الإعلامية المضادة التي استهدفت قطر.

وبدأت العلاقات الفاترة بين قطر والسعودية تنوب إلى حد ما في أوائل عام 2007⁽³⁾، حيث تم عقد اجتماع بين الملك السعودي، وأمير قطر ورئيس قناة الجزيرة، حمد بن ثامر آل ثاني، والذي تمخض عنه وقف الحملات الإعلامية بين الطرفين⁽⁴⁾. وكان حضور الملك عبدالله الثاني ملك السعودية قمة دول مجلس التعاون الخليجي في وقت لاحق من ذلك العام في الدوحة، عبارة عن رمزاً لذوبان تأزم العلاقة بين الطرفين⁽⁵⁾. وفي السنوات التي تلت ذلك، امتنعت قناة الجزيرة من بث مواضيع حساسة تتناول النظام السعودي.

(1) يوسف العتيق، "قناة الجزيرة وتغطية موسم الحج؟"، جريدة الجزيرة، العدد 12165، (18 يناير 2006)؛ <http://www.al-jazirah.com/2006/20060118/rj2.htm>.

(2) محمد عرفة، "من أفسد القمة الخليجية .. الجزيرة أم الوجود الأجنبي؟"، موقع أون إسلام (ديسمبر 2002)؛ <http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/arab-region/86413-2002-12-23%2000-00-00.html>

(3) قناة الجزيرة، لقاء مع رئيس وزراء ووزير خارجية قطر حمد بن جاسم، (برنامج بلا حدود)، 24/6/2009.

(4) قناة الجزيرة، لقاء مع رئيس وزراء ووزير خارجية قطر، مرجع سابق.

(5) الجزيرة نت، "قمة خليجية بمشاركة إيران وانفراج مع السعودية"، 30 كانون الأول 2007؛ <http://www.aljazeera.net/news/pages/c5a75a4f-54ae-4b9f-a63b-65e8c96a200b>.

• تشابك وتنافر السياسة السعودية القطرية:

أما العلاقات القطرية السعودية في ظل الحراك العربي، فقد تفاوتت من تنسيق وتفاهم في بعض المحاور إلى تنافس واختلاف بمحاور أخرى، ففي الحالة التونسية والمصرية ساد الخلاف والتباين بموقف كل منهما من الحراك فيهما، حيث كان الموقف السعودي من الحراك في البلدين موقف المتحفظ والأقرب للرافض له، وهذا ما يعززه موافقة السعودية على استضافة الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي وأسرته، بعد هروبه أثر تعاظم الاحتجاجات ضد نظام حكمه، وتقديمها لعرض مشابه للرئيس المصري الأسبق مبارك الذي رفضه وفضل البقاء بمصر، وذلك لما كان للنظام السعودي من علاقات وطيدة من هذين النظامين، ورفضه من الأساس للحركات الشعبية لما لها من تأثيرات امتدادية قد تطوله، بينما كان الموقف القطري مسانداً وداعماً للحراك في كلا البلدين، وهذا الموقف من قبل السعودية وقطر ما زال على حاله من التعامل مع الحالة المصرية والتونسية، حيث تساند وتدعم السعودية خصوم الإخوان المسلمين، بينما تقوم قطر بدعم الإخوان بجميع السبل الاقتصادية والإعلامية.

بينما لقد توافقت التوجه السعودي والقطري من حيث المبدأ، من الحراك في كل من ليبيا وسوريا والبحرين، ولفترة ما من اليمن، فالطرفين استغلا نفوذهما بالجامعة العربية وخاصة في ظل تولي قطر بدلاً من الفلسطينيين قيادة الدورة الدورية لرئاسة اجتماعات الجامعة العربية، بتمرير عدة خطوات تصعيدية ضد نظام معمر القذافي في ليبيا، ونظام بشار الأسد في سوريا⁽¹⁾.

وفي ليبيا، يمكن أن نعزي التوافق السعودي القطري في الأزمة الليبية، إلى الرغبة المشتركة من الملك عبد الله والشيخ حمد بن خليفة إلى اغتنام الفرصة لإسقاط الزعيم الليبي القذافي، وذلك بسبب نظرة الازدراء التي كان ينظرها القذافي لدول الخليج وخاصة السعودية التي تласن مع ملكها أمام شاشات التلفزة خلال القمة العربية، ومن ثم اتهامه بالمشاركة بمخطط لاغتيال الملك السعودي⁽²⁾.

في الحراك السوري، كان هناك توافق على إسقاط النظام السوري في موقف قطر مع السعودية الباحثة عن تحجيم الدور الإيراني من خلال إسقاط حليفه الاستراتيجي بالمنطقة النظام السوري بينما اختلفوا فيما بينهم على قيادة المعارضة السورية، فأخذ الطرفان في تقديم الدعم المادي والإعلامي والعسكري لأطراف مختلفة في المعارضة السورية والمجموعات المسلحة، وطالب الطرفين بتدخل دولي على غرار التدخل في ليبيا، إلا أن ذلك لم يحدث حتى الآن، حيث

(1) Amin and Others, **Qatar: Aspirations and realities**, op.cit, p. 37.

(2) "قمة الدوحة: أمير قطر يطرد القذافي"، كل العرب، 2009/3/30؛

<http://www.alarab.net/Article/127417>

واجه هذا الإجراء معارضة روسية صينية قوية بمجلس الأمن، وعدم حماس أمريكي⁽¹⁾. وفي وسط تصاعد دموية الأحداث في سوريا، قادت السعودية وقطر عدة خطوات لتقويض شرعية النظام السوري، وإن كان كثير من المحللين، يرون أن الدور السعودي تقدم خطوة عن الدور القطري في قيادة الأزمة السورية، بعد تنافسهما على قيادة المعارضة، لاختلاف نظرة كل منهما لسوريا بعد الأسد، وخاصة بعد تولي رئاسة تحالف المعارضة شخصية قريبة للسعوديين على حساب القيادات الإخوانية القريبة من قطر⁽²⁾.

بينما نجد أن موقف السعودية وقطر من الحراك في البحرين اختلف عنه من موقفهما من الحراك في ليبيا وسوريا، حيث عارضاه بقوة، بل أنهما أرسلتا قوات درع الجزيرة العسكرية للتصدي للمظاهرات المعارضة لنظام الحكم بالبحرين⁽³⁾، وتجاهل إعلامهما بشكل كبير تغطية أخبار المظاهرات بالبحرين، واتهما الحراك البحريني بالمذهبية، ووقوف إيران ذات المذهب الشيعي وراء ذلك، التي اتهمت خليجياً بسعيها لتأجيج لهيب الاحتجاجات الشيعية بالخليج العربي، وإن كنا في الحقيقة نرى موقفهما المعارض للاحتجاجات بالبحرين، يقوم في الأساس على تخوفهما من انتقال عدوى تلك المظاهرات الاحتجاجية والمطالبة بالملكية الدستورية في دول الخليج العربي التي نظمها ملكية وراثية.

والخلاف السعودي القطري انعكس بشكل واضح أيضاً في الازمة المصرية، حيث دعمت قطر حركة الإخوان المسلمين والرئيس المعزول محمد مرسي، بينما وقفت السعودية بقوة الى جانب مظاهرات 30 حزيران (يونيو) 2013، وما ترتب عنها من نتائج، ودعمت مصر بأكثر من سبعة مليارات دولار.

وعادت العلاقات القطرية السعودية لسابق عهدهما من التأزم، والتي انعكست في الحملات الإعلامية المتبادلة، فقد شنت صحف وقنوات محسوبة على الطرفين رشقات من الاتهامات المتبادلة. ويعتقد مسؤولون قطريون، أن السعودية أقامت تحالفاً مع الإمارات والكويت والبحرين ضدهم، وأن الأمير بندر بن سلطان رئيس جهاز الاستخبارات السعودي، هو الذي يقف على

(1) "الأزمة السورية: روسيا والصين تحذران من عواقب تدخل الغرب عسكرياً في سوريا"، B.B.C عربي، 2013/8/27

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/08/130827_syria_russia_china_military_action.shtml

(2) Guido Steinberg, "Qatar and the Arab Spring Support for Islamists and New Anti-Syrian Policy", Stiftung Wissenschaft und Politik German Institute for International and Security Affairs, p. 5 -6.

(3) Bernard Haykel, **Saudi Arabia and Qatar in a Time of Revolution**, Middle East Program, Center For Strategic International Studies, P. 1.

رأس هذا التحالف ⁽¹⁾، وترى سحب سفراء كلاً من السعودية والإمارات العربية والبحرين مؤخراً من قطر يعزز هذا الرأي، ويزيد من حدة الخلاف الذي دخل مرحلة عض الأصابع.

ثانياً: التنافس المصري القطري سياسياً.

أما العلاقة بين مصر وقطر في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي كانت علاقة قوية لا تختلف عن علاقة مصر بسائر دول الخليج، وارتبط الشيخ خليفة آل ثاني أمير قطر الأسبق، وحسني مبارك الرئيس المصري الأسبق بعلاقة صداقة، ودشن الشيخ خليفة في مصر عدة مشاريع اقتصادية وإسكانية حملت اسمه. ولكن بعد الانقلاب الأبيض عام 1995 بقطر، وتولي الشيخ حمد بن خليفة رأس القيادة القطرية، والذي تبعه موقف مصري معارض لهذا الانقلاب، متوافقاً مع الموقف الخليجي وخاصة السعودي ⁽²⁾، وبالتالي، انعكس هذا الموقف على النهج الذي اتبعته القيادة الجديدة في قطر نحو مصر مبارك، فبدأت تتوتر العلاقة بين الطرفين، إلى أن وصلت لحالة من الصدام وشبه القطيعة.

وكانت قناة الجزيرة القطرية الأداة التي جلدت بها مصر، وأحد الأسباب التي أدت لتوتر وتأزم العلاقات القطرية المصرية، لتركيزها في تغطيتها المصرية على الشأن الداخلي المصري، والتركيز على قضايا حقوق الإنسان والحريات، واستضافتها باستمرار لمعارضين مصريين، وتبنيها خطأً تحريراً بنشراتها الإخبارية وبرامجها الحوارية ناقداً ومناهضاً للسياسة المصرية، وكانت مصر تتهمها باستمرار بتبنيها سياسة عدائية تشكيكية تشهيرية ضد نظام الحكم بمصر، وشيطنته، وخاصة في سياسته الخارجية، وبالأخص السياسة المتعلقة بالقضية الفلسطينية بشقيها الداخلي والخارجي، وخاصة بعد نجاح حركة حماس بانتخابات عام 2006، وتبني مصر خطأً سياسياً معارضاً لحكم حماس، وتبني بعض الخطوات التي توافقت مع الحملة الغربية لمحاصرة حركة حماس سياسياً واقتصادياً، حيث نظر النظام المصري في حينه لحركة حماس، على أنها امتداد لحركة الإخوان المسلمين المصرية المعارضة لنظام الحكم والطامعة بالسلطة.

إن سياسة التنافس التي سادت بين القيادتين السياسيتين في كلا الدولتين، والبحث القطري عن دور محوري بالمنطقة، ساهم في تأجيج اضطراب العلاقة المصرية القطرية، إذ حاولت قطر أن تلعب دوراً في قضايا ضمن النفوذ الحيوي المصري مثل: السودان وفلسطين، بالإضافة إلى حقائق جديدة في المشهد العام، والقدرات القطرية على التأثير، وارتباطاتها الدولية والإقليمية

(1) نصر المجالي، "هل تعيد جولة تميم قطر الآية إلى المظلة الخليجية؟"، إيلاف، 2013/11/4؛

<http://elaph.com/Web/news/2013/11/846154.html>

(2) موقع شارل أيوب الالكتروني، "العلاقات المصرية - القطرية على المحك و الجزيرة أحد الأسباب"، 5 كانون الثاني

2014، <http://www.charlesayoub.com/more/450812>

الجديدة⁽¹⁾، كل هذا دفع قطر للبحث عن زعامة عربية، وبالتأكيد على حساب مصر التي تراجع دورها الإقليمي والدولي رويدًا رويدًا بسبب سياسة الانكفاء على الذات التي اعتمدها النظام المصري على حساب دوره المحوري بالمنطقة.

وهنا كان الأجدر على مصر بدلاً من توجيه سهام هجومها على نجاح قطر بأداء دور سياسي متداخل في قضايا سياسية بالمنطقة، وأزمات فشلت الدبلوماسية المصرية بحلها، وانتقاد قدرة قطر على استغلال ما تملكه من موارد متنوعة وعلاقات دولية وإقليمية الاستغلال الأمثل؛ كان الأجدر أن تعيد مصر النظر في سياستها الخارجية المتراجعة على الساحتين الإقليمية والدولية.

● تشابك وتنافر السياسة المصرية القطرية:

ففي الوقت الذي كانت فيه مصر أحد محاور الحراك العربي، باندلاع احتجاجات 25 كانون الثاني (يناير) 2011، والتي أسفرت عن سقوط الخصم الأقوى للنظام القطري، ألا وهو مبارك ونظامه، ولعبت أداته الإعلامية قناة الجزيرة دوراً هاماً في ذلك، وأخذت العلاقة بعد ذلك تتأرجح بين البلدين وفق السلطات الحاكمة بمصر، ففي عهد المجلس العسكري، تبنت قطر مواقف متوازنة شيئاً ما، وقدمت بعض المعونات التي لم تكن تقدمها قطر أو تقبلها مصر في فترة حكم مبارك، وكانت في ذلك الوقت تلقى قطر والجزيرة ثناء وتقديراً شعبياً ونخبوياً مصرياً، بينما في الوقت ذاته تعرضت العلاقة مع السعودية وبعض دول خليجية إعلامياً وليس رسمياً لاهتزاز، بسبب تعاطفهم مع مبارك ونظامه، واتخاذهم لبعض الخطوات التي فهمت على أنها عقاب لمصر على حراكها، مثل: تراجع الدعم المادي، واعتقال بعض المصريين في السعودية.

أما في فترة حكم الرئيس الإخواني محمد مرسي لمصر تبدل الحال، ففي الوقت الذي دب النزاع بين رفاق الحراك المصري، من قوى الإسلام السياسي وخاصة جماعة الإخوان وقوى ليبرالية وعلمانية، وفي تلك الأثناء، ظهرت قطر بصورة الحليف والمناصر القوي للإخوان المسلمين، مما عرضها لحملة إعلامية وشعبية مناهضة لموقفها المنحاز، تولد عنها حالة من الكره والتشكيك لدورها بالمنطقة، واتهامها بتنفيذ مشروعات غربية وخاصة أمريكية بالمنطقة، يسعى من ورائها لإعادة تقسيم الدول العربية ضمن مشروع ما يعرف بالشرق الأوسط الكبير، وهذه الحملة ما زالت مستمرة بل وتعاضمت بعد حراك 30 حزيران (يونيو) 2013، الذي كان ضد جماعة الإخوان المسلمين وحكم الرئيس مرسي وأدت للإطاحة به، والذي قوبل بمعارضة قطرية لهذه الخطوة، وانحياز الجيش المصري إليها، وتبنت قناة الجزيرة القطرية الرواية الإخوانية

(1) عمرو عبد الكريم، "قطر والدور الإقليمي"، المصريون، 2009/12/7؛

<http://www.masress.com/almesryoon/21786>

للأحداث، ووصفها ما جرى بالانقلاب، مما عظم من تدهور العلاقات بين الطرفين إلى أن وصلت لشبه القطيعة بينهما، بل إن بعض القوى السياسية والشعبية، طالبت بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وطرد السفراء بحجة التدخل في شؤون الغير والتحريض على العنف، وهذا دفع مصر لرد الوديعة القطرية التي قدمت في عهد حكم محمد مرسي لمصر (1).

ثالثاً: بحث قطر عن دور قيادي في المنطقة.

وبينما كانت تتسع الهوة بين قطر وأشقائها بمصر والسعودية، عمدت إلى بناء شبكة من الحلفاء والأصدقاء في الشرق الأوسط، جميعهم تقريباً على خلاف مع النظامين المصري والسعودي، مثل: إيران وسوريا وليبيا وحماس وحزب الله، وتعزيز علاقاتها بالولايات المتحدة بإقامة علاقات شبه دبلوماسية مع إسرائيل التي عارضها كل من مصر والسعودية؛ بسبب قلقهما على مكانتهما الإقليمية من الناحية السياسية.

ومن جهة أخرى، خلال تلك السنوات على صعيد عدد من المسائل الممتدة في المنطقة، استطاع القطريون النجاح في التوسط في عدة قضايا، ففي جنوب مصر، قاد القطريون الجهود في السودان لتحقيق السلام بين الحكومة ومرتدي دارفور، فيما اكتفت القاهرة بمراقبة الوضع عن بعد. وفي جنوب السعودية، انخرط القطريون أيضاً مع الحكومة اليمنية والمرتدين الحوثيين في محادثات، فنالوا ثقة الطرفين إلى أن انطلق الحراك اليمني، فيما كانت الرياض اتخذت موقف المعارض من الحوثيين (2)، بسبب خلفيتهم المذهبية حيث ينتمون للمذهب الشيعي الزيدي الذي تناصبه المملكة العداء، وسعت أيضاً السعودية إلى عرقلة الوساطة القطرية للحد من تأثير تلك الإمارة الصغيرة في حديقتها الخلفية التقليدية. ونجحت الوساطة القطرية بإنهاء الأزمة اللبنانية بتوقيع اتفاق الدوحة عام 2008 بين الفرقاء اللبنانيين في الوقت الذي فشل فيه الآخرون، فاستطاعت الظفر بدور في لبنان ينافس الدور السعودي، وإن كان يرى البعض أنه لولا المباركة من القوى الإقليمية والدولية ومن ضمنها السعودية، لما رأى الاتفاق النور.

وأما على الجبهة الفلسطينية، سعت قطر للتوسط بين الفلسطينيين والإسرائيليين في المفاوضات الدائرة بينهم، مستغلة علاقاتها الجيدة مع إسرائيل، حيث عرضت قطر الوساطة بين حماس وإسرائيل في العام 2008، إلا أنها لم توفق في ذلك (3)، والذي اعتبر مصرياً دوراً مزاحماً لدورها في هذا الملف، ولعبت الدوحة دوراً فاعلاً في المصالحة الفلسطينية منذ بدأ تنازع

(1) "مصر ترد باقي الوديعة القطرية"، SKY NEWS عربية، 2013/11/4؛

<http://www.skynewsarabia.com/web/article/463489>

(2) اللباد، "قطر: أحلام كبيرة وقدرات محدودة"، مرجع سابق.

(3) المرجع نفسه.

الصلاحيات بين الرئاسة بقيادة فتح وبين الحكومة بقيادة حماس، التي شكلتها بعد نجاحها بانتخابات عام 2006، وخلال العدوان الإسرائيلي على غزة عامي 2008 - 2009، نافست قطر مصر والسعودية في الدعوة إلى قمة عربية، بهدف قيادة جهد منسق لوقف الحرب.

وكان يقود المغامرة القطرية في تأسيس دور جديد لها بالمنطقة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر، ورئيس وزرائه ووزير خارجيته الشيخ حمد بن جاسم، اللذان رأيا أن هناك فراغاً على صعيد قيادة المنطقة بتراجع دور القوى الكبرى، وخاصة السعودية ومصر بسبب سياساتهم الخارجية المرتبكة، ومن قبلهم العراق الذي خرج من المعادلة الإقليمية منذ العام 1990 بعد اجتياحه للكويت، حيث رأوا إمكانية تدخل قطر عكس نقاط ضعفها، المتعلقة بحجم بلادهما على صعيدي الجغرافيا والديموغرافيا.

إذن، أبرزت الدبلوماسية القطرية النشطة والناجحة في عدة محاور دور قطر المحوري بالمنطقة والمؤثر، إلا أنها قد كشفت أيضاً انعدام وتراجع فاعلية الدول العربية الكبرى، وانعدام اهتمامها وفشلها في حل المشكلات التي كانت تقلقها في جوارها. واستطاع القطريون مزاحمة المصريين والسعوديين في قيادة المنطقة⁽¹⁾، وقد حققت عدة نجاحات عليهما والتي استمرت حتى بعد اندلاع الحراك العربي، حيث كان لها دور رئيس وفاعل فيه، ولكنها في الآونة الأخيرة تعرضت لبعض التراجع والنكسات، وخاصة بعد بروز تحالفها مع جماعة الإخوان المسلمين على حساب باقي القوى الفاعلة بالحراك العربي، والبعض يعيده لاختلاف الأدوار الوظيفية لكل من قطر والسعودية ومصر بالمنطقة.

ومما تقدم يتبين ان النظرة السعودية ترى في السياسة القطرية خروجاً سافراً، وغير مقبول، على السياسات الخليجية التقليدية التي ترى في السعودية الأخت الكبرى التي لابد ان تطاع ويؤخذ رأيها في كل كبيرة وصغيرة. فقطر من وجهة النظر السعودية دولة متمردة على التقليدية الخليجية، وتحاول التجاوز على الدور التاريخي للسعودية.

وتصادمت قطر مع الدور المصري عندما نشطت في مجالات ترى فيها مصر انها من اختصاصاتها وكل اقتراب منها يعتبر مساساً بالدور التاريخي، ومصر اكبر دولة عربية لا تقبل مثل هذا التجاوز من دولة صغيرة وحديثة كقطر. وهو تجاوز فرضة على قطر الشلل الذي اصاب النظام الاقليمي العربي وشلل نشاطه السياسي بسبب خروج العراق من المعادلة الاقليمية وتراجع الدورين المصري والسعودي والضغط الامريكية على العالم العربي لاسيما بعد احداث 11 ايلول، اضافة للضغط التي تعاني منها السياسة المصرية بعد إتفاقيات كامب ديفيد.

(1) عبد الكريم، "قطر والدور الإقليمي"، مرجع سابق.

المبحث الثاني

الآزمات الإقليمية التي سعت قطر إلى تسويتها

إن ثقافة الحوار السياسي أقصر الطرق لحل كثير من المشاكل والآزمات، كما أن دبلوماسية الوساطة لها من المقومات ما لا تتوافر إلا لأصحاب الإرادة القوية، والنفس الطويل، والصبر على تحقيق الهدف، وقوة الحضور السياسي بالساحة الدولية، بالإضافة للعامل المادي الذي يتم اللجوء إليه لحل كثير من الآزمات.

وتكمن أهمية الوساطة كوسيلة بديلة لحل المنازعات بالطرق السلمية، بكونها الفكرة البديلة عن الإكراه والعنف الذي ينشأ بين الدول أو أطراف متنازعة داخل الدولة الواحدة⁽¹⁾، وعادة الطرف الذي يقدم نفسه كوسيط نزيه بين أطراف النزاع، عليه أن يسلك النزاهة والحياد في طرحه للمشكلة المتداخل من أجل حلها، وذلك حتى ينال طرحه رضى أطراف النزاع.

تتسم قطر بالحرص على أن تكون قوة إقليمية، وخاصة في ملف الوساطات، من خلال استثمارها لعلاقاتها المتميزة مع كل الأطراف، ولا تميل إلى سياسة التقوقع وقطع الجسور الدبلوماسية، فهي تحرص أثناء نسج علاقاتها الخارجية على التنوع، والحرص أن تكون كل الأبواب مفتوحة وعدم إقدامها على إقفالها من ذاتها، حتى وإن شاب تلك العلاقة أي شائبة، وتلك هي السمات التي ينبغي أن تتوافر فيمن يريد أن يقوم بدور الوسيط⁽²⁾، لأن نجاح دور الوساطة يحتاج الانفتاح على الجميع، وتقبل الآخر.

إن قطر على الرغم من صغر مساحتها وقلة عدد سكانها، إلا أنها أصبحت أكثر تأثيراً في القضايا السياسية والشؤون العربية والدولية، وأصبح اسمها براقاً في المحافل الدولية والسياسات الخارجية؛ في حين أن هناك دولاً عربية كبيرة جغرافياً وسكانياً، وتحتل موقعاً استراتيجياً مهماً، انطوت على سياستها الداخلية كمصر مثلاً، التي تراجع دورها السياسي على مختلف الأصعدة.

تطلعت قطر إلى القيام بأدوار إقليمية تتناسب مع قدراتها المحدودة، وتحقق بعضاً من أحلامها الكبيرة في سعيها لتكون قوة إقليمية ذات شأن كبير يشار لها بالبنان، ويكون لها دور فاعل بالمنطقة بعيداً عن أي وصاية إقليمية أيا كانت.

(1) بان كي مون، توجيهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة الفعالة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2012، ص4.

(2) محمد حربي، "قطر قبلة الباحثين عن دبلوماسية الوساطة"، موقع جريدة الوطن القطرية، 2013/10/21؛

<http://www.al-watan.com/viewnews.aspx?n=91D238ED-D5E4-40E7-953F-7437D45AD670&d=20131021>

عملت قطر على الوساطة بأكثر من أزمة إقليمية، فحالفها الحظ في نجاح بعضها وفشل البعض الآخر، واستخدمت قطر أكثر من أداة في سعيها بالوساطة بين الفرقاء بالأزمات التي سلكت طريق في حلها، سواء كانت هذه الأداة مالية من خلال تقديم الهبات والمساعدات لأطراف النزاع، أو إعلامية من خلال استخدام أداتها الإعلامية قناة الجزيرة، بتسليط الضوء على الأزمة التي تسعى قطر لحلها، مما قد يشكل أحياناً أسلوب ضغط على طرفي النزاع للقبول بالحلول المطروحة.

إن الوساطات القطرية تعددت وتنوعت، تدخلت بأزمة ليبيا مع الغرب في قضية لوكربي وفي أزمة إطلاق صراح الممرضات البلغاريات والطبيب الفلسطيني، بعد أن امضوا ثمانية أعوام في السجن بليبيا، بتهمة التعمد في نقل فيروس الإيدز لنحو 438 طفلاً ليبيا، توفي منهم 56 طفلاً⁽¹⁾، حيث اتفق على أن يتم دفع تعويض مالي لعائلات الأطفال، يقال أن قطر دفعته مقابل تسهيلات ضريبية باستثماراتها بفرنسا⁽²⁾، بالإضافة لصفقات تجارية بين فرنسا وليبيا قدرت بـ 10 مليارات يورو، ومن ثم بدأت تتطور العلاقة بين الطرفين، بزيارة كل رئيس دولة للآخر⁽³⁾.

كما توسطت قطر بين السودان وتشاد، وبين جيبوتي وأرتيريا، وعملت على فتح قنوات اتصال بين سوريا وأوروبا وخاصة فرنسا، والتي توجت باجتماع رباعي جمع سوريا وقطر وفرنسا وتركيا⁽⁴⁾. وتدخلت بالوساطة بين فرقاء داخل البلد الواحد كالأزمة اللبنانية، والافتتال والانقسام الفلسطيني، ومشكلة دارفور بالسودان، ومشكلة الحوثيين باليمن، وغيرها من الأزمات الناشئة بالمنطقة والتي سعت للتدخل لحلها؛ وغيرها من الوساطات الفردية، بتحرير عدد من الرهائن يتم خطفهم من قبل جماعات مسلحة إسلامية متطرفة، وذلك مقابل فدية مالية تدفعها للخاطفين، منها حالات خطف السويسريين في اليمن، والفرنسيين في مالي، وأخيراً إنهاء ملف أزمة الرهائن اللبنانيين في سوريا، والطيارين التركيين في لبنان⁽⁵⁾. واعتماد قطر على دفع فدية للخاطفين،

(1) Andrew; Basma, Cooper Andrew; Momani Basma, **Qatar and expanded features small state diplomacy**, International Spectator Magazine, Internacional, Rome, Volume 46. 2011, p13.

(2) "فرنسا تحقق في الدور الغامض لقطر في الإفراج عن الممرضات البلغار من ليبيا"، راديو سوا، 20/12/2007، <http://www.radiosawa.com/content/article/126307.html>

(3) رشيد خشانة، "الرئيس الفرنسي يحصد في طرابلس الغرب صفقات استثنائية"، الحياة الدولية، (العدد 16186)، 29/7/2007؛ http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat_INT/2007/7/29

(4) "قمة رباعية بدمشق تبحث مفاوضات السلام بين سوريا وإسرائيل"، العربية نت، 2/9/2008؛ <http://www.alarabiya.net/articles/2008/09/02/55909.html>

(5) "150 مليون دولار قطرية تحرر مخطوفي أعزاز وصفقة تبادل مع النظام"، راديو صوت بيروت، 19/10/2013؛ <http://www.sawtbeirut.com/breaking/214325>

أثارت نقد واتهامات بحقها، مما اعتبره البعض دعم غير مباشر لهذه الجماعات⁽¹⁾، وإن كانت الحكومة القطرية تنفي باستمرار دفعها فدية مالية بمثل هكذا وساطات.

إن قطر سعت من خلال نجاحها في الاضطلاع بأدوار الوساطة، لحل وتسوية العديد من الأزمات الإقليمية إلى القيام بدور إقليمي فاعل بالمنطقة، وفيما يلي نستعرض بعض تلك الأزمات:

1. قطر والأزمة اللبنانية:

في عام 2008، نجحت قطر في إقناع الفرقاء والزعماء اللبنانيين بإبرام اتفاق سياسي، فنجحت فيما فشلت فيه الجامعة العربية والأمم المتحدة وفرنسا وغيرها، حيث أسفر الاتفاق عن حل الأزمة اللبنانية، باتفاق اللبنانيين على رئيس واحد، هو العماد ميشال سليمان قائد الجيش اللبناني، والبدء في إجراءات تشكيل حكومة وحدة وطنية، تمثل كل لبنان بمختلف ألوان طيفه السياسي وطوائفه ومذاهبه⁽²⁾.

جاء هذا الاتفاق بعد تدرج كرة الثلج بالساحة اللبنانية، والتي كادت تؤدي لتجدد الحرب الأهلية، أثر الخلاف بين فريقين لبنانيين لكل منهما حجة ودلالاته بصحة اعتقاده، ولكل منهما أنصاره ومريديه من مختلف الأديان والمذاهب، وهذا الخلاف بدأ يتصاعد رويداً رويداً منذ اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في 14 شباط (فبراير) 2005، وتوجيه أصابع الاتهام للنظام في سوريا وحلفائه في لبنان بالوقوف وراء ذلك، والتي بدورها نفته جملة وتفصيلاً، متهمة إسرائيل بالوقوف وراء هذا العمل لخلط الأوراق بالساحة اللبنانية.

بعد ذلك اجتاحت لبنان مظاهرات عارمة من قبل قوى 14 آذار بقيادة تيار المستقبل، تطالب بخروج القوات السورية من لبنان، وبالفعل خرجت تلك القوات عام 2005، بفعل ضغط داخلي وإقليمي ودولي⁽³⁾.

وفي أعقاب العدوان الإسرائيلي في تموز (يوليو) 2006 على لبنان، انفجر في لبنان صراع سياسي، فكانت الحكومة في حالة جمود سياسي، وتوقف جلسات الحوار الوطني اللبناني، وتبعها استقالة ستة وزراء من المعارضة من الحكومة اللبنانية، خمسة من بينهم ينتمون لحزب الله، ومن ثم نزلت حشود من المحتجين، نظمت الاعتصامات في وسط بيروت، عندما حاول رئيس الوزراء

(1) بوعلام غبشي، "المال القطري يوزع في شمال مالي لمد السيطرة الإقليمية للإمارة"، 2013/6/27؛

<http://www.elaph.com/Web/news/2012/6/744591.html?entry=Qatar>

(2) Amin and Others, **Qatar: Aspirations and realities**, op.cit, p. 36.

(3) أندرو بوين، "لبنان على مفترق طرق"، مجلة المجلة، المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق، (العدد 1559)، لندن،

يناير 2011، ص 21.

اللبناني فؤاد السنيورة، تفكيك البنية التحتية للاتصالات التابعة لحزب الله، وإقالة رئيس مطار بيروت. ورداً على ذلك، وضع حزب الله حواجز على الطرق، وسيطروا على قسم كبير من غرب بيروت بمساعدة حركة أمل الشيعية، وقد دفع لبنان إلى فوهة حرب أهلية جديدة (1).

تعددت الوساطات لنزع فتيل الأزمة، فباصطفاف القوى الإقليمية في المنطقة، مثل: السعودية وإيران، خلف الفرقاء المتنافسين على السلطة ولنفوذهم في لبنان، كانت تقابل وساطتهم بالرفض والتشكيك من أحد طرفي الأزمة، بينما اعتبرت قطر مؤهلة للاضطلاع بدور الوساطة وحل الأزمة اللبنانية (2)، فدخلت قطر على خط الوساطة من خلال ترأسها اللجنة العربية لحل الأزمة اللبنانية، فاستطاعت أن تزيل كثيراً من الشكوك والمعوقات حول مهمتها، والذي ساعدها على ذلك موقفها السابق من العدوان الإسرائيلي على لبنان، بأن اتخذت موقفاً متشدداً اتجاهه، وداعماً للموقف اللبناني الرسمي أو لحزب الله، على خلاف الموقف السعودي والمصري الذي حمل حزب الله مسؤولية اندلاع الحرب، باتخاذ قراراً منفرداً بعيداً عن الاجماع اللبناني (بما وصفوه مغامرة غير محسوبة) بإنهاء الهدنة مع إسرائيل.

وكانت قطر استغلت عضويتها بمجلس الأمن، وترأسها اللجنة العربية المتجه للأمم المتحدة للتداول حول المشروع الفرنسي الأمريكي للقرار (1701) الخاص بوقف الحرب، ووجهت قطر نقداً ولوماً عبر مجلس الأمن للمجتمع الدولي، على تفرجه على دماء اللبنانيين وهي تسيل (3)، حيث تمكنت من إدخال عليه بعض التعديلات التي حققت بها نوعاً من التوازن بين طرفي الحرب، بدلاً من ميله نحو الطرف اللبناني، وإن كان القرار حمل حزب الله مسؤولية اندلاع الحرب، وفرض بعض القيود على تحركات وقدرات الحزب العسكرية (4). فضلاً عن ذلك، فقد أعلنت قطر مشاركتها بـ 180 عنصراً في قوة "يونيفيل" المتعددة الجنسيات، للمساهمة في إحلال السلام في لبنان (5)، كما تبرعت الدوحة بـ 300 مليون دولاراً للمساعدة في إعادة إعمار لبنان، وخاصة بالضاحية الجنوبية وقرية بنت جبيل (6).

(1) Barakat, *The Qatari Spring*, p. 21.

(2) عبد الكريم، "قطر والدور الإقليمي"، مرجع سابق.

(3) بيبرس، "الدور القطري في تسوية الأزمات الإقليمية"، ص 181.

(4) سحر حويجة، "حقائق على خلفية القرار الدولي 1701 القاضي بوقف إطلاق النار على الساحة اللبنانية"، الحوار المتمدن، العدد 1642، 2006/8/14؛ <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=72699>

(5) Andrew; Basma, *Qatar and expanded features*, p. 125.

(6) Ibid.

انظر: بيبرس، الدور القطري في تسوية الأزمات الإقليمية، ص 182.

لذلك، شوهدت بهذه المناطق يافطات كتب عليها "شكراً قطر"، فكان من الطبيعي في ظل هذه الظروف، والتي يتم تدعيمها بعلاقات قطر الجيدة في حينه مع قوى إقليمية؛ كإيران وسوريا التي لها نفوذ قوي بلبنان وخاصة على حزب الله وحلفائه، كانت قطر اللاعب الوحيد الذي يمكنه التحدث مع الجميع دون وجود موقف مسبق منه، وخاصة أن قطر لاعب جديد على الساحة اللبنانية، بعيد عن المحاور والتحالفات بالساحة اللبنانية. فدعا أمير قطر حمد بن آل ثاني الأطراف اللبنانية المتنازعة إلى محادثات في الدوحة، وفي نهايتها توجت باتفاق الدوحة الذي وقع في 21 آيار (مايو) 2008، وهو إنجاز كبير بكل المعايير، لكن ما كان للدوحة أن تتجح لولا توافق إرادات الرياض ودمشق وطهران، والمباركة الأمريكية الفرنسية، على ضرورة التوصل إلى حل في لبنان، يحافظ على مصالح الجميع بما فيهم تلك الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة (1).

2. قطر ومشكلة دارفور في السودان:

إن نزاع دارفور نزاع مسلح نشب في إقليم دارفور غربي السودان منذ بداية شباط (فبراير) 2003، على خلفيات عرقية وقبلية وليست دينية، كما كان في مشكلة جنوب السودان. ويمكن القول أيضاً أن جذور النزاع الدائر حالياً في دارفور يكمن في غياب العدالة في توزيع الثروة، وانعدام المشاركة في السلطة، الأمر الذي ولد شعوراً لدى سكان الإقليم بأنهم مهمشون ومحرومون سياسياً واقتصادياً واجتماعياً (2). ودخلت على خط الأزمة في دارفور قوى إقليمية، مثل: أثيوبيا وليبيا، ودولية مثل فرنسا والولايات المتحدة وإسرائيل، مما زاد الأزمة تعقيداً وتشابكاً، لوجود مصالح لكل دولة تعمل على تحقيقها من وراء تدخلها بالأزمة (3).

في أعقاب تصاعد أعمال العنف في دارفور في عام 2008، بدأت المزيد من المحاولات لإحلال السلام في دارفور، والتي كان من أبرزها وساطة قطر والتي كان لها جهود إغاثة إنسانية في دارفور عن طريق جمعية الهلال الأحمر، ومن خلال جهود الجامعة العربية الإنسانية. فقطر شرعت بالتوسط في محادثات بين الحكومة السودانية والمتمردين من مختلف الفصائل، وتدخلت قطر بقوة في المفاوضات بالسلام في دارفور، خاصة بعد ترأسها للجنة العربية الأفريقية لإحلال السلام في دارفور. وكانت المحادثات تسير على مسارين، الأول: بين الحكومة والمتمردين، والثانية: توحيد الفصائل الدارفورية ضمن حركة العدل والمساواة (4).

(1) عبد الكريم، "قطر والدور الإقليمي"، مرجع سابق.

(2) وجيه حميد زيدان، "التداعيات السياسية لقرار المحكمة الجنائية إصدار مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 4، 2010، ص162.

(3) دهام العازوي، "الأقليات والأمن القومي العربي دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي"، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص 343؛ وانظر: زيدان، "التداعيات السياسية لقرار المحكمة الجنائية"، ص163، 181.

(4) Ibrahim Ali Ibrahim, A Community Based Political Solution for Darfur, Selected works, July 2010, p. 15.

سعت الدبلوماسية القطرية إلى نزع فتيل الأزمة في دارفور، من خلال دعوتها لأطراف النزاع للتفاوض وقيامها منذ عام 2008، برعاية مباحثات بين الأطراف المتنازعة من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة. وقد احتضنت الدوحة العديد من المؤتمرات والاجتماعات من أجل التوصل إلى التسوية الشاملة، حيث استضافت بحكم ترأسها لجنة المبادرة العربية - الأفريقية لسلام دارفور، جولات التفاوض بين الحركات المسلحة، ودعت الحركات إلى توحيد مواقفها ورائها من التفاوضية في المحادثات عبر مفاوضات الدوحة، وكذلك القبول بالآخرين⁽¹⁾.

وبعد عدة محاولات فاشلة في صنع السلام، لقد أفضت الجهود القطرية المبذولة في إطار المبادرة المشتركة من جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، إلى توقيع الأطراف المتنازعة في شباط (فبراير) 2010 على عدد من الاتفاقيات الإطارية، لوقف إطلاق النار، حيث وقعت الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة اتفاقاً إطاريًا لوقف إطلاق النار، التي مهدت الطريق، للتوصل إلى التسوية الشاملة للقضية. وفي وقت لاحق وقعت أيضًا على الاتفاق، خليط من الجماعات المتمردة الصغيرة التي أصبحت تعرف باسم حركة التحرير والعدالة⁽²⁾.

كانت الوساطة القطرية في أزمة دارفور متميزة عن جهود الوساطة الأخرى، حيث نسقت مع الجهات الفاعلة بالمنطقة، ولا سيما الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ولكن كان هناك العديد من العوامل الحاسمة التي أدت لنجاح الوساطة القطرية، بعدما كان فشل غيرها بهذا الملف، أول هذه العوامل: استخدام قطر المال كأداة للاستفادة منها في مفاوضات دارفور⁽³⁾، كما هو الحال في لبنان، من خلال تعهدها بتنفيذ عدة مشروعات استثمارية وتنموية، وفتح البنوك ومؤسسات مالية⁽⁴⁾. ومما ساعد أيضًا الحكومة القطرية على نجاح وساطتها، إرسالها الجمعيات الخيرية القطرية للعمل بمنطقة دارفور في وقت مبكر، مما عكس صورة جيدة عن الوسيط القطري، وبالتالي توفير قدر أكبر من الشرعية على جهود الوساطة⁽⁵⁾.

وكانت استضافة قطر لوفود محادثات السلام في الدوحة أمرًا ملحًا، للتأكد من الحد من تدخل جهات خارجية قد تسعى لإفشال المفاوضات⁽⁶⁾، وإن علل بعض المراقبين بأن هدف قطر

(1) Enough Project، "The Darfur Peace Process: Recipe for a Bad Deal? Update from Doha"، 6 April 2010، <http://www.enoughproject.org/publications/update-doha>

(2) op. cit، p.16.

(3) خضير، مقومات السياسة الخارجية القطرية، ص222.

(4) محمد هارون، "تسوية أزمة دارفور .. الدور القطري"، الصحافة، العدد 2219، 2011/12/29، <http://www.alsahafas.net/details.php?articleid=39013>

(5) بيبس، الدور القطري في تسوية الأزمات الإقليمية، ص184.

(6) Mehran Kamrava، Mediation and Qatari Foreign Policy، Middle East Journal، Volume 65، No 4، Autumn 2011، p. 546.

من وراء ذلك، الاستفراد بالإنجاز بعيداً عن بعض القوى الإقليمية، خاصة مصر وليبيا التي كان من الممكن عقد المحادثات على أرضهما لقربهما جغرافياً من أطراف الأزمة، إلا أن قطر رأت بأن كل من مصر وليبيا يتشكك به طرف من طرفي النزاع، مصر من جهة الجماعات الدارفورية، وليبيا من جهة الحكومة السودانية.

تصور أطراف النزاع، بأن الدوحة كمكان محايد قد يكون له تأثير إيجابي على المفاوضات؛ فظهورها بصورة الوسيط المحايد سهل الوساطة، ومكنها من فتح الملفات الرئيسة الصعبة للتباحث في حلها، وكانت تدخلت بما تملكه من أدوات ضغط لتذليل العقبات وتليين المواقف، وكان ذلك من خلال فهم أعمق لمشكلة دارفور (1).

على الرغم من هذا الثناء على قطر لما بذلته من جهود نحو السلام في دارفور، لقد وجهت العديد من الانتقادات أيضاً من قبل بعض الجماعات المتمردة في دارفور، باتهام الوسطاء القطريين بالانحياز إلى الحكومة السودانية، حيث لا تثق بالدول العربية، وتعتبرهم حريصين على المضي قدماً في محادثات من أجل حماية الرئيس السوداني عمر البشير من المحكمة الجنائية الدولية (2).

وعلى الجانب الآخر من طاولة المفاوضات، فإن الحكومة السودانية انتقدت عدم تمثيل كل مكونات الجماعات المتمردة بما فيه الكفاية في المحادثات في وفد جماعات دارفور، وهو ما قد يفشل أي اتفاق، ولا يكون هناك استدامة للسلام بالمنطقة، كما حدث سابقاً بعد اتفاق جوبا في عام 2006 (3).

وإن رأت قطر العكس من ذلك، مشيرة إلى أن حضور كل فصائل ومجموعة المجتمع المدني الكثيرة قد تعيق المفاوضات في الواقع، ولكن بتوصل الحكومة السودانية والطرف القوي بجماعة المتمردين إلى اتفاق، سيبسر جلب المجموعات الأخرى للتوقيع على الاتفاق، وهذا ما حدث لاحقاً، حيث أعلن رئيساً حركتي جيش تحرير السودان - جناح مني مناوي، وحركة العدل والمساواة، جناح جبريل إبراهيم، غير الموقعيتين على وثيقة الدوحة لسلام دارفور، رغبتهما في الدخول في مفاوضات مع الحكومة السودانية، لإبرام اتفاق سلام شامل ودائم (4).

(1) خضير، مقومات السياسة الخارجية القطرية، ص 222.

(2) Barakat, *The Qatari Spring*, P. 24.

(3) خضير، مقومات السياسة الخارجية القطرية، ص 223.

(4) عادل صديق، "قطر ترأس اجتماع لجنة متابعة سلام دارفور"، الراية القطرية، 2013/12/14؛

<http://www.raya.com/news/pages/d3f32a25-749a-4f05-9654-4dfd0d529155>

3. قطر والمشكلة الحوثية في اليمن:

في اليمن لم يكن المستنقع أقل وعورة، فست حروب بين النظام اليمني والحوثيين، يفصل كل حرب عن الأخرى وساطة قطرية وأموال تدفع، ولا جديد إلى يومنا هذا، على الرغم ما واكب تغيير في النخبة المتنفذة بالنظام اليمني بعد حراك اليمن عام 2011.

واستكمالاً لدورها الذي بدأ خلال الحرب الأهلية عام 1994، بين شريكي الوحدة اليمنية، الشمال والجنوب، وقد استأنف هذا الدور خلال حرب الحكومة اليمنية مع الحوثيين، التي شكلت مدخلاً مناسباً لقطر للعودة إلى اليمن⁽¹⁾.

بعد منتصف عام 2007، وبعد استفحال الصراع بين جماعة الحوثيين المتمردة ذات المذهب الشيعي والجيش اليمني في جبال صعدة، بادرت قطر بإعلان رغبتها بالوساطة بين الدولة اليمنية والحوثيين، لتسوية هذه المشكلة المعضلة التي أصبحت بمثابة صداع للرئيس اليمني علي عبد الله صالح. وقد جاء الإعلان عن الوساطة القطرية، بعد مرحلة من التوتر في العلاقات بين صنعاء وطهران، على خلفية الاتهامات التي وجهتها اليمن بشكل رسمي وعلمي لإيران، بشأن علاقتها بجماعة الحوثيين، إلا أن إيران دأبت على نفي ضلوعها في ذلك⁽²⁾، وإن كانت الشواهد تدل على أنه لا بد من دعم يقدم لهذه الجماعة الصغيرة من الخارج في مواجهة الدولة اليمنية. وتعتبر إيران أكثر الدول استفادة من حركة الاحتجاج الحوثية لارتباطاتها المذهبية معها، وإن كانت الجماعة الحوثية تصر على أن مشكلتها مع الدولة سياسية وليس طائفية⁽³⁾، مستدلة على ذلك بدعم بعض سكان صعدة من غير الحوثيين لها في حربها ضد الحكومة⁽⁴⁾.

وفي الوقت الذي أبدى الرئيس صالح أكثر صرامة في التعامل مع الحوثيين، وشرع في إعداد العدة والحصول على مختلف أنواع الدعم للقضاء على تمرد الحوثيين في صعدة. في غضون ذلك، جاءت الوساطة القطرية بين الحوثيين والحكومة اليمنية في عام 2008، عقدت بمقتضاها اتفاقية سلام انتقل على أثرها يحيى الحوثي وعبد الكريم الحوثي إلى قطر، مع تسليم أسلحتهم للحكومة اليمنية. ولكن ما لبثت هذه الاتفاقية أن انتقضت، وعادت الحرب من جديد، بل وظهر

(1) فارغ المسلمي، "قطر تخترق المربعات السعودية في اليمن"، 2013/8/20؛

<http://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/opinion/2013/08/qatar-encroaches-saudi-influence-yemen.html>

(2) David B Roberts, **Qatari Mediation**, University of Durham, Agenda for Security Studies in the Gulf, p. 6.

(3) مشكلة الحوثيين سياسية بحتة وليست طائفية"، مجلة ثقافتنا؛

<http://www.thakafatuna.info/new/?p=2898>

(4) راغب السراجي، "قصة الحوثيين"، قصة الإسلام، 2009/9/16؛

http://islamstory.com/ar/%D9%82%D8%B5%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9

أن الحوثيين يتوسعون في السيطرة على محافظات مجاورة لصعدة، بل ويحاولون الوصول إلى ساحل البحر الأحمر، للحصول على سيطرة بحرية لأحد الموانئ، حتى يكفل لهم تلقي المدد من خارج اليمن ⁽¹⁾. وكانت الاتفاقيات تنص على أن الحكومة اليمنية، ستقوم بخطة لإعادة إعمار منطقة صعدة، وأن قطر ستمول مشاريع الإعمار، ولكن ما كان يتفق عليه لا ينفذ بسبب تجدد القتال بين الطرفين المتنازعين، بسبب عدم تسليم الحوثيين السلاح كما كانت تنص الاتفاقيات، وتركهم للجبال وخرقهم لوقف إطلاق النار. ولكن وفرت الوساطة القطرية والاتفاقيات التي عقدت بين طرفي النزاع في اليمن، اعترافاً رسمياً لجماعة الحوثيين من قبل النظام اليمني، كجماعة موجودة على الساحة اليمنية، بعدما كانت تنكر الوجود المنظم للحوثيين ⁽²⁾.

لقد شكل التدخل القطري بين الحكومة اليمنية والحوثيين مدخلاً مناسباً لقطر للعودة إلى اليمن، وأصبحت قطر هي اللاعب الأول في أبرز الملفات اليمنية، واستطاعت جرّ الحوثيين إلى صفّها عبر مبادرتها لوقف الحرب، كما يبدو أن قطر عرفت حينها حجم تأثير اللواء علي محسن الأحمر ممثل الحكومة اليمنية - مستشار الرئيس اليمني الحالي المحسوب على الإخوان المسلمين وذراع صالح الأيمن قبل انشقاقه عنه أثناء الحراك اليمني في آذار (مارس) 2011 - فعملت على بناء علاقات قوية معه، أسفرت عن تمسك قطر به للاستفادة منه في لعب دور لها في اليمن ⁽³⁾، بخاصة بعد رفض الرئيس اليمني السابق حضور قمة غزة التي انعقدت في 16 كانون الثاني (يناير) 2009 في الدوحة، وهو ما جعل علاقته بقطر تضطرب.

إن التدخل القطري في الشأن اليمني لقي استياء سعودياً، والسبب أن السعوديين لا يريدون للحوثيين إنشاء أو إجراء أي تغيير في اليمن، لأن أي تغيير سوف يؤثر على حضور السعودية في اليمن الذي هو من أمد طويل، وكان المهم للسعوديين الحفاظ على النظام المتعاون والمتحالف مع المملكة. ففي الوقت الذي اشتبكت الرياض في معارك مع الحوثيين على الحدود اليمنية السعودية لأكثر من مرة، رداً على التوغل الحوثي داخل حدود المملكة، كانت ترى الرياض التدخل القطري، يقع ضمن المخطط القطري لمنازعة النفوذ السعودي في المنطقة ⁽⁴⁾. وإلى جانب التوجس السعودي، كانت هناك شكوك من قبل الحكومة اليمنية حول التدخل القطري الذي أتاح للحوثيين التحدث كطرف على قدم المساواة للدولة، لذا كان الاتفاق بين الطرفين

(1) Christopher Boucek, **War in Saada**, Carnegie Endowment For International Peace, Middle East Program, Number 110, April 2010, p. 7.

(2) الطرفي، "الوساطة القطرية بين الرئيس اليمني والحوثيين"، مرجع سابق.

(3) المسلمي، "قطر تخترق المربعات السعودية في اليمن"، مرجع سابق.

(4) المرجع السابق؛ وانظر:

عرضة لعدم الصمود والانهيار لأكثر من مرة، إلا أنه لا تزال مبادئه تشكل الأساس المرجح لأي تسوية في المستقبل بين الطرفين.

4. قطر والقضية الفلسطينية:

كان التدخل القطري في الساحة الفلسطينية قد شهد تطوراً من مرحلة إلى أخرى، فانتقلت من الموقف التقليدي العربي الملتزم بتقديم الدعم للشعب والقضية الفلسطينية، إلى طرف متداخل بالشأن الفلسطيني ومحاولاً لعب دور خاص به، بعيداً عن مواقف القوى الكبرى التقليدية العربية. فبعد انتهاج قطر لسياسة جديدة بعد اعتلاء الأمير حمد بن خليفة آل ثاني لسدة الحكم بدلاً من والده، بدأت قطر بصياغة سياسة خارجية جديدة خاصة بها، خارجة عن النهج السياسي العربي الذي تقوده كل من السعودية ومصر، فهي لم تخرج عن خط الاعتدال العربي في التعامل مع القضايا المصرية والإقليمية، ولكن اختلفت في السلوك التنفيذي لهذه السياسة.

كانت العلاقات القطرية مع السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس ياسر عرفات علاقات جيدة، وقام أمير قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بأول زيارة إلى الأراضي الفلسطينية في عام 1999⁽¹⁾، والتقى في غزة بالرئيس الراحل عرفات الذي ربطته علاقات طيبة مع القيادة القطرية، وكان أمير قطر من بين الرؤساء العرب القليلين الذين تواصلوا مع الرئيس الفلسطيني عرفات أثناء حصاره في مقر المقاطعة برام الله، وكان وزير خارجية قطر اقترح على قمة بيروت العربية عام 2002 استعداداً للذهاب إلى إسرائيل والتوسط لدى رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون لاصطحاب الرئيس الفلسطيني عرفات إلى بيروت، لحضور القمة العربية وضمن عودته إلى رام الله، إلا أن القمة رفضت اقتراحه⁽²⁾.

لعب رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، دوراً مهماً خلف الكواليس في محاولات رفع الحصار عن الرئيس الفلسطيني عرفات بمقره في رام الله أثناء الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية عام 2002. ففي الوقت الذي انتهجت قناة الجزيرة القطرية تغطية مناصرة للانتفاضة الفلسطينية، كان المسؤولون القطريون لا يجدون أي حرج في مقابلة نظرائهم الإسرائيليين والسماح لمكتب الاتصال الإسرائيلي في الدوحة، بالاستمرار في عمله بعد أن تم إغلاقه رسمياً مرتين⁽³⁾.

(1) أحمد يوسف، "حماس وقطر علاقة في دائرة الاستهداف"، وكالة معا الإخبارية، 2013/10/5؛

<http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=636135>

(2) سعد حتر، "تسلسل العلاقات القطرية الإسرائيلية"، مرجع سابق.

(3) معين رباني، "قطر والفلسطينيون"، ترجمة عبدالرحمن إياس، مؤسسة هنريش بل، بيروت، 2012، ص2.

بدأت قطر وساطاتها في الشأن الفلسطيني، ابتداءً بالوساطة بين حركة حماس والأردن عام 1999، عقب توتر العلاقات بينهما، والتي بدأت مع طرد الأردن لقادة حماس بما فيهم رئيس المكتب السياسي خالد مشعل من عمان، بحجة اتهام قادة الحركة بالإضرار بالأمن القومي للمملكة، فتدخلت القيادة القطرية بالوساطة بين الطرفين، وأقنعت الطرفين بخروج حماس إلى قطر، وهو ما شكل بداية الحضور القطري في القضية الفلسطينية، فانقل قادة حماس للعيش بقطر على أن يعودوا لعمان بعد عام، ولكن الأردن لم يسمح لهم بدخول أراضيهم على الرغم من وصولهم مطار عمان قادمين من الدوحة، فتم انتقالهم إلى دمشق التي كان بدأ الاتصال بها أثناء إبعاد قادة حماس إلى مرج الزهور بجنوب لبنان، ودخلت بعدها حماس إلى المحور الإيراني السوري، لكن في العام 2013 حصل تطور لإعادة المياه إلى مجاريها بوساطة قطرية جديدة، وسمح لرئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل بزيارة الأردن⁽¹⁾.

وبعد رحيل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، تم إجراء انتخابات رئاسية عام 2005، فاز فيها مرشح حركة فتح محمود عباس، ومن ثم تم إجراء انتخابات تشريعية عام 2006، بضغط غربي على السلطة الفلسطينية بإجرائها برغم عدم جهوزيتها لذلك، والتي شاركت فيها حركة حماس محققة انتصاراً كبيراً بنتائجها، مما دعا الرئيس محمود عباس بدعوته لتشكيل الحكومة الفلسطينية، والتي رفض المشاركة فيها كل الفصائل الفلسطينية.

ولأول مرة يقود النظام السياسي الفلسطيني فصيلان مختلفان في نهجهما السياسي والفكري، الأول: رئاسة السلطة تمثله حركة فتح بفكر وطني ونهج سياسي يركز بالأساس على المقاومة؛ وإن كانت تعتمد منذ فترة على الجانب الشعبي منها بالإضافة للمفاوضات، والثاني: رئاسة الحكومة الفلسطينية، تمثله حركة حماس ذات مرجعية إسلامية، تنتهج المقاومة المسلحة وترفض المفاوضات، فدخل الطرفان في حالة من النزاع على الصلاحيات، آل بهما الحال إلى صراع واقتتال مسلح دامي، مما دعا لوجود وساطات محلية وعربية لحل الأزمة، كان من بينها الوساطة القطرية.

تبنت قطر سياسة رسمية تدعم حركة حماس، فقد سمحت بأن يكون للحركة مكاتب رسمية بالدوحة، وعادة ما تستضيف مسؤولي الحركة، كما سمحت لحماس أيضاً بجمع الأموال من خلال الأنشطة الخيرية القطرية، وأعلنت قطر عن دعمها المالي "لحركة حماس" والذي زاد

(1) المصدر السابق، ص2.

بصورة دراماتيكية، وذلك بعد تجميد المساعدات الأمريكية والأوروبية المقدمة إلى السلطة الفلسطينية بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة الفلسطينية. وقد واصلت قطر تقديم مساعداتها المالية إلى حماس بعد سيطرة الأخيرة على قطاع غزة عام 2007، مبررة ذلك بالأزمة الإنسانية التي يعاني منها القطاع، نتيجة حرمان حماس من المساعدات المالية الدولية، وخلال السنوات الأخيرة زاد الدعم القطري للحركة بصورة كبيرة⁽¹⁾.

تدخلت الدوحة لرأب الصدع الفلسطيني، وتحقيق المصالحة الفلسطينية بعد اندلاع الاقتتال الفلسطيني الداخلي عام 2006، حيث بدأ وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جابر آل ثاني بمهمة الوساطة، بغية التوصل إلى اتفاق يمهد الطريق أمام حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وكان يحمل في جعبته مبادرة من ستة نقاط، عرضها على رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في العاصمة السورية دمشق قبل قدومه إلى قطاع غزة، ولكن يبدو أن وساطته كانت تواجه مصاعب، وفشل في جمع الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء إسماعيل هنية في لقاء مشترك، برغم أن برنامج الزيارة كان يتضمن لقاء ثلاثياً، يعقبه مؤتمر صحفي⁽²⁾.

فشلت جهود الوساطة التي قام بها وزير خارجية قطر في إنهاء النزاع بين الفرقاء الفلسطينيين، مع نأي الدوحة بنفسها عن قيادة السلطة الفلسطينية واقتربها من حركة حماس أكثر، وكان ذكر رئيس الحكومة المقالة بغزة إسماعيل هنية في إحدى خطاباته بمهرجان كانت تنظمه حركة حماس، أن وزير خارجية قطر حمد بن جاسم كان أبلغه أثناء جولة وساطته عام 2006 بين طرفي الانقسام الفلسطيني، بأن ملاسنة تمت بينه وبين أحد أعضاء الوفد الرئاسي الفلسطيني دفعته لقطع رحلته، وأن يغادر القطاع عائداً إلى قطر، وأبلغه بانطباعاته عن حركة حماس حرصها الشديد على المصالحة، قائلاً له: "وجهكم أبيض، فأنتم قدّمتم كل شيء والمشكلة لم تكن عندكم"، وأكد مستشار هنية السياسي أحمد يوسف بمقالة له هذا الأمر⁽³⁾، بينما كان وزير خارجية قطر حمد بن جاسم قد صرح أمام وفد الرئاسة، وجود خلافات بين قيادة حماس في

(1) بيبرس، الدور القطري في تسوية الأزمات الإقليمية، ص 187.

(2) رائد لافي، "الوساطة القطرية تصطدم بالتشنجات الفلسطينية"، 2006/11/18؛

<http://www.al-akhbar.com/node/159782>

(3) يوسف، "حماس وقطر علاقة في دائرة الاستهداف"، مرجع سابق.

الأراضي الفلسطينية وقيادة حماس الموجودة في العاصمة السورية (دمشق) ⁽¹⁾. وهنا يطرح تساؤل، كيف لوسيط نزيه وأمين، اللعب على طرفي الأزمة؟!.

وكانت قناة الجزيرة حاضرة في مقدمة العلاقات الفلسطينية القطرية، سواء كان ذلك من خلال تسليط الضوء على السياسة العدوانية الإسرائيلية، أو المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، أو الشأن الفلسطيني الداخلي.

وأثارت تغطية قناة الجزيرة القطرية للاقتتال الفلسطيني الداخلي جدلاً بالشارع الفلسطيني، حيث فتحت قناة الجزيرة أبوابها إلى نوعية منتقاة من المتحدثين من فتح وحماس لتنتقل اتهامات الخيانة والعمالة إلى إسرائيل وإيران وسوريا، فيشتعل الموقف ويصل إلى مستوى القتال الدموي بين أبناء الوطن الواحد، وبالتزامن مع التغطية المستمرة لقناة الجزيرة على الهواء مباشرة، وصلنا إلى حد القطيعة بين فتح وحماس.

وفي الوقت الذي اتهمت الجزيرة من قبل حركة فتح وعدد من فصائل منظمة التحرير، بلعب دور سلبي بتوسيع مساحة وهوة الخلاف بين الفصيلين المتنازعين ⁽²⁾، سواء كان ذلك عبر تقاريرها الإخبارية المنحازة، أو برامجها الحوارية التي تغطي أحداث الاقتتال الفلسطيني الموجهة لصالح طرف ضد الآخر، كانت حركة حماس تنشي على تغطيتها. ولا يخفى على الكثيرين، أن قناة الجزيرة لعبت دوراً رئيسياً في خلق رأي عربي عام سلبي اتجاه السلطة الفلسطينية والتشكيك بوطنية قادتها، وهو مما أساء كثيراً لكل أبناء فلسطين.

وأخذت علاقة قطر المتوترة أساساً مع حركة فتح ورئاسة السلطة، إلى علاقة متأزمة يسودها شبه قطيعة، وخاصة بعد نشر الجزيرة "مسودة محاضر مفاوضات فلسطينية إسرائيلية"، تظهر قدرًا من التنازلات يقدمها المفاوض الفلسطيني للطرف الإسرائيلي ⁽³⁾، بينما في الوقت نفسه هناك دفع في العلاقات مع حركة حماس ودعم قوي لها، والذي لم يكن بعيداً عن مجمل علاقة قطر المتحالفة مع جماعة الإخوان المسلمين في المنطقة، والتي تعد حركة حماس فرعها بفلسطين.

(1) "الرئاسة الفلسطينية: لا تقدم بعد الوساطة القطرية"، B.B.C عربي، 2006/10/10؛

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_6035000/6035871.stm

(2) Stig Jarle Hansen, and Others: **Religion, Prestige and Windows of Opportunity? (Qatari peace-making and foreign policy engagement)**, Norwegian University of Life Sciences, Noragric Working Paper No. 48, October 2013, p. 33.

(3) رباني، "قطر والفلسطينيون"، ص 4.

نجحت الدوحة أثناء وبعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة من 27 كانون الأول (ديسمبر) 2008 – 18 كانون الثاني (يناير) 2009، من خلال تبنيها سياسة واضحة تدين العدوان، وعبر تغطية قناة الجزيرة التي أبرزت وحشية العدوان على غزة، ومدى المأساة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني بغزة، ولعبت الدوحة أيضاً دوراً بارزاً وحيوياً من خلال ما قدمته من مساعدات طبية وأدوية وخدمات علاجية وإسعاف للجرحى والمصابين الفلسطينيين من جراء العدوان. هذا إلى جانب ما أعلنته عن خطتها لإعادة إعمار غزة؛ من تعزيز صورتها كداعمة للشعب الفلسطيني، وكذلك تمتين رعايتها لحركة حماس⁽¹⁾.

وأبدت قطر تحدياً كبيراً، بأن دعت إلى قمة عربية طارئة لاتخاذ موقفاً عربياً موحداً من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ولكن لقت الدعوة القطرية رفضاً مصرياً سعودياً، متذرعتين بوجود قمة اقتصادية بالكويت بعد يومين من موعد القمة الطارئة، سيتم فيها مناقشة العدوان الإسرائيلي، وكذلك كان عقد اجتماع بمقر الجامعة على مستوى وزراء الخارجية منذ الأيام الأولى للعدوان، وكانت دعوة إيران لحضور القمة أحد أسباب رفضها، فشلت القمة الطارئة التي أطلق عليها "قمة غزة"، بتحقيق النصاب القانوني لعقدها، إلا أن قطر عقدتها بمن حضر من وفود عربية وإسلامية، وحضرها للمرة الأولى حركة حماس وبعض الفصائل الفلسطينية كممثل لوفد فلسطين، بدلاً من منظمة التحرير التي لم تحضرها⁽²⁾.

ففي الوقت الذي شهد موقف قطر والجزيرة من العدوان الإسرائيلي على غزة الثناء والتقدير من الأوساط الشعبية العربية، والفلسطينية خاصة، ولكنها انتقدت بسماحها للولايات المتحدة بمد إسرائيل بجسر من القنابل الذكية والفسفورية القادمة من قاعدة العديد الأمريكية في قطر، والتي استخدمتها أثناء العدوان على لبنان 2006، وعلى غزة 2008-2009⁽³⁾.

أما أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2012، فقد اختلفت الصورة حيث كان الموقف القطري متناغماً مع موقف مصر وتركيا وكثير من الدول العربية، ودعمت جهود الوساطة التي قامت بها مصر برئاسة محمد مرسى، وقدمت الدعم المالي والسياسي لحكومة حماس بغزة، مع تأكيد التزامها بتعمير ما دمره الاحتلال أثناء العدوان.

(1) بيبس، الدور القطري في تسوية الأزمات الإقليمية، ص 186.

(2) "الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة"، مقال الصحراء؛

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/GazaIsrael/sec08.doc_cvt.htm

(3) ناصر محسن وآخرون، الحكم الاستبدادي وآثاره النفسية والاجتماعية - حالة حكم أسرة آل ثاني في قطر - حصاد الاستبداد، العراق، ذي قار، 2011، ص 45؛ وانظر: "نتنياهو هو يلتقي أوباما غداً في واشنطن" الشرق الأوسط، 22/3/2010

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11437&article=561984>

وفي مقارنة لموقف قطر من العدوانين الإسرائيليين (2008 - 2009، 2012) على غزة أثناء حكم حركة حماس لها، مع الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية عام 2002، والذي لا يقل وحشية وعدوانية عن عدوان غزة، حيث اقتصر الموقف القطري على الإدانة الإعلامية، دون أي خطوة دبلوماسية أو سياسية، والإبقاء على مكتب الاتصال بين الطرفين مفتوحًا، بحجة أن يمكنها ذلك للتوسط مع الطرف الإسرائيلي لوقف الاجتياح.

بعد العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2012 وفي ظل الحراك العربي، جددت قطر الوساطة بين حركتي فتح وحماس، بعد توالي الدور المصري بسبب ما جد على مصر من تغييرات في نظامها السياسي، وانشغالها بالشأن الداخلي بعد اندلاع الحراك المصري، حيث استضاف أمير قطر كلاً من الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، وتمكن من اقناعهما بالتوقيع على وثيقة الدوحة والتي تعتبر تطويراً للورقة المصرية التي كان قدمها اللواء عمر سليمان، أثناء رئاسته لجهاز المخابرات المصرية والتي في أثناءه وقعت عليها حركة فتح وتحفظت عليها حركة حماس، إلا أن الاتفاق لم يرَ النور حتى يومنا هذا، حيث كل طرف يحمل الطرف الآخر أسباب تعذر تنفيذ الاتفاق، في ظل تقاعس الوسيط بمتابعة تطبيق الاتفاق، كما تم أثناء اتفاق الدوحة الخاص بالأزمة اللبنانية عام 2008 كما سبق الإشارة.

إن الزيارة الدبلوماسية الاقتصادية غير المسبوقة لأمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني إلى قطاع غزة عام 2012، حيث مقر حكم حركة حماس، أثارت موجة كبيرة من الجدل والانتقادات والتساؤلات لدى العديد من المسؤولين والمحليين والمراقبين المحليين والدوليين، إذ يرى بعض المحللين بأن زيارة أمير قطر لقطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة حماس، مؤشراً على نصرها في كسر الحصار المفروض على حكومتها بغزة، وأكسبها شرعية سياسية، وهي فرصة لتغيير البوصلة السياسية لحماس، وذلك باستغلال الظروف والتحويلات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الانتفاضات الشعبية. في حين يرى محللون آخرون، بأن تلك الزيارة من شأنها أن توسع رقعة الخلافات والانقسامات بين القيادات الفلسطينية⁽¹⁾، كونها فضلت قيادة على حساب أخرى، ومحاولة منح الحكم الحمساوي لغزة شرعية، وخاصة في ظل تساقط حكومة الرئيس مرسي بمصر مع هذا التوجه. وأخذت السلطة الفلسطينية تشتكي من الانحياز القطري للطرف الآخر من الانقسام الفلسطيني.

(1) "الدور القطري ومستقبل العلاقات مع حماس"، البوابة نيوز، 2013/4/22؛

<http://www.albawabhnews.com/36821>

ولكن مؤخرًا بعد تولي الشيخ تميم بن حمد مقاليد الحكم بقطر، شهدت العلاقة بعض الانفراج بين قطر والسلطة الفلسطينية، بتقديم قطر منحة مالية تقدر بـ 150 مليون دولار لحكومة رام الله تسدد على دفعات (1)، وتقديمها 20 ألف فرصة عمل للفلسطينيين عبر وزارة العمل برام الله (2)، واستقبال رئيس الحكومة الفلسطينية في رام الله الدكتور رامي حمد الله ووزير داخلية في قطر. والجدير ذكره، كان قد تبع زيارة أمير قطر لغزة أيضاً، العديد من الزيارات المكوكية المتبادلة لوفود من حكومة حماس والحكومة القطرية، في مرحلة تشهد تطوراً كبيراً في العلاقات، وبالتالي في الأهداف (3).

يذكر أن سياسة قطر وأهدافها في هذا الصدد، كانت مختلفة كثيراً عن تلك الخاصة بسوريا وإيران. ففيما سعت الدولتان إلى إضعاف السلطة الفلسطينية بهدف تقوية الحالة القتالية في سياق صراع بالواسطة مع إسرائيل، سعت قطر إلى حصة من السلام وإلى مقعد على طاولة المفاوضات.

تميزت قطر بوضوح عن سائر العواصم العربية، فعلى خلاف السعودية، لم تهتم قطر كثيراً بالانتماءات الأيديولوجية لمن ترعاهم طالما أن مرعيها من منظمات ومؤسسات وأفراد يستطيعون تعزيز طموحاتها وأجندتها الخاصة (4). وهكذا وعلى خلاف مصر في عهد مبارك، كانت قطر مستعدة باستمرار للمناورة بين المعسكرات المتنافسة، والانخراط في نزاعات علنية مع الحلفاء والرعاة الأقربين، بهدف تعزيز سياساتها الخاصة.

التوسط بين الفلسطينيين والإسرائيليين

تعود أسس العلاقات المعلنة بين قطر وإسرائيل إلى قمة عمان الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 1996، والتي عقدت بعد عامين من إبرام معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن، فهرولة قطر بالتطبيع مع إسرائيل آنذاك، أثار انتقادات وزير الخارجية المصري عمرو موسى، الذي استهجن هرولة بعض الدول العربية لبناء علاقات مع إسرائيل، قبل اكتمال حلقة السلام الشامل بمشاركة سوريا ولبنان (5).

(1) "قطر تقدم 150 مليون دولار لمساعدة السلطة الفلسطينية"، جريدة المستقبل، العدد 4881، 2013/12/4.

(2) "20 ألف فرصة عمل للفلسطينيين في قطر"، دنيا الوطن، 2014/1/9؛ <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/01/09/482659.html>

(3) "الدور القطري ومستقبل العلاقات مع حماس"، مرجع سابق.

(4) رباني، "قطر والفلسطينيون"، ص 4.

(5) حتر، "تسلسل العلاقات القطرية الإسرائيلية"، مرجع سابق.

وشهد عام 1996، افتتاح مكتب للتمثيل التجاري لإسرائيل في قطر، والذي تعدى وظيفته التجارية ليمثل في عمله مهام القنصلية الدبلوماسية بين الدول، ومن ثم تعددت الزيارات المتبادلة لمسؤولي البلدين، حيث افتتح رئيس الوزراء الإسرائيلي "شمعون بيريز" عام 1996 مكتب التمثيل الإسرائيلي بالدوحة، ومن ثم زارها مرة أخرى عام 2007 عندما كان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء للمشاركة في "منتدى مناظرات الدوحة"، والتقى خلال الزيارة مع أمير قطر الشيخ حمد آل ثاني الذي أقترح عليه ضرورة التواصل مع حركة حماس ولكنه رفض الاقتراح القطري، كما حضر "بيريز" وقتها أمام أكثر من ثلاثمائة طالب في قضايا الاقتصاد والسياسة والديموقراطية، وأيضاً قام بجولة في الدوحة وزار مقر قناة الجزيرة⁽¹⁾ وفي إطار مشاركتها بـ "منتدى الدوحة للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة" عام 2008؛ التقت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني مع أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، والتي هي الأخرى زارت مكاتب قناة الجزيرة والتقت مع المسؤولين فيها، وهي التي كانت عام 2007 سبق ألغت مشاركتها بمؤتمر مشابه لمشاركة حركة حماس فيه⁽²⁾.

وفي عام 2003، التقى وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم مع وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم في باريس، حيث قال: إن بلاده لا تتردد في إبرام معاهدة سلام مع إسرائيل إذا كان ذلك يخدم مصالحها، هذا إلى جانب العديد من اللقاءات بين الطرفين في محافل دولية عدة⁽³⁾. وأثناء إلقائه كلمة أمام مجلس العلاقات الخارجية بنيويورك، أثني وزير خارجية قطر حمد بن جاسم على الانسحاب الإسرائيلي من غزة عام 2005، وطالب الدول العربية بالاستجابة للمبادرة بخطوات مماثلة، وبعدما كان استبعد إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل قبل إقامة دولة فلسطينية، إلا أنه عاد بعد ذلك وقال: من الممكن أن يتم ذلك ... لكننا نحتاج إلى جدول زمني ... كيف سنبدا العملية السلمية وكيف سننتهي⁽⁴⁾.

وتدخلت قطر لأكثر من مرة في محاولة لتثبيت التهدئة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتقريب وجهات النظر بين حكومة حماس من جهة والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة ثانية، مستندةً على قاعدة أن التواصل مع حماس سيكون أفضل للسلام من العزلة⁽⁵⁾، وكان ذلك من

(1) Israel must negotiate with Hamas, Qatari ruler says, ynetnews, 30/1/2007, <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3358936,00.html>

(2) محمد الريفي، "ليفني تتوج حضورها بزيارة مقر فضائية الجزيرة"، 2008/4/18؛

<http://www.wata.cc/forums/showthread.php?26608>

(3) David B. Roberts, "The Arab World's Unlikely Leader: Embracing Qatar's Expanding Role in the Region", POMED project on Middle East democracy, policy brief, 13 March 2013, p. 2.

(4) Andrew; Basma, Qatar and expanded features, op. cit p. 122 .

(5) Hansen, and Others, Religion, Prestige and Windows of Opportunity?, p. 32.

خلال لقاءات كان يجريها القطريون مع مسئولين إسرائيليين وأمريكيين، ففي أثناء لقاء جمع وزير خارجية قطر حمد بن جاسم مع السناتور الأمريكي جون كيري (قبل أن يصبح وزير خارجية الولايات المتحدة فيما بعد) بالدوحة بتاريخ 2012/2/13 حسب موقع ويكيليكس، في إطار سعي قطر لتسويق قبول دولي لدور لحركة حماس في حل القضية الفلسطينية، بما تملكه من رصيد شعبي وبراماتية سياسية، يؤهلها لذلك، قال من الخطأ تجاهل حماس في السعي إلى اتفاق نهائي، ذاكراً من الممكن أن تعترف حماس بإسرائيل ولكن الوقت لم يحن بعد، لعدم جهوزية مناصريها لقبول ذلك، (حركة حماس باستمرار تؤكد على موقفها الثابت برفض الاعتراف بإسرائيل)، ومؤكداً أن حماس لا تثق بمصر، وأن اللجنة الرباعية تعادي حماس وتتماشى مع مصالح أبو مازن ومصر والأردن⁽¹⁾، إلا أن جهود قطر لم تنجح نظراً للرفض الإسرائيلي الأمريكي لمثل هذا التوجه. ويطلب فرنسي سعت قطر للتوسط بقضية الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، الأسير لدى حركة حماس⁽²⁾.

ورداً على العدوان الإسرائيلي على غزة، وتنفيذاً لقرار قمة غزة الطارئة المنعقدة بالدوحة عام 2009، أعلنت الحكومة القطرية الدولة الخليجية الوحيدة المرتبطة بعلاقات تجارية وتمثيلية معلنة مع إسرائيل، تجميد نشاط المكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة، حتى يتحسن الوضع⁽³⁾.

وذكرت بعض المصادر، أنه في عام 2010، قدمت قطر مرتين لاستعادة العلاقات التجارية مع إسرائيل، والسماح بإعادة البعثة الإسرائيلية في الدوحة، بشرط أن تسمح إسرائيل بإرسال مواد البناء والأموال القطرية إلى قطاع غزة للمساعدة في إعادة تأهيل البنية التحتية، ولكن رفضت إسرائيل مبررة رفضها بخشيتها من استخدام حماس تلك التسهيلات، لبناء عتادها من جديد، وتعزيز قوتها لإطلاق صواريخ على المدن والبلدات الإسرائيلية⁽⁴⁾.

ومؤخراً، لقد قدم وفد الجامعة العربية برئاسة وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة أواخر نيسان (أبريل) 2013، للمسؤولين الأمريكيين صيغة معدلة لمبادرة السلام العربية، تتضمن استعداد العرب تقديم تنازلات لإسرائيل، بقبول حل وسط في موضوع حدود 1967، مقابل التوصل إلى اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين، يتمثل بالاستعداد لقبول فكرة تبادل الأراضي، بما يتيح لإسرائيل الاحتفاظ بالكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية، وهذا الموقف قوبل بترحيب أمريكي وإسرائيلي، وموافقة مشروطة من السلطة

(1) "Viewing cable 10DOHA71, senator Kerry's meeting with Qatar's prime minister", <http://wikileaks.org/cable/2010/02/10DOHA71.html> (1 of 8)9/22/2011 3:36:15 AM

(2) قناة الجزيرة، لقاء مع رئيس وزراء ووزير خارجية قطر، مرجع سابق.

(3) حتر، "تسلسل العلاقات القطرية الإسرائيلية"، مرجع سابق.

(4) محمد النابلسي، ثورات ملهوفه، مركز دلنا للأبحاث، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2011، ص 90؛

الفلسطينية، على أن يكون ذلك بعد إقرار إسرائيل بحدود عام 1967، ويكون ذلك بأضيق الحدود، بينما رفضته حركة حماس ومعظم فصائل العمل الوطني⁽¹⁾.

إن الدور القطري في الساحة الفلسطينية كان يشكل وما زال حالة من الجدل، والشد والمد، بسبب ما تتخذه الحكومة القطرية من مواقف تعزز هذه الحالة، فهي تدعم حركة حماس بكل الأشكال المادية والإعلامية والسياسية، وفي نفس الوقت تعلن أنها لا تعادي السلطة الفلسطينية، في الوقت الذي تترك قناة الجزيرة من فترة لأخرى تستهدف السلطة الفلسطينية. وفي الوقت التي جاهرت بقطع علاقاتها بإسرائيل منذ العام 2009، بعد العدوان الإسرائيلي على غزة، ولكن نجد المسؤولين القطريين لا يدخرون مناسبة دولية وإلا ويلتقون بمسؤولين إسرائيليين، ومن فترة لأخرى تطالعنا وكالات الأنباء بقاءات سرية بين الطرفين.

وهنا يطرح تساءل؛ لماذا لم يعيق الوساطات القطرية أي طرف إقليمي يرى بالدور القطري منافساً لدوره بالمنطقة؟، من الملاحظ أنه كان هناك أدراك الأطراف الإقليمية والدولية، عدم تفكيك بعض الأزمات قد يقود لنتائج كارثية تضر بالجميع وليس بطرفي الأزمة فقط. فمثلاً الأزمة اللبنانية لو استمر تأزمها دون حلحلة كانت معرضة للتطور لحرب أهلية لن يكون أحد في منأى عن تبعاتها. والأمر ذاته مع المشكلة الدافورية في السودان بدت تطراً لها انعكاسات إقليمية، قد تؤدي لحرب إقليمية للتداخل القبلي بالمنطقة، الجميع في غنى عن ويلاتها بمنطقة توصف الأكثر فقراً، والذي قد يولد أزمة إنسانية لا يستطيع أحد تحملها. ومشهد باقي الأزمات التي شاركت قطر بالوساطة فيها، قد يتشابه مع هذا التصور أو ذاك من قريب أو بعيد.

• مرتكزات الوساطات القطرية:

إن كثيراً من المتابعين للشأن القطري، بدأوا يرون قطر طاولة المفاوضات المفتوحة لكل القضايا الإقليمية خصوصاً العربية منها، واختارت القيادة السياسية في قطر الدخول بقوة وكسر حاجز الصمت وعدم المبالاة، فليس غريباً أن نجد قطر حاضرة في الأزمات كافة كوسيط لمع نجمه مؤخراً، وباتت الانظار تتجه نحوها وتغض النظر عن حجم الدولة من الناحية الجغرافية أو الديموغرافية، الذي كان سابقاً يعد عائقاً أمام لعب أدوار سياسية كبرى وملحوظة ومتميزة أمام الدول. واستطاعت قطر الاعتماد على مجموعة من الأسس والمقومات في وساطاتها بين الفرقاء، مما حقق لها الموافقة والتعاطي مع وساطتها، وبالتالي تحقيق جانب من التقدم والنجاح في

(1) "الأمير القطري: مستعدون لخطة تبادل الأراضي بين إسرائيل والفلسطينيين"، فلسطين اليوم، 2013/4/30؛ <http://paltoday.ps/ar/post/166685>

بعضها، وهذا في ظل رفض أو فشل وساطة قوى إقليمية وعربية كبرى لها تاريخها بالمنطقة، وتتلخص تلك الأسس بـ:

1- العلاقات القطرية بأطراف النزاع المتوازنة، لحدثة وجودها بمناطق النزاع التي تبدأ وساطاتها فيها، مما يحقق لها كوسيط أهم عنصر وهو الاطمئنان لوساطتها، ومع احتفاظها بعلاقات جيدة مع كل اللاعبين الفاعلين داخل الدولة محل الوساطة، بحيث لا تثير الريبة والشكوك ولا تكون طرفاً في النزاع، أو تتحاز إلى هذا الطرف أو ذاك. لهذا، نستطيع أن نطلق عليها وسيطاً محايداً ومستقلاً نسبياً عن كافة أطراف النزاع في كل أزمة تنشأ هنا أو هناك، فهي تكون بعيدة عن التجاذبات والاصطفاف المسبق الذي يجعل أي طرف من أطراف الأزمة ينظر لتدخلها بريبة وشك. ولعل ما ساعد قطر على النجاح في إتمام كثير من عمليات الوساطة، هو دخولها بعد محاولات دول لها مصلحة وارتباطات وتحالفات مسبقة مع هذا الطرف أو ذاك.

2- نسق المبادرات الفردية الذي دشنته قطر، قد حقق نجاحاً كبيراً في وساطاتها، نظراً لكونه يبتعد عن التجاذبات والتناقضات التي يخلقها التحرك الجماعي (1).

3- المواقف السياسية المشجعة التي تتخذها قطر مسبقاً، كموقفها الأكثر تشدداً تجاه العدوان الإسرائيلي على لبنان؛ في ظل وجود دول عربية أخرى، حملت حزب الله مسؤولية بدء العدوان، وكذلك وعدها بإعادة بناء وترميم ما دمره العدوان الإسرائيلي، ومن ثم تتوحيها هذا الموقف بزيارة أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة للبنان بعد انتهاء العدوان، كل ذلك جعل اللبنانيين يرفعون يافطات "شكراً قطر"، بينما دول إقليمية أخرى لها تاريخياً تأثير بالساحة اللبنانية لجانب قوى دولية، فشلت بتحقيق اختراق بالأزمة اللبنانية؛ كالسعودية التي لديها موقف سلبي مسبق من حزب الله، أو سوريا وإيران التي لها موقف عدائي مع الطرف الآخر من الأزمة المتمثل بتيار المستقبل وحلفاءه، مما تعذر معه قبول وساطتهم، والأمر ذاته بالمشكلة الحوثية باليمن، والدارفور بالسودان.

4- استخدام قطر للمال والهبات والتبرعات وتشجيع عملية التنمية، فالدول الصغيرة لديها عادة صعوبة كبيرة في إجبار أو الضغط على أطراف النزاع، ولكن الأمر مختلف للوسيط القطري، فيمكنه استخدام وتفعيل القوة المالية، فما توسطت قطر بقضية إلا كان هناك التزام قطري مالي.

5- التوافق الإقليمي والدولي للدبلوماسية القطرية وجهودها في تسوية الأزمات، تدرك النخبة الحاكمة بقطر أن وساطاتها لن يحالفها النجاح إن لم يكن هناك رضا عنها من مختلف الأطراف الإقليمية والدولية التي هي محل نفوذ بالأزمة، ولعل هذه التفاهات والرضا

(1) Kamrava, **Mediation and Qatari Foreign Policy**, Op, p17.

الإقليميين والدوليين، هو ما يساعد الدوحة على حلحلة المشاكل، إن لم تستطع حلها تماماً. فهي تدرك أن فيتو إقليمي أو دولي من أحد دول النفوذ بالأزمة لحليفه بهذه الأزمة أو ذلك، سيعيق وينسف أي نجاح لوساطتها.

6- لقد أيقنت الدوحة أن الحلول الناجحة، هي تلك الحلول التي تحفظ ماء وجه الجميع، وتحقق جزءاً مما يطالب به كل طرف، والحلول التي تتم على قاعدة لا غالب ولا مغلوب.⁽¹⁾

7- استغلال قطر لقناة الجزيرة في التركيز الإعلامي على المشكلة أو الأزمة التي تسعى للتدخل بالوساطة فيها، وإفراد مساحات شاسعة للدور القطري في حلها، وذلك قبل وبعد التدخل فيها.

إلا إنه بالرغم من كل ذلك، تم توجيه انتقادات إلى قطر باعتمادها على (دبلوماسية دفتر الشيكات)، في إغراء أطراف الأزمات، وبأنها قادرة على تخفيف حدة التوتر، ولكن ليس بشكل حاسم وجذري في حل الصراعات، ويستدل على ذلك من بعض الأزمات التي تدخلت بها الدبلوماسية القطرية، مثلاً الأزمة اللبنانية الأبرز بالوساطة القطرية، كانت الحلول سطحية مؤقتة قابلة للانفجار في أي وقت، كما حدث مؤخراً بعد استقالة حكومة نجيب ميقاتي، وخاصة في ظل عدم حل جذور لأسباب المشكلة، كسلاح الجماعات المسلحة ومنها حزب الله، والدوائر الانتخابية⁽²⁾، وما طرأ من تغير ديموغرافي يحتاج لإعادة توزيع المناصب السياسية، وكذلك يأخذ عليها عدم متابعة تنفيذ "اتفاق الدوحة" بين الفرقاء الفلسطينيين، وأيضاً عدم اشتغال خطة المصالحة بدارفور كل الأحزاب والفصائل الدارفورية، وفي الأزمة الحوثية انتقلت من وسيط إلى متهم وطرف من بعض أطراف الأزمة. ومع ذلك، فإن قطر لا تزال تمارس استراتيجية دبلوماسية باعتبارها صانعة سلام، من أجل تعزيز قوتها الناعمة وصورتها العالمية.

(1) عبد الكريم، "قطر والدور الإقليمي"، مرجع سابق.

(2) أشرف أبو جلالة، "استقالة حكومة ميقاتي تدفع لبنان نحو أسوأ أزماته"، إيلاف، 2013/3/25؛

<http://www.elaph.com/Web/news/2013/3/801190.html>

الفصل الرابع

أدوات قطر في تنفيذ سياستها الخارجية تجاه التحولات العربية

المبحث الأول: القوة الناعمة.

المبحث الثاني: إعلام الجزيرة وتكنولوجيا المعلومات.

المبحث الثالث: الاستثمار الاقتصادي والمال السياسي الموجه

المبحث الرابع: التحالف مع الإسلام السياسي وحركات المقاومة.

الفصل الرابع

أدوات قطر في تنفيذ سياستها الخارجية تجاه التحولات العربية

إن صناع السياسة الخارجية يحتاجون إلى مجموعة من الأدوات تساعد في تنفيذ أهدافهم، والتي تختلف هذه الأدوات طبقاً لطبيعة الأهداف المراد تحقيقها⁽¹⁾، والبيئة السياسية المستخدمة فيها، وكل دولة تسعى جاهدة لاستخدام الأدوات الأمثل التي تحقق لها أهدافها، وعمدت قطر إلى استخدام عدة أدوات في تنفيذ سياستها الخارجية الجديدة التي بدأت بتنفيذها بعد انقلاب عام 1995، وتولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد حكم الإمارة. والذي عهد في بداية حكمه برئاسة الوزراء لشقيقه عبد الله بن خليفة آل ثاني، ومن ثم عهدا لوزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم، الشخصية المحنكة صاحبة الحضور الدائم والشخصية الأبرز في قيادة وزارة الخارجية القطرية على مدار 22 عاماً⁽²⁾، والتي توصف بالشخصية الرابعة بجانب الأمير السابق الشيخ حمد وزوجته الشيخة موزة والأمير الحالي الشيخ تميم بن حمد، بأنهم يتحكمون بجميع خيوط إدارة الحكم بالأمارة⁽³⁾.

في هذا الإطار، سنقوم في هذا الفصل بتناول أدوات السياسة الخارجية القطرية بنوع من التفصيل والتدقيق، والتي حصرناها في خمس أدوات رئيسة أعطينا كل منها مبحثاً خاصاً لأهميتها، وهي كالتالي:

(1) عبد الناصر سرور، السياسة الخارجية العراقية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية (1979 - 1990)، مكتبة القادسية للنشر والتوزيع، خان يونس، 2003، ص33.

(2) Barakat, *The Qatari Spring*, p.7.

(3) Bernard Haykel, *Qatar's foreign policy*, Noref Norwegian Peacebuilding Resource Centre, February 2013,

[http://www.peacebuilding.no/Regions/Middle-East-and-North-Africa/The-Gulf/Publications/Qatar-s-foreign-policy/\(language\)/eng-US](http://www.peacebuilding.no/Regions/Middle-East-and-North-Africa/The-Gulf/Publications/Qatar-s-foreign-policy/(language)/eng-US)

المبحث الأول

القوة الناعمة

أصبحت القوة الناعمة * تسهم بشكل كبير في تشكيل وإدارة العلاقات الدولية، سواء على مستوى الدولة، أو غيرها من الفاعلين من غير الدول، على نحو قد يضعف أو يعزز سياساتها الخارجية، وأوزانها الإقليمية والدولية. ويمكن لمتابع السياسة الخارجية القطرية في السنوات الأخيرة، ملاحظة الدور المتزايد والمؤثر الذي تلعبه القوة الناعمة في العلاقات الخارجية لدولة قطر على المستويين الإقليمي والدولي، وذلك في ظل العولمة والمال وثورة المعلومات والاتصالات.

منذ تولى الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم في دولة قطر، وهي في حالة مستمرة من تأسيس سياستها الخارجية الجديدة، فقطر بالرغم من صغر حجمها جغرافيا وضعفها ديمغرافيا وفقدانها لكثير من عوامل القوة السياسية، إلا أنها استطاعت أن ترسي مبادئ سياساتها الخارجية الجديدة، فباتت لاعباً مهماً مؤثراً جداً في السياسة الإقليمية، مستندة في ذلك على أكثر من مرتكز بدلا من أن تقف مكتوفة اليدين بلا حراك لتتفرج على ما يحدث حولها من متغيرات وأحداث في المنطقة.

ووفقاً لنظرية العلوم السياسية، الدول الصغيرة لم يكن لديها العديد من الخيارات لحماية أمنها؛ ويمكنها ذلك فقط، إما عن طريق التحالف مع قوة عظمى، أو بمحاولة تحقيق التوازن في علاقاتها واعتماد مرونة سياسية مع مختلف الدول، أو التحالف مع مجموعة من الدول في المنظمات الدولية⁽¹⁾.

أما قطر فقد سعت إلى الاعتماد على الخيارات الثلاثة في تأسيس سياستها الخارجية⁽²⁾، فقد وفرت لنفسها الحماية بربط نفسها بمعاهدات حماية ودفاع مشترك مع الولايات المتحدة، وبالتالي سمحت لها بإقامة قواعد عسكرية هي الأكبر في العالم على أراضيها، مما يعني أن أي

(*) القوة الناعمة: هي القوة التي تتخذها الدول والمؤسسات للتأثير، أو العمل على تحقيق مصالحها وأهدافها التي تطمح لها على كافة الأصعدة، دون خلق بيئة من التوتر وعدم الاستقرار؛ أي القدرة على انجاز ما تريد عن طريق الجاذبية بدلا من الإكراه أو القوة، وهي عكس ما يعرف بالقوة الخشنة التي تتبلور بالعمليات العسكرية والحربية والعقوبات الاقتصادية. جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد البجيرمي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ص12.

(1) Jinan Amin and Others, **Qatar: Aspirations and realities**, Perspectives, Heinrich Boll Foundation, Germany, 4 November 2012, p. 20.

(2) مصطفى اللباد، "قطر: أحلام كبيرة وقدرات محدودة"، ميدل ايست اونلاين، 2012/8/1؛ <http://middle-east-online.com/?id=136217>

قوة ستسعى للتحرش بقطر عسكرياً هو تحرش بالولايات المتحدة نفسها، كما أنها شكلت محوراً تحالفياً لفترة من الزمن مكون منها وتركيا وإيران وحركات الإسلام السياسي؛ لمواجهة خصومها من قيادات المنطقة التاريخية، كالسعودية ومصر التي نظرت بريبة لدور قطر الجديد التي هي محل تنافس معها على قيادة المنطقة، وفي الوقت نفسه عمدت لبناء علاقات رسمية مع أقطاب متنافرة، فأسست علاقات مع إسرائيل في الوقت الذي وطدت علاقاتها بسوريا وحركات المقاومة الإسلامية، وتحالفت مع الولايات المتحدة، وأسست علاقات مع إيران قوية لم ترق لبعض جيرانها الخليجيين (1). وبذلك، اعتقدت قطر أنها تخرج نفسها من السقوط تحت سيطرة قوة إقليمية واحدة والمتمثلة بالسعودية، والتي منذ البداية لم يرق لها انقلاب الابن على الأب، وسعت جاهدة لإفشاله، سواء من خلال وضع العراقيل أمامه، أو دعم محاولة انقلابية على الأمير حمد وإعادة والده للحكم (2).

لقد استخدمت قطر أدوات متعددة، معتمدة في ذلك على القوة الناعمة، مستغلة قدراتها الاقتصادية والمالية، ونشطت قطر في لعب دور الوسيط في الصراعات الإقليمية، حيث ظهرت قطر كوسيط في أكثر من قضية بين أطراف مختلفة، متجاوزة كونها دولة صغيرة، ولتصبح "وسيطاً مقبولاً" بين الأطراف المحلية والإقليمية في الخلافات الناشئة فيما بينها. ولم يكن ممكناً وساطات قطر دون القدرة على خلق علاقات جيدة نسبياً مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية (3). وأفضل مثال على تلك، الوساطة اتفاق الدوحة الذي تم توقيعه في عام 2008، من قبل الأطراف اللبنانية المتناحرة سياسياً، ففي الوقت الذي كان لبنان ينتظر اندلاع حرب أهلية جديدة، تدخلت قطر بوساطة تحسب لها، فجمعت كل الأطراف اللبنانية بالدوحة، واستطاعت أن تتوصل مع جميع الفرقاء اللبنانيين لصيغة توافقية ضمنت للبنان سلامته، كما تدخلت بين السودان ومتمردي دارفور، واستطاعت أن تقنعهما بالتوقيع على اتفاق مبادئ للصلح فيما بينهما (4). وتدخلت بين الحوثيين والحكومة اليمنية، وتدخلت بالوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبين فرقاء الانقسام الفلسطيني (حركتي فتح وحماس) (5). ولكنها فشلت في تحقيق انجاز واضح في توسطها بالحالة اليمنية بين الحوثيين والحكومة اليمنية، وكذلك لم تستطع إلزام طرفي الانقسام الفلسطيني على تنفيذ ما وقعوا عليه بالدوحة.

(1) المرجع السابق.

(2) أبو الرب، الجزيرة وقطر، ص 61.

(3) بيبرس، "الدور القطري في تسوية الأزمات الإقليمية"، ص 174.

(4) المرجع السابق، ص 182.

(5) Jinan Amin and Others, op. cit, p. 4.

وسعت قطر جاهدة لإبراز دورها بالتأثير، من خلال تطوير مكانتها كمركز لأحداث دولية كبيرة وبارزة، عبر المشاركة الفاعلة في المحافل الإقليمية والدولية، باستضافتها لعدد من المؤتمرات والندوات والاجتماعات الدولية والإقليمية، والمشاركة بدور ريادي في المؤسسات الدولية، حيث تم اختيارها عضواً غير دائم في مجلس الأمن الدولي، وتم انتخابها في آذار (مارس) 1995، نائباً لرئيس القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن، وفي عام 2001 فازت دولة قطر بأحد المقاعد الأربعة المخصصة للقارة الآسيوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، ومن بين الإنجازات العالمية الأكثر وضوحاً، استضافتها مؤتمر منظمة التجارة العالمية في العام 2001، والذي حضرته إسرائيل رغم احتجاج بعض الدول العربية على ذلك، واحتضان الدوحة في عام 2005، للقمة الثانية لمجموعة الـ 77 • والصين، فيما استمرت قطر في استضافة العديد من المؤتمرات الحيوية والهامة، واستضافة دورة الألعاب الرياضية الآسيوية والعربية، والفوز باستضافة كأس العالم لكرة القدم في العام 2022⁽¹⁾، ففي غضون سنوات قليلة عوض الشيخ حمد الوقت الضائع بالعقود الماضية، وجعل الدوحة عاصمة عالمية حقاً.

إن استضافة قطر لتلك المؤتمرات، سبب لها كثيراً من الإحراج والمشاكل مع المحيط العربي، بسبب استضافة إسرائيل في بعض هذه المؤتمرات، بالأخص في فترات تصاعد التوتر بين العرب وإسرائيل، كالفترة الواقعة بعد انتفاضة الأقصى الفلسطينية بدءاً من عام 2000، أو العدوان الإسرائيلي على كل من لبنان عام 2006، أو غزة عامي 2008 و 2012⁽²⁾، إلا أن قطر لم تكن تعباً بذلك، وكانت تمضي باستضافتها لتلك المؤتمرات، لإدراكها بمدى أهميتها في دمج اسمها على الخارطة الدولية كدولة مؤثرة ولها ثقل إقليمي، وكان إصرار قطر رغم المعارضة العربية وخاصة من مصر والسعودية، هو تأكيد لخلعها العباءة السعودية ورفضها للضغوط المصرية، وأن لها سياسة خاصة تخطها بنفسها بعيداً عن الآخرين، كما أن ذلك الاحتجاج العربي لم يكن مبنياً على أسس مبدئية، بقدر ما كان نوعاً من التنافس على زعامة وقيادة المنطقة، واختارت التحالف مع تيار الإسلام السياسي وخاصة جماعة الإخوان المسلمين، للتغلب على هذه المعارضة من قبل القوى الإقليمية.

• مجموعة الـ 77، (Group of 77): هي عبارة عن تحالف مجموعة من الدول النامية. وهدف هذه المجموعة هو ترقية المصالح الاقتصادية لأعضائها، أسست من 77 عضواً، ولكن المجموعة توسعت لتضم حالياً 130 دولة.

(1) بول سالم، ويب دي زيو، "السياسة الخارجية القطرية: الديناميات المتغيرة لدور استثنائي"، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، 2012/12/31؛ <http://carnegie-mec.org/publications/?fa=51004>

(2) سامي ريفيل، قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية، ترجمة محمد البحيري، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2011،

ولم تكتفِ قطر بالجهود الدبلوماسية والسياسية، بل دعمت ذلك بالجهود الإنسانية، وقدمت مساعدات مالية وعينية للعديد من الدول العربية والإسلامية التي تضررت من الحروب والكوارث. فقد تم تشكيل لجنة متابعة لدعم مؤسسة القدس، وأقرت في كانون الثاني/يناير 2002، إنشاء مشروع خيرى يُخصص ريعه للإنفاق على المجالات الصحية والتعليمية والإنسانية والاجتماعية في القدس. كما أنشأت عام 2002، صندوقاً للتنمية لمساعدة الدول العربية والدول النامية برأسمال بلغ مليار ريال قطري، وقامت بإعادة إعمار الضاحية الجنوبية من بيروت وبنت جبيل بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006⁽¹⁾.

وسعت قطر إلى تحويل الدوحة لمنطقة جذب عالمي للتعليم، والرياضة، والفنون، ووسائل الإعلام، وتصوير نفسها كمركز ثقافي وفكري، وذلك من خلال استضافة المراكز الأكاديمية والثقافية ذات الشهرة العالمية⁽²⁾، وبكل تأكيد فإن الإعلام والتعليم والثقافة والرياضة من الأشكال الهامة لممارسة القوة الناعمة من قبل الدول النافذة للعب دوراً على الساحة الدولية، لما لها من تأثير كبير على الأفراد وعلى الامم، فبعد عام من تولي الشيخ حمد السلطة، أصدر تعليماته بتأسيس شبكة الجزيرة الفضائية والتي أصبحت من أقوى أدوات السياسة الخارجية القطرية، والأكثر فاعلية وقوة، بالتنظير للسياسة الخارجية القطرية، وخاصة بعدما اكتسبت صفة العالمية. كما اقدمت قطر على إنشاء المدينة التعليمية مع الفروع المحلية من عدد من الجامعات الأمريكية والدولية البارزة⁽³⁾، مثل: جامعات: كورنيل وتكساس وجورج تاون وغيرها من الجامعات العالمية، جنباً إلى جنب مع كبار مراكز البحوث ومراكز الفكر، مثل: مؤسسة راند ومعهد بروكينغز، وهذا الأمر وإن اكتنفته بعض السلبيات، إلا أن إيجابيات تتمثل في كونه يعمل على تحسين المستوى العلمي والاكاديمي، فوجود جامعات أجنبية في قطر، هو في حد ذاته تواصل علمي مع الغرب الذي يملك وسائل التقنية الحديثة كافة، والتطور العلمي بما يساهم في رفد المسيرة العلمية بالكثير من الخبرات، ويعزز من سمعة قطر وجامعاتها العلمية، ويساهم في دعم النهضة العلمية والتقنية فيها⁽⁴⁾.

كما كان هناك دور محوري وقوي لقطر، في دعم الحراك الشعبي العربي الموجه ضد الانظمة الحاكمة بعدة دول، والذي خصصنا له الفصل الخامس من الدراسة.

(1) موقع سفارة قطر بألمانيا، السياسة الخارجية؛

http://www.katar-botschaft.de/Arabic/Foreign_policy.htm

(2) Barakat, *The Qatari Spring*, p. 10.

(3) منير بشور، "تطوير بنيات ومناهج التعليم العالي في البلدان العربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 355، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول 2008، ص40.

(4) المرجع السابق، ص41-42؛ وانظر:

Barakat, *The Qatari Spring*, p. 10.

المبحث الثاني

إعلام الجزيرة وتكنولوجيا المعلومات

إن تأسيس قناة الجزيرة الفضائية، جاء بعد عام من انقلاب حمد بن خليفة على أبيه، ووقف وراء تدشين الجزيرة السعي إلى أن تصبح منصة دولية، يتم التعبير من خلالها عن جراً وطموح القيادة القطرية الجديدة، فالجزيرة لم تكن هي المحطة الأولى، فقد سبقتها محطة إخبارية ضمن باقة أوربت الفضائية السعودية، وهي قناة الـ BBC العربية عام 1994، والتي كانت تغطياتها نموذجاً نقدياً يتعرض لقضايا جريئة، لم تكن موجودة في الإعلام العربي من قبل، سيما نقد الأنظمة الحاكمة، مما يعني أنها أسبق من قناة الجزيرة في تقديمها للنقاشات النارية واللغة الموجهة، ولكنها أغلقت بعد نقدها النظام الحاكم السعودي الذي أمر بإقفالها عام 1996⁽¹⁾، فقامت قناة الجزيرة بالتعاقد مع عدد كبير من إعلامي وإداري وفني تلك القناة، لما لهم من خبرة، وخاصة أنهم كانوا يعملون ضمن مؤسسة من أقوى المؤسسات الإعلامية العالمية.

كانت الجزيرة أقوى بوابة تعريفية بدولة قطر، وجعلت اسمها معروفاً في كثير من بلدان العالم، من خلال تغطيتها بقوة لعدة مناسبات عالمية، مثل: الحرب على أفغانستان، والعراق، وتغطيتها للعدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006، وعلى غزة عامي 2008 - 2009 وعام 2012، وكذلك تغطيتها لأخبار تنظيم القاعدة، وزعيمها أسامة بن لادن، بحيث أصبحت الجزيرة الشاشة الأولى لبث خطبه، التي كان يوجهها للغرب وتحمل التهديد والوعيد، بالإضافة لتغطيتها الكثير من المؤتمرات والمناسبات الدولية، كما أنها تناولت الوضع الداخلي لكثير من البلدان العربية، وخاصة من هم على غير وفاق مع السياسة الخارجية لدولة قطر، مثل: السعودية ومصر وتونس والسلطة الفلسطينية والأردن، وأخيراً التغطية محل الجدل في الشارع العربي، ألا وهي تغطية أحداث الحراكات الشعبية العربية أو ما يسمى بـ (ثورات الربيع العربي).

حققت الجزيرة نجاحاً عبر وضع مقاييس ومعايير جديدة للتقارير الاخبارية التي تبثها القناة، والتي كانت تختلف بشكل مطلق عما كان معروفاً في الدول العربية حتى ذلك الحين، وكانت وما زالت السلطات الحكومية العربية تسيطر على قنوات التلفزيون الرسمية، واعتاد مشاهدها على تلقي أخبار تركز على الفعاليات والاحداث الرسمية والبث الحي لمراسم الاستقبال الرسمي وتقارير مملّة عن لقاءات بين الرؤساء، نتيجة لذلك تحولت الجزيرة إلى قناة إخبارية رائدة

(1) عبد الله، دور قناة الجزيرة الفضائية، ص60؛ وانظر:

Elaine Kelley, *Al-Jazeera: Mouthpiece for Terrorists*, Washington report on Middle East affairs, September - October 2002, Pp. 66-67.

بالعالم العربي خلال وقت قصير من انطلاقها⁽¹⁾. فمن الواضح أنها حظيت بشعبية على وجه التحديد، لأنها ناقشت علناً مواضيع حساسة، وتناولت القضايا المثيرة للجدل، نادراً ما حاولت القنوات الأخرى في المنطقة مناقشتها مناقشة مفتوحة، وقد غرست ما يمكن وصفها بثقافة المساءلة لكبار الشخصيات وصناع القرار.

تميزت قناة الجزيرة باهتمامها الكبير بنقاط الخلاف بين الدول العربية، فلا تكاد تظهر بؤادر أي خلاف بين دولتين عربيتين، حتى تنفرد الجزيرة بتغطية إعلامية كبيرة لهذا الخلاف، وتنتقى نوعية من الضيوف من طرفي الخلاف، تتميز بتطرفها في الموقف، وعلى الهواء مباشرة تزداد نيران ذلك الخلاف، حتى يتحول إلى معركة إعلامية تنبث على الهواء مباشرة، لتزيد من حدة ذلك الخلاف، حتى يتحول إلى خصومة، وكأن الهدف ليس مجرد متابعة الحدث، بل المشاركة في صنعه⁽²⁾، باختيار نوعية الضيوف من طرفي الخلاف، لترسيخ العداء بين الدول العربية.

ومن الضروري التأكيد على أن من عوامل انتشار الجزيرة، هو إقدامها على التحول من مجرد قناة إلى شبكة إعلامية متنوعة؛ فقامت بتأسيس قنوات متخصصة في مجالات بعينها محل اهتمام للشارع العربي، مثل: افتتاح قنوات رياضية على مستوى متقدم من التقنية، استطاعت شراء تغطيات حصرية بمنطقة الشرق الأوسط لأغلب الدوريات والبطولات الرياضية العالمية. كما أن التنوع امتد لقنوات الجزيرة المباشر، التي وفرت لها مساحة على الجزيرة الإخبارية، للاهتمام بالبرامج الحوارية، ووفرت للجزيرة ميزة التغطية المستمرة للأحداث، وهذا كان ذا مردود إيجابي، خاصة في ظل انتفاضات الحراكات العربية المعاصرة، بل أنها بدت أكثر تخصصاً عندما افتتحت قنوات إخبارية خاصة بدول بعينها، مثل: قناة الجزيرة مصر مباشر، إلا أنه يعد افتتاح قناة الجزيرة باللغة الإنجليزية، القرار الأصوب بالنسبة للقناة، مما وفر لها شهرة عالمية وضعتها في منافسة حقيقية، مع أكبر الشبكات الدولية الإعلامية الإخبارية، من أمثال B.B.C و C.N.N، واستطاعت الجزيرة الفصل في نوعية التغطية بين الجزيرة باللغة العربية والجزيرة باللغة الإنجليزية، بحيث أنه لكل منها سياستها الموجهة لجمهورها المتابع لها، كما تم افتتاح قناة الجزيرة الوثائقية التي تهتم بنوعية الأفلام الوثائقية، سواء كانت تعالج ظواهر طبيعية، أو أحداثاً سياسية، أو ظاهرة اجتماعية، وكذلك قناة الجزيرة للأطفال.

(1) ريفيل، قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية، ص 195.

(2) عبد الله، دور قناة الجزيرة الفضائية، ص 98.

في غياب الإرادة السياسية والتعددية السياسية في العالم العربي، بدت الجزيرة بمثابة صوت المعارضة العربية والمقاومة⁽¹⁾، حيث وفرت صوتاً ومنصة رفيعة المستوى أمام المعارضة بمختلف أطرافها في الدول العربية وخاصة حركات الإسلام السياسي، في الاستحواذ على نسبة كبيرة من الجمهور العربي في مختلف مناطق تواجده عبر أنحاء العالم، فالمواطن العربي سعى لمشاهدة الجزيرة بسبب أسلوبها التثويري في برامج الاستضافة الحوارية التي تبثها على الهواء مباشرة، والتي تثير خلافات حول قضايا تتصدر اهتمامات المجتمع العربي وتمس أعصابه بشكل مباشر، هي التي حطمت كل القواعد المكتوبة عن البرامج التفاعلية في العالم العربي، عبر تقديمها آراء ومواقف متناقضة ونقاشات عاصفة في قضايا حساسة للغاية⁽²⁾، مثل: الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية ومشاريع التسوية وتقدم الإسلام السياسي في الحياة السياسية، وقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والبطالة والفقر. وبزغ فجر الجزيرة في وقت كان المواطن العربي، لا يعرف غير الإعلام الرسمي الذي يحظر عليه نقد البلدان العربية لبعضها البعض، إلا في حالات نادرة في إطار التنافس وحالات الخلاف. وكان الإعلام في غالبه ملكاً للدول، لا يتحدث إلا في الإثراء على صاحب الجلالة والرخامة، مما أفقده مصداقيته، بالتالي انطلاق الجزيرة بحلة جديدة ليس متعوداً عليها المواطن العربي بنطاق واسع من الحرية، وتخطيها كافة الحدود في التغطية الخبرية، أعطاه زخماً وشعبية مضاعفة، وخاصة بعدما بدأت باللعب على الوتر العاطفي للشعوب، بتناول محاور محل اهتمام وشغف المواطن العربي⁽³⁾. كما أن الجزيرة اتخذت أسلوباً جديداً وبإمكانيات ضخمة، أهلتها لتلعب دوراً مؤثراً، ولنعترف أنها هي من أحدثت قفزة نوعية في الإعلام العربي، بل ثورة حقيقية في الإعلام العربي، وقادت تغييراً حاداً في شكل ومضمون برامج المتابعة الاخبارية التي يجري بثها للجماهير العربية⁽⁴⁾، وفي ظل هذا الانفتاح الإعلامي من قبل الجزيرة، لم يتسنّ للمشاهد العربي الاكتراث بتجاهل الجزيرة للشأن الداخلي القطري.

إن الهيكل التوظيفي في الجزيرة يغلب عليه ممن ينتمون لجماعة الإخوان المسلمين وخاصة بفئة المبعدين والإداريين والمذيعين، وأميزها عندما تولى الصحفي أردني الجنسية فلسطيني الأصل وضاح خنفر المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين بالأردن، وعضو المكتب الإعلامي لحركة حماس بالسودان، رئاسة مجلس إدارتها بعدما كان مراسلها في الحرب على العراق عام 2003، ومن ثم مدير مكتبها هناك. ولدرء صفة الأخونة عن القناة تم تعيين عدد من

(1) Mohamed Zayani, *The Al Jazeera Phenomenon Critical Perspectives on New Arab Media*, Pluto Press, London, 2005, p. 2.

(2) ريفيل، قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية، ص197.

(3) الأشقر، الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية، ص141-142.

(4) ريفيل، قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية، ص193.

القوميين والليبراليين⁽¹⁾، الذين منحوا حرية كاملة بتغطية أخبار دول عربية معينة تستهدفها السياسة القطرية.

إلا أن الأدلة المستقاة من التحليل النصي لخطاب الجزيرة السياسي، تشير إلى أن التماثل بين القناة وغالبية الجماهير العربية، لا يؤشر إلى خطاب غني بالمضمون وتحريري، بل يؤشر التماثل إلى استراتيجية بلاغية واسعة الاستخدام، تتيح لقناة الجزيرة أن تخفف في نهاية المطاف من جذرية المشاهدين، وتؤطرها نحو أيديولوجية سياسية سلمية ملائمة للمصالح والسياسة القطرية. علاوة على ذلك، فمن خلال ربط قطر بشكل غير مباشر بالمشاهدين المناهضين للحكومات، تعيد الجزيرة اختراع الاستبداد مصورة إياه كشكل مقبول للحكم⁽²⁾.

لقد وجهت انتقادات شديدة للسياسة التحريرية لقناة الجزيرة في تناولها لبعض قضايا الشأن العربي، وتدور هذه الانتقادات حول:

• الانحياز والتغطية غير المتوازنة:

إن قناة الجزيرة منذ وجودها اصطدمت بعدد من النظم العربية، خاصة المصري والسعودي والتونسي والمغربي والسلطة الفلسطينية، ولفترات بالنظامين الأردني والجزائري حسب طبيعة علاقتهما بدولة قطر الحاضنة للقناة، ولم تكن محايدة في طرحها، فكثير من برامجها كانت موجهة عمداً ضد أنظمة بعينها، وكانت لا تغطي النقاط المضيئة فيها، بل تتربص وتبحث لها عن النقاط السلبية، وتعمل على تضخيمها وتهويلها، بينما قد تكون هناك موضوعات في دول أخرى توازيها أو أكثر منها أهمية تهملها، لأن دولها ليست محل الاستهداف القطري أو على علاقة صداقة مع النظام القطري⁽³⁾.

ومن الملاحظ تعتمد الجزيرة التركيز على قضايا الفساد، وسجل حقوق الإنسان، والحريات، والاضطهاد السياسي للمعارضين، والديمقراطية في تلك الدول التي لها خصومات سياسية مع دولة قطر، ولكنها تغض البصر عن مثل تلك التصرفات الصادرة من دول على علاقة وطيدة مع قطر، أو في قطر، نفسها كما سبق الإشارة.

من جهة أخرى، لو رصدنا الفارق بين الإعلام القطري المحلي والخارجي، نجد هناك اختلافاً واضحاً في التغطية بين قناة قطر المحلية والجزيرة بالعربية والجزيرة الإنجليزية، نجد مثلاً

(1) جليبر الأشقر، الشعب يُريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية، ترجمة: عمر الشافعي، دار الساقى، بيروت، 2013، ص141.

(2) Mahmoud al-Sadie, "Aljazeera television: rhetoric of deflection", Arab media society, No.15, Spring 2012' <http://www.arabmediasociety.com/?article=786>

(3) الجولي، وين ماشي بينا سيدي؟، ص113.

أن قناة قطر المحلية بثها الموجه لسكان قطر يحتوي على رسائل تمجيد وتهليل للعائلة الحاكمة، ويغيب عنها شعار الرأي والرأي الآخر، ويحظر عليها مناقشة قضايا المجتمع القطري بنوع من النقد، أي نسخة كربونية كباقي القنوات الحكومية العربية، بينما بث الجزيرة العربية الموجه بالمقام الأول للمواطن العربي تغلب عليه العاطفة. وتستخدم القناة العاطفة أو ما يطلق عليه الاستعارة لتجنيد الرأي العام العربي وفق أجندة سياسية بحتة، في حين الجزيرة الانجليزية والتي هي موجهة بالأساس للرأي العام الغربي، تستخدم المعلومة والتنوع في أخبارها دون التركيز على حدث بعينه (1).

وما يميز العمل بين القناتين، أن القناة العربية تعتمد على تصوير الأحداث بقلاب عاطفي مؤدلج، بما يتناسب ورغبات الجمهور العربي، ويعترف إبراهيم هلال المحرر بالجزيرة: "أن العاطفة جزء من القصة، وأن روح الكذب الإخباري في العاطفة..." (2)، بينما القناة الإنجليزية تعتمد على النموذج الأمريكي في الأعلام، حيث خسارة الهدوء خسارة الموضوعية. وفي متابعة لخريطة البرامج الرئيسة في قناة الجزيرة، نجدها في معظمها تنظر وتقدم الدعم والمساندة للسياسة الخارجية القطرية وحلفائها في الإسلام السياسي، وخاصة جماعة الإخوان المسلمين. وتقوم الجزيرة بالانتقائية في عرض الأخبار، فقد تقدم على اقتباس خبر وترك آخر بما يتوافق وسياساتها التحريرية الموجهة. فمثلاً نجدها اقتبست من جريدة هآرتس خبر "سعي حماس لتطوير قدراتها القتالية"، بينما تجاهلت خبراً بنفس الصحيفة، يتحدث عن "خطوات حماس لتثبيت الهدنة والتي هي أفضل من مثلتها بعهد السلطة الفلسطينية". وضغطها على فصائل المقاومة بالالتزام بالتهدة (3).

ويلاحظ من تغطيتها الإعلامية للحراك الشعبي العربي (المسمى ربيعاً عربياً)، مدى ازدواجية وانتقائية الأخبار التي تبثها، إذ أنها لم تغط كما يجب أن يكون مظاهرات البحرينيين والعُمانيين والسودانيين، على الرغم من كونها من الناحية الإنسانية والسياسية، تتشابه مع نفس مطالب باقي الاحتجاجات العربية التي أيدتها وناصرتها، وأفردت لها مساحات واسعة من التغطية المتواصلة، حتى في البلدان التي تمكنت في البداية من إسقاط أنظمتها، مثل: تونس ومصر، فإن الجزيرة انحازت مع طرف ضد الآخر، ففي تونس كانت مع حزب النهضة (الإخوان المسلمين في تونس) ضد معارضيه، والأمر نفسه تكرر في مصر بوقوفها مع الإخوان المسلمين ضد

(1) بسام عويضة، الربيع العربي: بين الفكر والخطاب الإعلامي، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله، 2012، ص70.

(2) المرجع السابق، ص75.

(3) أبو الرب، الجزيرة وقطر، ص107-108.

معارضتهم، وفي ليبيا التي كانت اول محطة توجه منها الانتقادات للجزيرة، وهذا ما سيتم توضيحه بالفصل الخامس عند الحديث عن الحراك العربي.

وسعت الجزيرة بطريقة ذكية على تجميل صورتها، والتذرع بالالتزام بشعارها الذي ترفعه "الرأي والرأي الآخر"، بحيث تستدعي طرفين يمثلان وجهتي نظر مختلفتين، إلا انها تحرص عند استضافتها لشخصية قريبة من توجهاتها، وأن يكون ذو قوة بلاغية وتعبيرية، ويمنح الوقت الكافي لطرح رؤيته، بينما من يمثل الطرف الآخر قد لا تكون على نفس المستوى او اللباقة فتظهرها ضعيفة في طرحها، أو لا تمنح الوقت الكافي للتعبير عن فكرتها؛ وذلك لتثبيت قناعة لدى الرأي العام بضعف موقف الطرف الآخر والذي تشن عليه هجومها (1).

وتعكس قناة الجزيرة بعد الحراك الجماهيري العربي بصورة جلية تأييدها لجماعات الإسلام السياسي، ففي مصر ظهر بوضوح توجهها المعارض لمظاهرات 30 حزيران (يونيو) 2013 المناهضة لحكم الإخوان، والمطالبة بعزل الرئيس محمد مرسي، وتتجاهل أي حراك داعم أو مؤيد لهذه المظاهرات. وفي الشأن السوري، تغيب لرواية النظام وتقدم دعماً قوياً للمعارضة السورية والحراك ضد النظام السوري، ولا تسلط الضوء على ما تقوم به بعض المجموعات المسلحة من تجاوزات يصل بعضها لدرجة الأجرام. أما في الحراك اليمني، تجاهل متعمد للمظاهرات التي كانت مؤيدة للنظام اليمني، والتركيز على فعاليات الحراك الشعبي المطالب بإسقاط النظام. وفي ليبيا مثلاً، ظهر انحياز قناة الجزيرة الكامل للمعارضة والجماعات المسلحة، حيث قدمت على مدار الساعة والأيام معارضين لبيين على أنهم محللون سياسيون، بينما تجاهلت أصواتاً معارضة للتدخل الأجنبي بليبيا، وعملت على تحجيم وتقزيم أصواتهم (2).

أما في تغطيتها الشأن الفلسطيني الداخلي، فالراصد لنشرات أخبار الجزيرة وبرامجها المتعلقة بذلك يجد كلها تغطي بطريقة واحدة قائمة على التخوين والتشكيك بالسلطة الفلسطينية، ومديح وثناء وتبرير لخصومها السياسيين، مثال على ذلك تغطيتها أحداث الفتنة الداخلية بقطاع غزة والتي جاءت على أثر تنازع الصلاحيات بين رئاسة السلطة التي تقودها حركة فتح، والحكومة الفلسطينية التي تقودها حركة حماس بعد فوز الأخيرة بانتخابات عام 2006، حيث انتهجت الجزيرة تغطية منحازة بشكل واضح تدعم رؤية حركة حماس للأحداث.

(1) أبو الرب، الجزيرة وقطر، ص 121-126.

(2) الجلولي، وين ماشي بينا سيدي؟، ص 107.

وكان المدير السابق لبرامج الجزيرة عارف الحجاوي*، قد انتقد قناة الجزيرة في تغطيتها لمحاضر المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية المسربة، والذي أسمته "كشف المستور"، واصفاً إياها بالأداء المسرحي المحبوك⁽¹⁾.

كما أن عدم الاتزان والانحياز بالتغطية تجاوز القناة المرئية للجزيرة إلى موقعها الإلكتروني، الذي يبدو أنه أصبح موقع إخواني بامتياز، ليس من حيث تناوله الأخبار فقط، ولكن من حيث الأقلام التي تكتب فيه أيضاً، والتي يتم انتقائها بدقة عالية بحيث تكون كتاباتهم كلها تصب في خانة الإخوان المسلمين ومناهضة لخصومهم السياسيين، ومنهم الأردني ياسر الزعاطرة، والمصريان: فهمي هويدي ومحمد الجوادي، والتونسي محمد هنيدي، والفلسطيني مصطفى الصواف، وغيرهم.

• استهداف الجزيرة لنظم عربية بذاتها:

اهتمت قناة الجزيرة بالتركيز أثناء تغطيتها الإخبارية للمنطقة العربية، تركيز تغطيتها نحو دول بعينها دون غيرها، وهذا محل تساؤل؛ لماذا كان التركيز على دول على خلاف سياسي مع قطر؟، بحيث يتم منح الخبر مساحة واسعة من التغطية بالجانب السلبي بما يتوافق مع السياسة الخارجية القطرية، ولكن عندما يكون الخبر ذو صلة بدول ترتبط بمصالح مشتركة مع قطر، لا يتم تناوله بطريقة إعلامية مماثلة، وفي الوقت الذي أخرجت وانتجت قناة الجزيرة عشرات البرامج عن علاقات دول عربية بالولايات المتحدة وإسرائيل، فلقد تجاهلت علاقات قطر الحميمة بهم⁽²⁾ كما سبق الإشارة.

إن تغطية الجزيرة تتم حسب تحالفات قطر الخارجية، فقبل افتكاك عقد المحور القطري السوري الإيراني وحلفائهم من حركات المقاومة الإسلامية، كانت تغطية قناة الجزيرة للأخبار والأحداث التي تتعلق بهذا المحور بها جزء كبير من المحاباة والمجاملة السياسية⁽³⁾. ويبدو إن

* عارف الحجاوي: أكاديمي وإعلامي فلسطيني، شغل مدير البرامج بالجزيرة، قبل أن يستقيل، ورئيس تحرير صحيفة الحياة الجديدة الفلسطينية والتي استقال منها مكتفياً بعمله الأكاديمي بجامعة بيرزيت.

وكالة معاً الإخبارية، <http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=585452>

(1) غازي بني عودة، "لقاء مع مدير البرامج في الجزيرة عارف الحجاوي"، مجلة مدى الإعلام، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية، العدد الأول، حزيران 2011، ص7.

(2) عويضة، الربيع العربي: بين الفكر والخطاب الإعلامي، ص83.

(3) المرجع السابق، ص71.

ما يحرك الجزيرة ويرتب نشرة أخبارها، هي مصالح السياسة الخارجية القطرية، وهذا الذي أشار إليه مدير برامجها السابق عارف الحجاوي (1).

ولكن من جانب آخر، يرى بعض المراقبين، أنه يقع ظلم على قناة الجزيرة وعلى دورها الإعلامي، باتهامها بعدم الموضوعية والحيادية في تغطيتها للأحداث، متعللين بأن القناة حيادية بقدر الإمكان في القضايا التي تحتل الحياد، واصطفافها مع الشعوب المقهورة ضد الظلم والفساد، ولا يتعدى عن وقوفها مع الضحية ضد النظم الاستبدادية، ويعد ذلك من أولويات العمل الإعلامي، وأن الجزيرة أتاحت فرصة كبيرة أمام الجمهور العربي لمناقشة القضايا الحساسة، وأضفت شرعية على الاعتراض والاختلاف، ولقد ناصرت القضايا القومية العربية؛ فهي كانت ضد الحرب الأمريكية على العراق مما عرضها للنقد الأمريكي، ولعبت الجزيرة دور محوري في دعم القضية الفلسطينية، وسلطت الضوء على السياسة القمعية الإسرائيلية اتجاه الشعب الفلسطيني، فالقناة من واجبه أن تكشف الفساد الذي ينخر بالجسد العربي من قبل نظمته المستبدة، وأن ما يقال حول تركيزها على دول بعينها؛ فهذا يرجع لقدر الدور الكبير الذي تلعبه هذه الدول ومدى تأثيرها في المجتمعات العربية قاطبة، والتي تصف نفسها بالريادة للأمم، لذا كان يتوجب تسليط الأضواء عليها، لأنها إذا تعافت تعافى الجسد العربي.

يرى الباحث كان يتوجب على الجزيرة أن تبتغي الحياد الإعلامي والمساواة مع الشأن العربي الداخلي، فكما كانت تنتقد نظم عربية كان يتوجب عليها أن تتناول ما لدى النظم الأخرى من مظاهر فساد سياسي واقتصادي واجتماعي.

صناعة رموز إعلامية وسياسية:

تمكنت الجزيرة من صناعة نجوم إعلام وسياسة من خلال تركيزها على استضافة شخصيات بعينها، مثل: الشيخ يوسف القرضاوي الضيف الدائم لبرنامج الشريعة والحياة الأسبوعي على الجزيرة (2)، والشيء نفسه مع معارضي الأنظمة العربية، مثل: الدكتور عبد الله المسفر القطري، والصحفي الفلسطيني عبد الباري عطوان المقيم بلندن، والمفكر الدكتور عزمي بشارة من فلسطيني أراضي عام 1948 ضيفها الدائم خاصة في فترة الحراك العربي، والكاتب الأردني ياسر الزعاترة المعارض الإخواني، والصحفي الفلسطيني الدكتور إبراهيم الحمامي،

(1) "الحجاوي: الحجاوي: الجزيرة ارتكبت خطأ فاحشاً في تغطيتها لوثائق المفاوضات، وكالة معا الاخبارية،

<http://maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=386174>؛ 2011/9/5

(2) الأشقر، الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية، ص144؛ وانظر:

Chesnot, Qatar Les Secrets Du Coffre-fort, p. 33.

وغيرهم ممن شرعت لهم قناة الجزيرة للنقد والتجريح بالدول العربية على كل صغيرة وكبيرة، دون المساس بالدولة صاحبة القناة أو ما يتعارض مع سياستها الخارجية.

• الجزيرة والابتزاز السياسي:

لا ننكر أن قناة الجزيرة التي انطلقت عام 1996، شكلت المصدر الأول للخبر، وحركت الساكن خاصة عند المعارضات العربية، ونقلت الخبر في بث حي ومباشر، واخترقت الحواجز التي وضعتها الأنظمة السياسية، إلا أنها تحولت فيما بعد إلى أدوات لتشكيل الرأي العام العربي نحو دعم جهات بعينها، وشيطة جهات أخرى (1).

كانت كشفت إحدى الوثائق الأمريكية السرية التي سربها موقع "ويكيليكس" الإلكتروني، والتي نشرتها صحيفة "الجاردان" البريطانية، كشفت عن استخدام قطر قناة الجزيرة كورقة مساومة في مفاوضاتها الخارجية، من خلال تطويع تغطيتها لتناسب زعماء الدول الأخرى، وعرض تخفيف تقاريرها التي تنطوي على الكثير من الانتقاد مقابل الحصول على تنازلات كبيرة (2)، وعرضت أحداها مبينة أن رئيس الوزراء القطري السابق حمد بن جاسم آل ثاني، كان قد عرض على الرئيس المصري السابق حسني مبارك، التخفيف من حدة انتقاد الجزيرة لمصر، مقابل أن تعدل الأخيرة من موقفها إزاء المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. وبينت الوثيقة أن لدى قناة الجزيرة المقدرة على التأثير في الرأي العام بكل المنطقة، وبشكل ذلك مصدراً قوياً لنفوذ قطر. وأوضحت الوثيقة أيضاً أن العلاقة بين السعودية وقطر، تحسنت بعد توقف الأخيرة عن نقد الأولى في قناة الجزيرة (3).

كما أشارت صحيفة الجاردان إلى أن أمير قطر السابق خليفة بن حمد آل ثاني - حسب الوثائق - رفض عام 2001، طلباً من الولايات المتحدة لمنع قناة الجزيرة من فرد وقت لتسجيلات زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن وشخصيات أخرى معادية لواشنطن (4)، إلا أنه من جانب آخر، كشف عن وثيقة أخرى (رقم DOHA176505 بتاريخ 20 تشرين الأول (أكتوبر) 2005)، تتحدث عن لقاء جمع بين رئيس مجلس إدارة شبكة الجزيرة السابق وضاح خنفر ووكالة الاستخبارات العسكرية الأمريكية CIA بتاريخ 20 تشرين الأول (أكتوبر) 2005، تعترض فيه الوكالة على أداء الجزيرة في تغطية الأحداث المرتبطة بالولايات المتحدة ومصالحها بالمنطقة،

(1) عويضة، الربيع العربي: بين الفكر والخطاب الإعلامي، ص78، أبو الرب، الجزيرة وقطر، ص70.

(2) "US embassy cables: Qatar using Al-Jazeera as bargaining tool", the guardian, 22/9/2011, <http://www.theguardian.com/world/us-embassy-cables-documents/235574/print>

(3) "Viewing cable 10DOHA71, senator Kerry's meeting with Qatar's prime minister", Wikileaks, 24/2/2010, <http://wikileaks.org/cable/2010/02/10DOHA71.html>

(4) "ويكيليكس: قطر تستخدم الجزيرة للمساومات في سياستها الخارجية"، B.B.C عربي، 2010/12/6، http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2010/12/101206_mubark_aljazeera.shtml

وحسب "ويكيليكس"، فإنه وخلال اللقاءات بين الطرفين، تعهد خنفر بتعديل الأخبار التي تزعم الحكومة الأمريكية أو حذفها تماماً⁽¹⁾. ويرجع كثيرون إقالة أو استقالة خنفر بسبب ظهور هذه الوثيقة، لأنه من المستبعد التقاء خنفر بالأمريكيين دون علم القيادة القطرية.

وفي وثيقة أخرى وحملت رقم 677 بتاريخ 19 تشرين الثاني (نوفمبر) 2009، والتي تعلقت بتقييم شامل تعدده الأقسام المختلفة بالسفارة الأمريكية بقطر، تطرقت لتقييم دور قناة الجزيرة في منظومة السياسة القطرية، وتحليل توجهات الشبكة منذ تولى الرئيس باراك أوباما لمقاليذ السلطة في واشنطن، وأشارت الوثيقة إلى أن تغطية الجزيرة أصبحت أكثر إيجابية تجاه الولايات المتحدة. في الوقت نفسه، يؤكد التقييم بقاء الجزيرة كأداة للسياسة الخارجية القطرية⁽²⁾. وهذا ما أكدته تصريح رئيس مجلس إدارة شبكة الجزيرة حمد بن ثامر آل ثاني، بأن من الطبيعي أن يكون اختيار مراسلي القناة بما يتوافق والاستراتيجية القطرية⁽³⁾، وأيضاً ما ذهب إليه ياسر أبو هلالة مدير مكتب الجزيرة بالأردن، الذي أكد هذه الرؤية بقوله: "الجزيرة جزء منها تخطيط من حاكم لبناء أدوات نفوذ من خلال السيطرة على الفضاء الإعلامي"⁽⁴⁾.

وأكدت وثيقة ثانية تحمل رقم (432) بتاريخ الأول من تموز (يوليو) 2009، أن لقاءً سرياً جمع بين حمد بن جاسم رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري مع مسئولين إسرائيليين وأمريكيين، والذي تناول عدد من الموضوعات بما فيها المصالحة الفلسطينية وعملية السلام، والذي شمل أيضاً هجوماً على مصر، ملخصه أن الدوحة تتبني خطة لضرب استقرار مصر بعنف، وأن قناة الجزيرة ستلعب الدور المحوري لتنفيذ هذه الخطة، عن طريق اللعب بمشاعر المصريين لإحداث هذه الفوضى⁽⁵⁾. وأكد لهم أنه بمجرد خروج المصريين إلى الشارع، فإنه سيكلف قناة الجزيرة ببث كل ما يزكي إشعال الفتنة في الشارع ليس فقط بين المصريين والنظام، ولكن بين المصريين وبعضهم البعض. وأشارت الوثيقة إلى أن قطر تستخدم دائماً قناة الجزيرة في تصفية حساباتها مع خصومها، وأنها نجحت أكثر من مرة في إشعال الفتن في عدد كبير من العواصم العربية، عندما توترت العلاقات مع الدوحة⁽⁶⁾.

(1) "Viewing cable 05DOHA1765, pao meeting with Aljazeera managing director ", WikiLeaks, 20/10/2005, <http://wikileaks.org/cable/2005/10/05DOHA1765.html>

(2) "US embassy cables: Qatar using Al-Jazeera as bargaining tool", the guardian, 22/9/2011, <http://www.theguardian.com/world/us-embassy-cables-documents/235574/print>

(3) Zayani, *The Al Jazeera Phenomenon Critical Perspectives*, p. 12.

(4) أبو الرب، الجزيرة وقطر، ص 69.

(5) "الدور القطري المشبوه في إحداث القلاقل في البلدان المسلمة - الجزء الأول"، موقع الرأي، 2013/3/4؛ <http://www.raainews.com/articledetails.asp?articleid=2956>

(6) "ويكيليكس: قطر تتبني خطة لضرب مصر عبر الجزيرة بمعرفة إسرائيل"، جريدة النهار الإلكترونية، 2011/4/25؛ <http://www.alnaharegypt.com/t~32527>

وفي كتابه: (وين ماشي بينا سيدي؟)، أورد سامي الجلولي نقلاً عن جريدة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية، أنه كان هناك اتفاق سري بين قطر والولايات المتحدة حول تسهيل الأخيرة فوز قطر بتنظيم بطولة كأس العالم عام 2022، مقابل بعض الخطوات التي يتوجب على قطر القيام بها بمساهمة قناة الجزيرة في مشروع الشرق الأوسط الكبير، بتغطيتها لملفات حساسة لدول معينة، مستغلة ما يعترى تلك الدول من فساد، واستغلال غضب الشارع العربي على السلوك السياسي الداخلي والخارجي بتحريك ذلك الشارع نحو التغيير، والعمل الإعلامي على نشر الفوضى وفتح قنوات فضائية وإذاعية جديدة في دول عربية متفرقة (1).

هذا العرض من الوثائق عن قطر والجزيرة، والتي لم نجد نفي قطري واضح لها، وما يؤكد صحة كثير مما ورد فيها، ما يحدث من ممارسات على الأرض من قبل قطر وقناة الجزيرة اتجاه بعض البلدان العربية، من إثارة الخلافات وصب الزيت على النار ليزيد اشتعالها، مما يحقق لها هدفها من التمكن من قيادة العالم العربي، بعدما تكون قد دثرت من أمامها القوى الإقليمية التي تحول بينها وبين تحقيق هدفها هذا. ووضحت الوثائق بجلاء، استخدام قطر لقناة الجزيرة كسيف مسلط على رقاب دول وأنظمة بعينها، وكذلك كأداة ابتزاز لنيل مكتسبات لصالح سياستها ومصالحها بالمنطقة.

ومن يتابع أداء الجزيرة سيجد أنها لم تلتزم الحياد، أو العمل نحو حل الأزمات العربية، وإنما تدفع وبكل قوة نحو الانزلاق إلى الفوضى الخلاقة.

إن نجاح الخارجية القطرية مرده نجاح قناة الجزيرة والعكس بالعكس، فالجزيرة ممولة مباشرة من الخارجية القطرية وتخضع لأجندتها، حيث سلكت الخارجية القطرية والجزيرة نفس المسلك مع توزيع متكامل للأدوار، ونجحت الخارجية القطرية في كسب ثقة الباحثين عن حلول سريعة وناجحة، فيما نجحت الجزيرة في كسب ثقة المواطن العربي من المحيط إلى الخليج (2). كما سبق توضيحه كان انطلاق الجزيرة متواكب مع ثورة اتصالات بالعالم، ومصاحبة لأحداث بارزة بالعالم والوطن العربي على حد سواء مما زاد شبق المشاهد للقنوات الإخبارية، والجزيرة التي كانت أكثرها جذباً، فاخرقت بسرعة البرق كل البيوت العربية، وتربعت على عرش القنوات المفضلة للمواطن العربي.

إن تلاحق الأحداث وأسبقية الجزيرة عن غيرها من القنوات المماثلة لها في الانطلاق، جعلها تتبوأ الصدارة لدى المواطن العربي، كانت ذروتها خلال الحراك الشعبي العربي ضد

(1) جلولي، وين ماشي فينا سيدي؟، ص96.

(2) الجلولي، وين ماشي بينا سيدي؟، ص55.

الأنظمة المستبدة، ولكن يبدو أن هذا الحراك هو أيضًا يمثل بداية تراجع أسهم القناة القطرية، والتي بدا ينظر لها المواطن بوجه آخر يعمل على تعميق الفتنة بالشارع العربي، وخلق القلاقل والاضطرابات بالدول العربية.

وكان من الممكن التفكير جليًا، أن قناة الجزيرة قادمة للتريع على سدة عرش الإعلام العربي، بمنحها للأصوات الداعية بوضوح إلى تغيير أنظمة الحكم العربية، مما سوف يمنحها تركية كي تحظى بشكل أوتوماتيكي بدعم الشعوب العربية الناقمة على أنظمتها الديكتاتورية، والتي تتطلع للتحول الديمقراطي، ولكن كان الواقع مختلفًا تمامًا، حيث أثارت قناة الجزيرة بعد تحقق بعض النجاح لتحركات الشعوب في الحراك العربي، بإزالة عدد من الحكام من رأس الحكم، وإسقاط نظم استمرت لعشرات السنين، حفيظة تلك الشعوب نظراً لتحيزها الواضح لطرف دون الآخرين، ومحاولاتها شيطنة خصوم حلفائها الأساسيين جماعة الإخوان المسلمين في داخل تلك البلدان، وخاصة أن تبريرها السابق الذي ساقته أثناء حراك شعوب تلك الدول، بأنها تقف مع الشعوب ضد الأنظمة لم يعد مبرر، لأن الطرفين يدعيان تمثيلهم للشعب وانتفاضته الآن.

فقناة الجزيرة سلاح قطر الذي تشهره في وجه خصومها بدأ في السقوط، فمؤشرات مشاهدة القناة بدأت في التراجع نتيجة الأخطاء المهنية التي تقوم بها، والتي عرت وجهها ودورها الحقيقي. وما استقالة عدد من مذيعيها ومذيعاتها لأسباب مهنية تتعلق بطريقة تغطيتها للأحداث في الدول العربية، إلا دليلاً على تراجع أسهمها لدى المواطن العربي العادي والمتقف الذي كان يرى فيها صوت المقهورين وسلاح المظلومين، وخاصة بعد الكشف عن كثير من خبايا القناة في تغطيتها للأحداث كالغرف السوداء⁽¹⁾.

فهل سيستمر تراجع دور الجزيرة كلما تراجع دور الدولة الراعية لها، والتي بدأ مؤخراً يظهر من موجة الاحتجاج داخل الدول العربية لدورها، الذي يلفه الشك والريبة بدعم جهات بعينها، واتهامها بالمساهمة بدعم القلاقل والاضطرابات داخل الدول العربية لصالح قوى عالمية.

(1) الجلولي، وين ماضي بينا سيدي، ص 122.

المبحث الثالث

الاستثمار الاقتصادي والمال السياسي الموجه

قامت قطر بوضع خطط طموحة لتحقيق الانفتاح الاقتصادي، وتطوير البنية التحتية الحديثة، وتشجيع التعاون المتوازن بين القطاعين العام والخاص، هذا إلى جانب قيامها بوضع مجموعة من القوانين المنظمة للاستثمار، والرامية إلى جذب رأس المال، وتشجيع القطاعات الإنتاجية.

شهدت قطر منذ استلام الشيخ حمد بن خليفة للسلطة نهضة واسعة، فقد تحولت البلاد التي لم يكن يزيد دخلها من صادرات النفط عن أكثر من 3 مليارات دولار، وتعاني من عجز كبير في ميزانيتها، إلى بلد يمتلك واحدًا من أكبر الاقتصاديات في المنطقة، وتعتبر أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، كما تمتلك ذراعًا استثماريًا في الخارج هو جهاز قطر للاستثمار، الذي تتراوح أصوله بين 100 و200 مليار دولار⁽¹⁾.

وازدهرت قطر في السنوات القليلة الماضية، مع استمرار النمو المرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والذي نما بشكل كبير في عام 2010، بسبب الزيادة في أسعار النفط وتوسيع قطاع الغاز⁽²⁾، وسعت قطر لزيادة الاستثمار الخاص والأجنبي في قطاعات غير الطاقة⁽³⁾. وانعكس المستوى الاقتصادي لدولة قطر على دخل الفرد، فقد احتلت قطر المركز الأول في الدخل الفردي عام 2012، وأدنى مستوى من البطالة⁽⁴⁾.

كما أصبحت قطر بفضل احتياطات الطاقة التي تملكها، لاعبًا رئيسيًا ضمن منظومة إمدادات الطاقة العالمية⁽⁵⁾. وقيام قطر بتوفير جزء كبير من احتياجات الدول الأجنبية من الطاقة؛ فهي بذلك تخلق أطرافًا يكون لها مصلحة في حماية استقرارها وأمنها. ومع أن هذا لا يترجم بالضرورة إلى ما تتمتع به قطر من ضمان الولايات المتحدة لأمنها الصلب، فإنه يدعم بناء مكانة ونفوذ وعلاقات دبلوماسية أقوى مع البلدان الرئيسية، التي تجد نفسها مضطرة إلى دعم قطر في حال واجهت مشكلة خطيرة، تهدد أمن الطاقة لديها في منطقة مضطربة. ومن المنظور عينه، من شأن العلاقات المستندة إلى التكافل الشديد في مجال الطاقة أن توفر دعماً

(1) المرجع السابق.

(2) Peter Beaumont, "How Qatar is taking on the world", the guardian, 7 July 2012.

(3) Op, Cit.

(4) الشرق الأوسط الدولية، "قطر من خاصرة الخليج إلى قلب العالم"؛ وانظر:

Vivienne Walt, "Qatar takes over the world", CNN, 15 August 2013.

(5) Walt. Op. cit.

أساسيًا لقطر في المحافل الدولية أو في سعيها إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية⁽¹⁾. وبذلك تساهم الطاقة بطريقة غير مباشرة، في تعزيز سياسة قطر الخارجية، وتوفر دعمًا أساسيًا لقطر في المحافل الدولية، أو في سعيها إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

فقطر لم تكتفِ بما أحدثته من تنمية اقتصادية داخلها، بل عمدت إلى الاستثمار بعدة دول أخرى، وخاصة دول أوروبية لها مكانتها، مثل: بريطانيا وفرنسا، لذلك أصدر الأمير السابق حمد بن خليفة قراره بتشكيل هيئة الاستثمار القطرية برئاسة رئيس الوزراء ووزير الخارجية السابق حمد بن جاسم، والذي استبدل مؤخرًا بـ أحمد السيد الرئيس التنفيذي لقطر القابضة الذراع الاستثمارية للصندوق السيادي⁽²⁾، والتي أشرفت على الاستثمارات الخارجية والتي تقدر بمليارات الدولارات، والذي يأتي في المرتبة 14 عالميًا، ومحفظة استثماراته واسعة جدًا تشمل أسهمًا في مؤسسات اقتصادية وشركات عالمية من الطراز الأول تغطي قطاعات متعددة، من الأسواق العقارية حتى صناعة المجوهرات مرورًا بصناعات عديدة أخرى⁽³⁾.

كان قرار استبدال الشيخ حمد بن جاسم كرئيس تنفيذي لصندوق قطر السيادي، ملفتًا لأكثر من سبب؛ فهو الرجل الذي قام على مدى سنوات بهندسة سياسة قطر الاستثمارية، وجاء ذلك من حيث اختيار خليفته أحمد السيد والذي كان يرأس "قطر القابضة"، والذي يوصف بالذراع اليمنى لحمد بن جاسم، والمطلع على خبايا الاستثمار، وما تعينه سوى إشارة إضافية إلى استمرارية المؤسسات المالية كما السياسية، ورسالة طمأنة إلى كافة شركاء الإنتاج، كما أنها ذات دلائل بفصل الاستثمار عن السياسة الخارجية، حيث كان من سمات المرحلة السابقة المزج بين السياسة والاستثمار، لا سيما بين السياسة الخارجية لدولة قطر وسياستها الاستثمارية، بحيث كانت تشكل الأولى رافعة للثانية والثانية سندًا للأولى⁽⁴⁾. والأمر ليس غريبًا، فالشيخ حمد كان ممسكًا بالمقودين في آن واحد، فذلك لم يكن يرق للجميع في الخارج ولا تعدد مهامه وتراكم نفوذه كানা محط إجماع في الداخل⁽⁵⁾. وطبعت شخصيته أسلوبه في عالم الأعمال والسياسة على حدّ سواء، فجاز تسميتها بسياسة التوتر العالي، إن على المستوى الدبلوماسي أو الاستثماري.

(1) روبرتس، "السياسة الخارجية القطرية"، مرجع سابق.

(2) سامي نادر، "الاستثمارات القطرية: الفصل بين السياسة والاقتصاد"، الرصد نبض الشرق الأوسط، 2013/7/12؛ <http://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/originals/2013/07/qatar-emir-tamim-investment-fund-new-approach.html>

(3) نادر، "الاستثمارات القطرية: الفصل بين السياسة والاقتصاد"، مرجع سابق.

(4) المرجع السابق

(5) الكواري وآخرون، الشعب يريد الإصلاح في قطر، ص 181.

وأبرز تجسيد للتشابه بين السياسة والمال، هو العلاقات القطرية - الفرنسية، وقد دخلت قطر إلى فرنسا من باب الانتخابات الرئاسية التي أتت بنيكولا ساركوزي رئيساً. فقد أراد الأخير منذ اليوم الأول التأكيد على القطيعة مع سياسة خلفه جاك شيراك، الذي جعل من العلاقة بين فرنسا وقطر ركناً أساسياً في سياسته العربية. وتلاقت مصلحة الطرفين، وظهرت شراكة من نوع خاص تُرجمت بإنجازات صاخبة، مثل: قضية الإفراج عن الممرضات البلغاريات المعتقلات بليبيا في عهد القذافي التي خطفت كل الأضواء، وتبدلت السياسة الفرنسية تجاه لبنان، وأصبحت باريس أكثر انفتاحاً على سوريا وحزب الله حتى اندلاع الحراك العربي، وتدفقت الاستثمارات القطرية على فرنسا في شتى القطاعات (1)، حيث تملك قطر استثمارات واسعة في فرنسا، من القطاع العقاري حتى قطاع الرياضة، من بينها شراء عدد من الأسهم التجارية والعقارية الهامة في فرنسا، مثل شراء حصة من أسهم شركة المناجم والتعدين "اكستراتا" (Mining and mining company Xstrata)، وأخرى بالمجموعة الإعلامية الفرنسية "أغاردير" (Lagardère)، وشراء ملكية كاملة لفندق "رويال مونسو" ومجمع "إليزيه 26". وكل واحد منها يحمل قيمة تراثية ومعنوية كبيرة، بالإضافة إلى قيمته المالية، وشراء نادي "باريس سان جيرمان" لكرة القدم (2). وتبلغ القيمة الإجمالية للاستثمارات القطرية في الشركات المدرجة على قائمة الأسواق المالية الفرنسية، 7.6 مليار يورو، ويحمل بعض هذه التوظيفات أبعاداً استراتيجية تتلاقى مع صناعات قطر واقتصادها. وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق رفع مؤخراً حصته في شركة "توتال" النفطية، من 3% إلى 5% (3).

لم تخل هذه السياسة من محاولات التشكيك في نوايا قطر الاستثمارية، وارتفعت أصوات لا سيما من جهة اليمين الفرنسي غير المتعاطف مع ساركوزي، تتدد بشراء قطر الإرث الفرنسي وبنواياها المبيتة، أخطرها ما تمّ التداول فيه حول أسلمة المجتمع الفرنسي، من خلال إنشاء صندوق لدعم الضواحي الفرنسية التي يلهبها من فترة لأخرى الشباب العربي، القاطنون في أحيائها ومعظمهم من بلاد شمال أفريقيا والذين يرفضون الاندماج في المجتمع الفرنسي وقيمه، أو على الأقل يتهمون بذلك. وبلغ هذا التشكيك في نوايا قطر الحقيقية، حدّ تشكيل لجنة برلمانية خاصة للتحقيق بشأن هذه الاستثمارات (4). وقد أفضى الأمر مؤخراً إلى إشراك المؤسسة المالية الفرنسية "الصندوق الوطني للودائع"؛ كمساهم أصيل في تأسيس صندوق مشترك فرنسي قطري

(1) نادر، الاستثمارات القطرية: الفصل بين السياسة والاقتصاد، مرجع سابق.

(2) Beaumont, **How Qatar is taking on the world**, op. cit.

(3) نادر، الاستثمارات القطرية: الفصل بين السياسة والاقتصاد، مرجع سابق.

(4) Vanessa Kortekaas , "Qatar fund sets sights on impact investment schemes", London ,October 28, 2013,
<http://www.ft.com/intl/cms/s/0/90b2885a-3d85-11e3-9928-00144feab7de.html#axzz2kGNeyKQA>

برأسمال 300 مليون يورو، لتمويل الشركات الفرنسية المتوسطة وصغيرة الحجم، وذلك من أجل رفع الشبهات المخيمة على توظيفات الإمارة الصغيرة في العمق الفرنسي. ولعل أبلغ تعبير عن رمادية هذه العلاقة ما بين فرنسا وقطر، فيما يتعلق بتضارب أهدافهما على الرغم من تقاربهما أو ربما بفعل هذا التقارب، هو ما قاله الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند خلال زيارته الأخيرة لقطر في 22 حزيران (يونيو) 2013: "علاقتنا بشكل طبيعي ممتازة، لكنها ليست طبيعية بشكل ممتاز" (1). وفي الأمر أكثر من إشارة إلى ضرورة ترويض هذه العلاقة، وإضفاء منسوب أعلى من الشفافية والترشيد عليها، ومن الجدير ذكره تزود فرنسا الجيش القطري بنحو 75% من معداته (2).

وفي بريطانيا يتمتع الاستثمار القطري بنفوذ ضارب في الشركات البريطانية الكبرى، حيث تمتلك مخازن "هارودز" (Stores Harrods)، وعقارات بها أعلى شقق بالعالم، ومكاتب السفارة الأمريكية، فضلاً عن امتلاكها لأسهم تجارية بعدد من الشركات البريطانية، ويعد برج شارد (Shard Tower) القريب من نهر التايمز المكون من 72 طابقاً، وتمتلك قطر 95 % من أسهمه، آخر قطعة في محفظة الاستثمارات القطرية في العاصمة البريطانية (لندن) (3). وقطر تمد بريطانيا بـ 13 % من احتياجها للغاز، بموجب الاتفاق مع شركة "سينترিকা" البريطانية بقيمة 7 مليارات دولار، وتعتبر قطر "مزوداً موثقاً" لبريطانيا بمجال الطاقة (4).

ويبدو أن قطر تسعى لتوسيع استثماراتها في الولايات المتحدة، وخاصة في قطاعي البنوك والعقارات، وذلك بعد اتجاه الاقتصاد الأمريكي نحو مزيد من التعافي والخروج من الأزمة المالية التي بدأت أواخر العام 2008 بشكل شبه نهائي، حيث تمكنت قطر خلال عامين من شراء حصة في "بنك أوف أمريكا"، وهو ثاني أكبر البنوك في الولايات المتحدة قوامها مليار دولار؛ أي ما يعادل 5 % من أسهم البنك، واشترى صندوق قطر الاستثماري حصة 5.2% من شركة تيفاني وشركاه، وهي واحدة من الشركات الرائدة في مجال مبيعات المجوهرات بالتجزئة على الانترنت في الولايات المتحدة (5). ويبدو أنه سيكون الهدف القادم للاستثمارات القطرية في الولايات المتحدة، هو القطاع العقاري. وبانتقال قطر إلى السوق الأمريكي يمكن أن تستفيد من

(1) op, cit.

انظر: الجزيرة نت، "الرئيس الفرنسي يبدأ زيارة لقطر"، 2013/6/22؛

<http://www.aljazeera.net/news/pages/295f768d-3ece-4929-87c2-0b356ba0018e>

(2) الجزيرة نت، المرجع السابق.

(3) Beaumont, **How Qatar is taking on the world**؛ See: Julia Kollwe, "Qataris enjoy rich pickings in London property", the guardian, 14 June 2010,

<http://www.theguardian.com/world/2010/jun/14/qataris-rich-pickings-london-property>

(4) محمد عايش، "الغاز القطري يصل إلى 3 ملايين منزل جديد في بريطانيا"، العربية نت، 2013/11/7؛

<http://www.alarabiya.net/ar/aswaq>

(5) "صندوق الاستثمار القطري يشتري حصة في بنك أوف أمريكا بقيمة مليار دولار"، صوت روسيا، 2013/10/31؛

http://arabic.ruvr.ru/2013_10_31/123695295

الانتعاش الذي بدأ يظهر على أكبر اقتصاد في العالم، بعد أن كان طوال السنوات القليلة الماضية، مركزاً للأزمة الاقتصادية التي أوجعت العالم بأكمله⁽¹⁾.

إن الاستثمارات القطرية لم تقتصر على بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، بل امتدت استثماراتها كذلك في كثير من أنحاء العالم، فطبقاً لتقرير أمريكي ورد بالمجلة الأمريكية (AMERICAN THINKER)، بأن استثمارات قطر تتواجد في جميع أنحاء العالم، ففي ألمانيا تستحوذ على حصص في شركتي "فولكسفاغن" و"بورش" أكبر منتج سيارات في أوروبا، حيث تملك 17% من الأولى و10% من الثانية. وتمتلك عقارات راقية في برلين، بما في ذلك فندق "غراند حياة الخمس"، وشركة سيمنز لهندسة الإلكترونيات، وشركة الإنشاءات الألمانية العملاقة "هوكتيف". وتمتلك الدولة الخليجية حصصاً في فندق تيفاني، وبنك "كريدي سويس" السويسري، وفي إيطاليا تستحوذ على بيت الأزياء العالمي المعروف "فالتينو"، ولها أيضاً استثمارات تتوزع بين البرتغال، وموناكو، وألمانيا، واليونان وغيرها، كما استثمرت في أستراليا، وفي آسيا وأفريقيا خاصة في المجال العقاري عبر منتجات سياحية وسكنية وأراضٍ صالحة للزراعة، وتمتلك حصصاً كبيرة في بنك "بانكو سانت اندر برازيل"، و"البنك الزراعي الصيني". ويشير التقرير الأمريكي إلى أن أمير قطر السابق حمد بن خليفة لديه استثمارات في اليونان، حيث اشترى في شهر آذار (مارس) 2013، ست جزر يونانية في البحر الأيوني بحوالي 10 ملايين دولار، كما أنه يعتزم بناء قصور لزوجاته الثلاث وأولاده الـ 24⁽²⁾. وفي إسبانيا، رعت قطر فريق برشلونة الرياضي ذا الصيت العالمي، كما بدأت تستثمر في ماليزيا في قطاع البتروكيماويات، حيث ستستثمر خمسة مليارات دولار في الفترة الواقعة بين عامي 2011-2014⁽³⁾.

أما في العالم العربي، فتمتلك قطر مجموعات سكنية سياحية وتجارية في عدد من الدول العربية، حيث اشترت مصرفاً لبنانياً في عام 2007، بمبلغ 180 مليون يورو، وتمتلك في الأردن صندوق استثمارات⁽⁴⁾؛ وشهد السودان تدفقاً للاستثمارات القطرية في مجالات مختلفة، خاصة الاستثمار العقاري السكني والزراعي والحيواني والصناعي والنفط والمعادن والنقل والطرق، وانتقلت قطر لتصبح من بين ست دول هي الأكثر استثماراً في السودان⁽⁵⁾. أما في مصر فالاستثمار القطري شهد حالة من المد والجزر حسب الحالة السياسية بين البلدين. واستثمرت قطر

(1) محمد عايش، "استثمارات قطرية تستهدف قطاعي البنوك والعقارات في أمريكا"، العربية نت، 2013/11/3؛

<http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/banks>

(2) Curtis, "Qatar. The New Player in the Middle East", op.cit.

(3) "قطر تتجه لتغيير سياساتها الاستثمارية في العالم"، العربية نت، <http://www.alarabiya.net>

(4) Curtis, "Qatar. The New Player in the Middle East", op.cit.

(5) "توسع الاستثمارات القطرية في السودان"، الجزيرة نت، 2011/12/7؛

<http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/af5f1d12-a29c-4c86-bc1e-bd79eb20473c>

بكثافة في الاقتصاد السوري، قبل انقطاع عقد العلاقة بينهم⁽¹⁾، لموقف قطر الداعم للمعارضة السورية. وهذا الحجم من الاستثمار القطري في البلاد العربية، لم يصل إلى الشكل المنتظر منه بما يوازي استثمارها بالغرب.

• تسييس المال القطري

إن الدول الصغيرة عادة ما تصادف صعوبات أمام تحقيق أهداف سياستها الخارجية، لأنها في الغالب تكون متواضعة في القدرات العسكرية، لذلك فإنها تلجأ إلى وسائل أخرى غير العسكرية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، ومن بين هذه الدول قطر؛ فهي دولة صغيرة بل متناهية في الصغر من حيث المساحة الجغرافية والقوة العسكرية، وزاد الوضع سوءاً بالنسبة لها لوقوعها في منطقة مضطربة أمنياً باستمرار، لذلك فإنها لجأت إلى استخدام وسائل أخرى سياسية واقتصادية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، فلجأت منذ خلعها ثوب الانطواء على الذات بعد انقلاب عام 1995، الذي أسفر عن استيلاء حمد بن خليفة على السلطة من والده، وبدأت تتحول سياستها الخارجية من منهجية التوازن والحياد إلى التحالف العلني والواضح مع الولايات المتحدة.

كما أن قطر قد استخدمت الأدوات الاقتصادية، كما هو حال أدوات سياستها الناعمة والإعلامية بشكل فاعل في تنفيذ سياستها الخارجية، وساعدها على الاستخدام الأمثل لهذه الوسائل الاقتصادية والمالية، حجم الثروة المادية التي تتمتع بها، والتي استطاعت من خلالها أن تحقق الكثير من أهداف سياستها واستراتيجيتها الخارجية⁽²⁾.

وهذا الأمر ليس فقط بالنسبة للدول الصغيرة ولكنه أيضاً موجود ومستخدم بالنسبة للدول الكبيرة، فكل الدول ذات الوزن بالمجتمع الدولي استخدمت هذا السلاح في تنفيذ سياستها الخارجية وتحقيق مصالحها وأهدافها في العالم، فالولايات المتحدة مثلاً تستخدم هذه الأداة بشكل كبير منذ الحرب الباردة وحتى وقتنا الحاضر، فقامت من خلال سعيها لاحتواء النفوذ الشيوعي في العالم بتقديم المساعدات المالية للأطراف المعارضة للمعسكر الشرقي⁽³⁾. كما أنها من أكثر الدول استخداماً للمال السياسي بخاصته الثوابية والعقابية، فمن يطع سياستها تغدق عليه المنح والمساعدات، ومن يعصها ويرفض تنفيذ إرادتها يعرض للحرمان والحصار، ومن أشهر استخداماتها للمال السياسي، كانت فضيحة إيران - كونترا (إيران - جيت) مثلاً التي حاولت

(1) Eckart Woertz, **Qatar And Europe's Neglect Of The Gulf Region**, CIDOB Barcelona Centre for International Affairs, No. 46, February 2012, p. 4.

(2) op. cit, p. 6.

(3) فيصل أبو صليب، "المال السياسي الدولي"، <http://www.abusulaib.com/?p=578>

من خلالها في عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغان تنفيذ أهدافها الخارجية باستخدام الوسائل المادية⁽¹⁾، وكذلك فعلت دول أخرى باستغلال المال السياسي بتنفيذ سياساتها.

ونظرًا لأن منطقة الخليج العربي مضطربة باستمرار، يعد إنفاق قطر للمال السياسي سعيًا لتكوين تحالفات عالمية بمثابة وثيقة تأمين بالنسبة لها، فوفقًا لإحدى البرقيات الدبلوماسية الأمريكية التي تم تسريبها، قال رئيس الوزراء القطري حمد بن جاسم آل ثاني، ل أحد المسؤولين الأمريكيين بعد تبرع قطر بمائة مليون دولار في أعقاب إعصار كاترينا: "قد نتعرض لإعصار كاترينا يومًا ما"، وقد يأتي هذا الإعصار في هيئة هجوم الولايات المتحدة علي إيران الذي من شأنه أن يغلق مضيق هرمز، ويوقف صادرات قطر الحيوية من الغاز الطبيعي المسال⁽²⁾.

فقطر أصبحت اليوم من أكثر الدول توظيفًا للمال السياسي في شكل قروض ومساعدات وهبات ومنح للدول المستهدفة لتحقيق وحماية مصالحها، وكذلك تمويل العديد من الأنظمة والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وبعض الشخصيات السياسية والاجتماعية في الدول المستهدفة لتحقيق أهدافها ومصالحها. فقطر مثلاً تحدد دعمها الأكبر لفلسطين لصالح حكومة غزة وتتجاهل الضفة الغربية والقدس؛ وذلك لارتباطها بعلاقات وطيدة مع حركة حماس المسيطرة على غزة، وخلافها مع السلطة الفلسطينية برام الله.

أما في الشأن المصري، فلم يكن لقطر استثمارات أو هبات مالية كما فعلت معظم دول الخليج في عهد الرئيس مبارك بسبب سوء العلاقات بين البلدين، بينما بعد حراك 25 كانون الثاني (يناير) 2011، وتنازل مبارك عن الحكم، بدأت قطر تضخ الأموال والاستثمارات في الاقتصاد المصري، والذي وصلت ذروته بعد تولي الرئيس محمد مرسي مقاليد الحكم، ولكنه عاد للتراجع بعدما أصيبت العلاقة بين البلدين بنكسة أثر الإطاحة بالرئيس مرسي في 3 تموز (يوليو) 2013، عقب احتجاجات شعبية واسعة ضده، ومعارضة قطر لذلك. وينظر إلى قطر باعتبارها داعماً قوياً لجماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي إليها مرسي، وأعطت مصر 7.5 مليار دولار خلال العام الذي أمضاه في السلطة في صورة قروض ومنح⁽³⁾. أي لم يستمر شهر العسل المصري القطري أكثر من عام واحد الذي حكم فيه الرئيس مرسي، وهذا يدل على تسييس المال القطري وفقاً لمصالحها وتحالفاتها.

(1) المرجع السابق.

(2) نهى مكرم، "المال السياسي يحول قطر إلى بطل ثورات الربيع العربي"، البورصة، 2013/3/25؛ <http://www.alborsanews.com/2013/03/25/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84>

(3) "مسؤول: مصر تعيد ودیعة قطرية قيمتها 500 مليون دولار"، العربية نت؛ <http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/financial-markets>

بينما ما زالت تقدم الدعم لتونس بقيادة حزب النهضة (الإخوان المسلمين بتونس). أما في الحراك السوري الذي انحرف للاقتتال بين الجيش السوري ومجموعات أصولية متطرفة، فيقدم الدعم القطري لجهات بالمعارضة السورية، الجزء الأكبر منها لجهات تحسب على الإخوان المسلمين والمجموعات المسلحة. وهذا المال السياسي المقدم للمعارضة والمقاتلين بسوريا، كان محل انتقاد من شخصيات معروفة بالمعارضة السورية كهيثم مناع، وغزوان أكتع، حيث اعتبراً كلا من قطر والسعودية يستخدمان المال السياسي من أجل إفساد الحراك السوري، وتقديم الرشاوي المالية لمن يعلن الولاء لهما. وتحويل الحراك ليخدم مصالحهم وأهدافهم الإقليمية، وتحويل سوريا إلى ساحة صراع إقليمية دولية موجه لإضعاف إيران، وفقاً لأجندات دول الخليج والولايات المتحدة⁽¹⁾، وكانت قطر قد قدمت المال والسلاح للمجموعات الليبية المقاتلة ضد نظام الرئيس القذافي.

لقد كان المال القطري بكافة أشكاله سواء الاستثمارية أو المنح والهبات، أداة ضغط على الخصوم وتدعيم للحلفاء، وبدا ذلك واضحاً في الدول العربية التي تعرضت لموجة المظاهرات والاحتجاجات، والتي أسفر بعضها عن زوال نظم وظهور نظم سياسية جديدة. فكان للمال السياسي القطري دور هام وحيوي في إطار سعيها لأن تلعب دوراً حيوياً إقليمياً ودولياً لتنفيذ سياساتها، وبدونه ما كان تحقق لها الكثير من أهدافها، حيث كان شراء الذمم من دول وأشخاص نافذة بالعالم. وكان المال السياسي، بمثابة الجزرة والعصا التي تستخدمها قطر في كثير من الأحيان. وخلاصة القول، بأن استخدام الأموال لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية أمر طبيعي، ومن البديهيات في إدارة العلاقات الدولية ومن الصعوبة بمكان، وضع حدود لهذا الاستخدام، أو معرفة كافة تفاصيل هذه اللعبة.

واستخدمت قطر المال السياسي كأداة في عمليات الوساطة التي انخرطت فيها، والتي ارتكزت على مبدأ الجزرة والعصا، كنوع من الحوافز لجلب الأطراف إلى الاتفاق "الوساطة الربوية". ويشار إلى أن قطر مارست حتى الآن الوساطة المستندة إلى القوة الناعمة، مع تدخلاتها التي تعتمد اعتماداً كبيراً على قدرة قطر في استخدام الموارد المالية الضخمة، لتقديم حوافز لأطراف النزاع للتوصل إلى اتفاق⁽²⁾.

إن استخدام الحوافز المالية قد يكون من المفيد لجلب الأطراف إلى الاتفاق أولاً، كما هو الحال في دارفور، حيث عرضت على كلا الطرفين استثمارات كبيرة في مرحلة ما بعد الاتفاق⁽³⁾. ومع

(1) "المال السياسي بدأ يُفسد المعارضة السورية"، هيئة التنسيق السورية؛

<http://syrianncb.org/2012/02/29/%D9%87%D9%8A%D8%AB%D9%85>

(2) Barakat, *The Qatari Spring*, p. 25.

(3) op. cit, p. 26.

ذلك، قد تثبت هذه الاستراتيجية عدم ديمومتها على المدى الطويل. فذلك، قد يشجع الأطراف على التركيز على المكاسب قصيرة الأجل، بدلاً من معالجة الجذور الكامنة وراء الصراع، مما يؤدي إلى حالة مستمرة من إدارة الصراع، بدلاً من أن يكون أكثر عمقاً لحل الصراع. وهذا يؤدي لعدم الاستدامة في نجاح وساطات قطر، الأمر الذي ينطبق على الحالة اليمنية في الوساطة بين الحوثيين والحكومة اليمنية في عهد الرئيس علي عبد الله صالح، والتي تمت لأكثر من مرة ولكنها كل مرة كانت تقشّر من جديد، وكذلك الأزمة في لبنان بين التيارات السياسية المتصارعة فيه، فتشهد الآن انهياراً للاتفاق الموقع بالدوحة عام 2008، بعدما أغرت الدوحة المتصارعين، بتكفلها بإعادة إعمار أحياء دمرها العدوان الإسرائيلي عام 2006. حتى في الشأن الفلسطيني الداخلي على الرغم من الجزرة والعصا المقدمة لطرفي الانقسام، المتمثلة بالإغراء بإعادة إعمار غزة، وتقديم الدعم المالي لها، والتهديد بالحرمان المالي للضفة الغربية، إلا أن الوساطة القطرية التي توجت باتفاق الدوحة عام 2011، لم يكتب لها النجاح.

وقد يوصف التوسط القطري في الأزمات السياسية بالمنطقة التي تدخل بها، مثل "دبلوماسية دفتر الشيكات"، بما يحقق فوائد فورية للهيئة القطرية ومرتبطة باتفاق سلام سريع⁽¹⁾، ولكن ذلك قد يؤدي إلى انهيار اتفاق من هذا القبيل على المدى الطويل، بسبب ترك أسباب الصراع بين الفرقاء بدون حل فعلي.

من خلال العرض السابق، يتضح جلياً مدى تسخير قطر المال في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، حيث المال القطري يمحو الحدود بين القضايا والمصالح، وبين المبادئ والسياسات، وبين الثقافة والسياسة، وبين العقائد والعقائد المضادة، وبين الفكر والتخلف، وبين الإعلام والتزوير.

(1) op. cit, p. 27.

المبحث الرابع

التحالف مع الإسلام السياسي وحركات المقاومة

إن الحضور الإخواني في قطر أبلغ من أن يتم الحديث عنه، وهو له أصل تاريخي معروف، حيث شهدت قطر تواجدًا مكثفًا للإخوان المسلمين، وذلك منذ النصف الأخير للقرن العشرين، بعدما وصلت موجة الإخوان الأولى من مصر في عام 1954، بعد صراعهم مع النظام المصري في عهد الرئيس جمال عبدالناصر، حيث وجد أعضاء الإخوان ملجأً وملاذًا آمنًا في دول الخليج ومن بينها قطر، فكان أن وصل إلى الدوحة كل من الشيخ يوسف القرضاوي، والشيخ عبد المعز عبد الستار، والشيخ أحمد العسال، والدكتور كمال ناجي، وغيرهم⁽¹⁾.

واستطاع الإخوان أن يقيموا علاقات جيدة مع الأسرة الحاكمة في قطر، وتمتعوا باحترامها وثقتها، وتولوا عددًا من المناصب الإدارية في وزارات الأوقاف والتعليم والثقافة، وكان الإخوان يتحركون على أرضية قابلة لاستيعاب بذور الفكرة الإخوانية والإسلامية، في مجتمع لم تطله أفكار الحداثة، وتلعب الروابط القبلية دورًا كبيرًا في تماسكه، وكان يتشابه بقدر ما مع حالة الريف المصري الذي نشأ فيه غالبية الإخوان الذين قدموا إلى قطر في تلك الفترة⁽²⁾. وأما الموجة الثانية فقد قدمت بعد صدامهم مع نظام حافظ الأسد في سوريا عام 1982، وأما المجموعة الأخيرة فوصلت في أعقاب أحداث 11 أيلول (سبتمبر)، قادمة من السعودية⁽³⁾.

مارست جماعة الإخوان المسلمين نشاطها في مجالات التربية والإغاثة والعمل الخيري، والتي كانت تزاوُلها عن طريق الجمعيات والأندية والمؤسسات واللجان الخيرية⁽⁴⁾، والتي حققت لها الانتشار، وحرص الإخوان المسلمون على التغلغل خصوصاً بالمواقع التعليمية والأوقاف، لما لهما من موقعين من قوة تأثير قوية وكبيرة في توجيه المجتمعات العربية، وبناء قاعدة شعبية كبيرة مناصرة لأفكارهم.

(1) مجموعة باحثين، الإخوان المسلمون والسلفيون في الخليج، ط2، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، 2011، ص192.

(2) "الإخوان في قطر .. التأسيس والتأثير عبر التعليم"، ميدل ايست أونلاين، 2012/2/19؛ <http://middle-east-online.com/?id=126062>

(3) مجموعة باحثين، الإخوان المسلمون والسلفيون في الخليج، ص193.

(4) عبد العزيز آل محمود، "الإخوان المسلمون في قطر ... من هم؟"، 2012/1/8؛ <http://www.alarab.qa/details.php?issueId=1485&artid=166996>

لقد تم حل تنظيم الإخوان المسلمين في قطر عام 1999 من قبل قيادته هناك، معللين بعدم جدواه، لأن الدولة تقوم بواجباتها الدينية، كما أن "إسقاط الدولة" لم يكن ضمن أهدافه⁽¹⁾، في ظل وجود مجتمع قطري محافظ دينياً، والوفرة المادية، وغياب السياسة بمعناها التنافسي، وبالتالي يصبح وجود التنظيم في هذه الحالة نوعاً من تحميل الواقع ما لا يحتمل، وتقمص أدوار إخوانية ليس لها محل أو إمكانية للعيش والاستمرار في مثل المجتمع القطري، الذي لم يعرف الحزبية ولا يشهد دواعي إقامتها⁽²⁾، فهل قرار الإخوان المسلمين في قطر جاء بقناعات داخلية، ناتجاً عن قناعة بخصوصية الواقع القطري وتفهمهم له، فتحولوا إلى تيار بعيد عن متطلبات التنظيم التي رأوا أنها لا تناسب الواقع القطري، أم كان ذلك صفقة لدور إخواني أكبر على الساحة العربية والإقليمية بدعم قطري لا محدود مالياً وإعلامياً وسياسياً.

تم انهاء وجود تنظيم الإخوان المسلمين بالساحة القطرية، ولكن قطر أصبحت مركزاً للنشاط الإخواني خارج حدودها، فأصبح دورهم أكبر وأكثر تنسيقاً وترابطاً مع السلطات السياسية الحاكمة بقطر التي فطنت إلى الاستفادة منهم؛ كأداة من أدوات تنفيذ سياستها الخارجية بالمنطقة.

ويرى الباحث أن هذه الأداة لا تقل قوة وتأثيراً عن ذراعها الإعلامي المتمثل بقناة الجزيرة أو ذراعها المالي، لما كانت تملكه جماعة الإخوان من حضور بالشارع العربي، وقوة تأثير على الجماهير العربية عبر استغلال العاطفة والارتباط الديني لدى الشعوب، والظلم والقهر الذي لقيه أعضاء الجماعة من الأنظمة العربية، والتي هي محل سخط وكره من شعوبها، لما يستشري فيها من فساد، وما تمارسه من استبداد وقهر، حيث استطاعت جماعة الإخوان المسلمين تسخير هذا الوضع لصالحها بتوسيع شعبيتها وجماهيريتها، من خلال الظهور بثوب الضحية التي تدفع ثمن وقوفها مع حقوق الشعوب، ومطالبتها بتطبيق الشريعة الإسلامية، كمطالب تدغدغ العواطف الإسلامية داخل كل مسلم في المنطقة العربية.

فإن كانت قطر تقدم دعمها للإسلام السياسي وخاصة الإخوان المسلمين، فهي ببساطة تريد من ذلك أولاً وقبل كل شيء دعم الرابحين، ولا يحتاج المرء، لفهم عميق للمنطقة ولا إلى شيء غير مألوف للفهم بأن الإخوان المسلمين، كمعارضين للجماعات الليبرالية أو العلمانية، كانوا دائماً ذوي الشعبية الأكبر⁽³⁾.

(1) جاسم سلطان، "الإخوان في قطر .. عدم جدوى التنظيم"، ميدل إيست أونلاين، 2012/2/25؛

<http://middle-east-online.com/?id=126422>

(2) المرجع السابق؛ مجموعة باحثين، الإخوان المسلمون والسلفيون في الخليج، ص 197.

(3) روبرتس، فهم أهداف السياسة الخارجية القطرية، مرجع سابق.

فضلاً عن ذلك، هناك عامل أساسي آخر هو العلاقات الشخصية مع شخصيات إخوانية أساسية لجأت لقطر، بعد تضيق الخناق عليها في بلادها، مثل: المصري الشيخ يوسف القرضاوي⁽¹⁾، أحد المنظرين بقوة لفكر الإخوان المسلمين والذي يعد المرشد الروحي للجماعة ومفتيها العالمي، والدكتور علي الصلابي القيادي الإخواني الليبي الأبرز، الذي من خلاله قامت قطر بإدارة معظم أعمالها في ليبيا أثناء التمرد على حكم القذافي، وحرب حلف الأطلسي على ليبيا⁽²⁾.

ويرى الدكتور إبراهيم أبراش في لقاء مع موقع "فرنسا 24"، أن عدد السكان المحدود كثيراً يشكل عامل اطمئنان للنظام من استغلاله، وبالتالي تتحرك في غياب عنصر الشعب، وهو ما يحرر حكام الإمارة من أي خوف من أن يراهن الإخوان على قلب موازين الحكم داخل البلد، وهو تخوف حاضر لدى دول أخرى ذات ثقل ديمغرافي، حيث تدرك تلك الدول أن تربع الإخوان على كراسي الحكم يبدأ دائماً بمطالبتهم بتوسيع الحريات، وفتح قواعد اللعبة السياسية، كما يرى أن هذا التحالف القطري الإخواني ليس بعيداً عن اختلاف الأدوار في صياغة التوجهات السياسية الأمريكية في المنطقة. فقطر حسب رأي أبراش، تلعب دوراً وظيفياً في بلورة التوجهات الأمريكية الجديدة القائمة على إشراك التيارات الإسلامية المعتدلة في الحكم، لمجابهة القوى الأصولية الإسلامية المتطرفة⁽³⁾.

• الإخوان المسلمين في عهد حمد بن خليفة

بعد انقلاب الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني عام 1995، تعززت العلاقة بين النظام الحاكم بقطر وجماعة الإخوان المسلمين، ويبدو أن الطرفين أيقنا أن هناك مصالح مشتركة فيما بينهما، وسيكون كل منهما رافعاً للآخر، فالإخوان سيمهدون للسياسة الخارجية القطرية، ويجمّلون صورتها، ويعطونها زخماً شعبياً مناصراً لها عبر فروعهم بالدول التي يتواجدون بها. وفي المقابل ستوفر قطر لهم الدعم المادي والمعنوي، وستكون عرابهم مع الغرب، وطرحهم كبديل مقبول عن النظم التي تحقد عليها شعوبها، وقطر تدعم في المقام الأول فروع جماعة الإخوان المسلمين في مصر وفلسطين وليبيا وسوريا وتونس والأردن⁽⁴⁾. ويمكننا أن نفهم من ذلك، أن القطريين يسعون إلى دعم جماعة الإخوان المسلمين التي يمكنها أن تتواءم مع التوجه والأهداف القطرية إقليمياً وعالمياً.

(1) Chesnot, Qatar Les Secrets Du Coffre-fort, p. 33.

(2) روبرتس، فهم أهداف السياسة الخارجية القطرية، مرجع سابق.

(3) سفيان فجري، "كيف أصبح الإخوان الحليف الأول لقطر والخصم الأكبر للسعودية والإمارات؟"، فرنسا 24؛

2013/02/14 <http://www.france24.com/ar/20130214>

(4) Hanin Ghaddar, Qatar Bets on Islamists, 7 February 2013,

<http://www.wilsoncenter.org/islamists/article/qatar-bets-islamists>

كان في الستينيات تحالف بين الإخوان والسعودية ضد عبد الناصر والأفكار الناصرية، لكن هذا التحالف بدأ يتفكك ويخرج منه صراعات، تتوج بإنشاء الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين بتوجيه ودعم قطري برئاسة الشيخ يوسف القرضاوي، مقابل الرابطة الإسلامية العالمية بتوجيه ودعم سعودي، فخلق صراع على المستوى الفقهي الديني بينهما، انتقل لصراع سياسي بتحالف الإخوان مع خصم السعودية الجديد ألا وهو قطر. ويعود سبب موقف السعودية المناهض للإخوان، من خوفها امتداد التحول بمصر وتونس إليها، وخاصة أن السعودية تشعر بتواجد مقلق للإخوان المسلمين فيها، ووجود عدد بين مشايخ السعودية تدعم فكر الإخوان، فأرادت السعودية حسم المعركة خارج أراضيها⁽¹⁾، فمن هنا جاء دعمها للتحركات المناهضة للإخوان بالدول التي صعدوا فيها لسدة الحكم.

نجحت قطر داخلياً أن تحافظ على حصر الإسلاميين في مجالات محددة، مثل: المساجد ووزارة الشؤون الإسلامية، ولم تسمح لهم بأن يكونوا ناشطين على الساحة القطرية أسوة بنظرائهم في الكويت أو البحرين. فالمشهد الديني في قطر لا يمكنه أن ينافس حضور العائلة الحاكمة، وقطر باستثناء الشيخ القرضاوي الذي يمثل الخارج أكثر من الداخل، تخلو من رجال دين ناشطين فاعلين ومثيرين للجدل، فقطر بدون رموز للإسلام السياسي⁽²⁾. هذا على الرغم ما تعج به قطر من أعداد كبيرة من الإسلاميين المحسوبين على الإخوان المسلمين ومن يتعاطف معهم، وفيهم كثير من الذين يحملون أفكاراً تنويرية إسلامية، إلا أن هذه الأعداد الكبيرة ليس لها نشاط موجه للمواطن القطري، فنشاطها محصور في مراكز الدراسات، والعمل الأكاديمي، وعلى قناة الجزيرة⁽³⁾.

• أشكال من التحالف القطري الإخواني

التحالف بين قطر والإخوان المسلمين واضح، على الرغم من نفي القيادة القطرية باستمرار لذلك، وتصريحها أنها تقف من جميع الفرقاء على مسافة واحدة، فجماعة الإخوان المسلمين أنهت أي نشاط لها بداخل قطر، بينما صعدت من نشاطها خارجياً، من خلال توفير دعم قطري مادي وإعلامي عبر قناة الجزيرة، وسياسي من خلال توفير الحماية السياسية لبعض قياداتها التي تلجأ لها هرباً من أنظمتها. ولكن الجماعة لا تتدخل في الشأن القطري الداخلي، وهو ترتيب يشبه ذلك القائم بين قطر وقناة الجزيرة القطرية التي تغطي الأخبار في كافة أنحاء العالم العربي، لكنها تمتنع عن تغطية الأحداث المثيرة للجدل في قطر.

(1) رياض الصاوي، "كيف ولماذا تأمرت السعودية على الإخوان المسلمين في مصر؟"، 2013/7/12؛

<http://www.youtube.com/watch?v=0pQrC8or8lw>

(2) منصور النفيدان، قطر ومشروعها الجديد في نشر الوهابية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، 2012، ص5.

(3) المرجع السابق، ص6.

ومن أبرز مظاهر التحالف القطري الإخواني، العلاقات الشخصية بين القيادة القطرية السياسية وخاصة الأمير السابق حمد بن خليفة وبين المرشد الروحي للإخوان المسلمين الشيخ القرضاوي، إلى جانب استضافة قطر لعدد من قيادات الإخوان، من بينهم خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، وعلي الصلابي القيادي الإخواني الليبي، ووزير خارجية تونس السابق رفيق عبد السلام - زوج ابنة راشد الغنوشي رئيس حزب النهضة بتونس، والذي كان يشغل سابقاً رئيس شعبة البحوث والدراسات في مركز الجزيرة في الدوحة (1).

وعمدت قطر منذ البداية، إلى دعم الإخوان إعلامياً عبر قناة الجزيرة، سواء ذلك بتوظيف أعداد كبيرة من المذيعين والإعلاميين المنتمين والمناصرين للإخوان المسلمين، مما وفر لهم هيمنة على الخط التحريري للقناة، أو من خلال التركيز على استضافة شخصيات مؤيدة وداعمة للإخوان المسلمين. وكان من أبرز هذه المظاهر، هو تعيين الإخواني الأردني وضاح خنفر مديراً لقناة الجزيرة الفضائية بين عامي 2003 - 2012، والذي لم يدخر جهداً في خدمة جماعته أينما وجدت، من خلال المادة الإعلامية التي تبثها القناة (2). وإلى جانب خنفر، كان هناك الإخواني المصري أحمد منصور الذي سخر جل برامجه لخدمة مشروع الإخوان، وكذلك ياسر أبو هلاله مدير مكتبها بالأردن.

بعد سقوط الرئيس المصري حسني مبارك خصمها الإقليمي الأبرز، كثفت قطر جهودها بدعم جماعة الإخوان المسلمين في مصر وباقي البلدان العربية التي شهدت حراكاً جماهيرياً ضد أنظمتها (3). ومن الجدير ذكره، أن القيادة السياسية في قطر ليس لها أي انتماء إخواني، ولكنها وجدت في الإخوان أحد أسلحتها، لتكسب معركة التنافس على قيادة المنطقة.

وبعدما فاز الإخواني محمد مرسي بانتخابات الرئاسة المصرية، قدمت قطر دعماً كبيراً لحكومته باستثمارات ومساعدات تبلغ قيمتها 8 مليار دولار. كما استمرت بتقديم المساعدات المالية لحكومة حماس التي تسيطر على قطاع غزة، والتي بلغت عام 2013 بـ 450 مليون دولار تحت بند إعادة إعمار غزة، كما قامت بتمويل جماعات المعارضة السياسية والمسلحة في ليبيا وسوريا، خاصة من يرفع شعارات الإسلام السياسي، وعندما تعرض حكم الإخوان في

(1) Ahmed Azem, "Qatar's ties with the Muslim Brotherhood affect entire region", The National, 18 May 2012,

<http://www.thenational.ae/thenationalconversation/comment/qatars-ties-with-the-muslim-brotherhood-affect-entire-region>

(2) Azem, "Qatar's ties with the Muslim Brotherhood", op. cit.

(3) Aryn Baker, "Qatar Haunted by Its Decision to Back the Arab Spring's Islamists", 26 September 2013,

<http://world.time.com/2013/09/26/qatar-haunted-by-its-decision-to-back-the-arab-springs-islamists/>

السودان لمظاهرات احتجاجية، سارعت قطر بتقديم الإعانات المالية التي تساعده على مواجهة الاحتجاجات. وكانت قطر تراهن على الإخوان لتتويج أهدافها طويلة الأمد، بأن تحل محل مكان القيادة التقليدية في الشرق الأوسط؛ كالسعودية ومصر وإيران لقيادة المنطقة، من خلال تحالفها بوضوح مع قوة صاعدة كالإخوان المسلمين⁽¹⁾.

وفي تونس، يتضح جلياً العلاقة بين دولة قطر والنظام الحاكم في تونس حالياً، والذي يأتي على رأسه حزب النهضة التونسي الواجهة السياسية لجماعة الإخوان المسلمين. فوزير الخارجية التونسي رفيق عبد السلام، كان رئيساً لوحدة الدراسات والأبحاث في مركز الجزيرة بالدوحة، وهو زوج ابنة رئيس الحركة راشد الغنوشي، كما سبق الإشارة. فالحركة لم يكن لها اليد الطولى في حركة الاحتجاج ضد زين العابدين بن علي، وإنما كان التحرك الأبرز يعود إلى اتحاد الشغل التونسي ذي التوجه اليساري والقومي⁽²⁾، إلا أن حركة النهضة هي من قطفت ثمار التغيير بفضل ما لاقته من دعم إعلامي عبر قناة الجزيرة، والتركيز على دورها في الحراك التونسي، كما كان للمال القطري الذي تدفق على حركة النهضة، دور كبير في إعادة ترتيب صفوفها، وتدعيم قواعدها الشعبية بتونس، مما مكنها من تحقيق الفوز بانتخابات المجلس التأسيسي، في ظل تفرق خصومها السياسيين.

• وساطة قطر بين الإخوان والأمريكيين

إن الإخوان المسلمون الذين تحالفوا مع الضباط الاحرار ضد الملك فاروق، عندما التقت مصالحهم مع بعضهم البعض، هم أنفسهم الذين تحالفوا مع السادات ضد معارضييه من ناصريين وشيوعيين، مقابل إفساح المجال أمام دعوتهم⁽³⁾، وهم من تحاوروا أكثر من مرة مع نظام مبارك حول النسب المسموح لهم المشاركة بها بالانتخابات، مقابل تهدئة يحتاجها النظام لتخفيف الضغط الخارجي عليه، بإعطاء مزيد من الحريات، خاذلين رفقائهم بالمعارضة⁽⁴⁾.

إن العلاقة بين الإخوان المسلمين والولايات المتحدة لا نستطيع وصفها بالقطيعة التامة، على الرغم من حالة العداء المعلنة بين الطرفين، إن الاتصالات بين الطرفين يعود جذورها منذ خمسينيات القرن الماضي، أثناء بحث الولايات المتحدة عن حلفاء يشاركونها بالتصدي للمد الشيوعي، فبدأ الاتصال بالإخوان المسلمين عبر الشيخ سعيد رمضان الذي كان يرأس الرابطة الإسلامية العالمية (الإخوان الدولي) في ميونخ، وهو الذي كان هرب من مصر بعد بطش نظام

(1) op, cit.

(2) الأشقر، الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية، ص260.

(3) الأشقر، الشعب يريد، ص129.

(4) المرجع السابق، ص127.

الرئيس عبد الناصر بالإخوان، وسمحت الظروف له بلقاء الرئيس الأمريكي آيزنهاور، بعدها تشجعت الإدارة الأمريكية على دعم الإخوان في مواجهة النفوذ السوفيتي في مصر (1).

كانت الولايات المتحدة تدرك ان الضغوط التي تمارسها على الأنظمة الشمولية في البلدان العربية لإعطاء مزيد من الحريات والديمقراطية داخل بلدانهم، أن المستفيد الأكبر منها هم جماعة الإخوان المسلمين، الأكثر تنظيمًا وحضورًا جماهيريًا، والتي كانت تفتح معها حوارًا من آن لآخر، حيث التقت مصالحهما أكثر من مرة بدءًا من تحالفهما ضد عبد الناصر بوساطة سعودية الذي كان يمثل العدو المشترك للأطراف الثلاث، وتجدد بتحالفهما ضد الشيوعية والاتحاد السوفيتي بعد احتلاله لأفغانستان (2)، واندلاع الحرب ضده، خاضها بجانب الأفغان مقاتلين عرب عبأتهم جماعة الإخوان فكريًا، ومولتهم السعودية ماليًا، وساندتهم الولايات المتحدة لوجستيًا وتسليحيًا.

إلا أن هذا التحالف تعرض لتصدعات، كان أولها تأييد الإخوان للثورة الإيرانية عام 1979، التي نظرت لها كل من السعودية والولايات المتحدة نظرة عدا، ولكن تم تجاوز هذا التصدع بظهور الخطر الشيوعي واحتلال أفغانستان، فعاد التوافق بين الأطراف الثلاث لمجابهة العدو المشترك، بينما كان الطلاق البائن بين الإخوان والمسلمين والسعودية بعد اجتياح القوات العراقية للكويت عام 1990، وما تلاها من الاستعانة بالقوات الغربية وخاصة الولايات المتحدة وذلك تحت تبرير تحرير الكويت، فعارض الإخوان المسلمين هذا الموقف باستثناء فروعهم بدول الخليج (3)، ولكن باتوا يقبلون بدخول القوات الأجنبية إلى ليبيا وسوريا لإنقاذ الحركات الشعبية، دون شرح وتبرير لسبب هذا التباين الحاد في المواقف (4).

نرى بعد التحول الذي أصاب قطر، إثر استيلاء حمد بن خليفة على الحكم، والذي بدأ بخط سياسة جديد لقطر، لا تتناسب وحجم قطر الحقيقي، من خلال إنفاق حاكم قطر الجديد الأموال لكي يعطي نفسه مكانة سياسية ودولية، وبذلك تمنح إمارة قطر نفسها قدرة على الضغط السياسي لتعويض حجمها الضئيل في ضوء وجود منافسين إقليميين أقوياء كإيران والسعودية؛ لذلك فإن حمد بن خليفة ورئيس وزرائه ووزير خارجيته حمد بن جاسم، لم يريدوا إلقاء حجارتهما

(1) عبد الله النيباري، "علاقة الأمريكان بالإخوان"، القبس، 2013/8/27؛

<http://www.alqabas.com.kw/node/793134>

(2) حسام تمام، تحولات الإخوان المسلمين: تفكك الأيدلوجيا ونهاية التنظيم، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2010، ص100-108.

(3) الأشقر، الشعب يريد، ص130-131.

(4) نواف القديمي، الإسلاميون وبيع الثورات الممارسة المنتجة للأفكار، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص10.

في سلة واحدة، حيث سعى إلى نسج علاقات مع أكثر من قوة مختلفة بالعالم والمنطقة، تساعدهما على تحقيق هدفهما، بوضع قطر على الخارطة الإقليمية كبلد يشار له بالبنان.

لذلك، أقدمت قطر على إقامة شبكة من العلاقات مختلفة عن علاقات القوى الرئيسية بالمنطقة، بحيث أقامت علاقات مع كل التناقضات الفاعلة بالمنطقة من الولايات المتحدة التي تمثل القوة والحماية، وإسرائيل ابنتها المدللة، ومع الإيرانيين والسوريين وحركات المقاومة الإسلامية (حزب الله وحماس) وجماعة الإخوان المسلمين، بل أنها وفرت بوقاً إعلامياً لتنظيم القاعدة، لا يطل على العالم إلا من خلاله متمثلاً بقناة الجزيرة، وهذه الشبكة من العلاقات المتناقضة مهد الطريق أمامها، لتكون وسيطاً بين الأطراف المتناقضة.

لقد حلت قطر مكان السعودية في الوساطة بين الإخوان المسلمين والولايات المتحدة، والحقيقة أن تطور العلاقة بين الطرفين لم تكن ثمرة الدعم المالي فحسب، بل كان هناك عامل آخر متمثل بالعلاقة الشخصية بين أمير قطر حمد بن خليفة والمرشد الروحي للإخوان المسلمين الشيخ يوسف القرضاوي المصري الأصل والقطري الجنسية⁽¹⁾، والذي بعد قدومه لقطر شارك في تشكيل التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين ممثلاً لقطر بمكتبه التنفيذي، فالقرضاوي كان يرى بنفسه "مرشداً موجهاً للأمة" وليس للإخوان المسلمين فقط، لذلك رفض منصب المرشد العام للإخوان المسلمين أكثر من مرة⁽²⁾.

وبعد هجمات 11 ايلول (سبتمبر) 2001، التي أدانتها جماعة الإخوان المسلمين، بدت الجماعة أكثر اعتدالاً بأفكارها، وظهرت انتهازها لمنهج الواسطية بالإسلام، والذي كان يبشر له باستمرار الشيخ يوسف القرضاوي⁽³⁾، وفي الوقت نفسه بدأت مراجعات أمريكية في سياستها المتبعة بالمنطقة التي ساهمت بزيادة حدة الكره والبغض على الولايات المتحدة، فرأت مراكز البحث الأمريكية والتي تساهم برسم سياسة أمريكا الخارجية، ضرورة تغيير السياسة الأمريكية المتبعة بالشرق الأوسط، من دعم نظم ديكتاتورية متسلطة على شعوبها، بمطالبتها بإعطاء مساحات واسعة من الحرية والديمقراطية والمشاركة السياسية لشعوبها، وكذلك ضرورة التواصل من جديد مع تنظيمات الإسلام السياسي المعتدلة التي تدين العنف والتطرف ويقبلون بالعمل السياسي السلمي، لمجابهة بهم التنظيمات الإسلامية المتطرفة⁽⁴⁾.

(1) الأشقر، الشعب يريد، ص 133-134.

(2) يوسف القرضاوي، ابن القرية والكتاب ملامح سيرة ومسيرة، جريدة الوطن - ملحق رمضانيات، العدد 24، 2008/9/24.

(3) تمام، تحولات الإخوان المسلمين: تفكك الأيديولوجيا ونهاية التنظيم، ص 141.

(4) Kurt M. Campbell and Richard Weitz, **Non-Military Strategies For Countering Islamist Terrorism**, Princeton University, p. 17.

• قطر والقاعدة وحركات المقاومة الإسلامية (حماس - حزب الله)

ينظر المرء بشيء من الريبة عندما تبني علاقات وثيقة بين نظام حكم عربي وراشي يدور بالفلك الأمريكي بالمنطقة، مع حركات مقاومة تصنف حسب المنظور الأمريكي والغربي بالإرهابية، فما الغاية والهدف المرجو من وراء مثل هذه العلاقات؟، ولماذا قطر بالتحديد؟.

بعد خلع الأمير القطري الأسبق "خليفة بن حمد آل ثاني" في انقلاب من قبل ابنه "حمد" عام 1995، عمدت قطر إلى أداء دور جديد بالمنطقة بدعم من قوى دولية، وهذا الدور ليس أكثر من أداة بثوب جديد لزيادة نفوذهم في المنطقة العربية، ويقف على رأس هذا التوجه الولايات المتحدة⁽¹⁾. ونرى لكي تصبح قطر قوة إقليمية مقبولة يمكن من خلالها تمرير بعض السياسات الأمريكية بالمنطقة، كان يجب القبول بعلاقات ثنائية بين الإمارة الصغيرة والمحور المسمى محور المقاومة، وكانت قطر سبقت ذلك، بفتح الباب للولايات المتحدة على مصراعيه بالسماح لها بإدخال آلاف الجنود ومئات الطائرات الحربية الأمريكية إلى أراضيها، فهذا كفيلاً بعدم معارضة الولايات المتحدة للتوجه القطري، طالما لم تخرج قطر من تحت الإبط الأمريكي.

ونرى من ضمن هذا الدور تعزيز العلاقات مع حركات المقاومة الرئيسية في العالم العربي، بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين، وبدأت قطر في استخدام ثروتها المالية الضخمة لمساعدتها بالنفوذ لحركات المقاومة، وذلك بجانب بعض المواقف السياسية التي تعكس صورة أنها السند الأول الذي يقف مع المقاومة في وجه خصومها.

إن الولايات المتحدة والغرب دائماً يعكفون على تصنيف حركات المقاومة في العالم العربي بالمنظمات الإرهابية، ولكن بتطويع هذه المنظمات تكون قد أحرزت نقطة قوة على جانبها، تستطيع تفعيلها وإبطالها في أي وقت، وتستجيب هذه الحركات لهذه الدول طالما لم تمنعها من القيام بالسبب الذي وجدت من أجله ألا وهو المقاومة، وتوافق على الخضوع لطاعة دولة ما بدافع التمويل بالسلاح والمال والدعم السياسي واللوجستي، فيما تسلم مفتاح تشغيلها وإيقافها إلى يد هذه الدولة التي لها سلطة التشغيل والإيقاف متى تشاء وكيفما تشاء، ولكن نرى أن هذا التوجه من قبل الولايات المتحدة وحلفائها بالمنطقة لم يتحقق له النجاح الكامل، بسبب حرص حركات المقاومة عدم السير بعيداً عن طموحات وقناعات مؤيديها.

إن قطر ركزت دعمها لتنظيم القاعدة؛ بتوفير نافذة إعلامية لها متمثلة بقناة الجزيرة، والتي سوقت خطابات زعيم القاعدة السابق أسامة بن لادن وخلفه أيمن الظواهري، وتخصيص حلقات حوارية لمناقشة ما ورد بالخطابات، بجانب تسليط الضوء على عمليات القاعدة التفجيرية والانتحارية والتي أكثرها ضد مدنيين أجانب وعرب، تحت شعار محاربة أمة الكفر، هذا بجانب تتبعها لحرب الولايات المتحدة والغرب على القاعدة، وخاصة معتقلي سجن جوانتانامو الذي كانت

(1) عبد الواحد، "دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية"، ص 123.

ظروف الاعتقال فيه خارج القانون الدولي، ولا يطبق علي رواده اتفاقية جنيف للأسرى، مما عرضهم لظروف اعتقال غير إنسانية.

ومؤخرًا وجهت بعض الدول الغربية مثل بريطانيا اتهامًا لقطر بدعم القاعدة ماليًا، من خلال دفعها المكرر لفدية مالية لمجموعات القاعدة التي تختطف رهائن⁽¹⁾، والذي فسر ذلك بالدعم المالي غير المباشر لتلك المجموعات، كما قامت الولايات المتحدة مؤخرًا بإدراج القطري عبد الرحمن بن عمير النعيمي*، ضمن قائمة الممولين لتنظيم القاعدة بالمنطقة، واعتبرت في نظر الخبراء رسالة ضغط من إدارة أوباما إلى الدوحة لتوقف دعمها للمجموعات المتشددة في المنطقة⁽²⁾، إلا أن بعض المحللين ووسائل إعلام يرون أن قطر تنفذ مخطط استخباري غربي أوكل إليها لدعم التنظيمات المتطرفة بالمال، لخلق اضطرابات وعدم استقرار في الدول العربية، لتحقيق أهدافًا استراتيجية أمريكية بالمنطقة⁽³⁾.

وقناة الجزيرة وفرت لتنظيم القاعدة تغطية إعلامية حثيثة، وسلطت الضوء على نشاطاته بشكل كبير، حتى أن البعض رأى فيها تبريرًا لحرب الولايات المتحدة ضد ما أسمته بالإرهاب بالشرق الأوسط، وكان تنظيم القاعدة اكتسب شعبية واسعة وسط الجماهير العربية والإسلامية، بعد عملية تفجير برج التجارة العالمية بالولايات المتحدة في 11 أيلول (سبتمبر) 2001، وكان المواطن العربي المقهور والمغلوب على أمره من مواقف المجتمع الدولي، وخاصة الولايات المتحدة المناهضة لحقوقه وقضاياها العادلة وخاصة قضية فلسطين، والصراع العربي الإسرائيلي، ودعمها اللا محدود لإسرائيل، والأنظمة العربية الفاسدة، مما أوصل كره وبغض الشعوب للولايات المتحدة حد الزبي، فاعتبرت العملية التفجيرية نصرًا مؤزرًا وردًا ملائمًا على قوى الطغيان، وبالتالي حقق ذلك تأييد شعبي لتنظيم القاعدة، واستفادت الجزيرة المنبر والنافذة الإعلامية لتنظيم القاعدة من ذلك التعاطف الجماهيري مع التنظيم، ومما فتح الطريق أمامها إلى وجدان المواطن العربي.

وقطر من أكثر الدول العربية التي وقفت سندا وقدمت دعماً مالياً وإعلامياً وسياسياً لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، حيث يقيم رئيس مكتبها السياسي وعدد من قادتها بعد الخروج من سوريا فيها، وتعد الحركة اجتماعات مكتبها السياسي فيها، وكان أمير قطر أول زعيم دولة يزور غزة تحت حكم حماس، والذي أعتبر بمثابة اعتراف بشرعية حكمها، وتعهد بضخ المزيد من

(1) "بريطانيا تتهم دولة قطر بتمويل تنظيم "القاعدة" في اليمن"، موقع عدن المنارة، 2013/9/27؛ <http://www.adenalmnarrh.com/news/1443945>

* أستاذ في التاريخ، درس في جامعة قطر قبل ذلك، ويرأس الآن منظمة الكرامة لحقوق الإنسان.

نون بوست؛ <http://www.noonpost.net/content/1289>

(2) "هل بدأت الولايات المتحدة تقلم أظافر قطر وصلاتها بالقاعدة"، جريدة العرب، لندن، العدد 9415، 2013/12/10.

(3) "بريطانيا تتهم دولة قطر بتمويل تنظيم "القاعدة" في اليمن"، مرجع سابق.

الأموال لإعادة إعمار غزة ودعم حكومتها بغزة، وخصصت مساحة كبيرة من فضاء قناة الجزيرة لدعمها إعلامياً، ودعمتها على حساب السلطة الفلسطينية ومصر مبارك.

وبدا أمير قطر ووزير خارجيته حماة المقاومة، وخاصة بعد موقفهما القوي مع حركات المقاومة أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان 2006، وقطاع غزة عامي 2008 - 2009، وعام 2012، والتي توج بعقد قمة كان يراد لها قمة عربية لدعم غزة، ولكن معارضة مصر والسعودية حال دون ذلك، فاقترنت على حضور عدد قليل من الدول العربية إلى جانب حركة حماس وإيران وتركيا⁽¹⁾، وهذا الاتجاه الداعم لحركات المقاومة من قطر سقها بقدر كبير لدى الشعوب العربية، لعشق الشعوب للمقاومة ولمن يناصرها.

وكما تطورت علاقات قطر بحزب الله اللبناني الفصيل المقاوم على الساحة اللبنانية، وخاصة بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006، ووقوف قطر بجانب الحزب سواء مالياً أو سياسياً، وقيامها بعد الحرب بإعادة إعمار ما دمره العدوان الإسرائيلي على لبنان، ودفع العلاقة في ذلك الوقت بين إيران وقطر، عزز من قرب قطر من الحزب نظراً لأن الحزب يتبع للسياسة الإيرانية، وهذا التوافق بين قطر وحزب الله مهد الطريق لنجاح وساطتها بين الفرقاء بلبنان⁽²⁾، وخاصة أنها كانت على علاقات جيدة مع الدول المؤثرة بالساحة اللبنانية، مثل: سوريا وإيران، وبالتالي سمح لها بأن تلعب دوراً مؤثراً بلبنان على حساب الدور السعودي الذي كان له يد طولى بالساحة اللبنانية، نظراً لدعمه للمذهب السني الذي يقوده تيار المستقبل بزعامة سعد الحريري.

ففي الوقت الذي كانت المقاومة ومناهضة العدو الإسرائيلي، هم تذكرة المرور لوجدان الشعوب العربية، وتحقيق الشعبية بينها، عززت قطر علاقاتها مع تنظيمات المقاومة الإسلامية ذات الشعبية الكبيرة في وسط الجماهير العربية، وقدمت لها الدعم المادي والإعلامي، ودخلت ضمن المحور الذي أطلق عليه محور الممانعة، الذي كان يضم بجانب حركات المقاومة كلا من سوريا وإيران.

إن تعزيز قطر لعلاقاتها مع حركات المقاومة حقق لها أكثر من هدف، وهذا ما بينته تطور الأحداث كالتالي:

1. حققت لقطر قبولا شعبياً بين الجماهير العربية، من خلال الظهور بدور النظام العربي الداعم سياسياً ومالياً لحركات المقاومة، وهي نظرة مختلفة عن باقي الأنظمة العربية وخاصة الخليجية، كنظام برجوازي وطني وظف ثرواته لصالح قضايا

(1) عبدالواحد، "دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية"، ص 126.

(2) المرجع السابق، ص 121.

وشعوب الأمة العربية. وهذا هياً الطريق أمامها في التدخل بجل نزاعات داخل بعض الدول العربية أو فيما بينها، مما حقق لها مكاسب على حساب قوى إقليمية تاريخية بالمنطقة كالسعودية ومصر.

2. قريبا ودعمها مادياً وسياسياً إلى حركات المقاومة الإسلامية، مهد الطريق أمامها لتطويع بعض تلك الحركات حسب الأجندات الدولية المرتبطة بها قطر، وجعل منها وسيطاً بين تلك التنظيمات والولايات المتحدة، وبصورة أو أخرى أثرت على خطها المقاوم، سواء بتحجيم الفعل أو رد الفعل، وفي أكثر من مرة لعبت دور الوسيط بين حركات المقاومة الإسلامية وإسرائيل، مستغلة علاقاتها الطيبة مع إسرائيل.

3. بعد اندلاع الحراك السوري، اتخذت قطر بشكل دراماتيكي مواقف ساهمت بشق صف ما يسمى تحالف الممانعة الذي كان منعقداً بين عدد من الدول وحركات المقاومة، حيث دعمت قطر وحركة حماس والإخوان المسلمين وتركيا بقوة الحراك في سوريا، وكانت قطر وراء كثير من الخطوات التصعيدية ضد سوريا سواء بالجامعة العربية أو بالأمم المتحدة، أو بتوفير دعماً مالياً وإعلامياً للمقاتلين المسلحين في سوريا المناهضين للنظام السوري، كما أثرت على موقف حركة حماس من الحراك في سوريا، والمؤيدة للرؤية القطرية للحل بسوريا، مما ساهم بانفراط عقد التحالف، ولكننا يجب ألا نغفل أيضاً أن الموقف الحمساوي من الأزمة السورية، تأثر بمرجعيتها الإخوانية التي تدعم الحراك السوري.

من الواضح أن بعض حركات الإسلام السياسي، مثل: جماعة الإخوان المسلمين وحركة حماس، حسمت أمرها بالكامل وقررت قطع كل علاقاتها مع حلفائها القدامى والانضمام الى معسكر "الاعتدال" العربي الجديد الذي تقف على رأسه قطر، وهو منافس لمعسكر الاعتدال القديم، وهما معسكران قريبان للولايات المتحدة.

ويرى بعض المحللين السياسيين والاستراتيجيين أن دعم قطر لحركات الإسلام السياسي بعد الحراك العربي، أنه لن يؤثر على علاقتها بحلفائها في الغرب، لا سيما إذا علمنا بأن تحركات الدبلوماسية القطرية في هذا الميدان، كانت - حسب الكثير من المحللين - بمباركة من الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، الذين أظهروا دعمهم للحراك العربي⁽¹⁾. فضلاً على أنه يمكن القول إن الدوحة لعبت في مرحلة ما قبل وبعد الحراك العربي،

(1) Nicola Nasser, "Qatar Sponsor of Islamist Political Movements, Major Ally of America", Global Research, January 23, 2013, <http://www.globalresearch.ca/qatar-sponsor-of-islamist-political-movements-major-ally-of-america/5320105>

الوسيط الأمين بين تطلعات الإسلام السياسي وخاصة جماعة الإخوان المسلمين ومطالب الغرب، وذلك بقصد تبديد مخاوفه من الصعود المفاجئ لحركات الإسلام السياسي المعتدل للحكم (1).

ولكن يبدو أن علاقة قطر بالأنظمة العربية بعد الحراك أتت بما لا تشتهي سفن قطر؛ فسعيها إلى تعزيز نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، من خلال دعم التنظيمات والحركات الإسلامية وخاصة جماعة الإخوان المسلمين، اعتبر مرفوضاً وتدخلًا في الشؤون الداخلية لتلك الدول، وهذا ظهر من خلال موجة النقد الحادة من أطراف داخل تلك الدول ضد هذا التدخل، الذي فسر كدعم لصالح جماعة الإخوان المسلمين ضد خصومها السياسيين من ليبراليين وعلمانيين وسلفيين، حيث دعا كثير من السياسيين المنافسين للإسلام السياسي، الدبلوماسية القطرية إلى الكف عن دعم طرف على حساب طرف آخر داخل البلدان العربية، حتى تحافظ على علاقاتها الصحية مع الجميع، وبدا ذلك في الأقطار التي نجح فيها الحراك الشعبي بإسقاط أنظمتها، وفي الأقطار التقليدية التي نظرت بريبة وشك للدور القطري بالمنطقة، مثل: السعودية والجزائر.

(1) op, cit.

الفصل الخامس

دور قطر في الحراك العربي 2010 - 2012

المبحث الأول: الحراك العربي 2010 - 2012.

المبحث الثاني: البعد القطري في الحراك العربي.

المبحث الأول

الحراك العربي 2010 - 2012

في أواخر عام 2010 ومطلع العام 2011، اندلعت موجة عارمة من المظاهرات والاحتجاجات في أماكن مختلفة من المنطقة العربية، بعدما أضرم الشاب التونسي محمد البوعزيزي النار في نفسه، احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والاقتصادية المتردية، وعدم تمكنه من تأمين قوت عائلته، فاندلع الحراك التونسي في 17 كانون الأول (ديسمبر) 2010، من مدينة سيدي بوزيد⁽¹⁾.

إن تقزيم سبب انطلاق الحراك في تونس وباقي الدول العربية التي سارت على خطاها، بحادثة حرق البوعزيزي لنفسه ليس منطقياً، فهي ربما تكون الشرارة التي فجرت، ولكن هناك جملة من الأسباب والعوامل التي ساهمت بانفجار المواطن العربي في وجه أنظمتها الحاكمة، ومنها ما هو قطري، ومنها ما هو قائم في مختلف البلدان العربية؛ فالحراك العربي لم يكن إلا رد فعل على الأوضاع المتردية التي يعاني منها المواطن العربي منذ فترات طويلة، إلى جانب بعض التدخلات الخارجية.

إن الأسباب الحقيقية لاشتعال الاحتجاجات المفاجئة والمتلاحقة، هو ما تعانيه البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية من أمراض، في ظل أنظمة سياسية جمهورية كانت أم ملكية وراثية، تختزل الحكم بالحاكم الواحد الأوحد، وتقمع مجتمعاتها، وتكبت الحريات، وتكتم الأفواه، وتقيد الديمقراطية، وتحرم الشعوب من المشاركة في صنع القرارات، وتهتمش الشباب، إلى جانب سوء الأحوال المعيشية، من انتشار الفساد والبطالة القاتلة، والركود الاقتصادي، والأنظمة التعليمية التقليدية، وأنظمة إعلامية فارغة المضمون تسطح الفكر وتغيب الثقافة، إضافة إلى مهانة وإذلال كرامة الشعوب العربية، بخنوع أنظمتها للخارج على حساب قضاياها الوطنية والقومية. فكل ذلك، كان مدعاة لانفجار الاحتجاجات وانتشارها بسرعة كبيرة في العديد من الدول العربية، وتميزت هذه الحركات بترديدها هتاف موحد (الشعب يريد إسقاط النظام)⁽²⁾.

(1) يوسف الصواني، التحديات الأمنية للربيع العربي من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 416، بيروت، 2013، ص27.

(2) عبد الخالق عبدالله، انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص6.

حاولت الأنظمة التي شهدت بلادها حراكاً شعبياً، اللجوء إلى استراتيجية البطش والعنف، من أجل تفتيت عضد الشباب المنتفض، وإجباره على الاستسلام ورفع الراية البيضاء، ولكن جبروت هذه الأنظمة قوياً بتحد وإصرار، وكلما زاد النظام من بطشه وجبروته وقمعه؛ ازداد إصرار الشباب على مواجهة النظام، مما قاد شيئاً فشيئاً إلى رفع سقف مطالب الحراك حتى أصبح مطلبها رحيل النظام (1).

ساهم انتشار وسائل الإعلام البديل، وأدوات الاتصال الحديثة، والقنوات الفضائية، والهواتف المحمولة والانترنت بشكل كبير، في مساعدة الشباب في العالم العربي بتأسيس أنماط مشاركة جديدة، مكنتهم من تجاوز العديد من القيود التي فرضتها النظم العربية على ممارسة حريتهم، في التعبير والمشاركة السياسية، فلجأ الشباب العربي إلى شبكات التواصل الاجتماعي للتواصل مع بعضهم بعضاً، فكانوا في مقدمة القوى التي دعت إلى مظاهرات شعبية في مواجهة الفساد والاستبداد، وللتعبير عن عدم رضائهم عن الأوضاع القائمة، حيث لعبوا دوراً مهماً في إدارة وقيادة وتنظيم فعاليات هذه الحركات، والتي نجحت في كسر حاجز الخوف الذي فرضته النظم العربية على شعوبها لعقود طويلة (2).

واللافت في الحركات العربية، أن المتظاهرين والنخب السياسية المعارضة رفعوا شعارات ورددوا هتافات، تعبّر عن مطالب اجتماعية واقتصادية وسياسية محددة، وكلها ذات طابع وطني، وبعيدة عن أي أيديولوجيا، فلم يتم إعلاء شعارات وهتافات معادية لواشنطن أو للغرب أو حتى لإسرائيل (3). ويرجع البعض ذلك لتدرب المجموعات الشبابية -المحرك الأساسي والموجه للحركات الشعبية العربية في الميادين -على كيفية التمرد والمظاهرات اللا عنفية على نظمها بمؤسسات ومنظمات غربية وبدعم خاص من الولايات المتحدة (4). بينما يرى كثير من المحللين، أن ذلك تأكيد على أن مطالب المحتجين والثائرين، هي إصلاحية ديمقراطية وطنية في المقام الأول، والنأي بها بعيداً عن استغلال الحالة العاطفية المعادية، والناقمة على سياسة الولايات المتحدة والغرب في المنطقة العربية. وإن كان ذلك الأمر سيتغير مع مرور الوقت واستتباب

(1) العربي صديقي، دراسة: تونس ثورة المواطنة .. ثورة بلا رأس، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص 25-26.

(2) دينا شحاتة، مريم وحيد، "محركات التغيير في العالم العربي"، السياسة الدولية، المجلد 46، العدد 184، أبريل 2011، ص 11؛ وانظر: صديقي، دراسة: تونس ثورة المواطنة، ص 17.

(3) إبراهيم أبراش، "الثورات العربية وفلسطين"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 87، صيف 2011، ص 9.

(4) النابلسي، ثورات ملهوفة، ص 16.

الأوضاع لصالح القوى الجديدة، التي مطلوب منها تغيير الصورة العامة للعلاقة مع القوى الخارجية، بما يحاكي الضمير العربي الراض للتعبية والهوان⁽¹⁾.

لقد تمكّن الحراك الشعبي العربي، من النجاح بإحداث تغيير وتحولات سياسية في أربعاً منها، هي حراك تونس الذي أنهى 24 عاماً من حكم زين العابدين بن علي، وحراك مصر الذي تمكن من إنهاء 30 سنة من حكم حسني مبارك، وحراك ليبيا الذي نجح بعد معركة دامية ذهب ضحيتها آلاف القتلى وبمساعدة مباشرة من حلف الناتو، في القضاء على حكم معمر القذافي الذي استمر أكثر من 40 سنة، وحراك اليمن الذي أدى إلى تنحي علي عبد الله صالح، بعد مبادرة دبلوماسية خليجية توافقية⁽²⁾.

لكنّ الحراك العربي مستمر؛ بتفاعلات ما تم إنجازه من حركات، وبوجود حركات عربية لم تنجز مهامها إنجازاً كاملاً حتى الآن؛ ويأتي في المقدمة حراك سوريا الأكثر دموية وتشابكاً، وحراك البحرين الذي يعلو ويخفو. ولا يقتصر الحراك العربي على المنجز منه، وتلك التي في طور الإنجاز، بل شمل أيضاً دول عربية شهدت عدة مظاهرات مطالبة بالإصلاحات الديمقراطية⁽³⁾، مثل: الأردن والجزائر والسودان والكويت وعمان والمغرب التي استنقت على دستور جديد، وأجرت انتخابات؛ بموجبها تمكن حزب العدالة والتنمية ذو الأيديولوجية الإسلامية من تشكيل الحكومة لأول مرة في تاريخ المغرب بعد فوزه بالانتخابات. وإجمالاً، يمكننا الحديث بأن مظاهر الحراك العربي طالت جميع الدول العربية بأي صورة من الصور بدون استثناء. ولكنّ التّدايعات والاستحقاقات جاءت متفاوتة جداً من دولة إلى أخرى. إلا أنه من المؤكد أن الحراك العربي أنهى مرحلة الركود والاستسلام والإحباط والبؤس العربي التي استمرت طويلاً وامتدت لعقود. ولقد ولد حالة نفسية وسياسية وفكرية عربية مختلفة، عما كان سائداً قبل بدايته.

إنّ الحراك العربي دخل في جدال حول خلفية اندلاعه وأهدافه، فهل هذا الحراك هو حالة انفجار داخلي أم حصيلة تفاعلات محلية وإقليمية، أم أنها نتاج لسياسات دولية؟، وهل هذا الحراك هو فعلاً ثورات شعبية مطلبية، أم أنها سيناريو الفوضى الخلاقة المبشّر بها؛ وبالتالي نحن أمام مد سينجر على كل دول المنطقة؟ فتراوحت الحالة التجاذبية بين اتجاهين مختلفين بشكل أساسي، لكل منهما مرتكزاته ومبرراته.

(1) أبراش، "الثورات العربية وفلسطين"، ص 9.

(2) عبد الله، انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي، ص 2.

(3) المرجع السابق، ص 2.

الاتجاه الأولى يرى أن الحراك العربي والاحتجاجات هي صناعة داخلية خالصة، لم يكن فيها أي دور خارجي، ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أبعد من ذلك، ويعتقدون بأن الغرب وخاصة الولايات المتحدة ليست سعيدة بهذه الحركات؛ وإنما يتم التعامل معها كأمر واقع، وأن الحراك فجره حادث عرضي، غذي بعوامل موضوعية، أي شرارة توافرت لها شروط الانتشار في هشيم، أعده تراكمات من الاستبداد والظلم والقهر والاحباط والاحتقان سادت المجتمعات العربية، مع مواكبتها لثورة علمية في وسائل الاتصالات والإعلام الفضائي، التي لعبت دوراً جوهرياً في نشر وحماية الحراك العربي⁽¹⁾، ودللت على محلية وعفوية الحراك بالتخبط والارتباك الغربي والتردد حيال هذه الحركات في بادئ الأمر.

ولكن مع مرور الوقت بدأت هذه القوى في استعادة توازنها، محاولة التأثير بالحراك بما يخدم مصالحها. كما استدلت على عفوية الحراك بتدرج صعود سقف المطالب حسب تطور المعطيات على الأرض، فانتقلت من مطالب حياتية خالصة إلى مطالب سياسية اقتصادية اجتماعية؛ تطالب بإسقاط النظام السياسي، وغاب عن الحراك الشعارات الحزبية والأيدولوجية التي قد تستغلها الأحزاب السياسية بمثل هذه المواقف، واقتاد الحراك للقائد الأوحده في أي من الحركات العربية⁽²⁾.

أما الاتجاه الثاني يرى أن الحراك لم يكن عفويًا، وإنما كان بتحريض خارجي من قبل بعض القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة، من أجل إحداث تغيير في النظم العربية، المخالفة لسياستها أو التي انتهت دورها الوظيفي بالمنطقة، وأصبح وجودها يشكل عبئاً عليها، وهذا في إطار سعيها إلى إعادة تقسيم المنطقة إلى دول قومية وطائفية، ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير⁽³⁾، مستغلة البيئة غير المستقرة والمتأزمة بالمنطقة العربية، ودللت على صحة طرحها ما تم معرفته من تسريبات ويكيليكس، وما تسرب من معلومات وأفلام مصورة عن تدريب مجموعات شبابية من الشبان العرب في صربيا وقطر والولايات المتحدة⁽⁴⁾، ووجود أموال غربية لدعم منظمات المجتمع المدني، وتغطية نفقات الاعتصامات والتدريبات الشبابية من مؤسسات

(1) جاك قبانجي، "ماذا فاجأتنا انتفاضتا تونس ومصر؟ مقارنة سيكولوجية"، مجلة إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد 14، بيروت، ربيع 2011، ص22.

(2) محمد دده، الحراك الجماهيري العربي: ثورة أم صناعة لفرصة سياسية، كتاب الربيع العربي ... إلى أين؟ أفق جديدة للتغيير الديمقراطي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص45.

(3) نديم منصور، الثورات العربية بين المطامح والمطامع قراءة تحليلية، منتدى المعارف، بيروت، 2012، ص92-93.

(4) النابلسي، ثورات ملهوفة، ص118؛ وانظر: الفيلم الوثائقي الذي عرضته قناة الجزيرة، تحت عنوان "أستاذ الثورة"؛ <http://www.youtube.com/watch?v=3R326zjZ4QY>.

أمريكية، مثل: (بيت الحرية Freedom House - المعهد الديمقراطي الدولي) *، وعدم صدقية تزامن وتلاحق الحركات العربية، ويؤكد على ذلك ستيفن ماكينير المدير التنفيذي (لمشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط)، الذي قال " لم نمولهم لبدء الاحتجاجات، لكننا قد نكون دعمنا تنمية مهاراتهم واستخدام شبكات الاتصال ... وقد يكون هذا التدريب لعب دوراً في النهاية بما حصل، لكنها كانت ثورتهم، لم نبدأها نحن" (1).

ويرى الباحث أن ما حدث في المنطقة العربية من حراك شعبي كان غير مسبوقاً وغير متوقع، رغم وجود إرهاصات في كل البلدان العربية وإلى حد الانفجار، نتيجة التراكمات داخل المجتمعات العربية جراء الاستبداد السياسي والفساد الاقتصادي والتهميش الاجتماعي. ومن جهة أخرى، لا يمكننا الحديث عن حراك احتجاجي، وعن تغيير بمحض المصادفة، لأنه لا مصادفة في السياسة. ونعتقد أن ما صرح به "ستيفن ماكينير" يعبر بشكل كبير عن حقيقة الوضع في الحراك العربي، فلم يكن هناك توجيهات خارجية آنية ضاغطة على مفتاح تنفجر منه الحركات العربية ضد نظمها، ولكنهم ساهموا في تعزيز فرص الانفجار، من خلال ما كانوا يقومون به من ضغط على النظم، بمطالبتهم بإعطاء مزيد من الحريات، ودعم بعض منظمات المجتمع المدني، والتنظيمات الشبابية العربية مادياً وتدريبياً، على كيفية مواجهة النظم بمظاهرات اللا عنف، مستغلين البيئة الخصبة المتهينة للانفجار والمتعطشة للتغيير، مع الاتصال ببعض العناصر المثقفة والشابة في الترويج لشعارات الديمقراطية ومحاربة الفساد والاستبداد، وهذا ما قد نشبه من حيث ظروف وطريقة الانفجار بين اندلاع انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي عام 1987، بعدما كانت إسرائيل قد أخرجت قوات منظمة التحرير من الساحة اللبنانية بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 1982، وتركيز المنظمة عملها النضالي في الأراضي المحتلة الذي شهد منحنى تصاعدي في أعمال المقاومة والفئات المشاركة فيه، حتى كان الانفجار عام 1987 بعد قيام سائق شاحنة إسرائيلي بدهس مجموعة من العمال الفلسطينيين على حاجز "إيرز"، الذي يفصل قطاع غزة عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1948 (2)، فاندلعت المظاهرات من مخيم جباليا الذي ينسب له العمال، ومنه عمت جميع أرجاء الأراضي المحتلة، فكان ذلك الانفجار مفاجأة للجميع بما فيهم منظمة التحرير وإسرائيل.

(*) تتلقى معظم تمويلها من الحكومة الأمريكية، تهتم بالديمقراطية والحرية السياسية وحقوق الإنسان، وتساهم في تدريب الشباب والنشطاء الضالعين في الثورات والإصلاحات في المنطقة العربية، مثل: حركة شباب 6 أبريل في مصر، ومركز حقوق الإنسان بالبحرين وغيرهم من النشطاء.

الناقلي، ثورات ملهوفة، ص 118-119.

(1) الناقلي، ثورات ملهوفة، ص 119؛ وانظر: نديم منصوري، الثورات العربية بين المطامح والمطامع، ص 94.

(2) "انتفاضة فلسطينية أولى"، ويكيبيديا، <http://ar.wikipedia.org/wiki>

بعد قوة دفع قوية للحراك العربي، شهد الحراك كبح جماح أعاقته، وتراجعاً في قوة الدفع السريعة لانطلاقته، وذلك لتعرضه لعوامل عدة أدت لذلك⁽¹⁾، منها: ما نشر وأذيع من أخبار وتقارير عن ارتباط بعض القوى القائمة على الحركات بجهات خارجية، واستعانة بعضها بقوات أجنبية لنصرتها على النظام، مثل: الحراك الليبي الذي استعان بقوات حلف الناتو، والحراك السوري الذي مدّ بالسلح والمقاتلين الخارجيين، وهذا إلى جانب ما آلت له بعض الحركات من مظاهر عنف وقتل دموي، وصلت في بعض الحالات لأعمال وحشية ومجازر، وخاصة أن العنف أصبح متبادلاً بين النظام وبعض المجموعات المسلحة بالمعارضة (القاعدة والنصرة وداعش)، ومثال على ذلك ليبيا وسوريا، بالإضافة لتعثر المرحلة الانتقالية في الدول التي استطاعت إسقاط نظمها جراء الصراع القائم بين القوى القديمة والقوى الجديدة، وأيضاً تتنازع رفقاء الحراك بعد ذلك حول مستقبل الدولة، بين ليبرالي وعلماني وإسلامي وديمقراطي⁽²⁾.

فأسقطت اليمن رأس النظام وأبقت على جسده وفق المبادرة الخليجية، فتم إعاقة التغيير، إلى جانب استمرار تصارع الدولة مع الحوثيين والقاعدة من جهة، وقتال الحوثيين والسلفية الجهادية من جهة ثانية. وليبيا بدت مسرحاً من التجاذبات بين المجموعات المسلحة التي شاركت بالحراك الليبي، فبعضها تمرد على الحكومة المركزية بطرابلس واتخذ خطوات نحو الانفصال ومثال على ذلك إقليم برقة⁽³⁾. أما مصر التي ظن البعض أنها تجاوزت مراحل متقدمة في طريقها نحو الانتقال من المرحلة الانتقالية، ولكن فاجأتنا بمظاهرات جديدة ضد حكم الرئيس محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين الذين رفضوا ذلك؛ ولجأوا للاعتصام والتظاهر والعنف، والذي قبل بعنف مضاد من الحكومة المصرية الجديدة. أما تونس التي تبدو أكثر هدوءاً من غيرها، فإنها شهدت حالة من الشد والجذب بين القوى الليبرالية والعلمانية من جهة، وحركة النهضة الإسلامية من جهة أخرى، والتي يبدو أنها استقادت مما طرأ على الحالة المصرية بعد 30 حزيران (يونيو) 2013، من الإطاحة بحكم الرئيس مرسي الإخواني، فكانت أكثر ذكاءً من الفرع المصري للجماعة بقبولها الحوار مع المعارضة، والموافقة على تشكيل حكومة جديدة توافقية⁽⁴⁾.

(1) دده، الحراك الجماهيري العربي، ص 47.

(2) الموسوي، زمن الغضب العربي الثورات الشعبية الجديدة، ص 115-116.

(3) "بعد إعلان الانفصال عن ليبيا... إقليم "برقة" يطالب بـ 15 بالمئة من عائدات النفط الليبية"، دنيا الوطن،

<http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/03/08/505179.html>، 2014/3/8

(4) أحمد يوسف، "التحولات العربية واضطرابات الحكم - ربيع بلا أزهار"، دنيا الوطن، 2014/3/18؛

<http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/03/18/509562.html>

بالإضافة لكل ما سبق، من الملاحظ أن كل من تسلم مقاليد الحكم بعد سقوط الأنظمة المنتفض عليها؛ لم تعمل على تطوير أهدافٍ تنموية بديلة، ولم يكن لديه تصور وخطط واضحة لسياسات اقتصادية واجتماعية بديلة عن سابقتها، التي كانت عمقت نظم الريع والفساد والإفساد وتمدد البطالة وتكدس الثروات في أيادي فئة قليلة من المتنفذين، وهي القضايا الأساسية التي أدت إلى موجة الحراك العربي (1).

(1) جورج قزم، "الحلقة الضائعة في الثورات العربية"، جريدة السفير، العدد 12501، 2013/8/5، ص4.

المبحث الثاني

البعد القطري في الحراك العربي

• قطر وإرهاصات الحراك العربي

يربط الكثيرون الدور القطري في الحراك العربي مع بدايات انطلاق الاحتجاجات في تونس، من خلال تغطية قناة الجزيرة بصورة مركزة للأحداث والمظاهرات، وفتحها المجال أمام معارضي النظام للتعبير عن مواقفهم ومطالبهم، أو من خلال اتخاذها مواقف سياسية داعمة لمطالب المعارضة والقوى الاحتجاجية داخل تلك الدول، ولكن المتابع والراصد للسلوك والتحريك القطري على الساحة العربية قبيل موجة الحراك العربي، يلمس بعض مظاهر التحريك القطري، في إطار تدعيم فكرة التمرد والخروج على الأنظمة العربية، وذلك في إطار تأدية قطر لدور يساهم في تبوئها قيادة المنطقة، من خلال تأليبها للمواطن العربي على بعض النظم العربية مبرزة سوءاتهم من فساد واستبداد.

لقد ساهمت قطر بدور رئيس في تحريك المياه الراكدة في العالم العربي، مستغلة ما لديها من قوة إعلامية موجهة ومركزة، متمثلة بقناة الجزيرة ومركزها الاستراتيجي للدراسات والأبحاث، وإقامة الندوات والمؤتمرات حول الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان، والتي كان يحضرها كتاب وشخصيات سياسية عربية وعربية من مختلف المدارس الفكرية الليبرالية والإسلامية، وهذا إلى جانب سخائها المالي المقدم هنا وهناك، بهدف الترويج لسياستها، وكسبها مزيداً من المؤيدين والحلفاء.

لجأت قطر بالتعاون مع مؤسسة بروكينغز الأمريكية ومركز سابان*، إلى تنظيم عدد من المؤتمرات والندوات التي كانت تعلي شعارات الديمقراطية والمساواة والإصلاح والتغيير، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، وزيادة معدلات التنمية بالدول العربية، وحماية حقوق الإنسان، وهذه المؤتمرات كان يحضرها شخصيات من قادة حكومات ومجتمعات مدنية وأكاديميين وقادة أعمال ورجال الدين وإعلاميين⁽¹⁾، أمثال: الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلنتون، وكونداليزا رايس

(*) أسس مركز سابان اليهودي الأمريكي حاييم سابان من لوس أنجلوس. ويزود مركز سابان صناع القرار في واشنطن بأبحاث وتحليلات سياسية، من قبل باحثين متمرسين ومطلعين يأتون بوجهات نظر جديدة لتكون وثيقة الاتصال بالمشاكل الأساسية في منطقة الشرق الأوسط.

سلمان شيخ، شادي حميد، بين التدخل والمساعدة: سياسة الدعم الدولي في مصر وتونس وليبيا، دراسة مشتركة بين برنامج العلاقة الأمريكية بالعالم الإسلامي ومركز بروكنجز الدوحة، نوفمبر 2012، ص 11.

(1) المرجع السابق، ص 3.

وزيرة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس بوش الابن، ومارتن اندك * نائب رئيس مؤسسة بروكينغز، واندك كرامر العضو في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى (1)، وشخصيات من اتجاهات الإسلام السياسي، أبرزها الشيخ يوسف القرضاوي، والشيخ راشد الغنوشي، والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح ، وشخصيات ليبرالية وشبابية كأعضاء من حركة شباب 6 أبريل، والدكتور سعد إبراهيم مدير مركز ابن خلدون بمصر (2). وتمخض عن أحد هذه المؤتمرات عام 2006، تأسيس "مشروع مستقبل التغيير في العالم العربي"، وأوكل لقطر التواصل مع حركات الإسلام السياسي، والولايات المتحدة مع الشباب الليبراليين (3). وهذا التعاون أثمر كثيراً في تحفيز الشباب على قيادة التغيير، باستعمال أدوات الإعلام الحديث والاتصال الإلكتروني من فيس بوك وتويتر ويوتيوب وغيرها، وأشارت لذلك وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس أثناء حضورها مؤتمر أعده مركز جورج دابليو بوش في 2011/5/26 ، مجيبةً على سؤال للناشط المصري أحمد صلاح أحد مؤسسي حركة 6 إبريل، حول عدم تدخلهم مباشرة لنصرة الحراك المصري، قائلة: حاولنا منح الشعب المصري الوسائل التي يحتاجها ليتحدث عن حريته، وقمنا بمنع 50% من المساعدات الأمريكية لتعزيز الديمقراطية لمجموعات ليست مسجلة لدى الحكومة، وأشارت إلى أن أمريكا استخدمت الأدوات التي تمتلكها مثل تعليق اتفاقية التجارة الحرة، ردًا على حملة النظام ضد الديمقراطية، إضافة إلى وضع أمريكا لأسس التغيير اعتماداً على النشطاء (4).

وكان أيضاً من نتائج هذه المؤتمرات تأسيس "المنتدى العالمي الأمريكي الإسلامي"، وهو مشروع مشترك بين قطر ومؤسسة بروكينغز، والذي قرر منذ عام 2004، أن يعقد سنوياً في قطر (5). والتي توافد على حضورها شخصيات دولية عدة، أمثال: مادلين أولبرايت، وهيلاري

* سبق له العمل سفيراً للولايات المتحدة في إسرائيل لفترتين متباعدتين، وعمل في لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (أيباك) اللوبي الموالي لإسرائيل. (موسوعة كيببديا، مارتن إنديك، <http://ar.wikipedia.org/wiki>)

(1) **The Brookings project on U.S. policy towards the Islamic world, an agenda for action: the 2002 Doha conference on U.S. relations with the Islamic world**, (Washington, DC: the Brookings institution, 2003).

(2) أحمد النظيف، "مؤتمر أو بالأحرى مؤامرة في الدوحة تجمع السلفيين والأميركيين والنتائج استخباراتية"، المرباط الراسد؛ http://www.alrassedonline.com/2012/06/blog-post_17.html

(3) عمرو عمار، الاحتلال المدني: أسرار 25 يناير والمارينز الأمريكي، دار وليد للطباعة الحديثة، القاهرة، 2013، ص71؛ وانظر: عبد العزيز خميس، "دور مشروع مستقبل التغيير القطري الأمريكي في إشعال الثورات العربية"، ديوان اصدقاء المغرب، 13 يوليو 2011، https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/nAxQ_eQfHJE/1ebc58FB-58J

(4) ممدوح علي، "بالفيديو.. كونداليزا رايس تعترف بصناعة ثورة 25 يناير ودعم النشطاء"، فيتو؛ <http://www.vetogate.com/859500>

(5) النظيف، "مؤتمر أو بالأحرى مؤامرة في الدوحة"، مرجع سابق.

كلينتون وزيرتا الخارجية الأمريكية السابقتين، وديفيد بتاريوس قائد القيادة المركزية بالجيش الأمريكي في حينه، والرئيس التركي رجب طيب أردوغان (1).

وكان المفكر الكويتي الدكتور عبد الله النفيس ذو الميول الإسلامية في تعليق له على تلك المؤتمرات وجه انتقاداً لها، واصفاً إياها بالمؤامرات التي تبرز خدعة الحوار، وهي في حقيقتها تبشر للسياسات الأمريكية، وهي عبارة عن "مضاجعة مع الشيطان"، واعتبر أن هذه المؤتمرات تخدم المصالح الأمريكية بالمنطقة وخاصة في الخليج العربي، وانتقد مشاركة شيوخ ودعاة مسلمين يمثل هذه المؤتمرات، وخاصة أن من يحضرها من الطرف الأمريكي، هم رجال استخبارات والمسؤولون السابقون وأنصار الصهيونية المسيحية (2).

كما اهتمت قطر بمشروع النهضة الذي يشرف عليه القطري جاسم سلطان، الذي ينسب له حل جماعة الإخوان المسلمين في قطر، وأصبح فيما بعد ضمن الألة السياسية القطرية، وهو ينشط على تدريب شباب الإخوان المسلمين وغيرهم في البلدان العربية، على كيفية العمل داخل المؤسسات الديمقراطية (3)، وهذا يكون بالتنسيق والتكامل مع مشروع أكاديمية التغيير والتي أسست عام 2004 في لندن، ومن ثم انتقلت إلى الدوحة عام 2006، والتي يرأسها المصري البريطاني الجنسية هشام مرسى زوج ابنة الشيخ يوسف القرضاوي، والتي تهتم بتنظيم دورات عن النضال اللا عنفي والعصيان المدني، والأكاديمية أداة بيد الإخوان المسلمين بدعم مالي قطري. وتعد دوراتها في الولايات المتحدة وبريطانيا وقطر وصربيا ودول أخرى، فمنظمت تهتم بتكتيكات الاحتجاج غير العنيف (4).

• دور قطر أثناء الحراك العربي

شهد العالم العربي موجة من الحراك الاحتجاجي الشعبي، لاقتلاع جذور الاستبداد والقهر والتهميش، والذي كان مفاجئة في توقيتها، وعميقة في تأثيراتها، حيث اجتاحت العروش العربية، واستطاع بعضه اقتلاع أنظمة حاكمة كان من غير المتصور أن تتزعزع من مكانها، مع تسليحها بكل أدوات العصر في القمع والدكتاتورية والاستبداد، ودفعت بعضها الآخر لتقديم من تلقاء نفسها حزمة من الإصلاحات والإغراءات.

(1) الأشقر، الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضات العربية، ص137.

(2) قناة الحوار، "برنامج حوار: بعنوان مؤتمر أمريكا والعالم الإسلامي في الدوحة ... إنجاز لقطر أم لأمريكا؟"، 21/2/2008؛ <http://www.youtube.com/watch?v=1uLqqhz2EKM>

(3) عمرو عمار، الاحتلال المدني .. أسرار 25 يناير والمارينز الأمريكي، ص71-72.

(4) Ahmed Azem, "Qatar's ties with the Muslim Brotherhood affect entire region".

وانظر: النيباري، "علاقة الأمريكان بالإخوان"، مرجع سابق.

لقد استقبلت قطر الحراك الشعبي العربي بطريقة مختلفة عن غيرها من الدول العربية، لقد بدت بلداً متحفزاً ومتميزاً في الترحيب ودعم الحراك العربي بلا تحفظ؛ وكأنها الفرصة التي كانت تنتظرها لتأكيد نفوذها وموقعها الإقليمي؛ فأطلقت العنان لترسانتها الإعلامية دعماً للحراك، وكثفت نشاطها الدبلوماسي، وأغدقت أموالها، وحتى لم تدخر جهدها في تقديم الدعم العسكري⁽¹⁾، نصرة للحراك كما هو في الحالة الليبية والسورية، ودفاعاً عن النظام كما هو في الحالة البحرينية.

فتح الحراك العربي الباب أمام قطر لتوسيع دورها بالمنطقة، من خلال تحالفها مع الإسلام السياسي الذي وصل إلى السلطة في دول الحراك، وهذا تغيير إيجابي لصالح قطر يمكنها من لعب دور وسيط بين الإسلام السياسي والغرب⁽²⁾. ولكن تعالت الأصوات المنتقدة للتوجهات القطرية بدعم جهة واحدة دون غيرها من القوى والأحزاب، مما خلق حالة من العداء والخصومة لقطر في المنطقة أشد قوة وشراسة من النظم السابقة التي تم إسقاطها.

فإذا كان الدور الإعلامي القطري من خلال قناة الجزيرة، هو الأبرز في دعم حراك مصر وتونس واليمن، فإن دعمها للحراك في ليبيا وسوريا لم يدخر جهداً وإلاً بذلته، فالقطريون تولوا الرئاسة الدورية لجامعة الدول العربية في عام 2011، بعدما حلوا مكان فلسطين في قيادة هذه الدورة العصبية على المنطقة العربية، طالبين من الفلسطينيين أن يتنحوا، لأن أحداث الحراك العربي كانت أكثر حساسية من أن يتولاها الفلسطينيون⁽³⁾.

أولاً - قطر والحراك التونسي:

إن دعم قطر إعلامياً للحركات العربية لا يمكن تجاهله، والذي بدأ بمواكبة الحراك التونسي منذ بدايته، من خلال تغطية مكثفة لقناة الجزيرة للحراك التي وجدت في الحراك الشعبي التونسي، فرصة لاستمرارية دورها في تسليط الضوء على تجاوزات النظم العربية بحق شعوبها. والجزيرة التي كانت ممنوعة من العمل في تونس، تمكنت من خلال مواقع التواصل الاجتماعي واليوتيوب والمدونين التونسيين والمراسلين غير المعروفين للنظام من تغطية الحراك بقوة، مما جعلها تنبؤاً قمة القنوات التي غطت الحراك⁽⁴⁾، والتي اتهمها الرئيس التونسي بن علي ومحطات أجنبية أخرى في إحدى خطاباته أثناء الحراك، بإثارة الفتنة بين أبناء الشعب التونسي، وخلق

(1) الحروب، قطر والربيع العربي، ص3.

(2) Amin and Others, **Qatar: Aspirations and realities**, op.cit, p. 23.

(3) Amin and Others, **Qatar: Aspirations and realities**, op.cit, p. 37.

(4) قناة الجزيرة، لقاء مع لطفي حجي مراسلها في تونس، (برنامج بلا حدود)، 2011/11/9.

الأكاذيب، والتهويل في الأحداث⁽¹⁾، بينما كان العديد من التونسيين يرون الفضل للقناة في تسريع الإطاحة بنظام بن علي، بل إن الرئيس التونسي الحالي المنصف المرزوقي، يعتبر أن قناة الجزيرة قامت بدور كبير في التمهيد لما سماه "بثورات الربيع العربي"، بالإضافة لمركز الجزيرة للدراسات الذي ساهم في بث الفكر الديمقراطي بالعالم العربي⁽²⁾، من خلال الندوات والمؤتمرات التي كان ينظمها، أو الدراسات التي ينشرها. بينما اعتبر مراسل الجزيرة في تونس لطفي حجي، بأن الجزيرة ساهمت بصنع الثورة التونسية⁽³⁾، حيث لعبت دوراً رئيسياً بالحراك من خلال بثها في البداية لساعات مطولة برامج وفيديوهات عن الحراك، إلى أن وصل لتغطية مستمرة على مدار الساعة أعطت للحراك زخماً تعبويًا، وخاصة مع استضافتها الدائمة لمعارضين للنظام التونسي، وبث ما ينشر من فيديوهات عن الاحتجاجات بتونس على موقع الانترنت⁽⁴⁾.

إذاً لعبت الجزيرة دوراً محورياً في نجاح الحراك التونسي، وأبدت انحيازاً واضحاً للحراك التونسي على حساب النظام، وهذا يعني أن قطر حسمت أمرها باكراً بتأييد الحراك التونسي، على العكس من بعض الدول التي تحفظت وعارضت الحراك، مثل: مصر والجزائر ودولة الإمارات والسعودية التي لجأ لها الرئيس التونسي بن علي عندما قرر ترك البلاد، وهذا ما عبر عنه بوضوح في اجتماع نادي موناكو للحريات والديمقراطية، الشيخ أحمد بن محمد بن جبر آل ثاني، مساعد وزير الخارجية القطري، حيث قال: "إن قطر لم يكن بوسعها الوقوف مكتوفة الأيدي، وهي ترى شعوباً تتعرض للقمع بوحشية لمجرد مطالبتها بحقوقها المشروعة، فشرعت بتقديم كافة أشكال الدعم السياسي والمعنوي"⁽⁵⁾.

● تأثير دور قطر بالتجاذبات التونسية الداخلية:

إن تأثير الدور القطري لم يقتصر على الجانب الإعلامي، فلقد امتد لدعم سياسي ومالي الذي خلق حالة من التجاذب الداخلي في تونس بين التيارات السياسية، ولا أدل على تأثير قطر في الحراك التونسي أكثر من تصريح رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي بـ "أن دولة قطر شريك في الثورة التونسية"، من خلال إسهامها الإعلامي عبر قناة الجزيرة، بل تشجيعها للحراك من قبل

(1) Bounenni, **Tunisia: Protests and Prospects for Change**, p. 10.

(2) سميح كايد، "في ندوة بمركز الجزيرة للدراسات ... المرزوقي: تونس ستخرج من الفوضى والانقسام خلال 5 سنوات"، جريدة الراية القطرية، العدد 10943، 2012/4/23، ص30.

(3) الجزيرة، لقاء مع لطفي حجي، مرجع سابق.

(4) عبد الله، انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي، ص 18؛ وانظر:

Marc Lynch, "Where are the democracy promoters on Tunisia?", 13/1/ 2011; http://www.foreignpolicy.com/posts/2011/01/12/where_are_the_democracy_promoters_on_tunisia

(5) محمد الشياظمي، "قطر تدعم المسار الديمقراطي والحريات في المنطقة"، جريدة العرب القطرية، العدد 8658، الدوحة، 2012/2/25، ص5.

نجاحه، وتقديمها الدعم السياسي والمادي إلى تونس، واعتبرها عدنان المنصر الناطق برئاسة الجمهورية الداعم الأساسي لتونس وأهم شركائها، بينما رأى السفير التونسي في قطر محمد الظريف، أن قطر كانت السبّاقة في تبادل الزيارات على أعلى المستويات بعد نجاح الحراك، وقد انعكست هذه العلاقات السياسية المتميزة على التعاون الثنائي بين البلدين، ليشمل التعاون الفني والاستثمار والاتصالات والتبادل التجاري والتبادل الثقافي، والعديد من الاتفاقيات التي وقعت بين البلدين (1). ومن جهته كان وزير الخارجية التونسي رفيق عبد السلام قد أثنى على الدعم الذي تقدمه قطر وأمير قطر الشيخ حمد لبلاده في كافة المجالات، سعياً منهم لإنجاح تجربتها الديمقراطية (2).

يرى الباحث إن الاستقطاب السياسي بدأ في تونس باكراً بعد سقوط نظام بن علي، فأخذت تتفاعل وتتصاعد بقوة التجاذبات الداخلية بين تيارين رئيسيين، الأول يمثل الإسلام السياسي ويقف على رأسه حركة النهضة (الإخوان المسلمين في تونس)، والثاني التيار العلماني الليبرالي اليساري، الذي يعتبر نفسه وقود الحراك التونسي ضد بن علي، فيما استطاعت النهضة قطف ثمار هذا الحراك بدعم قطري مادي وإعلامي.

وتصاعدت حدة الاتهامات لحركة النهضة من قبل خصومها السياسيين والإعلام التونسي بتلقيها دعماً سياسياً ومالياً من قطر، وخاصة أن رئيس حركة النهضة كان ضيفاً دائماً على قطر من قبل اندلاع الحراك في تونس؛ وهذا ما خلق توجساً لدى بعض التونسيين، وخاصة الأحزاب السياسية المدنية (3)، التي اعتبرت الدعم القطري مقدم لصالح حركة النهضة ممثل الإخوان المسلمين في تونس وليس لتونس الدولة. ففي أول انتخابات ديمقراطية شهدتها تونس، تحدثت مختلف أوساط المعارضة التونسية عن دور المال السياسي في الانتخابات التي جرت في 23 تشرين الأول (أكتوبر) 2011، وفازت فيها حركة النهضة، مرجعين ذلك الفوز إلى المال القطري الذي ضُخّ لحساب زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي. وفي هذا السياق، كان وثق الصحفيان الفرنسيان كريستيان شينو وجورج مالبرونو، في كتابهما " قطر ... أسرار الخزينة"، أنهما عندما كانا بضيافة أمير قطر السابق حمد بن خليفة، استمعا بالمصادفة توجيهات للأمير بدفع 150 مليون دولار لزعيم حركة النهضة راشد الغنوشي (4). وكان ذلك قبل أن إجراء انتخابات المجلس التأسيسي في تونس والذي فازت حركة النهضة بأغلبية مقاعده، ويعتبر معارضو حركة النهضة

(1) جريدة العرب القطرية، "الظريف: قطر أول دولة ساندت ثورة تونس"، العدد 8880، الدوحة، 4/10/2012، ص6.

(2) وكالة الأنباء القطرية (قنا)، "لقاء مع وزير خارجية تونس رفيق عبد السلام"، 23/4/2012.

(3) محمد صبره، "راشد الغنوشي : قطر قامت بدور رائد في إنجاح الثورات العربية"، جريدة العرب القطرية، العدد 8359، بتاريخ: 2/5/2011، ص11.

(4) Chesnot ؛ Malbrunot, *Qatar Les Secrets Du Coffre-fort*, p.198.

زيارة رئيسها الغنوشي إلى قطر قبيل الانتخابات، بأنها كانت من أجل ترتيب فوز حركة النهضة، في الوقت الذي اعتبروا زيارته بعد الانتخابات، والتي اعتبرها الغنوشي كشكر لقطر على دورها الإيجابي بالحراك التونسي، وزيارة طمأنة لقطر في السير ضمن الأجندة القطرية بالمنطقة، والتي حسب رأيهم تسير وفق مخطط غربي بإعادة تشكيل المنطقة من جديد⁽¹⁾، والتي تتوافق مع أول زيارة قام بها الغنوشي بعد الفوز بالانتخابات للولايات المتحدة، والتي فهمت للطمأنة.

ويرى مراقبون أن التغلغل القطري في تونس يمر عبر ثلاث أبعاد، أولها البعد السياسي إذ تكثفت الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين القطريين ونظرائهم التونسيين، وثاني الأبعاد هو البعد الديني، إذ يرتبط رئيس حركة النهضة الغنوشي بعلاقة قوية مع الشيخ يوسف القرضاوي صاحب التأثير القوي لدى النظام القطري، والذي قدم بزيارة لتونس واستقبل بحفاوة من قبل أنصار النهضة، أما ثالث الأبعاد فهو البعد المالي الاستثماري، من خلال ضخ الأموال، وإقامة المشاريع التي تحتاجها تونس⁽²⁾.

فترى المعارضة والنخب التونسية، إن هدف قطر من الإغداق المالي السخي لحركة النهضة التي اتهمت من معارضيه بالقطرنة، هو أن تصبح الحزب المهيمن في المشهد السياسي التونسي، والسيطرة على مفاصل الدولة التونسية⁽³⁾، وذلك ضمن التحالف القطري مع جماعة الإخوان المسلمين في المنطقة، بهدف تبوء قطر زعامة المنطقة، ومما عمق هذه القنوات والرؤى للمعارضة التونسية، وأثار ريبهم التوافق الكبير بين السياسة الخارجية لتونس والسياسة الخارجية القطرية، وما زاد من تخوفات المعارضة تعيين رفيق عبد السلام صهر زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي وزيراً للخارجية التونسية، والذي كان يشغل سابقاً رئيس مركز الجزيرة للبحوث والدراسات في قطر، بالإضافة للعلاقة الوثيقة بين النظام القطري وخاصة الأمير السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ورئيس حركة النهضة الغنوشي، لا سيما أنها ليست علاقة دولة بدولة كما هو متعارف عليه ومقبول في عرف العلاقات الدولية، وإنما هي علاقة دولة بتنظيم، وهذا يخالف ما صرح فيه وزير خارجية قطر خالد العطية، من إن حكومة قطر تقيم علاقاتها مع

(1) صفاء إسماعيل، "قطر تدخلت في تونس بشكل سافر وفق أجندة انخرط فيها حكام النهضة حتى العظم"، جريدة تشرين، 2013/5/25؛ <http://tishreen.news.sy/tishreen/public/read/287815>؛ وانظر: مسعود طاوي، "تونس تحتفل بذكرى فرار بن علي بحضور زعماء عرب واحتجاجات شعبية رافضة لزيارة أمير قطر إلى تونس"، الفجر، العدد 3390، 2012/1/14، ص2.

(2) محمد الشياظمي، محمد عياد، الأمير وعد بدعم الاستثمار في تونس . حوار مع صحيفة العرب القطرية 1/11/2011، العدد 8542، ص2.

(3) "تعليقاً على زيارة أمير قطر - المعارضة التونسية: لا أهلاً ولا سهلاً يا حمد"، Babnet Tunisie، 14/1/2012؛ [#http://www.babnet.net/rttdetail-43805.asp.](http://www.babnet.net/rttdetail-43805.asp.)

حكومات وليس أحزاب سياسية أو فصائل⁽¹⁾، وهذا ما جعل هذه العلاقة يتراكم عليها الكثير من التساؤلات التي تبدأ ولا تنتهي، لتتحول في وقت قصير جداً إلى مثار جدل واتهام. والجدير ذكره، أن أمير قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة عندما زار تونس للاحتفاء بالذكرى الأولى لسقوط نظام زين العابدين بن علي، اجلت زيارته التي كان مقرراً لها أن تتم بعد إجراء انتخابات المجلس التأسيسي في تونس لارتفاع الأصوات المناهضة لها في حينه، لقد جوبه أيضاً بمظاهرات صاخبة من قبل المعارضين التونسيين⁽²⁾، إلا أن الشيخ حمد عمد لتجاهل معارضي زيارته، وأكد على دعم قطر لتونس لعبور المرحلة التي تمر بها⁽³⁾.

رغم هذا كله، إلا أن قطر من أكثر الدول التي قدمت المساعدات والهبات المالية إلى تونس، وتعد ثاني بلد من حيث المشاريع بعد فرنسا الشريك التجاري الأول مع تونس، فأحييت قطر خططاً لبناء مصفاة الصخرية النفطية بتكلفة ملياري دولار في تونس والتي تم تأجيلها لسنوات، بعد الاتفاق عليها في عهد الرئيس التونسي السابق زين العابدين، والذي يعد المشروع الأضخم في تونس، وتكلفته كبيرة للغاية، والذي جعل وزير الخارجية القطري خالد العطية لا يستبعد دخول شريك آخر، والمرشح لذلك هي فرنسا⁽⁴⁾.

كما أعلن العطية أثناء زيارته إلى تونس، أن بلاده ستشرع في القريب العاجل، في تنفيذ مشاريع استثمارية وتنموية في تونس، وتشمل المشاريع القطرية المنتظرة في تونس قطاعات البنية التحتية والسياحة والفوسفات والتعليم والصحة، هذا في الوقت الذي وافقت قطر على إقراض تونس 500 مليون دولار بفائدة ميسرة، في إطار حرصها على دعم العلاقات بين البلدين⁽⁵⁾.

خلاصة القول، أن قطر ساهمت بإسقاط نظام الرئيس التونسي السابق بن علي، الذي كانت علاقتها مع نظامه متوترة باستمرار، من خلال الدور الهام الذي لعبته الجزيرة في الحراك، وإيوائها لبعض رموز المعارضة التونسية، ومن ثم عززت من علاقاتها مع تونس بفضل علاقاتها الجيدة مع النخبة السياسية الجديدة التي أمسكت بمقاليد الحكم، أمثال: الرئيس التونسي المنصف

(1) إسماعيل، "قطر تدخلت في تونس بشكل سافر"، مرجع سابق؛ وانظر: "تعليقاً على زيارة أمير قطر"، مرجع سابق؛ وانظر: إسماعيل، "وزير خارجية قطر: دعمنا المصريين في ثورة يناير ليتخلصوا من قبضة الديكتاتورية"، المصري اليوم، 2013/12/5؛ <http://www.almasryalyoum.com/news/details/35280>

(2) طاوي، "تونس تحتفل بذكرى فرار بن علي"، ص2؛ وانظر: "تعليقاً على زيارة أمير قطر"، مرجع سابق.

(3) قناة الجزيرة، "كلمة أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة في الذكرى الأولى لنجاح الثورة التونسية"، 2012/1/14.

(4) تلفزيون نسمة، مؤتمر صحفي لوزير خارجية قطر، 2012/5/15؛ وانظر: "الغرب وصندوق النقد يثق في الاقتصاد التونسي"، الاقتصاد والتجارة؛ <http://www.econcomonline.com/?p=1613>

(5) "استثمارات قطرية في تونس ... وإحياء خطط لبناء مصفاة نفطية بملياري دولار"، CNBC عربية، 2012/5/16؛ <http://www.cnbcarabia.com/?p=27964>

المرزوقي، ورئيس حركة النهضة الإسلامية راشد الغنوشي، وزادت من وتيرة دعمها المقدم لتونس على مختلف الأصعدة سياسياً واقتصادياً بعد سقوط النظام، ولكن يبدو أن تدخل قطر بالحراك التونسي، ومن ثم بالشأن التونسي، تأثر بالتجاذبات بين القوى السياسية في تونس، وقد يفسر ويفهم هذا الدور تونسياً حسب اصطفاً وتحالف قطر مع أي من الأحزاب والقوى السياسية التونسية، ففي الوقت الذي ينظر له من قبل الأحزاب التي تشكل نظام الحكم المؤقت الحالي حركة النهضة والرئيس التونسي المنصف المرزوقي، واللذان تربطهما مع قطر علاقات جيدة، بإيجابية للدور القطري أثناء وبعد الحراك، بينما معارضتهم من قوى سياسية أخرى يرونها سلبياً، وقد يعتبرونه تآمرياً، وأبرز هذه القوى حركة نداء تونس، والجبهة الشعبية (ائتلاف يضم أكثر من 10 أحزاب)، والحزب الجمهوري، بالإضافة للاتحاد العام التونسي للشغل، والتي شكلت فيما بينها جبهة الإنقاذ التونسية⁽¹⁾، والذي يبدو محاكاة لجبهة الإنقاذ المصرية التي قادت حملة المعارضة في مصر ضد حكم الرئيس محمد مرسي.

ثانياً - الحراك المصري والدور القطري:

مصر ليس كأي دولة عربية في منطقة الشرق الأوسط، لما تتمتع به من ثقل سياسي وتاريخي في قيادة المنطقة، وبما تملكه من مقومات تؤهلها لتبوء قيادة المنطقة، وإطلاعها على كثير من ملفات المنطقة وخاصة القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، وامتدادها داخل القارة الأفريقية، ونفوذها داخل المنظومة العربية، لذا أي تغيير في تركيبة نظامها السياسي لأي سبب أياً كان: ديمقراطياً أو ثورياً يؤثر بالسلب أو الإيجاب على المجتمع الإقليمي والدولي.

• الدور القطري أثناء الحراك المصري

كما هو الحال مع الحراك التونسي، فإن قطر كانت من أول وأكبر الداعمين للحراك المصري ضد خصمها اللدود الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك، وكانت البداية عبر قناة الجزيرة التي تلقت نبأ المظاهرات الاحتجاجية بنشر ترسانتها الإعلامية وشبكة مراسليها في المدن المصرية التي شهدت المظاهرات، والتغطية كانت على مدار الساعة، باستضافة ضيوف وشخصيات مصرية مؤيدة للحراك ومعادية للنظام، قاموا بشحن الشارع المصري، وأخذت تشحن في الجمهور المصري الذي في حينها اعتبرها (قناة الثورة)، وكان أثرها ملموساً في استنهاض

(1) "المعارضة التونسية تتوحد داخل جبهة إنقاذ وطني"، العربية نت، <http://www.alarabiya.net/ar/north->

الهمم وخاصة مع بثها مشهد ميدان التحرير المزدهم بالمتظاهرين، ببث مباشر بشكل متواصل منذ اليوم الثاني للحراك⁽¹⁾.

ومثلت قناة الجزيرة دافعاً قوياً لنقل أحداث الحراك للعالم، مما أكسبه تعاطفاً دولياً أسهم في نجاحه. ويبدو تشابه الأحداث بين تونس ومصر، قد دفع النظامين لاتخاذ نفس الإجراءات ضد قناة الجزيرة، من اتهامها بنشر الفتنة وتزوير للحقائق، واعتقال بعض مرسلاتها، ووقف بثها على قمر نايل سات، الذي تغلبت عليه بسماتها لقنوات صديقة بنقل تغطية الجزيرة مباشرة مجاناً⁽²⁾. وللتغلب على إغلاق مكاتب الجزيرة ومنع بثها المباشر، ركزت الجزيرة على الاستضافات عبر الهاتف للوجوه الشابة الجديدة التي برزت في الحراك، أمثال: أحمد ماهر، ونورة نجم، ووائل غنيم، وأحمد صلاح بعد خروجه من السجن، إلى جانب شخصيات معارضة معروفة من مختلف الانتماءات الفكرية والسياسية. فأثارت هذه التغطية المكثفة حفيظة النظام المصري الذي شعر أن الجزيرة تشارك في التحريض عليه، مما يشكل خطراً عليه الذي كان يعاني الانهيار الداخلي⁽³⁾.

أثناء الحراك حرصت الجزيرة عدم تبنيها اتجاه بعينه من الاتجاهات المعارضة للنظام، ولكن بعد سقوط النظام وبروز دور الأحزاب التي تقدمت لقيادة الدفة، فبدأ يظهر أمام المشاهد ميل الجزيرة نحو الإسلام السياسي، الذي أصبح مع مرور الوقت أكثر وضوحاً⁽⁴⁾.

أما قطر كدولة فكانت السباقة في دعم الحراك المصري ضد نظام مبارك، الذي كانت على خلاف مستمر معه منذ عقدين من الزمن، فأعلنت قطر دعمها لمطلب الجماهير المحتجة، وطالبت النظام بضرورة تلبية مطالب المحتجين، ولم تتورع عن تقديم الدعم السياسي للحراك، والضغط على النظام المصري عبر حلفائها الدوليين بضرورة تنازل مبارك عن الحكم. وقطر كانت من أول الدول التي رحبت بتتحي مبارك، وأعلنت استعدادها لتقديم الدعم المالي لكي يتغلب المصريون على ما يتعرضون له من أزمة اقتصادية⁽⁵⁾.

(1) عبد الله، دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجاً)، ص85.

(2) الحجاوي، دور الجزيرة في الثورات العربية، مرجع سابق.

(3) عبد الله، دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجاً)، ص92.

(4) الحجاوي، "دور الجزيرة في الثورات العربية"، مرجع سابق.

(5) محمود الرنتيسي، السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، 2013، ص 87 - 88.

وبعد سقوط نظام مبارك، لم تتوان قطر عن دعم مصر سياسيًا، من خلال زيارات متكررة لمسؤولين قطريين إلى القاهرة، لا سيما الأمير السابق حمد بن خليفة، والشيخ تميم أثناء ولايته للعهد، ورئيس الوزراء القطري وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم، واستقبلت مسئولين مصريين في الدوحة من بينهم رئيس الوزراء السابق هشام قنديل وعدداً من وزراء حكومته، ومالياً من خلال تقديم المساعدات والهبات لدعم الاقتصاد المصري⁽¹⁾، وهذا يؤكد أن الطرفين كانا يسعيان لفتح صفحة جديدة فيما بينهما، إلا أن ذلك لم يستمر بينهما طويلاً، بعد اتهام قطر بمساندة الإخوان المسلمين والاصطفاف بصفها بمجابهة معارضيه.

• قطر والمجلس العسكري

قابلت قطر تنحي الرئيس المصري مبارك، بحالة من التأييد والثناء على تلك الخطوة، والذي كان بين ثنياه فرحة وسعادة بسقوط خصمها اللدود في المنطقة. وبعدما آلت مقاليد الحكم في البلاد للمجلس العسكري، شهدت العلاقات المصرية القطرية نوعاً من الاستقرار والتحسين عما قبل 25 كانون الثاني/يناير 2011، وشهدت هذه الفترة زيارة أمير قطر السابق حمد بن خليفة إلى مصر، تعبيراً عن دعم قطري لمصر الجديدة، ومعبراً عن دعمه لمصر المستقبل من خلال مشروعات اقتصادية وتنموية مشتركة، وفتح آفاقاً جديدة للتعاون السياسي والاقتصادي بين البلدين⁽²⁾. وكان قد سبق زيارة الأمير حمد، زيارة رئيس الوزراء المصري عصام شرف إلى الدوحة، وأعقبها زيارة ولي العهد الشيخ تميم الذي اتفق على إنشاء اللجنة المصرية القطرية، والممهدة لاستئناف اللجنة المشتركة برئاسة البلدين، وتم خلالها الإعلان عن ضخ 10 مليارات دولار كاستثمارات في مصر، قبل أن تتراجع عنها إلى حين استقرار الأوضاع وتسليم السلطة إلى جهة مدنية منتخبة⁽³⁾.

وبدأت تظهر بشكل جلي في تلك الأثناء بروز العلاقة الوثيقة بين جماعة الإخوان المسلمين وقطر، وأخذت بعض وسائل الإعلام التحدث عن دور لها في إعادة تشكيل خارطة المنطقة، من خلال تبوء جماعات الإسلام السياسي مقاليد الحكم في المنطقة، برضى غربي عبر وساطة قطرية.

(1) "قطر ومصر ... علاقات ممتدة ازدادت رسوخاً بعد الثورة"، جريدة العرب القطرية، العدد 8915، 2012/11/8، ص10.

(2) أحمد عبد الخالق، "المشير طنطاوي يبحث مع أمير قطر دعم العلاقات الثنائية"، جريدة الأهرام المسائي 2011/5/4، ص1.

(3) صالح البوعنيين، "لا خلافات بين القاهرة والدوحة بشأن الأمانة العامة"، حوار أحمد مراد، جريدة الوطن القطرية، العدد 5733، 2011/5/15، ص33.

وكانت هذه الفترة قد شهدت خلافًا قطريًا مصريًا حول ترشح الأمين العام لجامعة الدول العربية، فمصر رشحت في البداية الدكتور مصطفى الفقي بعد إعلان الدكتور عمرو موسى عدم نيته تجديد ترشحه للأمانة العامة. فمصر ترى أن هناك تفاهًا عرقيًا حول هذا المنصب، بأن يكون من حق الدولة المضيفة، بينما قطر التي رشحت خالد العطية وزير خارجيتها الحالي لهذا المنصب، قالت إنه من حق أي دولة عضو في الجامعة الترشح لهذا المنصب، ولكن بعد تدخل بعض الوساطات تم تجاوز هذا الخلاف، بتغيير مصر مرشحها الذي كانت تعترض عليه قطر لمواقف مسبقة له منها، وسحب قطر لمرشحها (1).

● قطر والرئيس محمد مرسي

بعد نجاح الدكتور محمد مرسي في انتخابات الرئاسة المصرية، شهدت العلاقات المصرية القطرية أفضل حالتها على المستوى الرسمي، حيث التقى الأمير حمد والرئيس مرسي خلال فترة حكم الأخير ثلاث مرات، لم تحدث من قبل بين البلدين، فزار الأمير حمد القاهرة في حزيران (يونيو) 2012، حيث تبادلًا خلالها التعاون بين البلدين وتنسيق المواقف الخارجية وخاصة حول الشأن السوري، ومن ثم التقيا في نيويورك على هامش اجتماع الجمعية العامة في شهر أيلول (سبتمبر) بمقر الوفد القطري، واللقاء الأخير الذي أعقب زيارة أمير قطر لقطاع غزة الذي قدمت مصر كل التسهيلات من أجل تحقيقها، وهذا ما عبر عنه الشيخ حمد بقوله لولا الرئيس مرسي وثورة 25 يناير ما تمت هذه الزيارة (2).

أعلنت قطر عن رزمة من المساعدات المقدمة لمصر، من أجل مساعدتها على الخروج من أزمتها الاقتصادية، وتغيرت التغطية الإعلامية من قناة الجزيرة بالوقوف إلى جانب الحكومة المصرية، وكانت الجزيرة قد تحولت من منبر يعادي النظام المصري (الأسبق)، إلى مناصر لنظام مصري جديد بقيادة رئيس من جماعة الإخوان المسلمين.

وقدمت دعمًا اقتصاديًا كبيرًا في عهد الرئيس مرسي لمصر، حيث أودعت وديعة قطرية تبلغ ملياري دولار ومن ثم مضاعفتها حتى بلغت 5 مليارات دولار، بجانب الموافقة القطرية لضخ 18 مليار دولار كاستثمارات في مصر على مدار خمسة سنوات، وهو الأمر الذي كان له مردود إيجابي على الوضع الاقتصادي بمصر (3).

(1) "نبيل العربي مرشح توافقي للجامعة"، الجزيرة؛

<http://www.aljazeera.net/news/pages/b8b52a8a-f365-4273-984a-f9d83bb65539>.

(2) أخبار اليوم، "أمير قطر: لولا مرسي وثورة 25 يناير" ما استطعنا زيارة غزة"، 2012/10/23؛

<http://akhbarelyom.com/news/newdetails/83283/0/0.html>

(3) "وزير القوى العاملة: العلاقات المصرية القطرية أخذت منحى جديداً متميزاً بعد ثورة يناير"، وكالة أنباء ONA؛

20/2/2013، <http://onaeg.com/?p=604211>

ووفقاً لإحصاءات البنك المركزي المصري، فإن الاستثمارات القطرية تضاعفت بشكل كبير خلال العام المالي 2012-2013 (العام الذي حكم فيه مرسي) لتصل إلى 340.7 مليون دولار، بمعدلات نمو تتجاوز 900% عن فترة حكم المجلس العسكري، والتي سجلت 34.9 مليون دولار⁽¹⁾.

ومع تبني قناة الجزيرة خطأً تحريراً بالشأن المصري منحاز للإخوان المسلمين، تعرضت قطر والجزيرة لهجوم إعلامي قوي من الإعلام المصري المرئي والمكتوب المعارض بقوة لحكم محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين، ووجهت الاتهامات إلى قطر بتقديمها الدعم المادي والإعلامي لصالح الإخوان المسلمين، أثناء الانتخابات النيابية والرئاسية، حيث كانت أظهرت بعض الوثائق التي سربت من مكتب الإرشاد بالمقطم بعد اقتحامه من قبل المتظاهرين؛ تلقي جماعة الإخوان المسلمين الأموال من قطر⁽²⁾، وكان كشف موقع اليوم السابع عن تسريب لتقرير من أمن الدولة القطري يبين إرسال الإخوان عدد من شبابهم لتلقي التدريب العسكري في قطر⁽³⁾؛ إلا أن وزير الخارجية القطري السابق حمد بن جاسم رد على اتهام قطر بدعم جماعة الإخوان المسلمين؛ بأن قطر تقدم مساعدات لمصر وليس للإخوان المسلمين، مشيراً إلى أنها قدمت مليار دولار خلال فترة حكم المجلس العسكري⁽⁴⁾.

إلا أنه نظر لهذا الدعم من قبل بعض الأطراف المعارضة المصرية، أنه دعم مقدم لنظام جديد يقوده الإخوان المسلمين وليس للدولة المصرية، نظراً لطبيعة علاقات قطر مع جماعات الإسلام السياسي وخاصة جماعة الإخوان المسلمين، وذلك في ظل اشتباك سياسي بين جماعة الإخوان المسلمين وبين القوى السياسية المعارضة لها.

• قطر ومظاهرات 30 حزيران (يونيو) 2013

بعد عام من حكم محمد مرسي كان حافلاً بالأحداث والمصادمات بين مؤيديه من الإخوان المسلمين وحلفائهم، وبين معارضيه من قوى مدنية وتكتلات شبابية، سقط خلالها العديد من الضحايا من الجانبين، ولم تعرف البلاد الاستقرار الأمني ولا الاقتصادي، ودخل الطرفان في

(1) محمد عبد العاطي، "الأعمال المصرية القطري يجمد أنشطة المجلس في ظل التوترات بين البلدين"، المصري اليوم، 2014/3/8؛ <http://www.almasryalyoum.com/news/details/407038>

(2) جهاد مصطفى، "عويضة: لدي مستندات بتلقي العوا والبلتاجي رواتب شهرية قطرية"، المصريون، 11/12/2013، <http://almesryoon.com>.

(3) "انفراد بالمستندات.. الإخوان أرسلوا 350 عنصراً للتدريب على الاستخبارات والجهاد في قطر"، اليوم السابع، 2014/3/5؛ <http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=1539112#.U17eBVeKabE>؛ وانظر:

(4) "الجالية المصرية في قطر تناشد وسائل الإعلام مراعاة خصوصية العلاقات بين البلدين"، دي برس الخليج،

<http://www.dp-news.com/dpgulf/detail.aspx?id=192>

مزايدة سياسية مع بعضهما البعض، مما أدخل البلاد في نفق شديد السواد، وخاصة مع تراجع قدرة الحكومة على الإيفاء بتعهداتها الإصلاحية أو حتى تلبية احتياجات المواطنين من كهرباء وغاز ووقود.

وتم تشكيل حركة تمرد الشبابية، والتي عمدت لجمع استمارات تدعو لرفض حكم مرسي والإخوان والمطالبة بانتخابات مبكرة، انتهت بدعوة للتظاهر يوم 30 حزيران (يونيو) 2013، ضد حكم مرسي وجماعة الإخوان المسلمين، انتهت بالإطاحة بحكم مرسي من قبل الجيش الذي انحاز لطرف المتظاهرين الرافضين لحكم مرسي، وتم تعيين رئيس المحكمة الدستورية عدلي منصور رئيساً مؤقتاً لمصر.

ففي الوقت الذي أيدت عدد من الدول العربية أبرزها السعودية والإمارات العربية ما حدث في مصر من مظاهرات في 30 حزيران (يونيو)، عارضت قطر ذلك واعتبرته انقلاباً على الشرعية، وتراجعت عن المسار الديمقراطي بمصر الذي طالبت بالالتزام به، وهذا ما فسر من قبل بعض المصريين وخاصة أنصار مظاهرات 30 حزيران (يونيو)، انحيازاً قطرياً لطرف جماعة الإخوان المسلمين، مع تبني قناة الجزيرة تغطية منحازة بنسبة كبيرة للرواية الإخوانية، ووصفها ما حدث بانقلاب عسكري، دون الإشارة للملايين التي خرجت من جموع الشعب المصري مطالبة بإنهاء حكم الرئيس مرسي، وأخذت تشكك بعدد المشاركين في المظاهرات والتي قدرها البعض بأكثر من جموع 25 كانون الثاني (يناير) 2011 المناهضة لحكم مبارك، فعادت العلاقات بين البلدين إلى سابق عهدها من سوء، إن لم تكن الأسوأ في تاريخ العلاقة بين الدولتين، حيث أعادت مصر هبات ومساعدات مالية قطرية قدمتها لمصر في فترة حكم محمد مرسي، بل إن العلاقات وصلت لحد مطالبة الإعلام المصري وبعض الشخصيات السياسية بقطعها، ولكن الحكومة المصرية اكتفت بسحب السفير المصري من قطر⁽¹⁾. بل أن الأمر امتد ليصل للعلاقات الخليجية الخليجية بعد أن سحبت كل من السعودية والإمارات العربية والبحرين سفراءهم من قطر، احتجاجاً على سياستها بالمنطقة، والشأن المصري أحد أسبابها القوية.

أما على المستوى الإعلامي، فإن الجزيرة اتخذت خطأ واضحاً وقوياً ضد مظاهرات 30 حزيران (يونيو)، وتعاملت معه على أنه كانقلاب، وهاجمته وسلطت الضوء على تجاوزات الأجهزة الأمنية وخاصة فض اعتصامي ميداني رابعة العدوية والنهضة في 14 آب (أغسطس) 2013، وبثت عدداً من الأفلام الوثائقية التي تنظر لرؤية جماعة الإخوان المسلمين وحلفائها من مظاهرات 30 حزيران (يونيو)، مما عرضها لسلسلة مضايقات، فتم وقف بث قناة الجزيرة مباشر

(1) سامي مجدي، "الخارجية: سحب سفير مصر من قطر الموجود في القاهرة قرار سياسي وسيادي"، مصراوي؛ <http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2014/march/5/5844160.aspx>, 2014/3/5

من داخل مصر، واعتقل عدد من صحافييها بحجة تكديرهم للأمن العام، والتحريض على مصر، وفبركة مشاهد وصور عن أحداث مصر. وفي المقابل، فإن الإعلام المصري خاض ما أشبه بحرب إعلامية، فكل طرف حاول إقناع مشاهديه. وشن الإعلام المصري سواء أكان حكومياً أم خاصاً، مرثياً وإذاعياً وصحفياً، هجوماً قاسياً على قطر والجزيرة لدرجة أن البعض انحرف في تسميتها بأنها دولة عدو، وطالب بقطع العلاقات معها.

وكانت جهات مصرية عدة قد وجهت اتهامات لدولة قطر، بأنها تعبت بالساحة المصرية عبر ضخ أموال طائلة لجماعات باتت ممولة منها مقابل تنفيذها لما تخطط له الدوحة، وبتحويل خطط وتحركات جماعة الإخوان في مصر، وتدفع بكل طاقاتها كي تستعيد الجماعة حكم مصر، ولو أدى ذلك إلى وقوع صدامات مع الجيش، من خلال دعم مجموعات مسلحة تقوم بأعمال إرهابية في مصر، بهدف إشعال الشارع المصري وضرب ركائز الدولة ومؤسساتها والسيطرة على الحكم⁽¹⁾، ولكن جل هذه الاتهامات ترفضها الدوحة، وتبرئ نفسها من أي دعم يقدم لمجموعات مسلحة أو غيرها، بل وتقدم على إدانة الهجمات الإرهابية على الجيش والشرطة المصريين، وتطالب من يتهمها أن يقدم أدلته على صحة اتهاماته.

ثالثاً - دور قطر في الحراك الليبي :

إن اندلاع الحراك الليبي ضد نظام العقيد معمر القذافي، وما تمخض عنه من تداعيات قد هيا الظروف للدوحة للاضطلاع بدور محوري في الأزمة الليبية، فقدمت الدعم الدبلوماسي بكافة أشكاله، من خلال استغلال رئاستها لدورة مجلس الجامعة العربية، باستصدار قرار بتجميد عضوية ليبيا في الجامعة، وكانت أول دولة تعترف بالمجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، وقامت بتسويق النفط الليبي لصالح ذلك المجلس، وقدمت له مساعدات اقتصادية وإعلامية وعسكرية واسعة .

بل إن قطر وفرت غطاء عربياً للتدخل العسكري الغربي في ليبيا، من خلال مطالبتها باسم الجامعة العربية من مجلس الأمن، فرض حظر جوي على ليبيا، والسماح لقوات حلف شمال الاطلسي "الناطو" بضرب ليبيا، تحت مسمى "حماية الشعب الليبي" من بطش نظام القذافي. وكان رئيس وزراء قطر حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني قد صرح لقناة الجزيرة، بأن دولة قطر ستساهم في العمل العسكري الجاري حالياً في ليبيا، إيماناً منها بضرورة أن تكون هناك دول عربية تقوم بهذا العمل، وأردف هذا القرار القطري إلى سعي قطر لوقف قتل

(1) سالم زهران، في علائم السرطان القطري، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، حزيران 2012، ص2.

واستهداف المدنيين في ليبيا على يد نظام القذافي⁽¹⁾. وتحملت قطر جزءاً كبيراً من فاتورة حلف الناتو لضرب ليبيا، ولا أحد يستطيع أن ينكر أن قطر قدمت دعماً مالياً وعسكرياً ولوجستياً كبيراً للمقاتلين الليبيين المناهضين لنظام القذافي، وأمدتهم بخبراء عسكريين، ساهموا في سرعة سقوط نظامه، وسقوط طرابلس في أيدي المقاتلين في شهر آب (أغسطس) 2011، ثم مقتل القذافي في شهر تشرين الأول (أكتوبر) من العام نفسه، وسيطرة المقاتلين على بقية الأراضي الليبية. بل لم تكف بذلك، فقطر إلى جانب دولة الإمارات العربية شاركت عسكرياً في حرب الناتو ضد ليبيا، حيث شاركت قطر بستة طائرات مقاتلة من نوع "ميراج"، وبعدد من جنود النخبة القطرية⁽²⁾.

إن الدعم الليبي تخطى تمويل مشتريات السلاح وتوفير التدريب، فبعد تجميد الأرصدة الليبية، والمصاعب القانونية في بيع النفط الليبي، انبرت قطر عارضة تسويق النفط لحساب المجلس الانتقالي، كما ساعدت قطر في إطلاق قناة "ليبيا الأحرار" الفضائية، بتوفير مكتب لها في الدوحة وبث إشارتها، بالإضافة للدعم الكبير الذي قدمته قناة "الجزيرة" القطرية للحراك الليبي⁽³⁾.

وفي لقاء عقده على هامش جلسات الموسم الثقافي الرمضاني بمدينة البيضاء الليبية، كان رئيس المجلس الانتقالي الليبي السابق مصطفى عبد الجليل، قد أشار بأن من ينكر دور قطر يعتبر "شخصاً جاحداً"، وأن قطر صرفت على الحراك الليبي أكثر من ملياري دولار، وأضاف: لم يذهب أي شخص ليبي إلى قطر إلا وقاموا بإعطائه مبلغاً من المال، منهم من سلمه للدولة ومنهم من أخذه لنفسه. وكشف عبد الجليل في تصريحاته لصحيفة "قورينا"، إن خطة الاستيلاء على العاصمة الليبية وضعت في قطر، وأضاف بأن دعم قطر للتيارات الإسلامية يتمثل برؤية قطرية لبناء منظومة عربية معتمدة على الشريعة الإسلامية، وإن كان في موضع آخر وجه لوماً إلى قطر على بعض التدخلات في الشأن الليبي التي لا يعلم عنها المجلس الوطني الليبي، مما وصفه بالمساس بالسيادة الوطنية الليبية⁽⁴⁾.

(1) "رئيس الوزراء القطري يعلن أن بلاده ستساهم في العمل العسكري في ليبيا"، وكالة أنباء البحرين، 2011/3/20؛ <http://www.bna.bh/portal/news/450306?date=2011-04-5>

(2) David B. Roberts, "The Arab World's Unlikely Leader", p.3.

(3) "مصطفى عبد الجليل يعترف: قطر تدس الأموال في جيبونا"، الحدث نيوز، 2012/8/4؛ <http://www.alhadathnews.net/archives/39244>

(4) قناة روسيا اليوم، "تشرة إخبارية"، 2011/11/23؛ وانظر: "مصطفى عبد الجليل يعترف"، مرجع سابق؛ وانظر: "عبد الجليل: قطر ساعدت ليبيا على كافة المستويات ونلومها على بعض التدخلات"، جريدة قورينا الليبية، 2011/11/23؛ <http://www.qurynanew.com/21371>

إلا أن السلاح الأقوى الذي قدمته قطر للمعارضة الليبية بشقيها الشعبي والمسلح، يتمثل بقناة الجزيرة التي ألغت خلال الأزمة الليبية برامجها المعتادة، وأصبحت بمثابة ورشة عمل على مدى الساعة للتغطية وبث الصور الحية، بالإضافة لإدارة المناقشات والمقابلات، حتى إن شعار القناة تحول من "الرأي والرأي الآخر" إلى "التغطية مستمرة". كما بدأت الجزيرة بعد أسبوع من اندلاع الاحتجاجات ضد نظام القذافي، في استخدام العلم الليبي القديم الذي اختاره الليبيين بديلاً عن العلم الليبي الأخضر، مما يعد خروجاً صريحاً على التغطية المتوازنة. ثم ازداد هذا الحشد الإعلامي مع مشاركة قطر في عمليات الناتو في ليبيا، وأصبحت تغطية القناة أكثر تحيزاً حتى من حيث المفردات المستخدمة، مثل: إطلاق لفظ "كتائب القذافي" على من استمر من الجيش الليبي يقاتل بجانب القذافي (1).

كانت الجزيرة في ظل غياب قنوات خاصة للمعارضة الليبية في بداية الحراك، هي صوتهم الذي يتم ايصاله للعالم لشرح معاناتهم وقضيتهم، وتسليط الضوء على تجاوزات النظام الليبي وعنفه المستخدم ضد المتظاهرين، وغضت البصر عن تجاوزات المجموعات المسلحة، وما كانت تقوم به من عمليات إعدام لمناصري القذافي من مدنيين وعسكريين.

وفي إطار الترويج للمعارضة الليبية، استضافت قطر مناقشات بين حلف شمال الأطلسي وعبد الحكيم بلحاج، أمير سابق لتنظيم القاعدة، وزعيم إحدى المجموعات المسلحة المناهضة للقذافي التي تولت دخول العاصمة الليبية طرابلس، والاجهاز على حكم القذافي (2).

• العلاقات القطرية الليبية بعد سقوط نظام القذافي

قدمت قطر الكثير للحراك الليبي، وساهمت جهودها بشكل جلي في تحقيق الحراك نصراً على نظام القذافي، ولقد لعبت حقاً دوراً لا يمكن أن يستهان به، في تجميد نظام القذافي عربياً، وضربه دولياً، هذا بالإضافة للدعم المادي الذي قدمته للحراك، بالإضافة لإسهام الجزيرة في الضغط على النظام إعلامياً.

واستضافت قطر أول مؤتمر دولي لإعادة إعمار ليبيا بعد سقوط نظام القذافي، وكانت قطر قد تعهدت سابقاً على الاستثمار في ليبيا بقيمة 10 مليارات دولار. وبعد نجاح الحراك وقعت اتفاقات جديدة مع ليبيا بـ 8 مليارات دولار، عندما كانت الحرب لا تزال مستمرة هناك،

(1) Robert Fisk, "How Al Jazeera helped the Arab Spring to blossom", Independent, 4/12/2012, <http://www.independent.ie/opinion/analysis/robert-fisk-how-al-jazeera-helped-the-arab-spring-to-blossom-26788130.html>

(2) David B. Roberts, "The Arab World's Unlikely Leader".

وهذا يدل على ضخامة الاستثمارات القطرية في ليبيا، ومدى الاستفادة التي عادت عليها من دعمها للحراك الليبي (1).

ولكن بعد الإطاحة بنظام القذافي، شكا الكثير من الليبيين قائلين: إن الدعم القطري كان له ثمنه، وأن قطر مدت تيارات من الإسلاميين بالسلاح والمال، مانحة إياها قدرة كبيرة على التأثير في العملية السياسية. واتهمت بعض القوى قطر بمحاولة التأثير في القرار الليبي، والتدخل في الشؤون الداخلية الليبية، وهو ما تنفيه قطر التي تؤكد احترامها لسيادة كل دولة على أراضيها. إلا أن النفي القطري لم يمنع رئيس الوزراء الليبي السابق محمود جبريل، من اتهام قطر بأنها تحاول أن تلعب دوراً كبيراً جداً في شؤون بلاده، بدعمها أحزاب بعينها وتوجيهها الأموال والمساعدة التقنية للقادة العسكريين الإسلاميين في ليبيا. وفي لقائه على قناة العربية أضاف جبريل، إن قطر تحاول لعب دوراً أكبر من إمكانياتها في ليبيا، دون أن ينفي أن قطر قدمت الكثير للحراك الليبي في بدايته (2). ونقلت مجلة "التايمز" عن علي الترهوني، نائب رئيس المكتب التنفيذي للمجلس الانتقالي الليبي، ووزير المالية والنفط السابق، أن ما فعلته قطر من حيث الأساس "هو دعم الإخوان المسلمين". وأضاف أن القطريين "جلبوا السلاح وأعطوه إلى أشخاص لا نعرفهم". ولكن أشد الانتقادات الموجهة لقطر وأكثرها صراحة بالتدخل في الشأن الليبي الداخلي، جاءت على لسان عبد الرحمن شلقم وزير خارجية ليبيا السابق، ومندوبها في الأمم المتحدة، باتهامه قطر بأنها تسير على الطريق نفسه الذي سلكه القذافي من جنون العظمة؛ فنتوهم أنها تقود المنطقة بمساعدة الإسلام السياسي. وتابع شلقم إن قطر تريد الهيمنة على ليبيا، من خلال إملائها المواقف على المسؤولين الليبيين التي قبلها المسؤولون الليبيون، ولكن يرفضها الشعب الليبي الذي لن يقبل بأن تكون ليبيا إمارة تتبع "أمير المؤمنين" في قطر (3).

وفي رد على جل الاتهامات الموجهة لقطر، نفى رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم، أي تدخل قطري بالشأن الداخلي للدول التي تساعدنا ومن ضمنها ليبيا. وفي رده حول تدخلات قطر بالشأن الليبي أثناء لقاء جمعه مع رئيس الوزراء الليبي السابق علي زيدان في الدوحة، قال "قطر تعاملت مع أطراف عديدة في ليبيا خلال الثورة الليبية، ولها علاقات تعاون مع جهات ليبية عديدة، وهو ما يؤكد أنها لا تفضل طرفاً على طرف". وأضاف: من

(1) محمد عبد الطاهر، "الاستثمارات القطرية في ليبيا تقارب 10 مليارات دولار"، 2011/11/23؛

<http://www.akhbarak.net/articles/384421310>

(2) قناة العربية، "لقاء مع رئيس الوزراء الليبي السابق محمود جبريل"، (برنامج بانوراما)، 2011/11/27.

(3) قناة DW عربية، "حلقة عن التحديات الأمنية في ليبيا بعد انتهاء تفويض قوات الناتو"، (برنامج مع الحدث)، 2011/11/2؛

<http://www.dw.de/%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB/av-6652561>

يطلقون تلك الاتهامات يقومون بذلك لأهداف انتخابية. وفي الوقت نفسه، فإن رئيس الحكومة الليبية السابق علي زيدان قد أشاد بدور قطر خلال الثورة الليبية، نافياً وجود تدخلات قطرية في الشأن الليبي الداخلي⁽¹⁾.

من الواضح على الرغم من الدور الكبير الذي أنجزته قطر سياسياً وإعلامياً ومالياً وعسكرياً، في دعم الحراك الليبي ضد القذافي، إلا أن ذلك لم يمنع كثيراً من السياسيين والمسؤولين الليبيين من انتقاد التدخل القطري في الشأن الليبي الداخلي، متوجسين من توجيه دعمها لقوى الإسلام السياسي من إخوان مسلمين ومجموعات مسلحة ذات مرجعية إسلامية، مما يؤثر في الحياة السياسية الليبية، وعلى وحدة التراب الليبي مع إقدام مجموعات مسلحة بفرض سيطرتها على نطاق جغرافي معين، بحجة إسهامها بتخليصه من قبضة القذافي. لذلك ربما نجد الانتقاد والاتهام في ليبيا موجه لقطر ليس من إعلام أو أحزاب سياسية أو من اتباع نظام سابق، كما هو الحال في تونس ومصر، بل من مسؤولين رسميين كان لهم دور بارز في الحراك الليبي.

رابعاً - الحراك اليمني والدور القطري:

بعد انطلاق شرارة الحراك العربي في نهاية 2010، وجدت قطر فرصة ذهبية لا تعوض ودخلت بكل ثقلها المادي والإعلامي والسياسي لمساندة المعارضة اليمنية التي عمادها من الإخوان المسلمين. وكانت قطر أول دولة تطالب النظام اليمني بالرحيل بعد اندلاع الحراك اليمني في 16 كانون الثاني (يناير) 2011، وهذا ما دفع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ليقول مخاطباً حشوداً هائلة من مناصريه في ميدان السبعين "شرعيتنا نستمدّها من قوة شعبنا اليمني العظيم، وليس من قطر، والمبادرة القطرية مرفوضة"⁽²⁾.

وشنت قناة الجزيرة سلاح قطر الضارب معركة إعلامية على النظام اليمني، فكان من الصعب عليه القدرة على مجاراتها، والذي لم يتوان عن اتهامها كما فعل من سبقوه من زعماء أنظمة باغتتهم الجزيرة بهجوم ضاري عليهم، فتم اتهامها بإثارة الفتنة وانحيازها لخصوم النظام، وكانت الجزيرة في الحالة اليمنية قد تجاهلت المظاهرات الكبيرة المناصرة للنظام من القبائل التي ينتمي لها الرئيس اليمني علي عبد الله صالح والمتحالفة معها⁽³⁾.

(1) "حمد بن جاسم: قطر لا تتدخل بليبيا"، الجزيرة نت؛

<http://www.aljazeera.net/news/pages/e1b110f1-f498-47b4-9490-b6ed639849f4>.

(2) المسلمي، "قطر تخترق المربعات السعودية في اليمن"، مرجع سابق.

(3) الأشقر، الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضات العربية، ص 196.

كانت قطر في بداية الحراك ملتزمة سياسيًا بالمبادرة الخليجية لمعالجة الأزمة اليمنية، ولكن مع ما أسمته بمماطلة النظام بالتوقيع على المبادرة، وهجومه الشرس على قطر وقناة الجزيرة، انسحبت قطر من المبادرة الخليجية، ولكن يبدو أن السبب الجوهرى من انسحاب قطر من المبادرة الخليجية، هو شعورها بأن السعودية تستخدم المبادرة لترتيب الوضع باليمن بما يتوافق مع مصالحها. ولذلك، بدأ القطريون بتحريك منفرد في الملف اليمني، حيث فتحو قنوات خاصة وسرية مع جمعية الإصلاح الإخوانية، وآل الأحمر المنشقين عن نظام علي عبد الله صالح، كما أجروا اتصالات مع الحوثيين وطلبوا منهم التنسيق مع جمعية الإصلاح، للحيلولة دون السماح لتنفيذ السعوديين لمشروعهم⁽¹⁾. وصعدت من موقفها المطالب برحيل النظام، ورفعت من حدة التكتيف الإعلامي على الحراك اليمني من خلال قناة الجزيرة، والذي ساهم في تصاعد حدة المظاهرات المناهضة للنظام، مما دفعه في النهاية للتوقيع على المبادرة الخليجية، مع ضمان له وأركان نظامه حصانة ضد المساءلة القانونية، ليتجنب مصير من سبقه، الرئيسين التونسي والمصري.

• صعود الدور القطري في اليمن بعد الحراك

إن قطر ترتبط إلى جانب علاقاتها الجيدة مع الحوثيين، بعلاقات مع حزب الإصلاح اليمني المعارض ذات التوجه الإسلامي (الإخوان المسلمين في اليمن)، وهذه العلاقات التي تأسست قبل الحراك تم تعزيزها بعد الحراك، وكان ذلك على حساب علاقات قطر مع الحوثيين، الذين دأبوا بعد الحراك على اتهام قطر بتعزيز نفوذ الإخوان المسلمين ضد خصومهم، وتدخلوا في المعارك عسكريًا وماليًا وإعلاميًا⁽²⁾. ويرى خبراء في الجماعات الإسلامية، أن نفوذ القطريين كبير جدًا في اليمن، من خلال بوابة الجمعيات الخيرية ذات الخلفية الإخوانية، والتي يبلغ عددها حوالي أربعة آلاف جمعية، وأن الأموال التي تحصل عليها هذه الجمعيات والمنظمات تحت غطاء الأعمال الخيرية والإنسانية، تذهب معظمها لشراء الأسلحة وشراء الولاءات. وفي ظل انكشاف تفاصيل كثيرة عن دور قطر وإيران في الحرب الدائرة في اليمن بين السلفيين والحوثيين، يتحدث مراقبون للشأن اليمني على أن الحوثيين المدعومين إيرانيًا، عجزوا عن حسم المعارك ضد السلفيين المدعومين من حزب الإصلاح الإخواني، وعزوا ذلك إلى عملية تسليح مقابلة يقوم بها القطريون لإخوان اليمن⁽³⁾.

(1) مفتي، السعودية وقطر ... المباراة المؤجلة، ص 16.

(2) "أطراف خارجية تدير اللعبة داخل الساحة اليمنية"، جريدة العرب اللندنية، العدد 9436، 2014/1/12، ص 3.

(3) المرجع السابق.

إن النفوذ القطري باليمن بلغ مداه، بحيث أقدمت قطر على وساطة للإفراج عن الرهينة السويسرية المختطفة لدى تنظيم القاعدة في اليمن بدون إشعار الحكومة اليمنية، وهذا يوضح مدى النفوذ والتدخل القطري في اليمن الذي أصبح مهولاً، مما أثار غضب بعض الجهات اليمنية وخاصة حزب المؤتمر الشعبي الذي يرأسه صالح والحوثيين والأحزاب اليسارية وبعض أطراف في الحكومة اليمنية، واعتبر ما قامت به استخفاف بالدولة اليمنية⁽¹⁾.

إن اليمن لم تكن غائبة عن الحرب الباردة المستعرة بين السعودية وقطر على أكثر من جبهة عربية، في محاولة كل منهم للهيمنة على الساحة العربية، وهذا ما كشفه الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح لقناة العربية من طلب لأمير قطر السابق حمد بن خليفة آل ثاني وللرئيس الليبي السابق معمر القذافي، سألاه فيه الكف عن محاربة القاعدة، وقد أعلن استعدادهما للوساطة معها كونه ليس المستهدف منها، في إشارة إلى أن في ذلك استهدافاً للرياض⁽²⁾.

وبعد الحراك اليمني الذي استهدف إسقاط نظام الرئيس اليمني صالح، عادت المنافسة بين الأحزاب السياسية في اليمن للسيطرة على الدولة، والمنافسة على المصادر الخارجية للشرعية والدعم وأبرزها الدول الخليجية. لهذا، تمكنت قطر والسعودية من التغلغل وشراء ولاء رؤساء القبائل المحليين، والانقسام المناطقي والمذهبي بينهم. فاستقطبت قطر تأييد عدد من الفرقاء داخل المشهد اليمني، نظراً لضخها ملايين الدولارات في أيدي القبائل وأصدقائها السياسيين من الإسلاميين، مما جعلها تلعب دور الوسيط في النزاعات اليمنية المحلية. ويبدو أن الدوحة عززت من تحالفها مع الإخوان المسلمين في اليمن، ومع آل الأحمر عبر اللواء علي محسن الأحمر الذي كان اليد اليمنى لعبد الله صالح، قبل أن ينشق عليه وينضم للحراك اليمني.

وبعدما دعمت السعودية الإطاحة بحكم الرئيس مرسي الإخواني في مصر، غضب إخوان اليمن من الرياض وعززوا ارتباطهم بالدوحة⁽³⁾، وبذلك تكون قطر قد تغلغت في الشأن اليمني متجاوزة قواعد العمل السياسي السابقة لها في اليمن، لتصل إلى مفاصل ضغط قوية وخطيرة سواء على اليمن أو السعودية.

(1) المسلمي، "قطر تخترق المربعات السعودية في اليمن"، مرجع سابق.

(2) قناة العربية، "مقابلة مع الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، (برنامج الذاكرة السياسية - الحلقة الرابعة)،

2013/6/28.

(3) المسلمي، "قطر تخترق المربعات السعودية في اليمن"، مرجع سابق.

خامساً - الدور القطري في الحراك السوري:

قبل تدهور علاقات السورية القطرية، كانت سوريا تعتبر قطر البلد العربي الوحيد الذي يحمل رسالة كبيرة على الرغم من صغر مساحته، من خلال دور عروبي في لمّ الشمل ودعم نهج المقاومة⁽¹⁾، ولكن بعد تغير المواقف وتأييد قطر للحراك السوري، تحولت إلى البلد الذي يسعى لتمزيق العرب، وزرع بذور الفتنة في الدول العربية، فتبدلت المواقف بتبدل المصالح بين البلدين.

ذهب رئيس وزراء ووزير خارجية قطر حمد بن جاسم إلى دمشق؛ حاملاً رسالة لإيجاد مخرج سياسي للنظام السوري، قبل أن يصل إلى لحظة اللا عودة وفوات الأوان، ومحاولة تقادي انهيار حكم بشار الأسد، من خلال القيام بعمل إصلاحي كبير في بيئة النظام السياسي، والحريات السياسية والإعلامية، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين خاصة من الإخوان المسلمين، والسماح للمعارضة بالعودة إلى دمشق بعد أن يتم رفع قانون الطوارئ، والتي شبهها بعض المحللين بالرسالة التي حملها حمد بن جاسم نفسه للرئيس العراقي السابق صدام حسين قبل حرب 2003 على العراق، بخروج آمن من الحكم كآخر محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، إلا أن صدام رفض الأمر وأصر على المواجهة، والأمر ذاته فعله بشار الأسد⁽²⁾.

بعد اخفاق زيارة رئيس الوزراء حمد بن جاسم في إقناع بشار الأسد، والذي رفض استقبله مرة أخرى، اختلفت تغطية قناة الجزيرة للحراك السوري، فكانت في البداية لا تعطي الحراك السوري الاهتمام الذي منحه للحركات التي سبقت في تونس واليمن ومصر وليبيا، ولكن بعد فشل وساطة حمد بن جاسم، بدأ يزداد تدريجياً اهتمام قناة الجزيرة، وبدأت الجزيرة تتبّع في تغطية الحدث تغطية مفصلة، فأصبح الخبر السوري يتصدر أخبارها وتغطياتها، وأفردت للحراك السوري مساحات واسعة من التحليل والنقاش، وتزامن ذلك مع وصول الحراك ذروته بعد تصاعد منحنى التظاهر، والذي رويدياً رويدياً نحا نحو التسلح لمواجهة بطش النظام في التعامل مع المتظاهرين، وبالتالي ارتفع معدل القمع لها من قبل النظام. في حين جلبت تغطية قناة الجزيرة عليها لأحداث الثورة السورية ووقوفها إلى جانبها، انتقادات من داخلها توجت بعدد من الاستقالات لعدد من مذيعي ومراسلي القناة المهمين، وعلى رأسهم مدير مكتبها في بيروت غسان بن جدو، ومذيعتها السورية لونا الشبل التي انحازت للنظام السوري وعملت معه بعد استقالتها⁽³⁾. وهنا يبرز تناقض واضح في موقف من استقالوا من الجزيرة على خلفية الحراك السوري، في الوقت الذي كانوا من

(1) "العطاري للكوازي: العلاقات السورية القطرية نموذج يحتذى"، صحيفة الثورة السورية، 2008/10/13، ص1.

(2) "أسرار زيارة حمد بن جاسم المفاجئة للعاصمة السورية"، شبكة فراس الإعلامية، 2011/4/4؛ <http://archive.fnpn.net/ar/news/72227>

(3) عبد الله، دور قناة الجزيرة في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجاً)، ص93.

نفس مطبخها لصناعة الإخبار عن الحركات في تونس واليمن ومصر وليبيا؛ فلم يجد جديد عن تغطيتها لباقي الحركات السابقة.

دعت قطر إلى التدخل المسلح وتسليح المعارضة التي تقاوم ضد نظام الأسد، وذهبت منفردة، وبدأت في دفع الرواتب وتوفير الأسلحة عبر تركيا إلى الجيش السوري الحر والمجموعات المسلحة، وتعتبر قطر أكبر مانح للمساعدات إلى المعارضة السورية، وكانت هناك شائعات بعرضها رشاوي على مسؤولين سوريين لتحريضهم على الانشقاق عن النظام، وفق ما ذكره سفير سوريا في موريتانيا، من عرض نظيره القطري عليه مبالغ مالية للانشقاق، وربما ليس من قبيل المصادفة، أن العديد ممن انشق عن النظام كانت وجهته الدوحة (1).

ومن جهة أخرى، سعت قطر بأن تؤدي نفس الدور الذي لعبته في الحراك الليبي، من خلال رئاستها لدورة مجلس الجامعة العربية، فبعدما نجحت في تجميد عضوية سوريا في الجامعة، أرادت استصدار قرار دولي بفرض حظر جوي للطيران على سوريا، تطبيقاً للسيناريو الليبي بتدخل قوات الناتو لضرب سوريا، ولكنها فشلت في ذلك على الرغم من تلقيها دعماً من منافستها السعودية، وذلك بسبب الفيتو الروسي الصيني بمجلس الأمن، وعدم جدية الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين لما سبق وأن وضحه.

واستعاضت قطر عن ذلك بتكوين لجان تحقيق عربية ودولية، لم تستطع أن تغير من الأمر شيئاً، فبعثة المراقبة العربية فشلت بسبب شراسة القتال بين المجموعات المسلحة والنظام، وضخامة عدد الضحايا، واتهم النظام السوري من بعض دول الجامعة العربية بعدم جديته في التعاطي مع البعثة، والمفارقة أن تقرير رئيس بعثة المراقبين العرب السوداني محمد الدابي لم يرق لبعض الدول العربية المشاركة في البعثة التي قررت سحب أعضائها من البعثة وخاصة السعودية وقطر، وذلك لاحتوائه بعض النقاط لصالح النظام، مثل: إطلاق سراح معتقلين، وإخلاء بعض المدن من الأسلحة الثقيلة، ووجود مسلحين بصفوف المعارضة (2).

وبعد ذلك تم تشكيل لجنة دولية بإلحاح قطري سعودي، تعويضاً عن فشلهم في استصدار قرار مشابه للقرار الذي انتزع ضد نظام القذافي، وكانت اللجنة برئاسة الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان الذي فشل في مهمته، ومن ثم أحييت لرئاسة الجزائري الأخضر الإبراهيمي

(1) Ken Hanly, "Op-Ed: Qatar busy bribing Syrian officials to defect?", 12/8/2012, <http://digitaljournal.com/article/330668%20%20ixzz25Ki8Isc6>

(2) "تقرير رئيس بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سورية"، شبكة فولتير الدولية، 2012/2/2، <http://www.voltairenet.org/article172598.html>

(1)، الذي استقال مؤخرًا دون تحقيق شيء عملي على الأرض، لوقف نزيف الدماء السورية في حرب أهلية طاحنة تغذيها المصالح والخلافات الإقليمية والدولية، وضحيتهما شعب مغلوب على أمره.

إن قطر والسعودية أول دولتين قامتتا بسحب سفرائهما من سوريا، وكانتا من أكثر الدول المطالبة بدعم المجموعات المسلحة بالسلح، تحت غطاء حماية الشعب السوري من بطش النظام، تتنافسًا على الهيمنة على المعارضة السورية، حيث تمكنت قطر في البداية أن تكون لها اليد العليا على المعارضة بزعامة الإخوان المسلمين، ونسجت علاقات مع مجموعات مسلحة وقدمت لها الدعم المادي واللوجستي، وهناك بعض التقارير تتحدث عن تقديم السلاح (2). ولكن يبدو أن الدور القطري في الأزمة السورية، تراجع خطوة إلى الخلف لصالح السعودية التي أصبح لها التأثير الأكبر على المعارضة السورية، وخاصة مع توسيع الائتلاف السوري المعارض، وتدعيم حلفائها داخله، مع تراجع نفوذ جماعة الإخوان المسلمين داخله، وتولي أحمد الجربا المقرب من السعودية رئاسته، واستقالة رئيس الحكومة السورية المؤقتة غسان هيتو المحسوب على قطر، فكل ذلك أدى إلى تحجيم طموحات الدوحة (3).

يبدو أن استمرارية الأحداث في سوريا، بسبب الخلاف الإقليمي والدولي حول طبيعة الحل الذي يجب أن تخرج به الأزمة، ففي الوقت الذي ترى فيه إيران إقليميًا، وروسيا دوليًا بسقوط حليفهم النظام السوري يمثل خسارة كبيرة، تؤثر بالسلب على مصالحهم بالمنطقة، فإن السعودية وقطر ترى سقوط نظام الأسد مكسبًا لها في قيادة المنطقة، وكسر أحد أذرع عدوها الأول (إيران). وقطر ترى في ذلك استكمالًا لمخطتها بوصول الإسلام السياسي المتحالف معها لمقائيد السلطة في سوريا، والذي يتوافق بشكل كبير مع مخطط إعادة رسم المنطقة غربيًا. وأما الغرب والولايات المتحدة دوليًا، يرون ذلك قد يفيد مخططاتهم بإعادة رسم المنطقة، ولكن ذلك يجب أن يكون بعد إنهاك الدولة السورية وتقسيمها مذهبياً وقومياً. أما قطر محل دراستنا، فإنها أداة وظيفية كانت تقوم بذلك قبل الحراك بالتحالف مع النظام، وبعد الحراك بالانقلاب عليه والتحريض ضده.

(1) مصطفى الدسوقي، "سوريا .. هل ينجح الأخضر الإبراهيمي فيما فشل فيه كوفي عنان؟"، 2012/8/10؛

<http://www.majalla.com/arb/2012/08/article55237773>

(2) David B. Roberts, "The Arab World's Unlikely Leader", p. 3.

(3) "تراجع دور قطر في الشرق الأوسط لصالح السعودية"، ألف بوست، 2013/7/10؛ <http://alifpost.com>

وانظر: "سوريا: هل التنافس بين قطر والسعودية انتهى لصالح الأخيرة؟"، B.B.C عربي، 2013/8/28؛

http://www.bbc.co.uk/arabic/interactivity/2013/08/130828_comments_qatar_saudi_rivalary.s.html

سادساً / الموقف القطري من الحراك بالبحرين:

سعت قطر للوساطة بين المعارضة والنظام في البحرين بعد الأزمة، ولكن لم يلق ذلك قبولاً من النظام، يبدو أن النظام كان متوجساً من السماح بدور قطري، وخاصة أن العلاقات بين النظامين غير وثيقة، نظراً للخلافات السياسية والتاريخية بينهما⁽¹⁾، هذا على الرغم من أن قطر لم تتخذ مواقف داعمة للحراك البحريني، أو مؤيدة له سواء سياسياً أو إعلامياً التزاماً بموقف خليجي واحد، فالدول الخليجية متخوفة من أن نجاح الحراك في البحرين، سيكون مصدر تهديد لباقي النظم الخليجية وخاصة مع خشيتهم من اتساع النفوذ الإيراني إذا تمكن شيعة البحرين من تحقيق مكاسب على النظام السني فيها.

ورغم ما يشوب من خلافات العلاقات القطرية والبحرانية منذ بداية الإقامة في مناطقهم والعمل على تأسيس كيانات مستقلة بهم، وما تم إثارته من تقارير حول دعم قطر للمعارضة البحرينية، وما أقدمت عليه قناة الجزيرة الإنجليزية من إذاعة الفيلم الوثائقي عن الحراك البحريني، وحث قطر الحكومة البحرينية لمعالجة المطالب الشعبية وتخفيف حدة التوترات الطائفية⁽²⁾. إلا أن قطر أيدت قرار مجلس التعاون الخليجي بنشر قوات "درع الجزيرة" في البحرين لدعم النظام، والتصدي للمظاهرات والاحتجاجات الشيعية، ولم تكتف قطر بتأييد القرار؛ ولكنها شاركت بالقوات العسكرية التي تم إرسالها، والذي اعتبرته تطبيقاً والتزاماً بالاتفاقيات الموقعة بين دول مجلس التعاون الخليجي⁽³⁾.

وفي مخالفة لمواقفه المعلنة المؤيدة والداعمة للحركات العربية التي سبقت حراك البحرين، انتقد الشيخ يوسف القرضاوي القريب من النظام القطري الحراك البحراني بشدة، ووصفه "بالطائفي" متسائلاً عن إعلاء المتظاهرين شعارات مذهبية شيعية ضد أهل السنة، وحملهم لصور مرجعيات شيعية من خارج البحرين، أمثال: الإمام آية الله الخميني، وعلي خامنئي، وحسن نصر الله زعيم حزب الله اللبناني⁽⁴⁾. ورد على ذلك المعارضون لموقف الشيخ القرضاوي والمؤيدون للحراك البحراني، بأن اعتبار الحراك البحراني طائفي، بتحريك أغلبية شيعية ضد أقلية سنية، فإن ذلك يعني أن الحراك السوري طائفي من أغلبية سنية ضد أقلية علوية.

(1) ريهام مقبل، "من التفاهم إلى الصراع: أبعاد التحول في العلاقات القطرية السعودية بعد الثورات"، المركز الإقليمي

للدراستات الاستراتيجية، القاهرة، 2013/3/26؛ <http://www.rcssmideast.org>

(2) David B. Roberts, "The Arab World's Unlikely Leader", p. 3-4.

(3) "رئيس الوزراء القطري: دخول قوات (درع الجزيرة) إلى البحرين جزء من معاهدات أمنية خليجية"، جريدة الرياض، العدد 15605، 2011/3/16، ص1.

(4) ياسر زعاترة، "الحراك البحريني بين القرضاوي وحسن نصر الله"، العرب القطرية، العدد 8319، 2011/3/23، ص19.

لم تنتهج قناة الجزيرة الإخبارية النهج الإعلامي الذي مارسه مع الحركات العربية السابقة للحراك البحراني، وذلك تماشيًا مع السياسة الخارجية لقطر المتحفظة على أحداث البحرين، فلم يعدو خبر مظاهرات البحرين سوى خبر قصير لمدة ثوانٍ معدودة إن تم التطرق له، وكان هذا محل انتقاد من العديد من المؤسسات الإعلامية الدولية، والمنظمات الحقوقية، وكذلك المعارضة البحرانية الشيعية، ولكن الجزيرة الإنجليزية حرصت على التواجد في البحرين، وسجلت فيلمًا وثائقيًا حول الاحتجاجات بعنوان: "صرخة في الظلام"، يتناول الأحداث التي جرت في البحرين، ويظهر استخدام القوة المفرطة من قبل الأجهزة الأمنية البحرانية ضد المتظاهرين البحرينيين الشيعية، وهو ما استخدمته المعارضة فيما بعد في معركتها الإعلامية والحقوقية ضد النظام، مما فجر حالة من الغضب والتوجس البحراني من طبيعة الدور القطري في البحرين. وأخذت العلاقة بين الدولتين تتصاعد حدة توترها، إلى أن وصلت مؤخرًا لسحب سفير البحرين من قطر، إلى جانب سفراء السعودية والإمارات احتجاجًا على سياسة قطر في المنطقة، واحتضانها بعض معارضي النظم الخليجية، ودعمها لجماعة الإخوان المسلمين.

إن الحالة البحرانية أظهرت الانتقائية في سياسة قطر الخارجية في دعم الحركات العربية، حيث لم تعتبر ما حدث في البحرين حراكًا شعبيًا يطالب بحقوق سياسية واجتماعية، وبدا ذلك واضحًا من خلال لجوئها للصمت النسبي في الحراك البحراني، بل وافقت وشاركت بقوات درع الجزيرة لمجابهة الحراك البحريني، ودعم النظام الملكي لاحتواء الوضع هناك.

وذلك يرجع إلى بعض الحقائق الجيوسياسية الأساسية التي دفعت قطر لدعم البحرين على الرغم من خلافاتهما، وتحول دون تصرف قطر حيال البحرين بأي تصرف غير محسوب. فذلك لا يعود فقط لخشية قطر من احتمال إضعاف أو إسقاط النظام الملكي السني الشقيق، والذي لن تكون توابعه بمنأى عن باقي النظم الملكية الوراثية بالمنطقة، ولكن لما تمثله البحرين من مصلحة استراتيجية مهمة لكل من الولايات المتحدة والسعودية، اللتين يتوقع أن تكونا قد حذرتا قطر من التدخل في هذه الحالة ⁽¹⁾، فالرياض تنظر إلى أحداث البحرين على أنها احتجاجات شيعية في الغالب، وكتهديد وجودي بسبب محاذاة شيعة السعودية في المناطق الشمالية بالقرب من البحرين، وغالبية المنشآت والحقول النفطية السعودية في تلك المناطق، فضلًا عن التنافس الإقليمي مع إيران، والولايات المتحدة التي لها قاعدة بحرية بالبحرين، لا تريد إغضاب السعودية من جديد بعد تخليها عن نظام مبارك بمصر الذي كان محل انتقاد سعودي، لما تمثله البحرين من أهمية للأمن القومي السعودي. وفي الوقت نفسه فإن الولايات المتحدة لم ترد أحداث تغيير في التوازن الاستراتيجي بالمنطقة، بعد السماح بالتغلغل الإيراني في العراق.

(1) عبد الله، انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي، ص 10.

سابعاً - انحسار الدور القطري:

إن السياسة الخارجية القطرية منذ أن غيرت استراتيجيتها المتبعة منذ منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي؛ فهي في منحنى تصاعدي إلى أن أصبحت مع موجة الحراك العربي، الذي أنهى حكم نظم سياسية وصعد بأخرى، لاعباً إقليمياً رئيساً لقيادة المنطقة، وأعظم دولة عربية نفوذاً وتأثيراً ونشاطاً في الساحة السياسية؛ وخاصة أنها كانت دائماً المبادرة عربياً في تبنيها مواقف أقرب لمطالب الشعوب، ولم تكتفِ بالتأييد الإنساني، بل امتد ذلك للتدخل سياسياً وإعلامياً واقتصادياً في الحراك العربي، وبدأت قطر تقود القاطرة العربية نحو التغيير، وأصبحت الشعوب العربية المنتفضة على نظمها تهتف لها ولجزيرتها الإعلامية.

ومع تقدم مراحل الحراك، بدأ الامتعاض الرسمي والإعلامي والشعبي يظهر ويتزايد بسبب دعم قطر لتيارات الإسلام السياسي بشكل كبير، وخاصة بعد صعودهم للحكم، فاعتقدت قطر أن قيادة المنطقة دانت لها، وأنها هي اللاعب الأقوى الذي يملك الكثير من أوراق المنطقة، التي يستطيع توجيهها حسب أهدافه السياسية.

ثم بدأ ينحسر دورها السياسي بشكل كبير في الأشهر الأخيرة، التي سبقت انتقال الحكم فيها من الوالد الشيخ حمد للأبن الشيخ تميم، فمن مصر إلى سوريا، ومن ليبيا إلى تونس، فقدت قطر في فترة قصيرة نسبياً أوراقاً كثيرة. لا سيما مع سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر، وتعاضل دور السعودية (1).

ويبدو أن المياه أمت عكس ما تشتهي السفن القطرية، فالحراك العربي كما كان الحصان الذي امتطته قطر للصعود إلى قمة الهرم، كان هو السبب في المنحنى التنازلي للإمارة الخليجية التي ربما كان غاب عنها أنها ليست وحدها في المنطقة، وأن هناك قوى إقليمية تاريخية كالسعودية لن تسلم لها بسهولة في قيادة المنطقة؛ وخاصة أن الأجواء الشعبية والإعلامية والحزبية الداخلية في الدول العربية التي تعرضت للتغيير السياسي، بدأ مزاجها العام للتدخل القطري في خصوصياتها، ووقوفها مع جهة بعينها دون أخرى، يتغير نحو الرفض لهذا الدور الذي في كثير من الأحيان، وصف بالتأمري والعدائي. والشعوب التي كانت تهتف لها أصبح أكثرها انتقاداً وتجريحاً بدورها، وتكيل لها الاتهامات منه ما هو منطقي، ومنه ما يفقد للموضوعية والبرهان على صحته، كما سبق الإشارة.

(1) "انحسار دور قطر السياسي بعد ثلاثة أشهر من انتقال السلطة"، رأي اليوم، 2013/12/23؛

<http://www.raialyou m.com/?p=6535>

بعد النجاح الذي حققته قوى الإسلام السياسي في تونس ومصر من الوصول لرأس هرم السلطة، تعرضت هذه القوى لفشل غير متوقع في ليبيا، بعدما خسر الانتخابات البرلمانية لصالح القوى الليبرالية والمدنية، وصاحب ذلك موجة من النقد القاسي للتدخل القطري في الشأن الليبي الداخلي، وجاء هذا النقد من شخصيات سياسية نافذة، وكان لها دور في الحراك الليبي، كما سبق الإشارة.

وبعد أحداث 30 حزيران (يونيو) 2013 في مصر، مثل الإطاحة بحكم الرئيس محمد مرسي-ومحاربة الإخوان المسلمين الذين كانت تدعمهم قطر بقوة -مأزقاً لها⁽¹⁾. ويرى الباحث قطر تلقت ضربة موجعة في سعيها للهيمنة على قيادة المنطقة، وبدأ العد العكسي للنفوذ القطري فيها، وبدا مدى تأثيرها في ردة فعلها السياسية والإعلامية الراضة لما حدث في مصر، وخاصة أن تأثيرات ما حدث في مصر؛ طالت تونس التي أجبرت مضطرة حركة النهضة الإسلامية (الإخوان المسلمين) فيها، من تقديم تنازلات لصالح معارضيها من أحزاب مدنية، وتشكيل حكومة جديدة من شخصيات تكنوقراط، وكذلك كان التأثير على امتداد آخر متمثلاً بحركة حماس الفلسطينية التي تسيطر على غزة، والتي فرض عليها من جديد حصار سياسي من السلطات المصرية الجديدة؛ التي تتهمها عبر وسائل إعلامها بدعم الإخوان المسلمين في مصر، وحظرت نشاطاتها في مصر عبر حكم قضائي نافذ.

كما تعرضت قطر لانتكاسات في قيادتها لملف الحراك السوري، فهي لم تستطع أن تسقط النظام المدعوم من قوى إقليمية ودولية، ودعواتها لدعم المعارضة عسكرياً على غرار الحراك الليبي لم تتحقق. وبدأ الدور السعودي يبرز في هذا الملف على حساب الدور القطري الذي أضطر للتراجع للخلف، وإفساح المجال أمام السعودية، التي أصبحت أكثر تحكماً بأطراف المعارضة وخاصة بعد انتخاب أحمد الجربا المقرب من السعودية رئيساً "للاتلاف الوطني للمعارضة السورية"، واختيار رئيس وزراء انتقالي جديد، هو أحمد طعمة مكان المقرب من قطر غسان هيتو⁽²⁾.

وأما في اليمن يرى الباحث، أن السعودية تمكنت من تمرير المبادرة الخليجية التي كانت صاغتها بنفسها، الأمر الذي لم يسمح بإحداث انقلاب في بنية الدولة اليمنية والتي هي مؤسساتياً أقرب للسعودية من قطر، التي تحاول مع حلفائها حزب الإصلاح الإخواني توسيع نفوذها باليمن، ولكن السعودية تتصدى لذلك بقوة بما تملكه من تحالفات مع قبائل يمنية وحزب المؤتمر

(1) المرجع السابق.

(2) تراجع دور قطر في الشرق الأوسط لصالح السعودية"، مرجع سابق.

الشعبي الشريك الأكبر في الحكم، وفي ظل تردد آل الأحمر بين الطرفين، لارتباطهم بمصالح مع الطرفين.

ويرى الباحث أن الضربة الأكثر إيلاّما التي تلقتها الدبلوماسية القطرية، كانت سحب شركائها في مجلس التعاون الخليجي سفرائهم من قطر، بعد توجيههم لها اتهامات بإيواء معارضين لنظم تلك الدول، ودعمها للإخوان المسلمين خصوصاً أن دولاً مثل: الإمارات العربية والسعودية تشعان بتهديد وشيك على أنظمتها من المد الإخواني المتنامي داخل أراضيها، وما يطلقه الشيخ يوسف القرضاوي الأب الروحي للإخوان والمقيم في قطر ويحمل جنسيتها، من فتاوي ومواقف مناهضة لبعض دول الخليج، وكذلك موقفها مما طرأ على الساحة المصرية بعد 30 حزيران (يونيو).

كان المواطن العربي البسيط يؤيد المواقف السياسية لقطر بطريقة لا إرادية، ويتضامن معها من خلال التنظير الإعلامي، والاستغلال العاطفي الذي كانت تقوم به قناة الجزيرة للسياسة القطرية وحلفائها، أما اليوم تغيرت المعادلة كلياً، وانقلب غالبية كبيرة من أنصار قطر والجزيرة على سياستهم، ويصوفونها بأقبح العبارات، ويكيلون لهما أعظم التهم.

إن دبلوماسية قطر انحسرت، فلم تتجح في ليبيا، وحجمت في اليمن، وفشلت في سوريا، وشهدت انهياراً في مصر؛ لكن انحسار دور قطر لا يعني انتهائه، فقطر ما زالت تتمتع بثقل اقتصادي محلياً وعالمياً، وهذا سيبقي لها مكانة.

الخاتمة

إن انقلاب عام 1995 الأبيض الذي نفذه الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني على والده الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، يمثل انقلاباً جذرياً في الفكر السياسي القطري، فكانت خطوات التحول سريعة ومتتالية، بفتح أفق جديدة من العلاقات المثيرة مع إسرائيل، وسعيها إلى الحصول على الحماية الأمريكية في أعقاب اجتياح العراق للكويت، ووطدت علاقاتها معها على حساب حلفاء إقليميين عرب، وأسست شبكة الجزيرة الإخبارية التي أحدثت انقلاباً بالمفهوم الإعلامي في المنطقة، وسلطت سهامها على دول دون غيرها، وبدأ استهدافها مقصوداً، وكانت أحد أدواتها في تحقيق سياستها الخارجية، ولم يغب المال والاستثمار في المنطقة والغرب عن السياسة الخارجية القطرية.

وأثناء تأسيس قطر لسياستها الخارجية الجديدة في المنطقة، بحثت عن حلفاء محليين يعينونها على تحقيق أهدافها، فاعتمدت على تنظيمات وجماعات الإسلام السياسي وأبرزهم جماعة الإخوان المسلمين، وهذا التحالف وإن حقق لها العديد من المكاسب، إلا أنه كان كذلك مصدر نقد، تعدى النقد اللفظي إلى اتخاذ خطوات عملية أثرت على علاقاتها مع جيرانها الخليجيين وبعض أشقائها العرب.

اختلفت السياسة الخارجية القطرية عن غيرها من السياسات العربية في التعاطي مع القضايا الإقليمية، وفرضت نفسها في كثير من القضايا والأزمات، وتقدمت بدورها على القوى التقليدية بالمنطقة، واستطاعت أن تخط لنفسها طريقاً مختلفاً، وفرضت على المؤيد والمعارض أن يقدر موقفها، وتغلبت على نقاط ضعفها جغرافياً وديمقراطياً وعسكرياً، واستغلت ما توفر لها من نقاط قوة اقتصادية وإعلامية، وسعت الدوحة إلى القيام بدور إقليمي فاعل في المنطقة، مستغلة توارى تأثير القوى التقليدية العربية، حيث نجحت بالاضطلاع بأدوار الوساطة لحل وتسوية العديد من الأزمات الإقليمية، من خلال إدراكها لطبيعة موازين القوى الدولية، وتحركت بما لا يتعارض معها، وقد لاقت قطر في هذه المرحلة الكثير من الاتهامات والانتقادات لسياستها وأدواتها الدبلوماسية والإعلامية والاقتصادية.

ولقد شكل الدور القطري تجاه التحولات السياسية العربية حالة تستحق الدراسة، حيث تُعتبر قطر اليوم لاعباً مؤثراً برز بريقه مؤخراً على الساحة الإقليمية والدولية، وخاصة في أحداث الحراك العربي، والذي تُعد الدوحة طرفاً جدياً فيه، حيث لعبت قطر أدواراً في غاية الخطورة والأهمية، بمساعدة الولايات المتحدة قبل اندلاع الحراك العربي في تحضير الرأي العام العربي للتغير، واستمر دورها خلال الحراك وما بعده، والذي كان محل مدح وذم في نفس الوقت من أطراف عدة.

نتائج الدراسة

بعد الانتهاء من الدراسة، بالإمكان التوقف عند بعض النتائج المهمة التي توصلت إليها، ومنها:

- السياسة الخارجية القطرية حققت نجاحاً في تحقيق كثير من الأهداف التي وضعتها القيادة القطرية، وحققت ما كانت تصبو إليه من التأثير في رسم سياسات المنطقة وذلك على حساب قوى إقليمية تاريخية بالمنطقة.
- إن صياغة السياسة الخارجية القطرية الجديدة، يرتبط بالأمير السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، ورئيس وزرائه ووزير خارجيته حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، فقبل صعود الشيخ حمد على رأس السلطة عام 1995، بعد الانقلاب الأبيض على والده، وفي ظل وجود الشيخ خليفة على رأس الإمارة، كانت قطر دولة عادية وكانت هي ذاتها من ناحية الموقع الجغرافي والقوات العسكرية والضعف السكاني، ومع ذلك لم يكن لها دور إقليمي يذكر، ثم جاء الأمير حمد، فتحول كل شيء، وأصبحت قطر دولة عربية يشار لها بالبنان، وأثبتت أن حجم الدولة لا يهم، وأتت على الكثير من مسلمات وأعراف النظام العربي، وهكذا يمكن عزو التجربة القطرية إلى القناعات الشخصية القيادية للحمدين اللذين امتلکا طموحاً خاصاً.
- إن سطوع نجم القطري إلى الأفق يعود الفضل فيه بنسبة كبيرة إلى الدور الذي لعبته قناة الجزيرة الفضائية في الواقع العربي، حيث كان إطلاقها من بين مشاريع قطر الأكثر تأثيراً في العام 1996. ولا يشك أحد في تفوقها الإعلامي وقوة موقعها في الفضاء العربي، كما ولا يشك أحد في انحيازها الواضح، وضعف موقعها الحيادي في تغطية الأحداث، ولكن لا يخفى الدور الذي لعبته، بتناولها كل المحرمات وأساليب الإثارة السياسية في ظل إعلام عربي راكد، تخطى عن كل جوانب المهنية والأخلاقية والتشويق، وجعل المواطن العربي أسيراً للجهل والحرمان المعلوماتي والثقافي، حتى جاءت الجزيرة فأكدت تواضع القنوات العربية الحكومية. وعلى الرغم من حجم الانتقادات التي توجه للقيادة القطرية والجزيرة إلا أنها دائماً تسير على ما يتوافق مع السياسة الخارجية القطرية، وهذا يرتبط بالنقطة السابقة، لأنه لولا توافر عنصر القيادة ما كان قد أدرك قيمة الجزيرة لقطر، والتي اعتبرتها أهم ركائز وأدوات سياستها الخارجية، والتي وصفها وزير خارجية قطر حمد بن جاسم بأنها بمثابة القوات المسلحة القطرية في مواجهة خصومها. وبالفعل باشرت القناة بقصف دول عربية بعينها بصواريخها الإعلامية التي تتفاوت حسب علاقة الدولة

المعنية بقطر، ولولا قرار القيادة القطرية ما كانت الجزيرة قد استمرت هذه السنوات، وتحملت القيادة لأجلها الخلاف مع دول عربية مركزية.

- إن السياسة الخارجية القطرية متناقضة؛ فهي تمارس الشيء ونقيضه، حيث أن قطر أقامت علاقات مثيرة للجدل مع إسرائيل رغم دفاعها عن القضية الفلسطينية لدرجة أن ذهب البعض لوصفها بالإمارة الداعمة للمقاومة. وتربطها علاقات وثيقة مع إيران والتيارات الإسلامية المتشددة، وعززت التحالف مع الولايات المتحدة التي تحتضن أكبر قواعدها الجوية في العالم، ومقر القيادة الوسطى لجيشها. وعادت دولاً عربية مركزية، مثل: السعودية ومصر، وانقلبت على أصدقاء الأمس على غرار الرئيس العراقي صدام حسين، والليبي معمر القذافي، والسوري بشار الأسد.
- ليس بخافٍ على أحد التغيرات الهائلة التي طرأت على الاقتصاد القطري خلال فترة حكم الأمير السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، حين أصبحت قطر أكبر مُصدر للغاز الطبيعي المُسال في العالم. وقد يكون اقتصاد قطر الأقوى عربياً، والأسرع نمواً، وخاصة مع تأسيس قطر صندوقاً للاستثمار الداخلي والخارجي، والذي تخطت نتائجه الاقتصادية إلى المساهمة في توطيد سبل السياسة الخارجية القطرية.
- وظفت قطر قدراتها السياسية والإعلامية ومواردها المالية الضخمة لتأكيد حضورها على المستويين الإقليمي والعالمي.
- حرصت قطر على ألا تتغيب عن أي محفل إقليمي أو دولي، والمشاركة الجادة في المؤتمرات والمناسبات الإقليمية والدولية.
- استغلت قطر المؤسسات الدينية خاصة المنتمة لجماعة الإخوان المسلمين لصالح السياسة القطرية. فإن استقطاب قطر لقوى الإسلام السياسي مثل عاملاً إيجابياً وسلبياً لسياستها الخارجية. فإيجابياً حقق لها قبولاً لدى الشعوب العربية والإسلامية، ومنها ورقة مساومة في وجه خصومها، وسلباً بأن عرضتها للتناحر مع أشقاء لهم ثقلهم في المنطقة وصل في كثير من الأوقات إلى حد سحب السفراء من الدوحة والتي أصابها مؤخرًا وأكثرها تأثيراً، لأنها جاءت من دول خليجية. كما أن التماهي بتلك العلاقة بعد حركات التغيير العربية، أفقدت قطر شريحة كبيرة من مؤيديها وأنصارها من الليبراليين وقوميين عرب. وبدأت الشعوب العربية تترك ماهية دور قطر الذي يدور في فلك ترويض تيارات الإسلام السياسي واحتوائها، وتحويلها إلى ورقة مناورة بيدها. واختراقها لهذه التيارات التي تبوأ المشهد السياسي العربي، ليتناغم مع تغيير الإدارة الأمريكية لسياستها تجاه الإسلاميين.

- بعد هبوب رياح التغيير على المنطقة العربية، فإن العطل الذي أصاب قطار التغيير، وانكشاف الأوراق والتمحور في سوريا، وعدم الاستقرار في البلدان التي شهدت تغييراً سياسياً، وما جد في مصر من أحداث بعد 30 حزيران (يونيو) 2013 أنهت حكم الرئيس محمد مرسي الإخواني بعد عام من وصوله إلى رأس الهرم السياسي في مصر، هو الذي مس بصورة كبيرة أحلام قطر، ويهدد بانهايار تام للحلم الإخواني في السيطرة على الحكم في العالم العربي، وهو أمر تداخلت فيه الكثير من العوامل والأسباب من بينها: الصراع الذي يدور في الكواليس بين قطر وتركيا من جهة، وهي دول داعمة للإخوان المسلمين، وبين السعودية وبعض الدول العربية التي تعتبر الإخوان خطراً عليها.
- إن نجاح قطر في وساطتها بين أطراف متناقضة داخل دول أو بين دول إقليمية فيما بينها، أو مع الغرب، أو حتى مع الجماعات المسلحة، كل ذلك يرجع لعدة عوامل من أبرزها: القيادة القطرية التي كانت تطمح لأن تكون أو تلعب دوراً مهماً ليس في العالم العربي فقط، وإنما في المنطقة العربية والدولية؛ وبالتالي ركزت على أن تكون صديقاً لكل الأطراف المتنازعة، بحيث تكون مقبولة، فهذا أهلها لتلعب دور الوسيط بين مختلف الفرقاء. والعامل الثاني: وفرة المال القطري، الذي له تأثير في السياسة الخارجية. والعامل الثالث علاقات قطر الجيدة مع حركات الإسلام السياسي ودعمها لحزب الله عام 2006 بتقديم مساعدات مالية وإنسانية، وكذلك فعلت مع حركة حماس في غزة أثناء الاعتداءات الإسرائيلية عامي 2008 و2012، وأيضاً الجزيرة لعبت دوراً كبيراً في هذا المجال؛ لأنها تبنت سياسة تحريرية تتوافق والسياسة الخارجية القطرية، فهذه العوامل مجتمعة أعطت قطر القدرة على النجاح بوساطاتها عن غيرها من دول المنطقة.
- إن قطر أرادت أن تسوق نفسها كبديل عن قوى إقليمية تقليدية في خدمة المصالح الأمريكية في المنطقة، واستفادت قطر الإمارة الخليجية صغيرة الحجم كبيرة التأثير في العالم العربي من اضمحلال تأثير القوى العربية الكبرى، خاصة مصر والسعودية والعراق وسوريا. وأنه لولا نشوء الفراغ في قيادة النظام الإقليمي وتخلي تلك الدول وخاصة مصر والسعودية عن دورهما، لما تمكنت قطر من لعب هذا الدور الإقليمي، حيث غيبت تلك القوى نفسها، فلم تقدم على طرح مبادرات محسوسة لحسم كثير من الملفات والقضايا الشائكة التي كانت تشتعل في المنطقة، بينما استطاعت قطر حل بعضها والتي تقع في المجال الحيوي لتلك القوى، مثل: الأزمة اللبنانية، ودارفور، والحوثيين، وغيرها من القضايا التي فككتها أو سكنتها، وختمتها بمشهد

الحراك العربي الذي سخرت له كل أدواتها وخاصة قناة الجزيرة التي دخلت كل بيت عربي، وكانت عاملاً رئيسياً في هزيمة الأنظمة بضربات ساحقة قبل إعلان انتصار الحركات في الميادين. وهكذا جاء الدور القطري في ظل فراغ دور حقيقي للقيادة العربية.

- مع اندلاع الحراك العربي، انتقلت قطر من لعب دور الوسيط المقترح حلولا للمصالحة بين أطراف الصراع في المنطقة، إلى الاضطلاع بدور نشط بهدف إنجاح التغيير في العالم العربي. وقد كان الدور القطري المبادر لتبني مواقف مؤيدة وداعمة للحراك بشكل جلي، في كل الدول التي تعرضت لقطار التغيير (باستثناء البحرين).
- هناك تبلور لامتعاض شعبي وإعلامي ورسمي من الدور الذي تمارسه قطر في المنطقة، بعد فترة زمنية من الحراك العربي، والشروع في تأسيس نظم سياسية جديدة بدلا من التي تم إسقاطها، والتي واكبها نزاع على هوية الدولة، والظفر بمكاسب سياسية، والاستفراد بالسلطة، على نحو ما حدث في مصر وتونس وليبيا ضد التدخل القطري فيها.
- إن قوة الدور القطري يعزوه البعض إلى قدرة الدوحة على المواءمة والتعامل المباشر مع أطراف ثلاثة مختلفة، متمثلة في الإسلام السياسي وخاصة الإخوان المسلمين، وإسرائيل، والولايات المتحدة، حيث على مدى سنوات ماضية بنت قطر قاعدة متينة من العلاقة معهم. ولقد مكنت علاقة قطر بالأطراف الثلاثة سائلة الذكر من الانطلاق في السياسة الخارجية وهي مؤمنة بقدر كبير وترك لها قدرات وهامشا من المناورة، فعلاقتها بالإخوان أكسبتها قوة في الانطلاق بعلاقاتها مع جماعات الإسلام السياسي، وكان لها دورها في القنوات السرية المفتوحة بين عدد من قوى الإسلام السياسي والولايات المتحدة، ولن يكون آخرها استضافتها مكتب لحركة طالبان الأفغانية للتفاوض مع الأمريكيين في الدوحة. كما أن علاقتها بإسرائيل مكنتها من فرض نفسها على طاولة المبادرات العربية، وعلى حساب دور القوى العربية الأخرى. وأصبحت مطلوبة من كل القوى حتى بما فيها محور الممانعة، ومن قبل قوى الإسلام السياسي وعلى رأسها الإخوان المسلمين وحركة حماس، حيث تمكنت قطر من الاحتفاظ بهذه الشبكة المحيرة من العلاقات بين أطراف متصارعة ومتعارضة، من دون الإضرار بعلاقاتها بكل منها، واستطاعت المواءمة بين وجود الشيخ القرضاوي وقيادات حماس، ووجود مكتب التمثيل الإسرائيلي (مغلق حالياً) والقواعد الأمريكية. وتمكنت من تعزيز علاقتها بالإخوان المسلمين وحماس من جهة،

وإسرائيل من جهة أخرى في الوقت نفسه، ومن إحكام علاقتها مع إيران والولايات المتحدة.

- يذهب الكثيرون إلى القول بأن السياسة الخارجية القطرية بدأت تفقد حيادها مع اندلاع الحراك العربي أواخر 2010، والذي نرى أنه كان قبل ذلك بكثير، فقد سبق لها أن سمحت باستخدام أراضيها لضرب دول أخرى ترتبط معهم بعلاقات دبلوماسية رسمية، كأفغانستان والعراق. وسبق أن مارست دوراً في الساحة الفلسطينية الداخلية منحازاً فيه لأحد طرفي الانقسام. وكانت ملجأ لمعارضين خصومها السياسيين في المنطقة، فكل ذلك يخرجها من حيادها. ولكن مع الحراك العربي برز انحيازها وتخليها عن الدور الحيادي بشكل أكثر جلاء ووضوحاً، وخاصة مع إقدامها على المشاركة بالقوات الغربية لضرب ليبيا، وسعيها لتحقيق الأمر ذاته مع سوريا، ومجاهرتها بتقديم الدعم المالي والعسكري لبعض التنظيمات والمجموعات المسلحة، ولكن كان الدور الأبرز ما قامت به الجزيرة في تغطيتها للحراك، وانحيازها الواضح في البداية للحراك بشكله العام، ومن ثم تخصيص انحيازها لأطراف الإسلام السياسي في الحراك.

- استطاعت قطر أن تستغل الفرص المتاحة إليها لدمج سياستها الخارجية مع مصالح دول عدة في المجالات السياسية والتجارية والثقافية والعلمية، بأن وفرت جزءاً كبيراً من احتياجات الدول الأجنبية من الطاقة، فهي بذلك خلقت أطرافاً لها مصلحة في حماية استقرارها وأمنها. ومع أن هذا لا يترجم بالضرورة إلى ما تتمتع به قطر من ضمان الولايات المتحدة لأمنها الصلب، فإنه يدعم بناء مكانة ونفوذ وعلاقات دبلوماسية أقوى مع البلدان الرئيسية، وهي أمور تعزز في مجملها الأمن الناعم لقطر؛ فالبلدان التي تعتمد على قطر للحصول على نسبة كبيرة من احتياجاتها من الغاز، مثل: بريطانيا واليابان والصين، تجد نفسها مضطرة إلى دعمها في حال واجهت مشكلة خطيرة تهدد أمن الطاقة لديها. ومن المنظور عينه من شأن ذلك؛ أن يوفر دعماً أساسياً لقطر في المحافل الدولية، أو في سعيها إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

- إن الدول الصغيرة الفاقدة لعوامل القوة والتأثير، وتريد أن تلعب دوراً أكبر من حجمها، سواء على مستوى إقليمي أم دولي، لا تستطيع القيام بذلك إن لم تكن ورائها قوى عظمى تدعمها وتساندها، وهذا الأمر ينطبق على دول مثل قطر التي توفر لها الحماية الأمريكية القدرة على أن تلعب دوراً في المنطقة، لا يتواءم وما تملكه من مقومات لذلك الدور الذي أدخلها في أغلب الأوقات بأزمات دبلوماسية

وسياسية مع دول إقليمية عربية لها نفوذها ووزنها التاريخي في قيادة المنطقة. وهذا السلوك القطري قد يشبهه البعض بالسلوك الإسرائيلي المتعطر، الذي يقوم على ما يوفره له الغرب وخاصة الولايات المتحدة من شبكة أمان وحماية لتصرفاتها. فاشترك قطر وإسرائيل بضعف مقوماتهما التي تستند عليها الدول لتبوأ الدور القيادي هو الذي دفعنا والكثيرين لهذا التشبيه، وجغرافياً تتميزان بحجم صغير، وكلاهما يشكل العامل الديمغرافي نقطة ضعف لديه، وإن كانت قطر أكثر نسبياً، وكل منهما يتوجس من محيطه الإقليمي، وكلاهما يتطلع ليلعب دوراً مركزياً في المنطقة، وكلاهما يرتبط بعلاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة التي تقدم لهما الدعم والحماية العسكرية مع فارق لصالح إسرائيل. أما نقطة الخلاف في هذه المقارنة بينهما أن الولايات المتحدة هي من تقدم الدعم المادي لإسرائيل، بينما قطر هي التي تدفع مالا مقابل الحماية.

- عملت قطر في سياستها الخارجية تجاه الدول العربية من خلال تطوير وتكامل الأدوات ما بين المشاريع الاقتصادية والسياسية والإعلامية القطرية من أجل تعويض الخلل في المرتكزات الجغرافية والسكانية والعسكرية، وراعت في توظيف أدواتها طبيعة كل دولة وكل مرحلة من مراحل العمل السياسي. ويعد المرتكز الاقتصادي الركيزة الأولى التي ينطلق منها الدور القطري، من حيث مساهمته الكبيرة في الدخل القطري. وتسعى قطر لتنويع اقتصادها في الاستثمار الخارجي كهدف مهم للسياسة الخارجية القطرية.
- إن السياسة الخارجية القطرية في المنطقة العربية وخارجها يتم تنسيقها مع الولايات المتحدة، التي ترحب بالدور الذي تلعبه قطر في المنطقة، وعلاقتها مع بعضهما علاقة وطيدة واستراتيجية، ومبنية على أسس قوية جداً. والولايات المتحدة ترى دور قطر مهماً جداً؛ لأن لها مصلحة في مثل هذه السياسة الخارجية، وتريد أن تتحدث مع كل الأطراف عبر قطر؛ لأن هنالك أطرافاً لا ترغب أن تتحدث معها مباشرة، كإيران، وجماعات الإسلام السياسي، وطالبان، حيث برزت قطر كلاعب رئيس في مساعدة الولايات المتحدة، على بناء علاقات مع الأحزاب الإسلامية الجديدة التي فازت في الانتخابات في عدة دول عربية.
- في بعض الأحيان، تنفرد قطر في سياستها الخارجية ضمن حدود معينة وبدون زعزعة مصالح الدول العظمى، الأمر الذي يتيح لقطر حرية أكبر في التحرك، وهذا يتطلب حنكة سياسية مدروسة في إعادة هيكلة المعادلات السياسية القطرية.

- أدت سياسات قطر إلى خلق معايير جديدة لعلاقاتها مع اللاعبين الرئيسيين في الشرق الأوسط خاصة أن قطر هي دولة صغيرة محاطة بدول كبيرة تتفوق عليها جغرافياً وسكانياً وعسكرياً.
- صورت قطر باعتبارها واحة الديمقراطية في المنطقة بعد مواقفها المساندة للحراك العربي، ومع ذلك لا يتفق ذلك مع غياب المؤهلات الديمقراطية الداخلية، وكذلك مع الصمت النسبي عن الحراك في البحرين.
- الحراك العربي مثل أعلى قمة الصعود للدور القطري المؤثر في المنطقة، التي كان ينظر لها الرابع الأكبر من الحراك العربي سياسياً واقتصادياً وإعلامياً، إلا أنه في الوقت نفسه بدأ يشهد تراجع الدور القطري، بعد تراجع دورها في الحراك السوري لصالح السعودية، وفقدانها حلفائها في مصر بعد الإطاحة بحكم الرئيس محمد مرسي وإنهاء دور الإخوان المسلمين، واتخاذ أشقائها الخليجيين خطوات تصعيدية تجاه سياستها الخارجية، والتدخل القطري بات محط احتجاج شعبي وإعلامي في جل البلاد التي تعرضت لموجة التغيير العربي. فخسرت قطر إلى حد كبير كل ما كانت قد بنته في الأعوام الماضية من تأييد لسياستها عربياً وسط الشعوب والأحزاب السياسية، بعدما كان هناك قبول كبير لها. بالإضافة لافتكاك أوامر تحالفها السابق للحراك العربي مع إيران وسوريا وحزب الله، وانشغال تركيا بمشاكلها الداخلية.

التوصيات

- يوصي الباحث قطر أن تبتعد عن سياسة المحاور والاصطفاف السياسي المثير للقلق في المنطقة، وأن يكون دورها إطفائياً للحرائق والأزمات، وأن تؤسس علاقات متساوية ومتوازنة مع الجميع.
- يوصي الباحث قطر أن تفك ارتهاؤها للقوى الخارجية، وألا تكون أداة بيد الغرب. وأن تأخذ في الاعتبار التوازنات الدولية الضرورية، لكن يجب ألا يكون ذلك ذريعة للدخول في محاور دولية وإقليمية تضر بمصالح المنطقة العربية.
- يوصي الباحث قطر أن تقدر أن الحماية أو التحالف مع الولايات المتحدة مرتبط بقدر مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، فالولايات المتحدة لا تعرف غير لغة المصالح، ففي الوقت الذي يتعارض تحالفهما مع مستجدات جديدة أو تنتهي مصالحها معها، تتركها وحدها وسط البحار تقاوم الأمواج العاتية، وتحصد رواسب هذا التحالف مع العديد من القوى الإقليمية. وعليها أن تتذكر أن الولايات المتحدة

تخلت عن أكثر من حليف استراتيجي بين عشية وضحاها، وأن هذه الشراكة ستستوجب تورط قطر وانخراطها في التزامات إنفاقية ضخمة على النزاعات والحروب والأزمات الإقليمية التي ستخوضها الولايات المتحدة لحسابها الخاص

- يوصي الباحث قطر أن تكون أكثر وضوحًا مع أشقائها العرب في تنفيذ سياستها في المنطقة، ولا تدع نوافذ الشك والريبة حول ما تنفذه من سياسات وتحالفات في المنطقة منطلقًا لنخر وفتك أعداء الأمة العربية بها.
- على قطر أن تسخر إمكانياتها السياسية والاقتصادية والإعلامية لصالح القضايا العربية القومية، وأن تنسق تحركاتها مع الدول العربية تحقيقًا لسياسة عربية موحدة لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية.
- يوصي الباحث قطر أن تلتزم بسياسة النأي بالنفس عن التدخل بالشأن الداخلي للدول العربية، وألا تؤسس لعلاقات وتحالفات مع كيانات أو أحزاب أو جماعات سياسية داخل أي دولة عربية بمنأى عن معرفة وموافقة النظام السياسي لهذه الدولة.
- يوصي الباحث بأن تعمل قطر مع جيرانها العرب وخاصة الخليجيين في بناء منظومة دفاعية مشتركة تتدخل بشكل جمعي ضد أي عدوان يستهدف أي من الدول المشكلة للمنظومة الدفاعية، فذلك سيكون رادعًا لأي قوة إقليمية من الاعتداء على أي من دول المنظومة؛ لأنها تدرك في هذه الحالة أنها ستقاتل أكثر من دولة، وعلى أكثر من جبهة في آن واحد، وهذا يغنيها ودول الخليج من الوقوع تحت رحمة الحماية الأمريكية، وابتزازها السياسي لهم، وسرقتها لمواردهم.
- يوصي الباحث قطر أن تعالج الفجوة بين سياسات الداخل وسياسات الخارج، حيث تعاني من تناقض، وخاصة فيما يتعلق بالإصلاح السياسي فيها، ونشاط سياستها الخارجية الداعمة للتغيير في دول أخرى، ربما في الوقت الآني لم يشكل لها أي مشاكل داخلية، بسبب القلة السكانية، وازدهارها اقتصاديًا، إلا أن هذه الفجوة لن تطول في ظل التحولات العربية.

مراجع الدراسة

أولاً - الوثائق:

1. الأرشيف الهندي، نيو دلهي، 21.
2. إعلان من الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني إلى شعبه بعدم استيراد الأسلحة أو بيعها في 3 نوفمبر 1916، قسم الوثائق بمكتب أمير دولة قطر، قصر الدوحة،
3. وثائق مكتبة وزارة الهند في لندن، تحت رقم: L/P and S/10/2182. Persian Gulf and Arabia and Qatar Affairs
4. وثائق مكتبة وزارة الهند في لندن، تحت رقم، I.O.R/ 15/2/5/14/2/14 and R/ 15/1/626

ثانياً - الرسائل العلمية غير المنشورة:

- محمد عارف عبد الله، دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2012.
- محمود الرنتيسي، السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، 2013.
- مراد جوبي، أزمة دارفور وأبعاد التدخل الأجنبي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010.
- براك عبيد عوض المطيري، التاريخ السياسي والحضاري لإقليم البحرين منذ ظهور الإسلام وحتى قيام الدولة الأموية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طنطا، كلية الآداب، طنطا، 1998.

ثالثاً - المراجع العربية:

- إبراهيم جار الله بن دخنة التميمي، المعاضيد وقطر تاريخ ونسب وحضارة، الكويت، 1999.
- أحمد الشلق، مصطفى الخطيب، قطر واتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج العربي 1968 - 1971، ط2، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة، 1998.
- أحمد زكريا الشلق، فصول من تاريخ قطر السياسي، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، الدوحة، 1999.
- بسام عويضة، الربيع العربي: بين الفكر والخطاب الإعلامي، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله، 2012.
- جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول، دار الفكر العربي، القاهرة 1985.

- جهاد عودة، في أصول العلاقات البريطانية القطرية، الناشر نفسه، القاهرة، 2010.
- حسام تمام، تحولات الإخوان المسلمين: تفكك الأيدلوجيا ونهاية التنظيم، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2010.
- حسين البحارنة، دول الخليج العربي، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1975.
- خالد العزي، الخليج العربي في ماضيه وحاضره، بغداد، 1972.
- دهام العازوي، "الأقليات والأمن القومي العربي دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي"، دار وائل للنشر، عمان، 2003.
- سالم زهران، في علائم السرطان القطري، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، حزيران 2012.
- سامي الجلولي، وين ماشي بينا سيدي؟، ط4، ايزيميديا، جنيف، 2013.
- سلمان شيخ، شادي حميد، بين التدخل والمساعدة: سياسة الدعم الدولي في مصر وتونس وليبيا، دراسة مشتركة بين برنامج العلاقة الأمريكية بالعالم الإسلامي ومركز بروكنجز الدوحة، نوفمبر 2012.
- سليم طه التكريتي، المقاومة العربية في الخليج العربي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية 327، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982.
- صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1965.
- عادل الطبطباني، النظام الاتحادي في الإمارات العربية - دراسة مقارنة، مكتبة الفارابي، كركوك، 1978.
- عبد الخالق عبد الله، انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012.
- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي، دراسة وثائقية، دار المريح، الرياض، 1981.
- عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين (1868-1916)، ط2، ذات السلاسل، الكويت، 1980.
- عبد الناصر سرور، السياسة الخارجية العراقية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية (1979 - 1990)، مكتبة القادسية للنشر والتوزيع، خان يونس، 2003.
- العربي صديقي، دراسة: تونس ثورة المواطنة .. ثورة بلا رأس، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011.
- علي خليفة الكواري وآخرون، الشعب يريد الإصلاح في قطر ... أيضاً، منتدى المعارف، بيروت، 2012.

- علي خليفة الكواري، تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.
- عمرو عمار، الاحتلال المدني .. أسرار 25 يناير والمارينز الأمريكي، دار وليد للطباعة الحديثة، القاهرة، 2013.
- غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية، سلسلة الثقافة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.
- قدري قلعجي، الخليج العربي بحر الاساطيل، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1992.
- قطر في دليل الخليج (كتاب مستقل)، ط1، قسم الوثائق والأبحاث بمكتب الأمير، قصر الدوحة، 1981.
- كاظم الموسوي، زمن الغضب العربي الثورات الشعبية الجديدة، ط2، الناشر الكاتب نفسه، 2012.
- مجموعة باحثين، الإخوان المسلمون والسلفيون في الخليج، ط2، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، 2011.
- مجموعة باحثين، الاخوان المسلمين في الخليج، ط4، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، 2011.
- محمد أبو الرب، الجزيرة وقطر: خطابات السياسة وسياسات الخطابة، أبو غوش للنشر والتوزيع، القدس، 2010.
- محمد السيد سعيد، وآخرون، الخليج ... والمسألة العراقية: من غزو الكويت إلى احتلال العراق 1990 - 2003، تحرير أحمد إبراهيم محمود، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003.
- محمد النابلسي، ثورات ملهوفة، مركز دلنا للأبحاث المعمقة، التتوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2011.
- محمد حسن العيدروسي، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط2، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، القاهرة، 1998.
- محمد دده، الحراك الجماهيري العربي: ثورة أم صناعة لفرصة سياسية، كتاب الربيع العربي ... إلى أين؟ أفق جديدة للتغيير الديمقراطي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.
- محمد عبد الله دياب، دولة قطر دراسة لظروف البيئة الطبيعية وعلاقاتها، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001.
- محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي جذوره التاريخية وأبعاده، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق، 1984.

- محمد ناصر مهنا، دليل الخليج العربي (دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية)، المكتب الجامعي، الاسكندرية، (دون).
- مفيد الزبيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
- مفيد الزبيدي، قناة الجزيرة: كسر المحرمات في الفضاء الإعلامي العربي، دار الطليعة للطباعة، بيروت، 2003.
- منصور النقيدان، قطر ومشروعها الجديد في نشر الوهابية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، 2012.
- ناصر محسن وآخرون، الحكم الاستبدادي وآثاره النفسية والاجتماعية - حالة حكم أسرة آل ثاني في قطر - حصاد الاستبداد، العراق، ذي قار، 2011.
- نبيل رضوان، دراسة عن جهود العثمانيين في الحد من التهديد البرتغالي للنشاط التجاري في الخليج العربي من خلال الوثائق العثمانية، جامعة أم القرى، مكة.
- نديم منصوري، الثورات العربية بين المطامح والمطامع قراءة تحليلية، منتدى المعارف، بيروت، 2012.
- نواف القديمي، الإسلاميون وربيع الثورات الممارسة المنتجة للأفكار، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012.
- يسري الجوهري، دول الخليج العربي والمشرق الإسلامي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة، 1997.
- يوسف الصواني، التحديات الأمنية للربيع العربي من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 416، بيروت، 2013.
- يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
- يوسف عبيدان، دراسة: دولة قطر في ظل حكم أسرة آل ثاني، جامعة قطر، الدوحة، 2009.

رابعاً - المراجع المترجمة:

- ب. ج. سلوت، عرب الخليج 1602 - 1784، ترجمة: عايدة رياض، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993.
- ج. ج. لوريمر، دليل الخليج (القسم التاريخي)، ترجمة: مكتب أمير قطر، ط2، ج3، 1976.
- جان جاك بيرري، الخليج العربي، ترجمة: نجدة ماهر، وسعيد الغز، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، 1959.
- جليبر الأشقر، الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية، ترجمة: عمر الشافعي، دار الساقى، بيروت، 2013.

- جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد البجيرمي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007.
- خالد الحروب، قطر والربيع العربي، ترجمة: عبد الرحمن أياس، مؤسسة هنريش بل، ألمانيا، 2012.
- سامي ريفيل، قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية، ترجمة محمد البحيري، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2011.
- معين رباني، "قطر والفلسطينيون"، ترجمة: عبد الرحمن أياس، مؤسسة هنريش بل، بيروت، 2012.

خامساً - الدوريات والندوات والمجلات والصحف:

- "أطراف خارجية تدير اللعبة داخل الساحة اليمنية"، جريدة العرب اللندنية، العدد 9436، 2014/1/12.
- "رئيس الوزراء القطري: دخول قوات (درع الجزيرة) إلى البحرين جزء من معاهدات أمنية خليجية"، جريدة الرياض، العدد 15605، 2011/3/16.
- "قطر ومصر... علاقات ممتدة ازدادت رسوخاً بعد الثورة"، جريدة العرب القطرية، العدد 8915، 2012/11/8.
- "هل بدأت الولايات المتحدة تقلم أظافر قطر وصلاتها بالقاعدة"، جريدة العرب، لندن، العدد 9415، 2013/12/10.
- إبراهيم أبراش، "الثورات العربية وفلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 87، صيف 2011.
- أثير ناظم عبدالواحد، "دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية"، مجلة دراسات، مركز الدراسات الدولية، العدد 43، بغداد.
- أحمد العناني، "الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني ومشكلات الزعامة المحلية في الخليج العربي"، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، عدد 2، 1981.
- أحمد عبد الخالق، "المشير طنطاوي يبحث مع أمير قطر دعم العلاقات الثنائية"، جريدة الأهرام المسائي 2011/5/4.
- أحمد عبد الملك، "الإعلام القطري ... المسيرة والتحديات"، ورقة عمل أعدت في سياق لقاء الاثنين (5) وطرحت للنقاش في مجلس الدكتور علي خليفة الكواري، الدوحة، 20 حزيران 2011.
- ألكسندر الديك، "حمد بن جاسم يحذر من أفغانستان ثانية في العراق"، الحياة اللندنية، 2003/6/18.
- إليكس قشمان، "الأمريكيون يميلون إلى تغيير وجه الشرق الأوسط"، القدس العربي، العدد 807، 2002/9/7.

- أندرو بوين، "لبنان على مفترق طرق"، مجلة المجلة، المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق، (العدد 1559)، لندن، يناير 2011.
- أندريه كابيسزيفسكي، "الإصلاحات السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي"، المجلة العربية للدراسات الدولية، المجلد السابع، العددان الثاني/ الثالث، 2003.
- إيمان رجب، "التناقض: كيف يمكن فهم سياسات قطر تجاه الثورات العربية؟"، السياسة الدولية، العدد 187، يناير 2012.
- أيمن السيد عبد الوهاب: "الانتخابات القطرية: خطوة على طريق الديمقراطية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 136، نيسان 1999.
- بان كي مون، "توجيهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة الفعّالة"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2012.
- جاك قبانجي، "لماذا فاجأتنا انتفاضا تونس ومصر؟ مقارنة سيكولوجية"، مجلة إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد 14، بيروت، ربيع 2011.
- جريدة العرب القطرية، "الظريف: قطر أول دولة ساندت ثورة تونس"، العدد 8880، الدوحة، 2012/10/4.
- جمال الياقوت، "المحكمة الدولية تنهي الخلاف بين المنامة والدوحة"، جريدة الجزيرة السعودية، (العدد 10397)، 2001/3/17.
- جورج قرم، "الحلقة الضائعة في الثورات العربية"، جريدة السفير، العدد 12501، 2013/8/5.
- دينا شحاتة، مريم وحيد، "محركات التغيير في العالم العربي"، السياسة الدولية، المجلد 46، العدد 184، أبريل 2011.
- رشيد خشانة، "الرئيس الفرنسي يحصد في طرابلس الغرب صفقات استثنائية"، الحياة الدولية، (العدد 16186).
- سامية بيبيرس، "الدور القطري في تسوية الأزمات"، مجلة شؤون عربية، العدد 149، ربيع 2012.
- سعد حتر، "تسلسل العلاقات القطرية الإسرائيلية"، مجلة السجل، مدى للصحافة والنشر، عمان، العدد 69، 2009/3/26.
- سميح كايد، "في ندوة بمركز الجزيرة للدراسات ... المرزوقي: تونس ستخرج من الفوضى والانقسام خلال 5 سنوات"، جريدة الراية القطرية، العدد 10943، 2012/4/23.
- صالح البوعيين، "لا خلافات بين القاهرة والدوحة بشأن الأمانة العامة"، حوار أحمد مراد، جريدة الوطن القطرية، العدد 5733، 2011/5/15.
- العطاري للكوازي: العلاقات السورية القطرية نموذج يحتذى، صحيفة الثورة السورية، 2008/10/13.

- عوزي رابي، "علاقات قطر مع إسرائيل: تحدي المعايير العربية والخليجية"، مجلة الشرق الأوسط، عدد 63، (2009).
- غازي بني عودة، "لقاء مع مدير البرامج في الجزيرة عارف الحجاوي"، مجلة مدى الإعلام، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية، العدد الأول، حزيران 2011.
- قطر تقدم 150 مليون دولار لمساعدة السلطة الفلسطينية، جريدة المستقبل، العدد 4881، 2013/12/4.
- ماجد خضير، "مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي"، مجلة دراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، العدد 49، بغداد، 2010.
- محمد الشياظمي، "قطر تدعم المسار الديمقراطي والحريات في المنطقة"، جريدة العرب القطرية، العدد 8658، الدوحة، 2012/2/25.
- محمد الشياظمي، محمد عياد، الأمير وعد بدعم الاستثمار في تونس . حوار مع صحيفة العرب القطرية، 11/ 11/ 2011، العدد 8542، الدوحة.
- محمد صبره، "راشد الغنوشي: قطر قامت بدور رائد في إنجاح الثورات العربية"، جريدة العرب القطرية، العدد 8 359، بتاريخ: 2011/5/2.
- مراجعات لكتاب "قطر اليوم المسار الفريد لإمارة غنية"، عرض: حسني عبيدي، مركز الجزيرة للدراسات، 2013/8/22.
- مسعود طاوي، "تونس تحتفل بذكرى فرار بن علي بحضور زعماء عرب واحتجاجات شعبية رافضة لزيارة أمير قطر إلى تونس"، الفجر، العدد 3390، 2012/1/14.
- منير بشور، "تطوير بنيات ومناهج التعليم العالي في البلدان العربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 355، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول 2008.
- وجيه حميد زيدان، "التداعيات السياسية لقرار المحكمة الجنائية إصدار مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 4، 2010.
- ياسر زعاترة، "الحراك البحريني بين القرضاوي وحسن نصر الله"، العرب القطرية، العدد 8319، 2011/3/23.
- يحيى مفتي، "السعودية وقطر. المباراة المؤجلة"، مجلة الحجاز، العدد 120، لندن، 2012/10/15.
- يوسف القرضاوي، "ابن القرية والكتاب ملامح سيرة ومسيرة"، جريدة الوطن - ملحق رمضانيات، العدد 24، 2008/9/24.

سادساً - المواد المرئية:

- تلفزيون نسمة، مؤتمر صحفي لوزير خارجية قطر، 2012/5/15.
- رياض الصاوي، "كيف ولماذا تأمرت السعودية على الإخوان المسلمين في مصر؟"، يوتيوب، 2013/7/12.

- الفيلم الوثائقي الذي عرضته قناة الجزيرة، تحت عنوان: أستاذ الثورة، 2012/1/13.
- قناة DW عربية، حلقة عن التحديات الأمنية في ليبيا بعد انتهاء تفويض قوات الناتو، (برنامج مع الحدث) 2011/11/2.
- قناة الجزيرة، كلمة أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة في الذكرى الأولى لنجاح الثورة التونسية، 2012/1/14.
- قناة الجزيرة، برنامج في العمق، بعنوان: قطر والسياسة الخارجية، 2013/5/1.
- قناة الجزيرة، لقاء مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري، (برنامج بلا حدود) 2012/4/2.
- قناة الجزيرة، لقاء مع رئيس وزراء ووزير خارجية قطر حمد بن جاسم، (برنامج بلا حدود)، 2002/10/16.
- قناة الجزيرة، اعتقال تيسير علوني في اسبانيا، (برنامج منبر الجزيرة)، 8 / 9 / 2003
- قناة الجزيرة، لقاء مع رئيس وزراء ووزير خارجية قطر حمد بن جاسم، (برنامج بلا حدود)، 2009/6/ 24.
- قناة الجزيرة، لقاء مع لطفي حجي مراسلها في تونس، (برنامج بلا حدود)، 2011/11/9.
- قناة الحوار، برنامج حوار: بعنوان مؤتمر أمريكا والعالم الإسلامي في الدوحة ... إنجاز لقطر أم لأمريكا؟ 2008/2/21.
- قناة العربية، حوار مع جاسم سلطان، "برنامج إضاءات"، 2010/12/31.
- قناة العربية، لقاء مع رئيس الوزراء الليبي السابق محمود جبريل، (برنامج بانوراما)، 2011/11/27.
- قناة العربية، مقابلة مع الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، (برنامج الذاكرة السياسية - الحلقة الرابعة) 2013/6/28.
- قناة روسيا اليوم، نشرة إخبارية، 2011/11/23.
- وكالة الأنباء القطرية (قنا)، لقاء مع وزير خارجية تونس رفيق عبد السلام، 2012/4/23.

سابعاً - المواقع الإلكترونية:

- "150 مليون دولار قطرية تحرر مخطوفي أعزاز وصفقة تبادل مع النظام"، راديو صوت بيروت، 2013/10/19؛ <http://www.sawtbeirut.com/breaking/214325>
- "20 ألف فرصة عمل للفلسطينيين في قطر، دنيا الوطن، 2014/1/9؛ <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/01/09/482659.html>
- أحمد الفراج، "الفوضى الخلاقة"، العربية نت؛ <http://www.alarabiya.net>
- أحمد النظيف، "مؤتمر أو بالأحرى مؤامرة في الدوحة تجمع السلفيين والأمريكيين والنتائج استخباراتية"، المرابط الراصد؛ http://www.alrassedonline.com/2012/06/blog-post_17.html

- أحمد يوسف، "التحولات العربية واضطرابات الحكم - ربيع بلا أزهار"، دنيا الوطن، 2014 / 3 / 18؛
<http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/03/18/509562.html>
- أحمد يوسف، "حماس وقطر علاقة في دائرة الاستهداف"، وكالة معا الإخبارية،
2013/10/5؛ <http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=636135>
- أخبار اليوم، "أمير قطر: لولا مرسى وثورة 25 يناير ما استطعنا زيارة غزة"،
2012/10/23؛ <http://akhbarelyom.com/news/newdetails/83283/0/0.html>
- "الإخوان في قطر .. التأسيس والتأثير عبر التعليم"، ميدل ايست أونلاين، 2012/2/19؛
<http://middle-east-online.com/?id=126062>
- "الأزمة السورية: روسيا والصين تحذران من عواقب تدخل الغرب عسكرياً في سوريا"، B.B.C عربي،
2013/8/27؛ http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/08/130827_syria_russia_china_military_action.shtml
- أسامة العيسة، "وجه حماس ... الباسم"، الشرق الأوسط، العدد 10454، 2007/7/13؛
<http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=10261&article=427889#.UnarUhBpc24>
- "استثمارات قطرية في تونس ... وإحياء خطط لبناء مصفاة نفطية بملياري دولار"، CNBC عربية،
2012/5/16؛ <http://www.cnbcarabia.com/?p=27964>
- إسرائ علي، "وزير خارجية قطر: دعمنا المصريين في ثورة يناير ليتخلصوا من قبضة الديكتاتورية"، المصري اليوم، 2013/12/5؛
<http://www.almasryalyoum.com/news/details/35280>
- "أسرار زيارة حمد بن جاسم المفاجئة للعاصمة السورية"، شبكة فراس الإعلامية، 2011 / 4 / 4؛
<http://archive.fnpn.net/ar/news/72227>
- أشرف أبو جلال، "استقالة حكومة ميقاتي تدفع لبنان نحو أسوأ أزماته"، إيلاف، 2013/3/25؛
<http://www.elaph.com/Web/news/2013/3/801190.html>
- "الأمير القطري: مستعدون لخطة تبادل الأراضي بين إسرائيل والفلسطينيين"، فلسطين اليوم،
2013/4/30؛ <http://paltoday.ps/ar/post/166685>
- "انتفاضة فلسطينية أولى"، ويكيبيديا؛ <http://ar.wikipedia.org/wiki>
- "انحسار دور قطر السياسي بعد ثلاثة أشهر من انتقال السلطة"، رأي اليوم، 2013/12/23؛
<http://www.raialyoum.com/?p=6535>
- "انفراد بالمستندات .. الإخوان أرسلوا 350 عنصراً للتدريب على الاستخبارات والجهاد في قطر"،
اليوم السابع، 2014/3/5؛ <http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=1539112#.U17eBVeKabE>
- "بريطانيا تتهم دولة قطر بتمويل تنظيم القاعدة في اليمن"، موقع عدن المنارة، 2013/9/27؛
<http://www.adenalmnarh.com/news/1443945>
- "بعد إعلان الانفصال عن ليبيا ... إقليم "برقة" يطالب بـ 15 بالمئة من عائدات النفط الليبية"،
دنيا الوطن، 2014/3/8؛ <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/03/08/505179.html>
- بوعلام غبشي، "المال القطري يوزع في شمال مالي لمد السيطرة الإقليمية للإمارة"،
2013/6/27؛ <http://www.elaph.com/Web/news/2012/6/744591.html?entry=Qatar>

- بول سالم، ويب دي زيو، "السياسة الخارجية القطرية: الديناميات المتغيرة لدور استثنائي"، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، 2012/12/31؛
<http://carnegie-mec.org/publications/?fa=51004>
- "تراجع دور قطر في الشرق الأوسط لصالح السعودية"، ألف بوست، 2013/7/10؛
<http://alifpost.com>
- "تعليقاً على زيارة أمير قطر - المعارضة التونسية: لا أهلاً ولا سهلاً يا حمد"، Babnet، Tunisie، 14/1/2012؛
<http://www.babnet.net/rttdetail-43805.asp>
- "تقرير رئيس بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سورية"، شبكة فولتير الدولية، 2012/2/2؛
<http://www.voltairenet.org/article172598.html>
- "توسع الاستثمارات القطرية في السودان"، الجزيرة نت، 2011/12/7؛
<http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/af5f1d12-a29c-4c86-bc1e-bd79eb20473c>
- جاسم سلطان، "الإخوان في قطر .. عدم جدوى التنظيم"، ميدل إيست أونلاين، 2012/2/25؛
<http://middle-east-online.com/?id=126422>
- جاسم محمد، "قطر والعباءة السعودية: سياسة تغيير القوة بالمنطقة"، شبكة النبا المعلوماتية، 2012/12/27؛
<http://www.annabaa.org/nbanews/2012/12/295.htm>
- "الجالية المصرية في قطر تناشد وسائل الإعلام مراعاة خصوصية العلاقات بين البلدين"، دي برس الخليج؛
<http://www.dp-news.com/dpgulf/detail.aspx?id=192>
- جريدة النهار اللبنانية، "إمارة قطر الخليجية: بطاقة تعريف لدورها السياسي العربي والدولي"؛
<http://www.annahar.com/article/44281>
- الجزيرة نت، "الرئيس الفرنسي يبدأ زيارة لقطر"، 2013/6/22؛
<http://www.aljazeera.net/news/pages/295f768d-3ece-4929-87c2-0b356ba0018e>
- الجزيرة نت، "القواعد العسكرية الأميركية في العالم العربي"، 2006/9/8؛
<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/577162f9-7b5a-4f8d-9fbf-b31a0216fe00>
- الجزيرة نت، "قطر والسعودية توقعان على اتفاقية نهائية لترسيم الحدود"، 2001/3/21؛
<http://www.aljazeera.net/news/pages/e6fa7204-3250-4f27-a39c-8b053afd7202>
- الجزيرة نت، "قمة خليجية بمشاركة إيران وانفراج مع السعودية"، 2007/12/30؛
<http://www.aljazeera.net/news/pages/c5a75a4f-54ae-4b9f-a63b-65e8c96a200b>
- الجزيرة نت، المعرفة، "وثائق التحريض .. فتح وحماس ومصر"؛
<http://www.aljazeera.net/coverage/pages/9ccaba06-d8ec-4f51-9966-9ea9a5bcc4a3>
- الجزيرة نت، المعرفة؛ <http://aljazeera.net/knowledgegate>
- الجزيرة نت، "حركة كفاية المصرية"؛
<http://www.aljazeera.net/news/pages/7be33967-87a2-4df1-8a9f-63fe7b509172>
- الجزيرة نت، "قطر ترسخ مكانتها بإنتاج الغاز المسال"؛
<http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/0750fffc-e60f-4281-94fc-67011c1173c5>
- الجزيرة نت، "سامي الحاج طليقا بالخرطوم بعد ست سنوات بأيدي الأمريكيين"، 2008 / 5 / 2؛
<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2008/5/2>
- الجزيرة نت، "نص الدستور القطري الجديد"؛
<http://www.aljazeera.net/news/pages/c99f6ccf-ffb9-4e16-9368-0f3c42347a73>

- جهاد مصطفى، "عويضة: لدي مستندات بتلقي العوا والبلتاجي رواتب شهرية قطرية"، المصريون، 2013/12/11؛ <http://almesryoon.com>
- "الجيوپوليتيك أو الجيوسياسة Geopolitics"، المركز العربي للدراسات المستقبلية؛ <http://www.mostakbaliat.com/archives/16716>
- "الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة"، مقاتل الصحراء؛ http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/GazaIsrael/sec08.doc_cvt.htm
- "حمد بن جاسم: قطر لا تتدخل بليبيا"، الجزيرة نت؛ <http://www.aljazeera.net/news/pages/e1b110f1-f498-47b4-9490-b6ed639849f4>
- "الدور القطري المشبوه في إحداث القلاقل في البلدان المسلمة - الجزء الأول"، موقع الرأي، 2013/3/4؛ <http://www.raainews.com/article/details.asp?articleid=2956>
- "الدور القطري ومستقبل العلاقات مع حماس"، البوابة نيوز، 2013/4/22؛ <http://www.albawabhnews.com/36821>
- ديفيد روبرتس، "فهم أهداف السياسة الخارجية القطرية"، مجموعة الخدمات البحثية، تموز - يوليو، 2012؛ <http://www.rsgleb.org/modules.php?name=News&file=article&sid=350>
- ديفيد روبرتس، "السياسة الخارجية القطرية"، مركز إنماء للبحوث والدراسات، 2013/6/16؛ <http://enmaacenter.org/news.php?action=view&id=158>
- راغب السراجي، "قصة الحوثيين"، قصة الإسلام، 2009/9/16؛ <http://islamstory.com/ar>
- رائد لافي، "الوساطة القطرية تصطدم بالتشنجات الفلسطينية"، 2006/11/18؛ <http://www.al-akhbar.com/node/159782>
- "الرئاسة الفلسطينية: لا تقدم بعد الوساطة القطرية"، B.B.C عربي، 2006/10/10؛ http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_6035000/6035871.stm
- ريهام مقبل، "من التفاهم إلى الصراع: أبعاد التحول في العلاقات القطرية السعودية بعد الثورات"، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2013/3/26؛ <http://www.rcssmideast.org>
- "رئيس الوزراء القطري يعلن أن بلاده ستساهم في العمل العسكري في ليبيا"، وكالة أنباء البحرين، 2011/3/20؛ <http://www.bna.bh/portal/news/450308?date=2011-04-9>
- سامي مجدي، "الخارجية: سحب سفير مصر من قطر الموجود في القاهرة قرار سياسي وسيادي"، مصرراوي، 2014/3/5؛ <http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2014/march/5/5844160.aspx>
- سامي نادر، "الاستثمارات القطرية: الفصل بين السياسة والاقتصاد"، الرصد نبض الشرق الأوسط، 2013/7/12؛ <http://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/originals/2013/07/qatar-emir-tamim-investment-fund-new-approach.html>
- سحر حويجة، "حقائق على خلفية القرار الدولي 1701 القاضي بوقف إطلاق النار على الساحة اللبنانية"، الحوار المتمدن، العدد 1642، 2006/8/14؛ <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=72699>

- سعيد موسى، "عوامل النجاح والفشل: للدور السياسي القطري البديل"، الحوار المتمدن، العدد: 1714، 2006/10/25؛
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=79073>
- سفيان فجري، "كيف أصبح الإخوان الحليف الأول لقطر والخصم الأكبر للسعودية والإمارات؟"، فرنسا 24؛ 2013/02/14؛
<http://www.france24.com/ar/20130214>
- سكاي نيوز عربية، "ثورة مصر وفورة الإعلام الاجتماعي"، 2012/1/25؛
<http://www.skynewsarabia.com/web/article/2465>
- "سوريا: هل التنافس بين قطر والسعودية انتهى لصالح الأخيرة؟"، B.B.C عربي، 2013/8/28؛
http://www.bbc.co.uk/arabic/interactivity/2013/08/130828_comments_qatar_saudi_rivalary.shtml
- سيد محمد سلام، "الجزيرة. تاريخ ملتبس وحاضر من الاتهامات المتبادلة"، بوابة الأهرام الاخبارية، 2013/10/5؛
<http://gate.ahram.org.eg/News>
- شبكة المرصد الإخبارية، "مصر تشارك في مؤتمر اللاجئين اليهود بالأمم المتحدة رغم القرار العربي بالمقاطعة"، 2012/9/24؛
<http://marsadpress.net/?p=5931>
- الشرق الأوسط الدولية، "قطر من خاصرة الخليج إلى قلب العالم"، (العدد 12628)، 2013/6/25؛
<http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&article=733786&issueno=12628>
- "الصحف البريطانية: السعودية وقطر على ويكيليكس"، B.B.C عربي، 2010/12/6؛
http://www.bbc.co.uk/arabic/inthepress/2010/12/101206_uk_press.shtml
- صفاء إسماعيل، "قطر تدخلت في تونس بشكل سافر وفق أجندة انخرط فيها حكام النهضة حتى العظم"، جريدة تشرين، 2013/5/25؛
<http://tishreen.news.sy/tishreen/public/read/287815>
- صلاح عبد العاطي، "مشروع الشرق الأوسط وتداعياته على الأمن القومي العربي"، الحوار المتمدن، العدد: 1828، 2007/2/16؛
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88815>
- "صندوق الاستثمار القطري يشتري حصة في بنك أوف أمريكا بقيمة مليار دولار"، صوت روسيا، 2013/10/31؛
http://arabic.ruvr.ru/2013_10_31/123695295
- عادل صديق، "قطر ترأس اجتماع لجنة متابعة سلام دارفور"، الراية القطرية، 2013/12/14؛
<http://www.raya.com/news/pages/d3f32a25-749a-4f05-9654-4dfd0d529155>
- عارف الحجاوي، "دور الجزيرة في الثورات العربية"، هاينريش بول ستيفتونغ - مكتب الشرق الأوسط؛
http://www.lb.boell.org/downloads/Aref_Hejjawi_article.pdf
- عبد العزيز آل محمود، "الإخوان المسلمون في قطر ... من هم؟"، 2012/1/8؛
<http://www.alarab.qa/details.php?issueId=1485&artid=166996>
- عبد اللطيف صبح، "دراسة لـ المركز التنموي الدولي عن مقارنة الاحتجاجات في مصر"، 2013/4/26؛
<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=1036836>
- "عبد الجليل: قطر ساعدت ليبيا على كافة المستويات ونلومها على بعض التدخلات"، جريدة قورينا الليبية، 2011/11/23؛
<http://www.qurynanew.com/21371>

- عبد الستار قاسم، "الحرب على الجزيرة"، الجزيرة نت؛
<http://www.aljazeera.net/opinions/pages/ca83ee87-b3b1-43c1-b88d-7cd763e2e01c>
- عبد الله النيباري، "علاقة الأمريكان بالإخوان"، القبس، 2013/8/27؛
<http://www.alqabas.com.kw/node/793134>
- عبد الوهاب المسيري، "الشرق الأوسط الجديد في التطور الأمريكي الصهيوني"، الجزيرة نت؛
<http://www.aljazeera.net/opinions/pages/6deae7db-b26a-42d0-b95f-b8a758e1c2cd>
- عدنان عويد، "الفلسفة البراغماتية"، صوت اليسار العراقي؛
<http://saotaliassar.org/Writer/AdnanUwaied/PragmatPhilos.htm>
- العزب الطيب الطاهر، "الشرق الأوسط على حافة الهاوية الأمريكية"، الأهرام العربي،
2012/8/25؛
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1006190&eid=559>
- علاء المنشاوي، "لوموند: قطر تشتري العالم"، العربية نت، 2012/2/27؛
<http://www.alarabiya.net/articles/2012/02/27/197353.html>
- "العلاقات القطرية الإسرائيلية، ويكيبيديا؛ <http://ar.wikipedia.org/wiki>
- عمر سلمان، قطر "الجزيرة" تنتقد ولكنها لا تقبل النقد"، موقع الناقد الإلكتروني، 2007/3/31؛
<http://annaqed.com/en/content/show.aspx?aid=15028>
- عمرو أحمد، وآخرون، "كلنا خالد سعيد مهدت الطريق نحو ميدان التحرير"، الشرق الأوسط،
2012/1/25، العدد 12111؛
<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12111&article=660510&feature=>
- عمرو عبد الكريم، "قطر والدور الإقليمي"، المصريون، 2009/12/7؛
<http://www.masress.com/almesryoon/21786>
- "الغرب وصندوق النقد يثق في الاقتصاد التونسي"، الاقتصاد والتجارة؛
<http://www.econcomonline.com/?p=1613>
- فارح المسلمي، "قطر تخترق المربعات السعودية في اليمن"، 2013/8/20؛
<http://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/opinion/2013/08/qatar-encroaches-saudi-influence-yemen.html>
- "فرنسا تحقق في الدور الغامض لقطر في الإفراج عن الممرضات البلغار من ليبيا"، راديو سوا،
2007/12/20؛ <http://www.radiosawa.com/content/article/126307.html>
- فلسطين الآن، "الزهار: التهدة لم تلبي الحد الأدنى ومطلق الصواريخ بالأمس متعاونون مع
الاحتلال"، 2008/8/12؛ <http://www.paltimes.net/olddetails/news/80810>
- فيصل أبو صليب، "المال السياسي الدولي"؛ <http://www.abusulaib.com/?p=578>
- "قطر تتجه لتغيير سياساتها الاستثمارية في العالم"، العربية نت؛
<http://www.alarabiya.net>
- "قطر دولة خليجية ثرية اكتسبت دوراً كبيراً في السياسة العربية والدولية"، موقع إيلاف؛
<http://www.elaph.com/Web/news/2013/6/820389.html?entry=gulf>
- "قمة الدوحة: أمير قطر يطرد القذافي"، كل العرب، 2009/3/30؛
<http://www.alarab.net/Article/127417>
- "قمة رباعية بدمشق تبحث مفاوضات السلام بين سوريا وإسرائيل"، العربية نت، 2008/9/2؛
<http://www.alarabiya.net/articles/2008/09/02/55909.html>

- "المال السياسي بدأ يفسد المعارضة السورية"، هيئة التنسيق السورية؛
<http://syrianncb.org/2012/02/29/%D9%87%D9%8A%D8%AB%D9%85>
- محمد الريفي، "ليفني تتوج حضورها بزيارة مقر فضائية الجزيرة"، 2008/4/18؛
<http://www.wata.cc/forums/showthread.php?26608>
- محمد حربي، "قطر قبله الباحثين عن دبلوماسية الوساطة"، موقع جريدة الوطن القطرية،
2013/10/21؛
<http://www.al-watan.com/viewnews.aspx?n=91D238ED-D5E4-40E7-953F-7437D45AD670&d=20131021>
- محمد داود، "عالم عجيب"، دنيا الرأي، 2006/6/25؛
<http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/54082.html>
- محمد عايش، "استثمارات قطرية تستهدف قطاعي البنوك والعقارات في أمريكا"، العربية نت،
2013/11/3؛
<http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/banks>
- محمد عايش، "الغاز القطري يصل إلى 3 ملايين منزل جديد في بريطانيا"، العربية نت،
2013/11/7؛
<http://www.alarabiya.net>
- محمد عبد الطاهر، "الاستثمارات القطرية في ليبيا تقارب 10 مليارات دولار"، 2011/11/23؛
<http://www.akhbarak.net/articles/384421310>
- محمد عبد العاطي، "الأعمال المصري القطري يجمد أنشطة المجلس في ظل التوترات بين البلدين"، المصري اليوم، 2014/3/8؛
<http://www.almasryalyoum.com/news/details/407038>
- محمد عرفة، "من أفسد القمة الخليجية .. الجزيرة أم الوجود الأجنبي؟"، موقع أون إسلام (ديسمبر 2002)؛
<http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/arab-region/86413-2002-12-23%2000-00-00.html>
- محمد هارون، "تسوية أزمة دارفور .. الدور القطري"، الصحافة، العدد 2219، 2011/12/29؛
<http://www.alsahafas.net/details.php?articleid=39013>
- "مسؤول: مصر تعيد وديعة قطرية قيمتها 500 مليون دولار"، العربية نت؛
<http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/financial-markets>
- "مشكلة الحوثيين سياسية بحتة وليست طائفية"، مجلة ثقافتنا؛
<http://www.thakafatuna.info/new/?p=2898>
- "مصر ترد باقي الوديعة القطرية"، SKY NEWS عربية، 2013/11/4؛
<http://www.skynewsarabia.com/web/article/463489>
- مصطفى الدسوقي، "سوريا .. هل ينجح الأخضر الابراهيمي فيما فشل فيه كوفي عنان؟"،
2012/8/10؛
<http://www.majalla.com/arb/2012/08/article55237773>
- مصطفى اللباد، "قطر: أحلام كبيرة وقدرات محدودة"، ميدل ايست اونلاين، 2012/8/1؛
<http://middle-east-online.com/?id=136217>
- "مصطفى عبد الجليل يعترف: قطر تدس الاموال في جيوبنا"، الحدث نيوز، 2012/8/4؛
<http://www.alhadathnews.net/archives/39244>
- "المعارضة التونسية تتوحد داخل جبهة إنقاذ وطني"، العربية نت؛
<http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/tunisia/2013/07/26>

- مفتاح الشريف، "قناة الجزيرة الفضائية ... الزلزال وآثاره"، منير بن رشد للفكر الحر؛
<http://www.ibn-rushd.org/forum/Jazeera.htm>
- الموقع الأميري (آل ثاني)، الشيخ حمد؛
<http://www.althanitree.com/pageTemplate.aspx?show=g&id=852&action=0>
- الموقع الأميري (آل ثاني)، الشيخ قاسم؛
<http://www.althanitree.com/pageTemplate.aspx?show=g&id=45&action=0>
- موقع الحقيقة الدولية؛ <http://www.factjo.com/fullNews.aspx?id=6233>
- موقع جهاز الإحصاء القطري؛ <http://www.qsa.gov.qa/ar/AboutQatar.htm>
- موقع سفارة قطر بألمانيا، السياسة الخارجية؛
http://www.katar-botschaft.de/Arabic/Foreign_policy.htm
- موقع شارل أيوب الإلكتروني، "العلاقات المصرية - القطرية على المحك و الجزيرة أحد الأسباب"،
<http://www.charlesayoub.com/more/450812>؛ 2014/1/5
- موقع وزارة الخارجية القطرية، "قطاع النفط والغاز"؛
<http://www.mofa.gov.qa/details.cfm?id=128>
- "نبيل العربي مرشح توافقي للجامعة"، الجزيرة؛
<http://www.aljazeera.net/news/pages/b8b52a8a-f365-4273-984a-f9d83bb65539>
- "تنتياهو يلتقي أوباما غدا في واشنطن"، الشرق الأوسط، 2010/3/22، العدد 11437؛
<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11437&article=561984>؛
- نزار بولحية، "قطر العظمى واحتلالها لتونس"، Babnet Tunisie، 2013/4/16؛
<http://translate.google.com/#fr/ar/Mardi%2016%20Avril%202013>
- نسرین الخميسي، "العلاقات الخليجية واجهة جديدة للانفتاح"، 2012/12/29؛
<http://www.turess.com/alkhabir/1393>
- نصر المجالي، "هل تعيد جولة تميم قطر الأوبة إلى المظلة الخليجية؟"، إيلاف، 2013/11/4؛
<http://elaph.com/Web/news/2013/11/846154.html>
- نهى مكرم، "المال السياسي يحول قطر إلى بطل ثورات الربيع العربي"، البورصة، 2013/3/25؛
<http://www.alborsanews.com/2013/03/25/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84>
- "وزير القوى العاملة: العلاقات المصرية القطرية أخذت منحى جديداً متميزاً بعد ثورة يناير"، وكالة أنباء ONA، 20/2/2013؛ <http://onaeg.com/?p=604211>
- وكالة معاً الإخبارية؛ <http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=585452>
- وكالة معاً الإخبارية، "الحجاوي: الجزيرة ارتكبت خطأ فاحشاً في تغطيتها لوثائق المفاوضات"،
2011/9/5؛
<http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=386174>
- ويكيليكس: "قطر تتبني خطة لضرب مصر عبر الجزيرة بمعرفة إسرائيل"، جريدة النهار الإلكترونية،
2011/4/25؛ <http://www.alnaharegypt.com/t~32527>
- "ويكيليكس: قطر تستخدم 'الجزيرة' للمساومات في سياستها الخارجية"، B.B.C عربي،
2010/12/6؛
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2010/12/101206_mubark_aljazeera.shtml؛

- يوسف العتيق، "قناة الجزيرة وتغطية موسم الحج؟!"، جريدة الجزيرة، العدد 12165، (18 يناير 2006)؛ <http://www.al-jazirah.com/2006/20060118/rj2.htm>
- "السلطات القطرية تعيد الجنسية إلى 95% من الذين سبق أن تم سحبها منهم بسبب حملهم الجنسية السعودية"، آفاق ، 5 / 5 / 2008 ، http://www.aafaq.org/news.aspx?id_news=5285

ثامناً - مواقع إلكترونية أجنبية:

- Ahmed Azem, "**Qatar's ties with the Muslim Brotherhood affect entire region**", The National, 18 May 2012, <http://www.thenational.ae/thenationalconversation/comment/qatars-ties-with-the-muslim-brotherhood-affect-entire-region>
- Arab-American Business, "**The Importance of Qatar to the US Economy**", <http://www.arabamericangiving.org/the-importance-of-qatar-to-the-us-economy.php>
- Aryn Baker, "**Qatar Haunted by Its Decision to Back the Arab Spring's Islamists**", 26/9/2013, <http://world.time.com/2013/09/26/qatar-haunted-by-its-decision-to-back-the-arab-springs-islamists/>
- Bernard Haykel, **Qatar's foreign policy**, Noref Norwegian Peace building Resource Centre, February 2013, [http://www.peacebuilding.no/Regions/Middle-East-and-North-Africa/The-Gulf/Publications/Qatar-s-foreign-policy/\(language\)/eng-US](http://www.peacebuilding.no/Regions/Middle-East-and-North-Africa/The-Gulf/Publications/Qatar-s-foreign-policy/(language)/eng-US)
- Enough Project، "**The Darfur Peace Process: Recipe for a Bad Deal? Update from Doha**", 6/4/2010, <http://www.enoughproject.org/publications/update-doha>
- Hanin Ghaddar, **Qatar Bets on Islamists**, 7 February 2013, <http://www.wilsoncenter.org/islamists/article/qatar-bets-islamists>
- "**Israel must negotiate with Hamas, Qatari ruler says**", ynetnews, 30/1/2007, <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3358936,00.html>
- Janine Zacharia, "**Qatar. relations with West are a balancing act**", The News York Times, 4/3/2008, http://www.nytimes.com/2008/03/04/world/africa/04iht-letter5.1.10686376.html?_r=0
 - Julia Kollwe, "**Qataris enjoy rich pickings in London property**", the guardian, 14 June 2010, <http://www.theguardian.com/world/2010/jun/14/qataris-rich-pickings-london-property>
- Ken Hanly, "**Op-Ed: Qatar busy bribing Syrian officials to defect?**", 12/8/2012, <http://digitaljournal.com/article/330668%20#%20ixzz25Ki8Isc6>
- Mahmoud al-Sadie, "**Aljazeera television: rhetoric of deflection**", Arab media society, No.15, Spring 2012 , <http://www.arabmediasociety.com/?articl=786>

- Marc Lynch, "**Where are the democracy promoters on Tunisia?**", 13/1/2011, http://www.foreignpolicy.com/posts/2011/01/12/where_are_the_democracy_promoters_on_t
- Michael Curtis, "**Qatar. the New Player in the Middle East**", American thinker, 18 May 2013, http://www.americanthinker.com/2013/05/qatar_the_new_player_in_the_middle_east.html
- Nicola Nasser, "**Qatar Sponsor of Islamist Political Movements, Major Ally of America**", Global Research, January 23, 2013, <http://www.globalresearch.ca/qatar-sponsor-of-islamist-political-movements-major-ally-of-america/5320105>
- Robert Fisk, "**How Al Jazeera helped the Arab Spring to blossom**", Independent, 4/12/2012, <http://www.independent.ie/opinion/analysis/robert-fisk-how-al-jazeera-helped-the-arab-spring-to-blossom-26788130.html>
- Simon Henderson and Matthew Levitt, "**Qatar Challenges Washington on Hamas**", The Washington Institute for Near East Policy, 2/2/2009, <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/qatar-challenges-washington-on-hamas>
- Simon Henderson, "**Qatar`s Quest to Become the Leading Arab state**", The Washington Institute for Near East Policy, 3 March 2011, <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/qatars-quest-to-become-the-leading-arab-stat>
- "**US embassy cables: Qatar using Al-Jazeera as bargaining tool**", the guardian, 22/9/2011, <http://www.theguardian.com/world/us-embassy-cables-documents/235574/print>
- Vanessa KorteKaas, "**Qatar fund sets sights on impact investment schemes**", London, October 28, 2013, <http://www.ft.com/intl/cms/s/0/90b2885a-3d85-11e3-9928-00144feab7de.html#axzz2kGNeyKQA>
- "**Viewing cable 05DOHA1765, pao meeting with Aljazeera managing director**", Wikileaks, 20/10/2005, <http://wikileaks.org/cable/2005/10/05DOHA1765.html>
- "**Viewing cable 10DOHA71, senator Kerry's meeting with Qatar's prime minister**", Wikileaks, 24/2/2010, <http://wikileaks.org/cable/2010/02/10DOHA71.html>

تاسعاً - المراجع الأجنبية:

- Andrew Rathmell and Kirsten Schulze, "**Political reform in the Gulf. The case of Qatar**", Middle Studies, Vol. 36, no.4, 2000.
- Bassam Bounenni, "**Tunisia: Protests and Prospects for Change**", Middle East Political Science, 2011.
- Bent, Theodore, "**Southern Arabia**", London, 1905.
- Bernard Haykel, "**Saudi Arabia and Qatar in a Time of Revolution**", Middle East Program, Center For Strategic International Studies.

- Christian Chesnot Georges Malbrunot, **Qatar Les Secrets Du Coffre-fort**, Michel Lafon, France, 2013.
- Christopher Blanchard, **Qatar: Background and U.S. Relations**, Congressional research service, 2012.
- Christopher Boucek, **War in Saada**, Carnegie Endowment For International Peace, Middle East Program, Number 110 , April 2010.
- Cooper Andrew; Momani Basma, **Qatar and expanded features small state diplomacy**, International Spectator Magazine, Internacional, Rome, Volume 46. 2011.
- David B. Roberts, "**The Arab World's Unlikely Leader: Embracing Qatar's Expanding Role in the Region**", POMED project on Middle East democracy, policy brief, 13 March 2013
- David B. Roberts, **Qatari Mediation University Durham**, Britain, Developing an Agenda for Security Studies in the Gulf.
- Eckart Woertz, **Qatar And Europe's Neglect Of The Gulf Region**, CIDOB Barcelona Centre for International Affairs, No. 46, February 2012.
- Elaine Kelley, **Al-Jazeera: Mouthpiece for Terrorists**, Washington report on Middle East affairs, September - October 2002.
- **Expanding Role in the Region**", POMED project on Middle East democracy, policy brief, 13 March 2013.
- Frank Stokes, **social and political change in the third world: some peculiarities of Oil- producing principalities of the Persian Gulf, in The Arabian Peninsula**, Allen and Unwin, London, 1972.
- Fred Lawson, **Labor Politics, Economic Change and the Modernization of Autocracy in Contemporary Bahrain**, in: peter j. Chelkowski and Robert J. pranger, eds., Duke University press, 1988.
- Guido Steinberg, "**Qatar and the Arab Spring Support for Islamists and New Anti-Syrian Policy**", Stiftung Wissenschaft und Politik German Institute for International and Security Affairs.
- Hanin Ghaddar, **Qatar, from soft to solid strength**, Middle East Program, Woodrow Wilson Center, September 30, 2012.
- Ibrahim Ali Ibrahim, **A Community Based Political Solution for Darfur**, Selected works, July 2010.
- James Dorsey, **Wahhabism vs. Wahhabism: Qatar Challenges Saudi Arabia** Rajaratnam School of International Studies Singapore, 06 September 2013.
- Jinan Amin and Others, **Qatar: Aspirations and realities**, Perspectives, Heinrich Boll Foundation, Germany, 4 November 2012.
- Kurt M. Campbell and Richard Weitz, **Non-Military Strategies For Countering Islamist Terrorism**, Princeton University.
- Mehran Kamrava, **Mediation and Qatari Foreign Policy**, The Middle East Journal, Middle East Institute, Volume 65, Issue. 4, Fall 2011.
- Mohamed Zayani, **The Al Jazeera Phenomenon Critical Perspectives on New Arab Media**, Pluto Press, London, 2005.

- Muhammad T. Sadik and William P Snavely, **Bahrain, Qatar, and the United Arab Emirates: Colonial Past, Problems, and Future Prospects**, Lexington MA: Lexington Books, 1972.
- **Qatari peace-making and foreign policy engagement**, Norwegian University of Life Sciences, Noragric Working Paper No. 48, October 2013.
-
- Peter Beaumont, "**How Qatar is taking on the world**", the guardian, 7 July 2012.
- Stig Jarle Hansen, and Others, **Religion, Prestige and Windows of Opportunity? (Qatari peace-making and foreign policy engagement)**, Norwegian University of Life Sciences, Noragric Working Paper No. 48, October 2013.
- Sultan Barakat, **The Qatari Spring: Qatar's emerging role in peacemaking**, Research Paper, Kuwait Programmer on Development, Governance and Globalization in the Gulf States, Kuwait, Number 24, 2012.
- The Brookings project on U.S. policy towards the Islamic world, an agenda for action: the 2002 Doha conference on U.S. relations with the Islamic world, (Washington, dc: the Brookings institution, 2003
- Uzi Rabi, **Qatar's relations with Israel: the challenge of standards and the Arab Gulf**, Middle East Institute, USA, Middle East Journal, Volume 63, Issue 3, July 2009.
- Vivienne Walt, "**Qatar takes over the world**", CNN,.15 August 2013.
- Zayani, **The Al Jazeera Phenomenon Critical Perspectives**.
- Ahmed E. Souaiaia, **Qatar, Al Jazeera, and the Arab Spring**, University of Iowa, November 2011.
- Uzi Rabi, **Qatar's Relation with Israel An Exemplar of an Independent Foreign Policy**, Moshe Dayan Center, 7october 2008.
- Lin Noueihed and Alex Warren, **the Battle for the Arab Spring Revolution, Counter-Revolution and the Making of a New Era**, Yale University Press, London, 2012.